

جرائم

التجنيس والإبادة

في البحرين

داوود ربيع

دار الصحف للنشر والتوزيع
بيروت - لبنان



مقدمة «مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث»

تميز ثورة البحرين بعمق جذورها التاريخية، والتي تمتد لأكثر من قرنين هي تاريخ قدوم عصابة آل خليفة لحكم البحرين بمساندة الإستعمار البريطاني؛ إضافة إلى أنها تغطي مساحة شاسعة من المفاهيم والأسباب تتعدى الفساد المستشري في البلاد أو انتهاك حقوق العباد، والتي من أجلها كانت أزمة ثقة حادة بين العصابة الحاكمة والشعب، مما أدى لإستجلاب الأول للمرتزقة في كافة اجهزته القمعية.

قدم المعارضة البحرينية من جهة، وتمتع شعبه بأعلى المستويات الأكاديمية من جهة أخرى كانت رافداً لإثراء المكتبة العربية بالكثير من الكتب والمصادر، والتي تُمنع باجمعها في البحرين ضمن سياسة تكميم الأفواه وإزهاق الأرواح، ومن أجل هذا يقوم «مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث» المنبثق من «إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير» بنشر نسخة رقمية مصورة من تلك المصادر والتعريف بها وما تحويه أولاً، إضافة لتعاونه مع كافة المراكز والمؤسسات المعنية بالأبحاث السياسية والاجتماعية والتاريخية في مجاله لاحقاً.

هذا الكتاب

الكتاب: جرائم التجنيس والابادة في البحرين

المؤلف: داوود ربيع

الناشر: دار الصحف للنشر والتوزيع

تعريف:

لعل شعب البحرين وحده من ابتلي بكل أنواع الظلم في آن واحد، فقط سلط عليه الاستعمار قراصنة مجرمين، لا ينتمون إليه بأي نوع من علاقات الشعوب بحاكميهم، اللهم الا علاقة الغازي المحتل بالشعب، فكانت منهم افطع الجرائم، وابشع خطط الاستعباد والابادة الجماعية؛ ومنها ملف التجنيس الذي تُعد عصابة آل خليفة رائدته، بعد الاستفادة من التجربة الاسرائيلية.

ملف التجنيس السياسي في البحرين ابرز دليل على ما تعيشه عصابة آل خليفة من ازمة شرعية (قبل ان تكون دستورية)، حيث لم يرضى بوجودهم -فضلاً عن حكمهم- شعب البحرين منذ ان وطأت اقدامهم ارض البحرين كغزاة محتلين، وكانت المعارضة والنضال الدائم ضدهم فخر هذا الشعب، ومثالاً لارادة الشعوب التي لا تكل ولا تمل ضد الطواغيت.

يستعرض هذا الكتاب بعض الحقائق حول عملية التجنيس السياسي، ومحاولة اضعاف الشرعية لاستجلاب المرتزقة العاملين في الاجهزة القمعية، وبنقاش ما ينتج من هذا الامر من اضرار جسيمة على ثبات النسيج الاجتماعي، والامن الوطني والخليجي؛ وحيث ان التجنيس السياسي احد ادوات الابادة الجماعية ولا تنفك عن سائر ادوات المؤامرة الشيطانية، فلم يكن للكاتب الا استعراض بعض تلك الجوانب ايضاً.

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد المصطفى
وعلى آله النجباء

مدخل

قام النظام في البحرين بمجازر رهيبة منذ أن وطئت أقدامه أرض البحرين الطاهرة، فعثى فيها فسادا وظلما، وقتلا ونهباً، وسجناً وتعذيباً، ونفياً وطردا للسكان الأصليين، كما قام بطرق مخادعة وغير مباشرة بتدمير متعمد للشعب البحريني الذي يدين غالبية في عقيدته للمذهب الشيعي، وبكل شكل من أنواع الجرائم والمظالم وما يتناسب مع زمنه، منذ زمن الاحتلال والقتل والتدمير واستيطان آل خليفة، إلى زمن قوانين تعسفية وظالمة وتحقير المواطنين وفرض نظم ضرائبية ظالمة، وكل الأزمنة تشترك بالقمع والاستبداد والجرائم، والسجون والتعذيب والقتل، حتى وصل الزمن إلى تطبيق النظام لخطة متناهية الخبث لإبادة جماعية للشعب البحريني، ومحاولة للتخلص منه نهائياً على المدى البعيد بارتكاب مجموعة

من الأفعال بقصد التدمير الجزئي مقدمة للتدمير الكلي للشبيعة والإبادة التامة التي هي جريمة دولية يلاحق مرتكبوها أينما كانوا ولا يسري عليها التقادم الزمني.

ومن أهم عناصر تلك الإبادة خطط وعمليات التجنيس، فالتجنيس السياسي والاستثنائي نموذجاً للإبادة الثقافية التي عادة ما تسبق الإبادة الجماعية طويلة الأمد، وذلك بإدخال أعداد كبيرة من المجموعات السكانية الغريبة، وبشكل عمدي مقصود، لنسف التوازنات الثقافية والاجتماعية والسياسية القائمة، وهو تهديد جديّ بالتشكيل الثقافي للبحرين، ولهوية الشعب الوطنية ابتداءً وإحلال شعب بديل عن الشعب الأصلي المراد إبادته نهايةً.

أحد العجائب والغرائب في هذا البلد أنّ الشعب لا يغير حكامه وحكومته بسبب كوارثها ومآسيها، وأنما يقوم الحكم وحكومة الحكم بتغيير شعبها الأصيل، واستيراد شعب مزيف وجديد وهجين وتجنيسه وتوطينه !!! وهذا مما ستذكره موسوعات تسجيل الخوارق والأرقام القياسية، كما ستذكره موسوعات العالم من العجائب والغرائب.

وهذا التجنيس غير قانوني ويفتقد كل المبررات فإنّ البحرين ليست من الدول القادرة على استقبال المهاجرين لا في مساحتها ولا عدد سكانها الفائض وكثافتها العالية، ولا في مواردها واقتصادياتها، وهي تعاني ما

تعاني وتطلب الدعم من نظيراتها العربيات في الخليج، ولا تعاني من ندرة سكان ولا من سكان بلا هوية أوبدون، وتعاني في الوقت نفسه من بطالة وطنية كبيرة وأجور موظفيها وعمالها صغيرة.

وتم التخطيط من قبل الحكم في البحرين في سنوات سميت كذبا بالإصلاح بالعمل على تجنيس أعداد هائلة لا تتحملها جغرافيا واقتصاد البحرين، والاستعانة بالتجربة الإسرائيلية بكل المقاييس في استيراد وتجنيس واستيطان المرتزقة من بقاع الأرض المختلفة، وتصيرهم غالبية ساحقة على حساب المواطن البحريني إبن الأرض والوطن، ومن ضمن الخطة تم العمل الدؤوب على تجنيس مئات الآلاف من السعوديين وهم في بلدهم وبإجراءات ميسرة جدا، والعراقيين الهاربين من العراق من فدائيي صدام والذين تشربوا الأحقاد على البشرية، والسوريين سكان البوادي، والأردنيين، والباكستانيين، والآسيويين والبلوش والبنغال واليمنيين، والسودانيين، وتجنيس البدون من الكويت والأردن ومصر والمغرب المتواجدين في الخليج، وتجنيس المقيمين في البحرين بشكل عام والآسيويين الذين كانت ترسل لهم دعوات ومنشورات في بيوتهم لترغيبهم وتحريضهم في التجنيس، وكذلك تجنيس مواطني دول الخليج العربية تحت قانون ازدواج الجنسية.

وتتم إجراءات التجنيس بشكل متضاعف في فترة قياسية جدا ودون

السماح لأي مؤسسة بحرينية بالتطرق لموضوع التجنيس، فيمنع الحاكم الآخرين من التحدث معه حول هذه القضية الاستراتيجية العظمى، ويمنع المجلس (النيابي) من فتح ملف التجنيس لأي سبب من الأسباب، وعندما يفتح بعد اللتيا والتي تتبين حقيقتها، وأنه ليس إلا مؤسسة خداع وتضليل، وواجهة مزيفة للجمعية الوطنية أو البرلمان.

ويتسلسل التجنيس بحيث يقوم كل واحد من المجنسين بجلب أقاربه ومعارفه وأهل الحي الذي يسكنه في بلده بطلب من النظام في البحرين للمجنسين العسكريين، حيث يكتب كل واحد منهم قوائم بالأشخاص الذي يريد إحضارهم ويتكفل النظام في البحرين بتسهيل قدومه وتوطينه وتجنيسه، وكثير منهم يجلب أخوته وأبناءهم وأبناء أخواته وأقاربه، وقد يأتي بنساء يدعي أنّهن زوجاته، أو يتزوج بما يريد توطينه في الخليج، كما يجلب أشخاصا ليسوا أقربائه فينسبهم لنفسه أو أهله ويدعي أنّهم أقربائه، وقد ذكرت الصحافة البحرينية بعض الذي ظهر للعلن من تلك القضايا، كما راجع القضاء في البحرين عددا منها، ممن خرج من تستر النظام وحصاره، وسنذكر بعضها في باب بعض الجرائم التي قام بها المجنسون، والعملية بهذه الصورة المافوية وطريقة العصابات وبالنظر إلى مصادر التجنيس وبلدانهم الأصلية ومع هدفها الرئيسي هو الإبادة ولكنها تنجح إلى تداخل الدمكرفة والإبادة مع التجارة و(البنزس) والاسترزاق،

وخاصة أنّ الجواز البحريني مؤهل للسفر به إلى كل دول الخليج العربية وكثير من الدول العربية دون تأشيرة، ولهذا فإنّ العملية التجنيسية تضاعفت بصورة سريعة فقفز سكان البحرين المعلن رسمياً إلى مليون، والمتوقع أنّ العدد أكبر من ذلك على ضوء المعطيات التي تتعلق بالتجنيس، وكل ذلك وفق برنامج النظام في التجنيس من التسهيل والتجاوز وصولاً إلى الهدف وهو غلبة السنة وإبادة الشيعة.

وتزامن ذلك مع ردائف أخرى ضمن خطة متكاملة كالتنضيق الشديد على الشيعة البحرينيين في معاشهم وشؤون حياتهم، ومحاولة تهجيرهم بخلق فرص عمل خارجية لهم، وتوفير مناخ خارجي لتشجيعهم على الهجرة إلى خارج البلاد، حتى الوصول إلى إبادتهم تماماً، وجعل البحرين سنية فقط مع مجموعات صغيرة من الأديان الأخرى كاليهود والمسيحيين والهندوس والسيخ الذين لا ينصب أحقاد آل خليفة عليهم، بل يجلب تعاطف المؤسسات الغربية معهم، وتقديرها لصنع النظام البحريني بهم.

والخلاصة، إنّ الحكم يقوم بعملية إبادة لسكان الجزر الأصليين وما التجنيس الجنوني إلا مقدمة لهذه الإبادة، وهي جريمة بحق الشعب والوطن، وهو مستمر ومثابر في عملية الإبادة والتدمير المتعمد للسكان الأصليين بدافع التعصب العنصري والطائفي، وهذه جريمة يعاقب عليها القانون وتنص عليها قرارات الأمم، ومارسها حكام آل خليفة في

تاريخهم القديم والجديد حيث أنهم قتلوا السكان الأصليين منذ دخولهم البلد وخاصة الشيعة، وهجروهم واستولوا على ممتلكاتهم واعتدوا عليهم جسديا ومعنويا، وأجبروهم ولا زالوا على إتباع طريقة معيشية تؤدي إلى انقراضهم على المدى البعيد، وفرضوا تدابير تمنع من تكاثرهم الطبيعي، فهم مصداق للحكم العنصري، وعملهم مصداق للإبادة الجماعية.

والنظام يجرم ويجرم الشعب من مناقشة ومحاوره هذا التجنيس وهذه الإبادة، والتي هي أخطر وأعظم جرائم النظام في الوقت الحاضر وتفوق سجن وتعذيب المواطن وقانون محكمة أمن الدولة وتعليق الدستور ووضع دستور ملفق على قياس الحاكم وزبائنه وزبانيته وكافة القوانين القمعية الأخرى، قديمها وحديثها، لأنّ هذه إبادة جماعية للشعب والسكان الأصليين وإحلال المرتزقة والمنفعين والمتملقين مكانهم، وتوطين الجهلة والأميين ووضعهم في مراكز الإدارات الرئيسية للدولة، وكل ما يقوم به النظام من تجنيس ومقدمات لهذه الإبادة هو مقصود ومطلوب لتحقيق الهدف الاستراتيجي الكبير، والذي يعني التغطية على عقدة النقص الملازمة للمحتل ضد أبناء الوطن، وعدم شعور القبيلة الظالمة باللحمة الوطنية والأخوة المواطنة والانتماء التاريخي بعد أكثر من قرنين من الاحتلال والظلامات التي رافقته طوال هذين القرنين.

ستتضخم المضاعفات السلبية للتجنيس بما سيفاجئ النظام نفسه من البحرينيين الجدد، وسيفرض واقعا جديدا له أبعاد غير محسوبة في كثير من نتائجه، وستنهب حقوق المواطن وتحوّل للمجنسين الجدد، وستستمر معاناة أبناء البلد الأصليين وسيواجهون الأزمة الكبرى وهي أزمة الوجود الحقيقية، فالقضية تماما قضية وجود، لكن الخطر الأكبر في التجنيس على الحكم هو في طموح المجنسين الذين قد ينقلبون على النظام ومناصبهم تؤهلهم لتلك الطفرة.

وأحد المبررات هو عدم الثقة في الشعب والخوف الدائم منه جعل آل خليفة يعتمدون على الأجنبي المرتزق منذ عقود لحمايتهم من الشعب والإنسان على هذه الأرض، بل ونقش الأجنبي بصماته على المؤسسات الأمنية وطبعها بطابعه الخبيث، فقام الإنجليز بتأسيس أجهزة الأمن والشرطة وقوات الشعب بعقلية الإنجليزي، وسلموا القضاء لأيدي غير بحرينية. بمساعدة بعض رموز عائلة النظام، وأقصوا المواطنين تعمدًا وحرموهم من الوظائف حتى اليوم، كل ذلك بسبب عدم شعورهم بالانتماء إلى الأرض والشعب والوطن، ولكن هذا حلٌ عكسي للمشكلة العقدة، ونتيجته قد تكون عكسية على النظام أيضا، وهذه ظاهرة غريبة على الأوطان والمجتمعات تلزم العقلاء بمراجعتها ودراستها دراسة

موضوعية عامة وتداركها قبل أن تستفحل وتقع كوارثها، وسندرس
بعض جوانب تلك الكارثة في الصفحات القادمة.

داود ربيع



التجنيس

عمليات التجنيس التي يقوم بها النظام في البحرين هي مقدمة للإبادة الجماعية على المدى المتوسط للسكان الأصليين، والذي كان يستورد دون رقيب قبائل شاركت معه في حروبه ضد المواطنين البحرينيين واقتسمت معه غنائم المسلمين، ولم يكن في ذلك الوقت حساب وكتاب دنيوي ظاهر، كما لم تكن الحياة بتطور إداري ومؤسسي يلزمها بوثائق وهويات ومستندات شخصية، وأنست القبيلة الحاكمة الوضع الفوضوي وأجرت بقية عهودها على شاكلته دون جنوح للعدل والعدالة، واحترام كرامة الإنسان والوطن.

وحيثما تطورت الحياة وطالب الشعب بحقوق وبرلمان سارع بوتيرة عالية واستعجل الإبادة واعتبر تجنيس الأجنبي أكبر عنصر في هذه الإبادة، فمنح الجنسية البحرينية التي لا يملكها حقيقة إلى أفراد وقبائل، ورغبهم وأغراهم في ذلك بأموال وأعمال ومساكن واستزاق، لكنه في هذا كله كان يختار من تتوفر فيه صفات سنخ نفسه من الخسة والدناءة واللؤم فهي وحدها تحقق مشروعه، وصفات أخرى من البداوة والاستهتار

والطائفية، وثالثة من الإكثار والإنجاب، ثم غدى فيهم كره المواطن واعتباره عدواً.

وأصبحوا في كانتونات متوزعة في مربعاتها الاجتماعية، وكل منها يسيطر على مجال حيوي ستؤول بهم جميعاً إلى كارثة وطنية. ويتوالد هؤلاء المجنسون بنسب تفوق بأضعاف معدلات التوالد للبحرينيين عامة، ويقدر بعض المصادر البحرينية المجنسين حتى هذا الشهر سبتمبر 2009 بـ 225 ألف مجنس، بينما تقدر بعض المصادر العدد بـ 500 ألف مجنس.

ويتزوج بعض المجنسين بأكثر من زوجة والبعض إلى أربع مثل بعض المجنسين السوريين سكان البوادي والقفار، وأكد بعض المواطنين البحرينيين خيراً أقرب إلى الطرفة وهو عبارة عن ملصق أمام موظف في دائرة الهجرة والجوازات وهي الدائرة الموكول لها تقديم أوراق التجنيس لرفعها للديوان الملكي وهو المسؤول المباشر لتوزيع الجنسية البحرينية، كتب فيه إعلان يقول أنّ على أيّ زوج من البحرينيين يرغب في إحضار زوجته الرابعة الإتيان بموافقة الزوجات الثلاث، ورأى المواطن بعينه عقد زواج كتب فيه جنسية الزوج بحريني والزوجة سورية !!!.

ولدى بعض المجنسين أكثر من 30 ولداً، وبأخذ معدل أفراد العائلة عشرة أفراد زوجين وثمانية أولاد ذكورا وإناث فإنّ تجنيس 100 عائلة

يعني تجنيس 1000 رأس، وتجنيس 100 ألف عائلة يعني تجنيس مليون رأس.

والأمر الغريب في هذا البلد العجيب أنّ الحكم ووزرائه يتصلون من أية معلومات وشفافية ويخفون الأرقام الحقيقية وفي الوقت نفسه يدّعون أنّ هذا زمن الإصلاح، فوزير الداخلية الذي تنطوي إدارة المهجرة والجوازات تحت وزارته حينما يسأله أمام البرلمان الكسيح النائب عبد العال في 2003/5/17، وكذلك في مقابلة صحفية مع جريدة الأيام شبه الحكومية عن أعداد المجنسين وجنسياتهم الأصلية، يجيب بأنّ هذا يتعذر الإجابة عليه لأنّ الحاسب الآلي لا يرصد الجنسية الأصلية للمتجنس!!!.

وهذا كذب صريح وسخرية من الشعب فإنّ المسؤولين أنفسهم صرّحوا لجريدة الأيام قبل هذا التاريخ بالجنسيات الأصلية للمجنسين وحددوهم بخمسين ألفا!!! وكيف يعطى شخص جنسية جديدة دون معرفة جنسيته الأصلية وتثبيتها في الدوائر الرسمية وأجهزتها.

والأرقام التي ذكرناها هنا هي أرقام تقديرية أما الأرقام الحقيقية فيحتكرها النظام لنفسه والمتواطئون معه ودوائر التأمير على الشعب البحريني، إلا أننا هنا سنذكر أرقاماً صرّح بها مسؤولون أو ذكرت في بعض التقارير السرية التي خرجت للعلن مثل تقرير مركز الخليج

للتنمية الديمقراطية الذي ذكر أن الخطة حتى سنة 2010 تقتضي تجنيس 226 ألف أجنبي.

وقد التزمت السلطات الصمت وكانت حرساء دون رد أو جواب حول قضية التزوير الأكبر وهوالتجنيس مقدمة لإبادة للسكان الأصليين، ولكنها لبست ثوبا دون مقاسها ورفعت شعارا أكبر من حجمها، ولا يتناسب مع قيمّ الظلم والضييم التي تمارسه، حتى ضج الناس بالمجنسين وخرجت مظاهرهم إلى العلن، وبدأت تتكشف المغامرة والمقامرة باستيراد شعوب وإحلالها محل الشعب الأصلي، تلبية حاجة الحاكم وتطيل في عمر حكمه توهما وجهلا بالسنن والآثار واللوازم، حينها فقط صرّح وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات في البحرين 2001/7/7 أنّ 42997 شخصا، بينهم أكثر من 9749 من جنسيات دول عربية حصلوا على الجنسية البحرينية منذ 1950 حتى مايو 2001، وأنّ الدائرة تدرس طلبات 15 ألف فرد ينتمون إلى 24 جنسية.

وبعد سنة من هذا الكذب والتزوير أي في شهر 2002/7 ذكر موظف صغير في دائرة الهجرة والجوازات في لقاء لجمعية الصحفيين البحرينية بأن السلطات جنّست ستة آلاف شخص فقط من أربعة وعشرين دولة.

ومن ضمن الأرقام غير الموثوقة التي ذكرت في هذا المقام ولا تمثل مصداقية لأنّ السفارات أمّا تأخذ معلومتها الرسمية من الرسميين في الدولة، وهي تزودهم بأرقام مزورة ومزيّفة، هو ما ذكرته وزارة الخارجية البريطانية عن وجود ما بين 8000 و10000 أجنبي يعملون لدى الحكومة البحرينية سواء في جهاز الشرطة أم الجيش، من بين قوة بشرية تقدر بـ 30000، وذلك تقدير السفارة البريطانية في المنامة عام 1998، كما ذكرت توظيف عدد من السوريين، وأنّ الموظفين الأجانب يحصلون على مزايا التوظيف والمزايا الاجتماعية مثل المواطنين البحرينيين، بما في ذلك العناية الصحية المجانية والتعليم للأطفال.

بعض الموظفين في هذه الدائرة والتي أصل تسميتها بدائرة الهجرة والجوازات خطأً والأصح تسميتها بدائرة التجنيس والتهجير أي تجنيس الأجانب وتهجير البحرينيين، يصرّحون بانزعاجهم ومضايقتهم من تجنيس الأجانب ولكن ذلك لا يكفي، على الأخوة الموظفين في تلك الدائرة إخراج المعلومات للرأي المحلي والعالمي، فهذه جريمة تزوير عظمى وإبادة جماعية لسكان أصليين يراد أن يكونوا كالهنود الحمر في أمريكا، وقد تأتي النوبة على الموظفين أنفسهم في دائرة الهجرة وأولادهم، فكتمان ذلك هو كتمٌ للشهادة، قال تعالى: (ولا تكتنوا الشهادة ومن يكتنمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم). (سورة البقرة، آية 283).

وذكرت مصادر بحرينية أنّ العاملين في السلك العسكري وغالبيتهم العظمى مرتزقة أجنبان قد أعطوا الجنسية ويبلغ عددهم خمسين ألف عسكري، هومثل تقريبا 10% من مواطني البحرين أو 5% تقريبا من مجموع المواطنين والمقيمين، وهذا رقم كبير جدا قياسا إلى عدد سكان البحرين الذي قفز دفعة واحدة إلى مليون، فضلا عن المجنسين خارج السلك العسكري، ويزيد المرء ذهولا حينما يعلم بأن عدد سكان البحرين حسب الوثائق البريطانية لعام 1985م 450 ألف نسمة، بينما قدرّت بعض أوساط المعارضة في البحرين أنّ عدد العاملين في السلك العسكري يقارب 120 ألف أي ما نسبته 12% من عدد السكان وهومليون على أرض البحرين !!!.

وذكر وزير الداخلية راشد آل خليفة أنّ عدد من تمّ تجنيسهم من قاعدة التجنيس الأساسية بلغ 16606 للفترة من سنة 1957 حتى نهاية عام 2002، وأنّ عدد من تمّ تجنيسهم منذ العام 1957م حتى نهاية 2002م هو 52 ألف شخص ! (جريدة الأيام/تاريخ 2003/6/18) !!!

بينما ذكر محمد البنعلي مدير الشؤون القانونية بالإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة أنّ من تمّ تجنيسهم بشكل مباشر بلغ عددهم 15832 منذ سنة 1950م لغاية 2003/4/30، وأنّ العدد الكلي لمن

تمّ تجنيسهم منذ العام 1950 لغاية 2003/4/30 هو 61585 شخص. (مقابلة تلفزيونية بتاريخ 2003/7/22).

التصديق بالتصريحين للبنعلي وآل خليفة يؤدي إلى التصديق بتجنيس 9585 شخص تقريبا في أربعة أشهر أي في الفترة بين بداية سنة 2003 حتى الثلاثين من شهر أبريل من السنة نفسها 2003!!!!.

أما وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات في البحرين فذكر أنّ 42997 تمّ تجنيسهم حتى شهر 2001/5، بما فيهم الأزواج والأولاد، وعندما تطرح هذا الرقم من 61585 فذلك يعني تجنيس 18588 شخص خلال أقل من سنتين وهي الفترة بين شهر 2001/5 وشهر 2003/4!!!.

أما الظهراني رئيس مجلس (النواب) فقد ذكر أنّ عدد المجنسين بلغ 120 ألف شخص في العقود الأخيرة. (جريدة الوسط/2004/5/27)، وهذا رقم عفوي أقرب إلى الصحة من تلك الأرقام المفبركة سلفا ولكنه قد لا يكون صحيحا تماما والعدد أكبر من ذلك في الفترة التي تحدث بها سنة 2004، وهو يعني أنه تمّ تجنيس 60 ألف شخص في عام واحد تقريبا، أي من شهر 2003/5 إلى شهر 2004/5، وخرج الرقم كهفوة من الظهراني حينما غضب (لا أطل الله غضبه) واستنكر على نواب الشعب أن يناقشوا موضوع التجنيس في البرلمان، ويحتجوا على بتر

بث القناة الفضائية لتلفزيون البحرين على جلسة سابقة للمجلس !!!
وهذا أحد الآثار التراكمية لعملية الخداع السياسية التي تؤدي إلى أن
يتصرف رئيس المجلس (النيابي) كوكيل للسلطة التنفيذية وللحاكم
المستبد وكشاهد زور ويتخلى عن دوره ووظيفته الحقيقية في المراقبة
والتشريع!!.

وكل هذه الأرقام الرسمية هراء وكذب وضحك على الشعب
والسخرية منه وجزء من عمل على قهر إرادته وقتل كرامته وإذلاله.
وقد يضطر المراقبون بعد هذه الأرقام السحرية وبعد أن يخفقوا في
تصديق أن يقوم حاكم بتغليب المرتزق الأجنبي المستورد على أبناء البلد
ويهجّروهم ويستورده لبحث أسباب إضافية لجرائم التجنيس والإبادة،
فيتوقعون سببا آخر وهو قدوم الحرب أو الغزو الخارجي وكل هؤلاء
المرتزقة هم وقود لها، ولكن الحرب إما أن تكون من الأصدقاء كما
حدث للكويت من الصديق الشقيق العراق !!! والصديق الشقيق والجار
هنا الحكم السعودي!

أومن الأعداء أولذي يصورهم الإعلام الصهيوني وتوابعه في المنطقة
بالعدو، وهوهنا إيران !!! ولا طاقة لمرتزقة النظام من الصديق الوهمي
ولا العدو الوهمي.

القانون والمبررات والرؤية:

القانون مقلوب في هذه البلاد والقرار الاستراتيجي في قضية التجنيس والإبادة بيد الحكام مباشرة، وعنوانه هو أن الاستثناء هو السائد واستيفاء الشروط هو الاستثناء، ولذلك لا وجود لقانون أو معايير محددة وواضحة لتطبيق حالات الاستثناء، ولا تنشر أسماء المجنسين في الجريدة الرسمية ولا أوامر منح الجنسية وسحبها وإسقاطها في الجريدة الرسمية، ودون متابعة من أجهزة رقابية لخطوات منح الجنسية، فهي تعطى كل من هب ودب ممن يحظى بهوى السلطان وأذنا به، فهل لنا أن نرى بلدا بهذه المواصفات؟ وحاكما بهذه البلاهات؟؟ وقبيلة بهذه الطائفيات؟؟؟

يعطي الحاكم وقبيلته صورة مزرية عنهم ولونا قائما لاصقا بهم، ذكر تقرير البندر لمستشار تخطيط استراتيجي سابق لشئون مجلس الوزراء البحريني، وأمين عام مركز الخليج للتنمية الديمقراطية توصية لصانعي مشروع التجنيس ليرزها الحكام حينما تنمو معارضة دولية أو احتجاجات حقوقية على المشروع وهي أن التجنيس حق سياسي لأي دولة، لا تحكمه أي موثيق أو عهود دولية إلى الآن، ويتوقف على كل دولة أن تكون لها من السياسات ما يتوافق مع احتياجاتها وأولويات أمنها الوطني الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والبحرين ليس بمعزل عن العالم،

وهذا تبرير واهي وساقط فأيّ احتياجات اجتماعية له والمجتمع يرفض ليلاً ونهاراً سياسة التجنيس الغادرة والسرية، والاقتصاد يئن من وطأة الجنسين، والحكام يتسولون ويتوسلون أنظمة الخليج بالدعم المالي والمشاريعي، وبسبب التجنيس تسير البلد وما عليها على صفيح ساخن قابل للانقلاب في أي لحظة، ومصير البحرين وهويتها ومستقبل أجيالها وثقافتها وتاريخها في ضياع نتيجة للتجنيس الخبيث، فأيّ احتياجات هذه؟ بل أثبت التجنيس أن حكام البحرين يشذون عن كل العالم.

ويرى نظام القمع في البحرين أنّ تجنيس الكفاءات المنظورة لديه سوى العربية أو الأجنبية لا يجدي البلد لقلة أعداده ويقدرّ بألفين حالة كل عام، وعائلاتهم صغيرة لا تتجاوز ثلاثة أولاد في الغالب، كما لا يشبع فهمهم في التجنيس الاقتراح الخاص بترتيب أوضاع الجنسية المزدوجة مع قطر إذ أنه لن يضيف سوى بضعة آلاف جنسية. كما يتحسر النظام بأن حالات التجنيس فترة 6 شهور من العام 2003 لم تتجاوز 7300 حالة، فلن تكون قادرة في تغيير ديموكرافي يتقدم إبادة جماعية للسكان الأصليين الشيعة. وعليه فلا بد من بديل آخر وهو تجنيس مزدوج لعشرين مليون سني من دول الخليج العربية.

كما يرى النظام في البحرين أنّ التجربة الإسرائيلية في التجنيس والإبادة كانت ناجحة، بل ينظر إليها بإعجاب وانبهار، وهو يعتبرها -

حسب التقرير السري- عالية في الاعتبار ويستفيد من منهجها، ويتحدث التقرير عن (إسرائيل) عندما شعرت أن هجرة اليهود من الدول الغربية في تناقص مستمر نسبة لانخفاض مستوى المعيشة في إسرائيل عن الدول الغربية، توجهت نحو شرق أوروبا واستطاعت في فترة وجيزة ترتيب تجنيس ما يزيد عن مليون مواطن من روسيا وحدها، وتوجهت بعد ذلك إلى أفريقيا فحصلت على ما يقارب 300 ألف فلاشا من السودان وأثيوبيا، وحوالي 150 ألف من جنوب أفريقيا، وتتوجه الآن إلى الهند حيث اكتشفت وجود مجموعة يهودية هندية هناك!!! وعلى طريقة (إسرائيل) يسير النظام في البحرين.

ويرى النظام طبقا لتوصية عملائه أن تجنيس عشرة آلاف شخص سني سنويا لا يؤثر إطلاقاً في المعادلة السائدة حالياً في غلبة نسبة الشيعة، وأن تجنيس عشرين ألف مجنس سني سنويا ينجح خطة التغيير الديمقراطي لصالح السنة بعد نهاية العام 2016، وعليه فإن رفع حالات التجنيس إلى خمسين ألف مجنس سيحقق الغلبة والتغيير الديمقراطي في العام 2010، وهذا هو الخيار الاستراتيجي المعمول به حالياً، وهو ما اعتبره التقرير الخيار الأوحده.

وطبقا للتوصيات التي يسير عليها النظام في البحرين في مرحلة زمنية هو الآتي:

تجنيس 70 ألف من سنة العراق، خمسين ألف من العراق وعشرين ألف من الأردن.

تجنيس 45 ألف يمني، من اليمن 30 ألف، و15 ألف من دول الخليج الأخرى.

تجنيس ثلاثة آلاف سوداني، من السودان ألف ومن دول الخليج 1500 ومن مصر 500.

تجنيس خليجيين بالجنسية المزدوجة من السعودية 60 ألف ومن قطر 3 آلاف، مع قابلية تنظير لتجنيس 20 مليون خليجي بالجنسية البحرينية.

تجنيس ثلاثين ألف آسيوي من بلوش وبنغال وغيرهم. تجنيس 15 ألف من مواطني دول عربية وفئة البدون الذين يعيشون في الخليج.

فسيكون المجموع في هذه المرحلة هو 226 ألف مجنس. كما ويستمر النظام بطريقة الخداع والغش بتنفيذ خطته ويقدم موضوع التجنيس إعلامياً طبقاً لتقرير البندر لمستشار تخطيط استراتيجي سابق لشئون مجلس الوزراء البحريني، وأمين عام مركز الخليج للتنمية الديمقراطية بكذبتين كبيرتين: الأولى هي تقديم الموضوع باعتباره جزء من استراتيجية الحفاظ على هوية البحرين في وجه مخططات تستهدف

توطين الوافدين الآسيويين في الخليج (العربي).

وهذا كذب فاحش وفاضح ولا أحد يخطط لتوطين الآسيويين غير النظام نفسه كما سيأتي في الكتاب، وهوية البلد تدمرت وتغيرت بالتجنيس.

والثانية: إظهار خطة التجنيس بطريقة منافقة وغادرة وتظهر خلاف ما تبطن من تغيير التركيبة السكانية وإبادة السكان الأصليين، وإبراز أن الأمر يتعلق بإنعاش وتقوية المجتمع البحريني وتحقيق النمو الاقتصادي وتحفيز التفاعل الاجتماعي، والهدف الأساس للتركيز على الحديث المتدرج عن هذه الأهداف هو رفع وتيرة استجابة الطائفة السنية ودعم هذه الإستراتيجية وتفعيل دورها على الساحة الوطنية من خلال التأكيد على أنها (أهل الثقة)، كما في التقرير السري.

وهذا أيضا كذب فاحش إذ تسبب التجنيس فعلا في ضعف المجتمع وانقسامه وانخفضت مستويات المعيشة، وتم الغدر بالمواطنين البحرينيين السنة أيضا.

قانون الجنسية البحريني:

القانون لا يحكم في البحرين، بل ليس في البحرين قانون وإنما فيها آل خليفة وهم نقيض القانون تقريبا، ولهذا ليس القانون هو الفاصل والقاسم

والحاكم، ولذا سنأتي على القانون هنا لنرى أنّ لا علاقة للجنس به، لأنه أسفا وندما واجهة وزينة خاصة في قضايا التجنيس.

فالقانون في مادته 6 (فقرة 1.أ) ينص على أنّ للحاكم إعطاء الجنسية لكل أجنبي كامل الأهلية إذا طلبها وأقام بطريق مشروع في البحرين مدة خمس وعشرين سنة متتالية على الأقل، أو خمس عشرة سنة متتالية على الأقل إن كان عربيا على أن تبدأ هذه المدة بعد تاريخ العمل بهذا القانون.

بينما الحاكم يوزع الجنسية كما توزع الحلويات على الأولاد، دون النظر إلى المدة لا في العربي ولا الأجنبي، فغالبية الذين جنسوا لم يحققوا هذا الشرط، بل جنس بعض منهم وهم في بيوتهم التي في بلدانهم الأصلية ودون عناء السفر للبحرين.

ومن شروط إعطاء الجنسية في القانون (فقرة 1.6.ب) هي أنّ يكون طالبها حسن الأخلاق، وسترى حسن الأخلاق في باب ازدياد معدلات الجريمة في البحرين في هذا الكتاب، بل جاء الحكم بالأوباش وهو يعلمهم، وأفراد مخبرات لدول أخرى يعرف سمعتهم السيئة وفضائعهم، بل هوانتقاهم لوجود هذه الصفة السلبية فيهم، استوردتهم بسوء أخلاقهم وبجفاف طباعهم حتى يتمكن بهم قمع الشعب وتعذيبه وإهانته.

ويمكن أن يجنس الحاكم طبقاً لفقرة الخدمات الجليلة العربي من هذه المجموعات التي تقمع وتعذب الشعب لأنها خدمات جليلة في نظر الحاكم، ولشدهما اختلف الحاكم والمحكوم في التوصيف.

ومن الشروط في القانون (فقرة 1.6.ج) أن يعرف اللغة العربية معرفة كافية، وكثير من المجنسين لا يعرفونها فضلاً عن المعرفة الكافية، لا كتابة ولا قراءة ولا نطقاً، ولا عهد لهم بها ولا طمع، سوى كانوا من الشرق الباكستاني والبلوشي والبنغالي والهندي أو من الغرب البريطاني والأمريكي، أو من القارة الأفريقية.

ومنها أن يكون له عقار ثابت مسجل باسمه لدى دائرة الطابو للحكومة البحرين (جهاز المساحة والتسجيل العقاري)، وهذا الشرط قد يحققه الحكم فيوزع أراضي البحرين وعقاراتها لمرتزقته، ويتجاوزها حيثما يشاء، وغالب المجنسين لا عقار لهم ابتداءً حين تجنيسهم.

والالتزام بهذا الشرط يجعل الحصول على الجنسية البحرينية مستحيلة إذ أنه قانوناً يمنع الأجنبي المقيم في البحرين من امتلاك ملك ثابت في البحرين سواء عن طريق الشراء أو الهبة أو المبادلة أو بأية صفة أخرى طبقاً لنص المادة الثانية من إعلان رقم 1372/46 الصادر في 1953/7/28. (صحيفة الوقت/ دراسة قانونية/ د. البحارنة).

ولكن الأدهى والأمر في عدم قانونية (القانون) الذي يعطي الصلاحية

المطلقة للحاكم في تجنيس من يرغب ويمنع الجنسية ممن يكره، دون ضوابط أو رقابة تشريعية ودون رغبة شعبية، ومع الاشكالات الدستورية، وهو الاستبداد بعينه، وقد وضعه الحاكم لا الشعب ويطبقه الحاكم فرضاً على الشعب، والحال أنّ السلطة التشريعية هي التي لها الحق في سن القانون وتعديله، ما نصت عليه المادة (2.6) على: (بالرغم مما ورد في الفقرة السابقة [أي شرعية الإقامة وحسن الخلق ومعرفة اللغة العربية وتملك العقار] من هذه المادة يمكن بأمر (عظمة) الحاكم منح الجنسية البحرينية لمن يأمر (عظمته) بمنحها له، ويمكن بأمر (عظمة) الحاكم منح الجنسية البحرينية لأي عربي يطلبها إذا أدى للبحرين خدمات جليلة).

وكل المعذيين في السجون والمعتقلات الأجانب منهم والعرب من أردنيين وغيرهم تم تجنيسهم وفقاً لهذه المادة الفوضى ظاهراً، أما باطنا فلا حاجة للحاكم في أن يستند إلى مواد تتيح له إعطاء الجنسية أو سحبها، فالنظام يعتبره الحاكم المطلق والبلد مزرعته وكل ما عليها قطعاً ماشيته !!! . هذا وهم خطير.

وعملياً فلا قيمة للفقرات السابقات (أ،ب،ج،د) من البند الأول من المادة السادسة وهي شرط الإقامة والخلق والعربية والعقار، إذ تنسفهم هذه الفقرة نفساً كأنهم لم يكونوا في القانون !!! فهل رأيت في بلاد العالم الكبير منها والصغير والمتقدم منها والنامي مستوى مثل هذا

الانحطاط الإداري والقانون الاستبدادي؟؟؟.

ومن القانون (فقرة 8. 1): (يمكن للحاكم سحب الجنسية البحرينية من الشخص المتجنس إذا حصل عليها بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة أو إخفاء معلومات جوهرية)، وقد أخذها كثيرون بالمعلومات الكاذبة والتزوير ومثاله اليميني الذي سنأتي بذكره في الكتاب وذكرته الصحافة البحرينية حيث أتى بأبناء غير أبنائه وزور أوراق وهويات وجوازات سفر.

ومن القانون (فقرة 8. 2) ومرسوم بقانون 10 لسنة 1981 بتعديل قانون الجنسية البحرينية لعام 1963: (يمكن للحاكم سحب الجنسية البحرينية من الشخص إذا أدين في البحرين خلال عشر سنوات من تجنسه بجرمة تمس شرفه أو أمانته، وتسحب الجنسية البحرينية في هذه الحالة من الشخص المدان وحده). المواطن البحريني يرى ويسمع ويقراً في الصحافة البحرينية عن سرقات وسطوات مسلحة وأسلحة مخزنة وقتل وخيانات تصدر من المجنسين، لكنه لا يسمع أو يقرأ سحب الجنسية لمن قاموا بتلك الأعمال، وذهب مجنس إلى (إسرائيل) يلعب معهم الرياضة ورجع منها سالماً غانماً لا فاقداً لجنسية ولا موبخاً بعقوبة !! وكفى المجنسون آل خليفة التطبيع علناً.

ومن القانون (فقرة 10) إسقاط الجنسية البحرينية لمن دخل الخدمة

العسكرية لإحدى الدول الأجنبية وبقى فيها بالرغم من الأمر الذي يصدر له من حكومة البحرين بتركها، أوإذا ساعد أوأنخرط في خدمة دولة معادية، أوإذا تسبب في الأضرار بأمن الدولة.

وما أكثر المحنسين الضّارين بأمن المجتمع والدولة والذي تنشر صحافتها بين حين وآخر أخبارا حول اشتراكهم فيما تسميه هي خليات أوعمليات (إرهابية) كما في معسكر عريفجان في الكويت وما سمي بالمخطط الإرهابي للقيام بأعمال إرهابية في البحرين ودول الخليج، وبعضهم يخدم العسكرية في بلده الأصل.

تجنيس المرتزقة في الجيش والشرطة:

تطبيقا لتوصيات فإنّ المواقع العسكرية من جيش وشرطة وحرس يجب أن تخلو من الشيعة، وضرورة الاستمرار في التجنيس من أجل تغيير التركيبة السكانية أولا وصولا للإبادة آخرا مطبقة بشكل صارم في تلك المواقع.

وحسب بنود دستور 1973 ودستور 2002 غير الشرعي (المادة 30 فقرة (ب) فإنّ الدولة وحدها التي تنشئ قوة الدفاع والحرس الوطني والأمن العام ولا يولي غير المواطنين هذه المهام إلا في حالة الضرورة القصوى وبالكيفية التي ينظمها القانون، إلا أنّ هذا كلام على ورق فقط للخداع، لأنّ الأجنب يشكلون النسبة الأكبر من هذه

القوات وتوزع جنسياتهم فمنهم السوريون واليمنيون والأردنيون والسودانيون من العرب في حين يشكل البلوش العنصر غير العربي. ووجود المواطن في قطاع الأمن نادر، وجلّ قوات الأمن من الأجانب من الهنود والبلوش واليمنيين والسوريين.

وكذلك الحال في قوات الحرس الوطني والتسمية الأصح الحرس غير الوطني الذي يتكون من باكستانيين ومغاربة وغيرهم.

وعندما نتحدث السلطة عن المواطنين في القوات العسكرية من جيش وشرطة وحرس وطني فإنما نتحدث عن نسب مواطنين مجنسين، وبهذا المعنى فإنّ كل القوات تتشكل من مواطنين فقط لأنّ الحكم جنّسهم جميعا، وبما أنّ تجنيسهم غير قانوني فالحقيقة أنّ كل هذه القوات إلا ما ندر قوات مرتزقة، وفقا لتصنيف الأمم المتحدة التي تعتبر أنّ أيّ فرد ينظم إلى جيش غير جيش دولته للعمل فيه فهو مرتزق !!.

إنّ اعتماد الحكم في البحرين على المرتزق الأجنبي قدسّم قدم احتلال القبيلة للأرض، وابتداء بالمجموعات الغازية التي تحالفت مع آل خليفة، ومرورا بالحرس الخاص، فالعنصر الأجنبي هو ركن القوى العسكرية في بلد يعاني من فقدان الثقة المتبادلة بين الحكم وأطراف المواطنين جميعا.

لعل البداية كانت في عام 1924 حيث تمّ تجنيد فيلق مؤلف من مئة عنصر بلوشي جلبوا من مسقط ووضعوا تحت قيادة ضابط بريطاني،

وبعد تكرار حوادث الشغب من البلوش حلت الحكومة الفيلق وأعدت أفراده إلى مسقط، واستعاضت عنهم بقوة جديدة مؤلفة من 54 بنجاييا من قوات الجيش الهندي، ولكنهم لا يتكلمون العربية مما جعلهم يفشلون في فرض هيبة القانون.

وبعد تأسيس قوة الشرطة في عام 1932 استمرت السلطة تمارس سياسة تجنيد الأقليات في قوة البوليس، فأعطت الأفضلية في الثلاثينات والأربعينات لذوي الأصول الأفريقية. وكان البحرينيون يشكلون حوالي 20% من مجموع القوة التي كان يبلغ عددها آنذاك حوالي ألف رجل، والباقي من البلوش واليمنيين والعمانيين والباكستانيين والعراقيين وغيرهم. وبدأت هذه النسبة تتغير بعد الاستقلال الشكلي لصالح رعايا البحرين وأظهر المسح أن معظم البحرينيين الذين دخلوا قوة الشرطة ينتمون إلى العائلات السنية العربية الأصل.

وفي الخمسينات نبه التحرك الشعبي الحكومة إلى عجز قوى الأمن عن القيام بمهامها، فتشكلت في عام 1955 قوة خاصة مستقلة تماما عن شرطة الأمن الداخلي، اسمها فرقة الشغب، التي يتألف أفرادها من حلفاء آل خليفة القبليين من شبه الجزيرة العربية، وتألقت هذه القوة من حوالي 200 عنصر، واشتهرت بقسوتها في مواجهة أعمال (الشغب) إذ أنها لا تنتمي اجتماعيا إلى أية مجموعة من المجموعات التي تعيش في البحرين.

وقد تم تطوير هذه القوة وتحويلها إلى الحرس الوطني بقيادة محمد بن عيسى شقيق الحاكم محمد.

وتم التواصل في الاعتماد على المرتزق الأجنبي لا سيما في العقود الثلاثة من القرن الماضي، أما في العقد الحالي فإن نسبة الاعتماد ازدادت بشكل متضاعف، وبتجنيس عشرات الآلاف وضخهم في المؤسسات العسكرية.

وحسب شهادات أفراد في قوة دفاع البحرين فقد شهد الجيش البحريني تخلخلا في جسده بعد إعطاء الجنسية للأجانب المرتزقة الذين أصبحوا يعاملون البحرينيين معاملة قاسية وترأسوهم، والأجانب الجنسون مفضلون حيث يحصلون على بيوت إسكانية خاصة بهم وعلاوات زيادة على رواتبهم أعلى من البحرينيين.

كما أدى ذلك إلى تدمير في صفوف قوة الدفاع وأبناء عن حالات هروب واستقالات في انتظار المحاكمات العسكرية.

ويتم التجاوز عن شروط الوظيفة الرئيسية للعاملين الأجانب والمرتزقة في السلك العسكري البحريني، كما لاحظ المواطنون ذلك بوضوح بالمشاهدة والصور، وحتى إذا كان لا يفي بالشرط بعد الفحص الطبي من مرض سفلس أوغيره يوصى بالمعالجة والرجوع ثانية لقبوله، ويقوم الموظفون في المؤسسة العسكرية بالاتصال بمريض السفلس للاطمئنان

عليه.

وأصبح المرتزقة يتوارثون الوظائف العسكرية في البلد والمواطن يعاني
من البطالة، كما في الوثيقة التالية.



بسم الله الرحمن الرحيم

الى معالي فريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية
المحترم تحية عسكرية و احترام و بعد ...

سيدي مع كل خالص احترامي بجهودكم في خدمة وزارة الداخلية و
العمل على الرقي برفع مستويات كل العاملين في هذه الوزارة الموقرة
حيث اني من منتميين هذه الوزارة من 3-1-1982 واعمل برتبة رئيس
عرفاء في الادارة العامة للمرور منذ بداية التحاقني في الخدمة العسكرية
وانا من مواطنين هذه المملكة العزيزة و اتشرف بخدمة هذا البلد العزيز
متلما قام بخدمتها والدنا المرحوم محمد محمد عراف الذي عمل طوال
حياته في خدمة وزارة الداخلية الموقرة.

علما بان اخواني ملتحقين بهذه الوزارة الموقرة وهم الرائد
عبدالرحمن محمد محمد محمد و مساعد ملازم ثاني سالم محمد محمد
محمد و رئيس عرفاء عادل محمد محمد محمد.

اتقدم الى معاليكم بطلبي هذا و كلي امل في ان ينال اهتمام معاليكم
حيث ان ابني محمد صلاح محمد قد تخرج من المرحلة الثانوية بعام
2007-2008 وله الرغبة في خدمة هذا البلد العزيز تلميذ عسكري في
وزارتكم الموقرة ليتوارث جميعنا خدمة هذا البلد العزيز .

وفقكم الله في خدمة هذا البلد العزيز و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته...

مقدم الطلب: رئيس عرفاء رقم 4948 صلاح محمد محمد محمد

هاتف رقم: 17421032 - 39278811

وقد تم رفق جميع الأوراق المطلوبة

والحالة الطبيعية هي أن دول العالم تحذر من إحلال الأجنبي في المواقع العسكرية بل حتى المعاهد والمدارس التي تؤدي إلى الوظائف غير المدنية تشترط المواطنة، وكمثال فإنّ تعديل القانون المصري اشترط للالتحاق بمعاهد أمناء ومندوبي الشرطة بوزارة الداخلية أن يكون المتقدم مصري الجنسية من أبوين يتمتعان بهذه الجنسية عن غير طريق التجنس، وهذا التعديل تمثيلاً مع التعديل التشريعي الذي أقرّه البرلمان المصري لقوانين الكليات العسكرية وكليات الشرطة. (صحيفة الشرق الأوسط/ عدد 9381 /تاريخ 2004/8/4م).

تجنيس اليمنيين:

منذ ما يقارب 40 عاماً والحكم في البحرين يجنّس اليمنيين، ويضعهم في وظائف دونية في وزارة الداخلية، وفي العقد الأخير ازدادت معدلات تجنيسهم، كما تم تلميعه في الصحافة البحرينية الرسمية وشبه الرسمية بأوامر سلطوية وبأقلام مأجورة غير نازرة إلى المصلحة الوطنية، وذكر تقرير البندر لمستشار تخطيط استراتيجي سابق لشؤون مجلس الوزراء البحريني الصادر في 2006 أنّ خطط الحكم طبقاً للتوصيات تعتبر اليمنيين المصدر الثالث بعد العراقيين والسودانيين من مصادر ووقود التجنيس. وذكر أنّ اليمن تجاوز عدد سكانها 21 مليوناً، وأنّ ارتفاع

نسبة التعليم وانخفاض مستوى المعيشة جعل الهجرة خيار أساسيا لمعظم الشباب اليمني، وما زالت البحرين بالنسبة لهم مكان جاذب خاصة في ظروف التشدد السعودي نحو قبول دخولهم للمملكة.

وقدمت أعداد هائلة من اليمنيين دفعة واحدة في سنة 2001 إلى البحرين عبر المطار والجسر الرابط بين السعودية والبحرين مصطحبين معهم عدداً هائلاً من الجوازات وصور الإقامة لأقاربهم وأصحابهم، واعترفت السلطات بتجنيس اليمنيين في البحرين.

وفي لقاء مع وزير شؤون المغتربين اليمني مع جريدة الوسط البحرينية بتاريخ 2005/7/2 ذكر أن معظم اليمنيين في البحرين يحملون الجنسية البحرينية، وأنهم يحظون برعاية كريمة و متميزة من القيادة السياسية ومن حاكم البحرين، ولا يعانون من أية مشكلة في أعمالهم، وغالبيتهم يتركزون في مجال القوات المسلحة، وأوضاعهم مستقرة تماماً، على خلاف بقية اليمنيين المغتربين في دول العالم.

وذكر مصدر شعبي بحريني أنّ بعض اليمنيين حصلوا على الجنسية البحرينية دون أن تطأ أقدامهم أرض البحرين للحظة واحدة، ودون أن يمتلكوا أية ثقافة عن الإنسان والأرض في البحرين، بل تم إرسال جوازات السفر لهم وهم في اليمن، وقيل لهم من أراد وظيفة حكومية وبيتاً وجواز سفر فليتقدم، وما كانوا ليصدقون إلا بعد أن أرسلوا كبيراً

من القبيلة فرجع إليهم بالخبر اليقين، وأنّ هناك حكم أحمق يجتس الأجنب ويعادي المواطنين، وطبقا للمصدر الذي قابل أحدهم وأوصله من مطار البحرين حتى (السعودية) حيث يعمل منذ زمن دون جنسيتها وهذه هي المرة الأولى له في أرض البحرين أنّ ما يقارب من ثلاثمائة شخص من القبيلة وأقرباء منها حصلوا على الجواز البحرين بهذه الطريقة، وذكر له شخصا جاء إلى البحرين وعمل في وزارة أمنية ثم حصل على التقاعد فأجرّ بيته في البحرين وعاد لليمن!!!. أما اليمني مصدر الخبر فإنه يعمل بالسعودية وجواز سفره البحريني للتنقل وللاستعمال وقت الحاجة!!.

ويوجد بين البلدين (لجنة اقتصادية) مشتركة منذ سنة 2002، أما أعدادهم فقد ذكر القائم بأعمال السفارة اليمنية في البحرين القرمشي في مقابلة تلفزيونية مع التلفزيون اليمني أن عدد اليمنيين سنة 2002 هو 10000 يمني غالبيتهم استلموا الجنسية البحرينية، بينما قدرت جريدة الوسط البحرينية عددهم بستة آلاف إلى ثمانية!!!. (الوسط/ العدد 115 تاريخ 2002/12/30).

تجنيس الأردنيين:

استورد الحكم في البحرين شرائح المرتزقة الأردنيين في العقود الأخيرة من الألفية السابقة، وأوطنهم وجنّسهم، ووفّر لهم وظائف شتى في

وزارتي الداخلية والدفاع، والمخابرات والأمن، يعمل بعضهم معديين ويشارك بعضهم في الهجوم على بيوت الأمنيين بعد منتصف الليل للاعتقالات، وتوسع استيرادهم في الألفية الجديدة ابتداء من سنة 2000، وهم عنصر بارز من عناصر الإبادة للشعب البحريني في جنبتها الإعلامية، فاستوردت السلطات كميات بشرية منهم للصحافة وتبييض وجه النظام، وآخرين في الوزارات والدوائر الرسمية، وعمال، وأطباء وأساتذة جامعات، لكن الثقل الأكبر لهم هو في المواقع العسكرية التي تشارك في قمع المواطن البحريني.

ومن أولئك المرتزقة عيسى عواد طلاق المجالي، وهو مرتزق أردني متجنس بالجنسية البحرينية، ويعمل في مكتب التحقيقات الجنائية، وله نصيب في استلال الاعترافات من المعتقلين ونشطاء اللجان الشعبية، اشتهر باستعماله للغة السب والشتم والكلام البذيء مع المعتقلين بالتعرض لشرف أمهاتهم وأخواتهم وزوجاتهم إضافة للسخرية والاستهزاء المتكرر بمعتقداتهم الدينية، أوعز وشهد تعذيب العديد من النشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان، ولا زال يمارس نفس الدور في مكتب التحقيقات الجنائية.

وذكر تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية مجموعة استخباراتية أردنية وظيفتها جمع وتحليل المعلومات عن نشاط الحركة السياسية بتركيز

خاص عن المنظمات الشيعية وهم المقدم عمر الرداد والمقدم عدلي اسحاقيات والمقدم حسين السرحان والرائد سامي المدان، وذكر التقرير تفاصيل تتعلق بهذه المجموعة.

والعلاقات الأردنية البحرينية قديمة فالاثنان لديهما صفات سلبية وقمعية مشتركة وبينهما تعاون عسكري ولجنة تسمى اللجنة البحرينية الأردنية المشتركة للتعاون العسكري، اجتمعت لأول مرة في عمان سنة 2003، وفي لقاء بين الحاكم الأردني عبد الله الثاني و(رئيس أركان الجيش البحريني) راشد بن عبد الله تباحثوا في العلاقات الثنائية بين البلدين والتعاون بين القوات المسلحة في البلدين خصوصا في مجال (تبادل الخبرات المشتركة)، ومع رئيس هيئة الأركان الأردنية تباحثوا في سبل تعزيز العلاقات وتطويرها في المجالات العسكرية المختلفة.(الشرق الأوسط 2003/6/10، الوسط البحرينية/10-6-2003).

كان الاجتماع بعد غزو العراق بخمسين يوما تقريبا وهذه الألقاب العسكرية تذكرنا بضباط الجيش العراقي وتهديدهم ووعيدهم للقوات الأجنبية الغازية لمدة أشهر ومن ورائهم فرق ومجاميع تهتف بالروح بالدم لرئيسها الدكتاتور، ولم يأت الفداء حتى إذا وصل العدو أسوار بغداد تلاشت تلك القيادات ولجأت كالفئران إلى جحور أخرجت منها بالقوة ولم يرها الشعب العراقي إلا في أقفاص الاتهام وبجرجرة المحاكم.

وفي نفس اليوم سافر وفد عسكري يرأسه رئيس الحرس الوطني محمد بن عيسى آل خليفة إلى باكستان لتناول المباحثات شتى المجالات والميادين لاسيما المجالات العسكرية وسبل تعزيزها وتطويرها، وأشاد آل خليفة بما يقدمه أفراد الجالية الباكستانية في (مملكة) البحرين من (خدمات) في مختلف الميادين، كما أشاد بالتقدم المضطرد الذي تشهده باكستان!!! (بنا/تاريخ2003/6/10م).

أما (الخدمات الجليلة) فهي قمع المواطن البحريني وتعذيبه، لكننا لا نعلم ما هو هذا التقدم المضطرد فأكثر الذي ينتشر من أخبار باكستان هوالمفخحات التي تقطّع أشلاء الأبرياء!!!.

وفي مقال لصحيفة منبر الرأي الأردنية ليوم 2009/9/12 ذكرت أنّ الجالية الأردنية تحظى بمعاملة ممتازة، وأنّ الجنسية متاحة لها، وهم يحتلون مواقع متقدمة في الدولة في البحرين، وقد عين الرئيس التنفيذي لشركة طيران الخليج أردني الجنسية وهو سامر المحالي.

أما المواطنون البحرينيون ومسؤولون كبار في الدولة فيقولون أنّ رؤوس في الدولة البحرينية تضع على رئاسة هذه الشركة سرّاقاً ولصوصاً يقتسمون معهم غنائم أرباح شركة طيران الخليج منذ أن كانت مشتركة بين دول الخليج الأربع وهي عمان والإمارات وقطر والبحرين، وهي وإن كانت شركة رابحة أرباحاً كبيرة في الواقع ولكن آل خليفة

يخرجونها خاسرة في كل عام بعد اقتسام الغنائم والأرباح مع مسؤوليها، وكانوا استراليين ثم استبدلوا، وخرجت الدول الثلاث من الشركة وعملوا لهم شركات طيران خاصة باسم دولهم، وبقت البحرين تسرق من شعبها بعد أن كانت السرقة منه ومن دول الخليج الثلاث الأخرى، والمراقبون الخليجيون يعرفون ذلك جيدا.

ويرأس رجل أعمال أردني مجلس إدارة شركة بنيان انترنشنال، الذي مدح في البحرين كونها تتمتع بفرصة المساواة بين المواطنين والمقيمين في البحرين، وقد انتقل هذا من الإمارات ذلك أن دول الخليج الأخرى لها غيرة وكرامة ولا تبيع وتشتري جنسيتها كبيع وشراء البطيخ كما يفعل حكام البحرين.

إنّ التنسيق الأردني البحريني مثير لبلدان أخرى في الخليج، ولا زال الكويتيون يذكرون الحكم الأردني ومرزقته ودعمه لطاغية العراق صدام في غزوالكويت، مع كل ما قدم الكويت للأردن والأردنيين من مشاريع ومنح وأموال وفرص عمل إلا أنّ الجزء كان نكرانا وجحودا، وطبقا لمعلومات كويتية برلمانية فإنّ المخابرات الأردنية بقيادة الأسرة الحاكمة دخلت الكويت في غزوالجيش العراقي للكويت في 1990/8/2 لتبيّض وجه النظام العراقي ومحاولة ترتيب حكومة وطنية عميلة داخل الكويت، وأنّ أسلحة أردنية ضبطت داخل الكويت خلال فترة الاحتلال، وأنّ

فلسطينيين وأردنيين ساهموا بشكل مباشر في تسهيل مهمة الاحتلال لعرفتهم الدقيقة بشوارع الكويت وضواحيها ومعرفتهم بالقيادات العسكرية الكويتية ومحاوله الاستدلال عليهم، ومعرفتهم بالمواقع النفطية الحساسة والإستراتيجية في الكويت، كما أنهم قاموا بأكثر من ذلك عندما شغلوا هذه المؤسسات بحكم خبرتهم وعملهم داخل هذه المؤسسات، وردّ نائب كويتي على مقولة نائب أردني قوله: (إن نفط العرب للعرب وان نفط الخليج يجب أن ينعم به الأردن) بكلام قاسي.

وارتفعت منابر مساجد أردنية ضد الكويت والدعاء بـ (اللهم لا تطفئ نيران آبارهم)، وخرجت المظاهرات في محافظات الأردن مردده (بالكيماوي يا صدام من الكويت للدمام)، وكأئنا الكويت هي المعتدية والغازية لا الطاغية صدام، فلما انهزم الطاغية وخرج من الكويت قلب الأردنيون حيلهم.

لا نذكر هذا الحجاج هنا لإثارة قضايا تاريخية في أمتنا، نريد لها نحن أن تُنسى، ولكن لا نريد أن ننسى دروسها، ذكرها إنما للتذكير بأنّ الحكم الأردني وعملائه كان لهم دور سلمي يمكن تكراره، ونكران جميل وغدر، والوقوف مع الظالمين والمعتدين ضد المسلمين، وكل ذلك صدر من أفراد ومؤسسات مدنية أوواجهتها كذلك، فكيف يمكن أن يطمئن الحكم في البحرين بقوات مسلحة أردنية على أراضيه ثم يعطيها كل

التسهيلات والمناصب والسلاح والإعلام، وإنّ ما حصل وفعله الأردن الرسمي وجلاوزته وعناصره في الكويت قابل للحصول في البحرين في زمن حرج من التاريخ، وهذا الذي يندهش منه الكويتيون حينما يعلمونه!!!.

أما الدرس الذي يجب أن يتعلمه العرب في مختلف مواقعهم الشعبية والرسمية، وكل فئاتهم الاجتماعية، بتعدد آرائهم وأفكارهم هو أنّ لا حياة في هذه المنطقة العربية سعيدة وكريمة، ولا مستقبل لهم ورغد عيش مع فقدان الحرية والديمقراطية والعدالة والحقوق، هذا درس سهل الفهم ولكنه صعب التطبيق والتجسيد.

وللأردن تاريخ من العمالة والعلاقات مع الأمريكيين ومخبراتهم لدرجة أنّ الحاكم السابق (الملك حسين بن طلال) كان عميلاً للمخابرات المركزية الأمريكية، وباسم نوبيف، منذ أن كان في الحادية والعشرين من عمره غير الشريف ولمدة عشرين سنة، أي من عام 1957 وحتى عام 1977، بوظيفة جاسوس مقابل مليون دولار شهرياً، ولم يكن المبلغ له علاقة بالمساعدات العسكرية الاقتصادية للأردن، وكان (الملك) يقدم معلومات هامة وخطيرة للمخابرات المركزية.

وقد نشرت القصة صحيفة (واشنطن بوست) في عددها الصادر 1977/2/18، التي ذكرت أنّ هذا المبلغ هو الذي وفر للملك حياة

البذخ التي عرف بها بحيث أصبح (بلاي بوي برنس)، وأنّ المخابرات أحاطت الملك بمرافقات جميلات، وعاد رئيس التحرير والصحفي الشهير بن برادلي بنشرها في مذكراته التي صدرت مؤخرا في أمريكا بعنوان (كود لايف)، ولم يعد هذا خبرا سرّيا وقد ذكره برنامج فضائية الجزيرة القطرية (مع هيكل).

وفي تفاصيل الخبر فضائح لا تأتي عليها فهي وإن كانت مهمة جدا للقارئ العربي إلا أنّها خارجة عن موضوع كتابنا، وأنما ذكرنا هذا لتوضيح الصورة للرأي العام البحريني عن الذين يتعامل النظام معهم فهم في الحقيقة (باعة وطن)، فـ (الملك) أوصل للإسرائيليين تحذيره من الهجوم المصري السوري، ولم يدخل الحرب في حزيران 67 وإنما انسحب وسلم الضفة لإسرائيل وكان عدد القتلى من الجيش الأردني 16 جنديا وخسر نصف المملكة !!! فهو عميل خارق، ملك وجاسوس، يقبل فئات المال ليخسر نصف مملكته !!!.

هؤلاء يضحكون على الشعوب المسكينة ويسخرون، ويضحون فيها ثقافة أنّ الحاكم ولي الأمر وإن كان فاسقا وفاجرا وشاربا للخمر وقاتلا للأنفس المحرمة، وهذه الأيام بعد التحالف العربي الإسرائيلي أصبحوا من دعاة الحماية للدين وهم الفسقة العهرة الفجرة، والتحذير من (الهلل الشيعي)، في الوقت الذي يتآمرون على الشعوب، ويضعون

مخبراتهم في خدمة الأمريكيين، وتفجير عناصر المخابرات الأمريكية قرب مدينة خوست بأفغانستان يوم 2009/12/30 عن طريق أحد العناصر الذي جندتها المخابرات الأردنية للأمريكيين دليل التعامل كما هو دليل السخرية من الشعوب، وكانت مهمة همام أبو ملال البلوي محاولة اختراق القاعدة وطالبان، وإذا به يفجر عناصر الاستخبارات الأمريكية بعملية نوعية.

ذهب حسين بن طلال إلى ربه مثقلا بذنوب بحق نفسه ووطنه ودينه وأمتة ولكن كم مستر ييف في أوطاننا يعيشون؟ وكم هم في حكام البحرين وحاشيتهم ممن يتآمرون؟

والشعب الأردني مسكين ومستضعف وهوضحية للجلاد والطاغية، شرفائه مغيبون ومحاصرون، وعامة الناس لا يعلمون ماذا يجري في بلادهم والبحرين، وفي أي موقع يقفون، وحينما نشر في الصحافة الكويتية والخليجية عن الإمساك بمجموعة سميت بـ (خلية عريفجان)، قرأنا التعليقات وردود الفعل الأردنية يوم 2009/8/13 على الخبر في صحيفة السوسنة، وشعارها حرة مستقلة، وهذه التعليقات لا تمثل كل الأردنيين قطعا ولكنها تمثل شريحة من الأردنيين من الطبقة المتوسطة فما فوق وهم رواد الانترنت، وهي تعليقات عشوائية على خبر يهم المواطن الأردني عامة، والمغترب الأردني خاصة، ولاحظت في التعليقات الأردنية

على الخبر عنوان التبرئ من الأردني فهو بحريني مجرم وليس أردنيا مادام تخلى عن جنسيته، وبمنظرة معيبة للأردني الذي يتخلى عن جنسيته وانتمائه، وأنكر البعض أن يتجنس الأردني بالجنسية البحرينية فذلك مثل الذين يستبدلون الذي هو خير بالذي هو أدنى، والديني والرخيص في نظرهم هي الجنسية البحرينية و(البحرين)، وقال آخر أن الأردني الأصيل هو الذي يعيش في بلده بجنسيته الأردنية، وإلا لا نريد أردني يحمل جنسية أخرى يبيعنا وطنية، وكثرت هذه الفئة في الأردن وضاعت الهوية الأردنية. وقال آخر إن هذا ليس أردنيا وأن الأردني لا يتخلى عن جنسيته حتى لومات من الجوع، وقال آخر: ليس من شيم الأردنيين أن يفعلوا شيئا كهذا، يعني التخريب واللعب بأمن الكويت!!!.

هذه نماذج وعيّنات شبه عشوائية علقت بصورة عفوية وبالتالي فإن نسبة الصدق فيها قد تكون مقبولة، وبها روح الوطنية وهذا جيد ليته يكون في المرتزة الذين يجنسون في البحرين أيضا، ولكني توقفت قليلا حينما رأيت هذه التعليقات فهؤلاء وغيرهم يجهلون الجغرافيا والتاريخ والحاضر الأردني، يجهلون الجغرافيا لأنه لم يكن يوما دولة بهذا الاسم حتى جاء المحتل البريطاني وقسم المنطقة واقتطع أرضا شرقا وغربا وسماها الأردن نسبة إلى نهر الأردن الذي يمر على الحدود الغربية.

ويجهلون التاريخ ومنه أن عائلة الهاشميين ليست من الأردن وإنما أصلها

من مكة وجرى بها للعراق والأردن بتفاصيل موجودة في كتب التاريخ الحديث، وليس لهم حق في حكم هذه الأرض. ويجهلون الحاضر المتمثل بمواطنيهم حيث يستنكرون أن يتجنس أحدهم بجنسية غير أردنية أو يرتكب جرماً وكأنما المحاكم الأردنية مقفلة إلا من الفلسطينيين والمقيمين غير الأردنيين في الأردن، لا يعلمون أنّ لحوم وأجساد البحرنيين واقعة تحت أقدام المعذنين الأردنيين، وأنّ لوائح الجرائم ضد الإنسانية تذكرهم واحداً واحداً بالاسم واللقب، وأنّ المرتزقة الأردنيين يعملون كمرتزقة للنظام البحريني وظيفتهم ضربه بالرصاص والمطاطي ومسيل الدموع واعتقاله وإهانته وتعذيبه!!! لا يعلمون كل ذلك ونحن في عصر المعلومة المتنقلة للعالم بأسره في لحظة وقوعها!!!

تجنيس السوريين البدو:

لا يجد حاكم البحرين ونظامه في السوريين الحضر بغيته فهو يبحث ويستورد البدو وسكان البوادي السورية ويوطنهم ويجنسهم، لأنهم هم وحدهم من يلي طموحه بقمع الشعب البحريني، ويفتح لهم مدارس خاصة في الزلاق وسافرة ومدينة حمد، ويوظفهم في أكثر الأماكن حساسية، فهم في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وقوات الشغب،

ويوكل لهم المشاركة في قمع انتفاضة الشعب البحريني 1993-
1999.

ونقلا عن مواطن سوري يعمل سائقا لسيارة أجرة فإنّ سفارة البحرين في سوريا طلبت توظيف سوريين في الجيش ومنحهم الجنسية ضمن شروط منها إكمال سن الخامسة والعشرين وتميّز المتقدم بقوة البنية الجسدية ولديه استعداد للتضحية!!!. ومن مميزات الوظيفة إعطاء الجنسية البحرينية والسكن والراحة في البحرين طبقا للمصدر، ويأسف المصدر السوري أنه لم يوفق لشرط السن فهو أقل من 25 سنة، لا عليك يا سائق الأجرة فإنّ مهمة الارتزاق سيتكفلها غيرك وسيلطخ بها شرفه وذمته، وأما أنت فاحمد الله واشكره على عدم صيرورتك مرتزق تقتل البحرينيين بدم بارد، وتمثل بالآية الكريمة (وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) سورة البقرة/216، والله الحمد.

تجنيس الفلسطينيين:

جنّست السلطات في البحرين الفلسطينيين المقيمين على أراضيها وقيل أنّ تجنيسهم في البحرين تم بتوافق رسمي بحريني إسرائيلي وبصفقة أبرمها النظام مع المسؤولين (الإسرائيليين) يتم بموجبها تجنيس عدد من

الفلسطينيين وتدويهم في البحرين ودول المنطقة، ومنع من التجنيس عائلة فلسطينية واحدة مقيمة في البحرين منذ ما يقارب 40 سنة بسبب تحولها من المذهب السني إلى المذهب الشيعي علنا. (كتاب التجنيس والتغيير الديموغرافي في البحرين/ عبد الله مؤمن).

وتجنيس أوتوطين الفلسطينيين يخالف توصيات وتوجيهات جامعة الدول العربية منعا لذوبان الهوية الفلسطينية وحفاظا على حقوقهم في العودة إلى أراضيهم المحتلة، ولكن تجنيسهم موافق لرؤى الدولة الصهيونية وإملاءات الراعي الأمريكي !.

تجنيس السعوديين:

تم تجنيس عشرات الآلاف من السعوديين، والأعداد في تزايد مستمر وهم في بلدهم وباجراءات ميسرة جدا حيث تملأ البيانات لدى عمدة الدواسر عيسى بن علي وينتظر المتقدم أسابيع قليلة حتى تأتية وعائلته الجوازات البحرينية، وهذه الأقوال موثقة بالصوت والصورة والفيديو ولعدة أشخاص ممن حصلوا الجنسية والبيوت ولاحقا صوتوا في الانتخابات في مركز انتخابي عام على جسر السعودية البحرين، وعرضت ندوة التجنيس في 2003 فيلما وثائقيا عن تجنيس أبناء الدواسر في الجزيرة العربية، وكان الحكم يكذب ويخفي تجنيسهم قبل

عرض الفيلم. وذكرت مصادر أنّ رئيس الوزراء البحريني عيّن شخصا من قبيلة الدواسر ولعله هو عيسى بن علي نفسه ليكون مسؤولا عن تجنيس ما يستطيع من أبناء القبيلة، وذلك ضمن مشروع الإبادة للسكان الأصليين للبحرين.

ويسجل المحنسون عنوانا وهميا داخل البحرين أوفي جزيرة حوار زمن النزاع البارد بين البحرين وقطر، وقبل أن تحكم المحكمة الدولية في لاهاي بملكيتها للبحرين، وتوفر لهم كافة التسهيلات التي يحرم منها المواطنون.

والدواسر قبيلة عربية تقطن الجزيرة العربية، في وادي سمي باسمهم، أي وادي الدواسر، والنسبة إلى قبيلة الدواسر هي الدوسري،، جاء بعضهم إلى البحرين في القرن التاسع عشر، واستقروا بمنطقة البديع. وعندما أدخلت الإصلاحات الإدارية على يدي الميجور ديلي في 1923 عارضوا تلك الإصلاحات التي أبعد بموجبها الحاكم عيسى بن علي عن الحكم وعيّن مكانه نجله الشيخ حمد، ومن ضمن تلك الإصلاحات المساواة بين المواطنين أمام القانون، وتشكيل جهاز شرطة مركزي، وإلغاء توزيع البلاد إلى مناطق يسيطر على كل منها أحد أفراد عائلة آل خليفة فاعترض الدواسر على ذلك وهددوا بالانسحاب من البحرين. ولما لم يستجب الميجور ديلي لطلبهم المتمثل أساسا بإعادة عيسى بن

علي إلى الحكم والتخلي عن الإجراءات الأخرى التي تساوي بينهم وبين أغلبية المواطنين، انسحب أغلبهم إلى الجزيرة العربية في 1924، ولكنهم عادوا بعد ثلاث سنوات وأعيدت لهم منازلهم وسفنهم التي صودرت منهم بقرار من الميجور ديلي.

وبقت قبيلة الدواسر في واديهم من أرض الجزيرة العربية مهملين ولا شأن لهم بالبحرين وحينما أراد الحكم استغلالهم ذهب باحثا عنهم ووكل من يجنسهم وهم في بلدهم.

وفي مقابلات فيديو تحدث الدواسر عن كيفية تجنيسهم بصراحة تامة ظنا منهم أن التلفزيون البحرينى الرسمى هو من يصورهم، بطريقة نوعية تحسب للمعارضة التي أخرجت بل فضحت الحكم لو كان لديه شعور وذمة، تحدثوا فقالوا بأن تقديم طلبات الجنسية تتم عن طريق عمدة الدواسر علي بن عيسى، في مكتبه بعمارة المليحي في الدور الثالث، وقال أحدهم: أخذت أوراقى واثباتى السعودية ورحت قدمت عنده، خلال ستة شهور طلع الجواز البحرينى، وقال آخر في ثلاثة شهور، والجواز يأتي إلى بيوتهم، أما إذا ذهب إلى البحرين بنفسه فإنه يحصل على جواز السفر خلال أسبوعين، وقال آخر انه استلم حوالي 13 جوازا بحرينيا وبطاقة سكانية وبطاقة شخصية وكل حاجة وهوى السعودية، وقال آخر أنه حصل على سبعة جوازات، وقال آخر أن العمدة يجمع

الطلبات حتى إذا وصلت إلى خمسة إلى ستة آلاف يبعثها دفعة واحدة، وحصل بعضهم على الجنسية البحرينية والجواز البحريني من سنة 2000، أي في أوج زمن الكذب والدجل. بمشروع إصلاح فساد الحكم ودوائره وبينما كان بعض المواطنين يرقصون طربا لشعار الإصلاح والبهرجة التي رافقته، وقال بعضهم أن ما يقرب من 22000 شخص حصلوا على الجنسية البحرينية حتى لحظة حديثه وكلامه في سنة 2003، وأن الجنسية لم تقتصر على قبيلة الدواسر وأما وزعت على أشخاص آخرين من قبيلة القحطاني والزويرين، وقالوا إنهم صوتوا في الانتخابات على الجسر بين السعودية والبحرين، حسب تعاليم العمدة وأنهم يجهلون مرشحينهم، ومن قبل ذلك ذهبوا ووقعوا على الميثاق دون أن يعرفوا شيئا عنه أو يظلموا عليه، وتم عرض وثائق من جوازات سفر وهويات بحرينية لهم، وقد وضعت السلطات لهم عناوين كاذبة لا يسكنوها، فهل رأيتم وقاحة أكبر من هذه؟ وهل هذه سلطة معتمدة أم عصابة محترفة؟ أو هل رأيتم نظام مثل هذا؟ وهل هذا نظام قابل للاستمرار؟

تجنيس الدواسر يعد من أوضح نماذج خداع وكذب ودجل حكام البحرين ضد الشعب، فهم من سكان الجزيرة العربية ولهم حيهم ومنطقتهم ولا يبرر تجنيسهم السري بأصولهم فأصولهم غير بحرينية

وفروعهم أيضا، وإن وقع تحت تجنيس البحرينيين الذين خرجوا من البحرين وهوليس كذلك واقعا فسيفتح بابا لا يغلق عن تجنيس من هاجروا من البحرين، وهم مجموعات كبيرة من سكانها الأصليين الذين أجبرهم القمع والاضطهاد إلى الخروج من البحرين والذين هجروا قسرا، ومجموعات أخرى من الذين وفدوا إلى البحرين ثم خرجوا منها، ويفتح الباب على عشرات الآلاف بل مئات الآلاف من شعب البحرين الأصليين الذين هجروا أوهاجروا إلى مناطق ساحلية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وتوجهوا إلى مدن وبنادر في العراق وإيران والسعودية ودول الخليج الأخرى وشبه الجزيرة الهندية والساحل الأفريقي، وما زالوا يحملون أسماء مناطقهم وعوائلهم البحرينية الأصيلة الضاربة جذورها لمئات السنين ولهم امتداداتهم الشاهدة في تراب الوطن.

تجنيس القطريين والظبيانيين:

ذكرت مصادر بحرينية إن ستة آلاف فرد من قبيلة المري ممن سحبت جنسياتهم القطرية لتورط بعضهم في قضية الانقلاب على الحاكم القطري الحالي أعطوا الجنسية البحرينية واستقدموا إلى البلاد. وذكرت تقارير خاصة أن حكومة البحرين قامت بتجنيس مئات الأشخاص من قبيلة بني مرة القطرية، وهم من سكنة قطر، وأصولهم من الجزيرة العربية،

وتبرير طردهم الرسمي هو حملهم للجنسية السعودية حيث يرفض القطريون ازدواج الجنسية، وقالت التقارير أن كلا من هؤلاء يستلم راتباً قدره 400 دينار شهرياً، ويقوم أغلبهم بممارسة هواية القنص ورعاية الصقور لأفراد العائلة الحاكمة في البحرين.

ولكن المصدر الذي يمكن التوقف عنده هو الذي جرى في حوار بثته قناة (العربية) السعودية طبعاً وتطبعاً يوم 2005/6/25 حول وضعية قبيلة بني مرة، فقد أدعت هيئة حقوق الإنسان القطرية في اتصال مع قناة (العربية) أنه تم حل قضية ثلث الذين سحبت منهم جنسيتهم، فتحدث شخص (مري) من البحرين قائلاً أن الحل الذي يقصدونه هو أنه أمكن السماح لهؤلاء بالإقامة في قطر بعد أن حصلوا على جنسية من دول خليجية، ولا توجد دولة خليجية توزع جنسيتها على الآخرين سوى البحرين الذي كان يتحدث منها، أما الآخرون فيتبرئون من إعطائهم الجنسية حتى بلدهم الأصل السعودية، فإذا صدقنا منظمة العفو الدولية بأن عدد الذين سحبت منهم الجنسية هم خمسة آلاف مري فإن النظام في البحرين قام بتجنيس 1666 شخص تقريباً منهم، ولكن هذا العدد أقل من طموح النظام في البحرين بتغيير التركيبة الديمكرافية والأقرب أنه قام بتجنيسهم كاملاً، سوى خمسة آلاف كما ذكرت منظمة العفو الدولية أوستة آلاف كما ذكرت بعض المصادر حينها، أو يبعد

المتزوجة منهم الجنسية القطرية وهم (فخيدة الغفران) أحد فروع قبيلة (آل مرة) كاملة، 972 رب أسرة، وجميع أفراد عائلاتهم بالتبعية والبالغ عددهم 5266 فردا.

وهكذا كان الحل حينما رفضت السعودية إعطاء جنسيتها لقبائل على الحدود مع اليمن فالتجئت السعودية إلى البحرين فوهبتهم جنسيتها وهي شاكرة لهم. (التجنيس والتغيير الديموغرافي في البحرين/عبد الله مؤمن).

هذا ما خرج للعلن في الأخبار والله العالم بما لم يخرج !! وهذا استمرار لسياسة تغيير البنية السكانية في البلاد لا حبا في القطريين وخدمة لهم، لأن من أكثر الأشياء إزعاجا للنظام في البحرين هي الشقيقة قطر وحكامها، فال خليفة لديهم حساسية كبيرة من الحكام في قطر وهي قديمة ومتوارثة، وينظرون بوجع إلى تقدم قطر وضلوعها في عدد من المصالحات الدولية وبروزها كوسيط شبه محايد في عدد من قضايا المنطقة.

واما الظليانيين فقد كانت حكومة أبوظبي قد بدأت بتجنيس عدد من أفراد قبيلة البوعيين البحرية، الأمر الذي أزعج حكومة البحرين فطلبت من حكومة أبوظبي التوقف عن ذلك لكي لا يتقلص عدد القبائل الموالية للحكم الخليفي في البلاد. (بيان حركة أحرار البحرين، 2000/8/3 م).

وذكرت مصادر بحرينية عن منح الجنسية البحرينية لأكثر من 630 شخصا من قبيلة البوعيين الذين يسكنون إحدى الدول الخليجية، ولعلها أبوظبي، وأصدرت إدارة الهجرة والجوازات في البحرين في شهر 2005/5 وثائقا بحرينية لهم، والسبب التمويهي والخداعي الظاهري لمنحهم الجنسية هو أنّ أجدادا لهم نزلوا البحرين وغادروها قبل أكثر من قرن ونصف، وذكرت مصادر أنّ السلطات في البحرين تحاول إغراء البوعيين بتجهيز مساكن لهم في البحرين، وعلى هذه التبريرات الواهية فإنّ السلطة في البحرين تقبل باحتلال فلسطين من قبل (الإسرائيليين) فهم كذلك يدّعون أنّ أجدادا لهم عاشوا في المنطقة منذ قرون أو آلاف سنين مضت، ولن يكون عذر للسلطات البحرينية بهذا القياس في منع مئات الآلاف من البحرينيين الذين يسكنون في إيران والعراق ودول الخليج الأخرى وهم الحق في الحصول على الجنسية البحرينية التي لازال بعضهم يملك جوازاتها القديمة.

تجنيس الخليجيين (الجنسية المزدوجة):

تعلم أنظمة الحكم في دول الخليج عامة وهم الشركاء الآخرون الخمسة الذي تتشكل بهم منظمة مجلس التعاون النظام في البحرين كنظام دكتاتوري، ليس ذلك خافيا على أحد منهم، ولقطر في ذلك باع في

إظهار بعض مخازيه أبان الحرب الباردة بينهما، وتعرفه عمان والكويت، وبقية الدول، ولكن قد يبرر بعضها ظلمه وقمعه بموضوعهما وهو قمع وظلم الشيعة في الغالب وقلة من المعارضين الآخرين، كما تعلم تلك الدول أنه نظام جشع التسول فالمساعدات التي يرسلها الأشقاء إلى الدولة كثيرا ما تضل طريقها فتذهب إلى جيوب آل خليفة، وليس له مصداقية كما لدول الخليج الأخرى بينها، فلم تكن اطروحات النظام قانعة لتلك الدول، ولذا لم تستجب تلك الدول لطرح دولة البحرين في ازدواج الجنسية واعتبره بعضهم لظروف خاصة وهو التغيير الديمكرافي، لكن ذلك لا يضر حكام البحرين كثيرا فهم ماضون فيه دون إذن حكام الخليج حتى تطفح مشاكله على السطح حينها سيعتبر حكام البحرين مصدر ومصدر الأزمات للخليج.

فقد فاجأت البحرين حكام دول الخليج الأخرى بما يكرهون من إعطاء جنسيتها للمواطنين الخليجيين دون فقدان جنسياتهم الأخرى، وسمتها الجنسية المزدوجة، وهو مشروع تجنيس عشرين مليونا بالجنسية البحرينية التي مساحة أرضها 591 كيلومتر مربع فقط، أي سيكون لكل كيلومتر واحد 33841 إنسان تقريبا.

مصادر بحرينية ذكرت أن قبيلة الدواسر وحدها أخذت خمسين ألف جنسية حتى السنوات الأولى من الألفية الحالية، وضمن التوصيات التي

ينفذها النظام الاستمرار في التفاوض مع القبائل السعودية لمواصلة دعم التجنيس المزدوج والذي سيوفر 60 ألف شخص، وسيعتبر في حالة عدم انتقلهم للبحرين احتياطي (دوري)، كما جاء في تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية.

وكل دول الخليج توقفت في أن تتعامل مع البحرين بالمثل وتتحفظ في تصريحاتها، فقد خلق ازدواج الجنسية مشاكل كثيرة لدول الخليج، والكويت التي تعاني من هذه المشكلة قررت إنهاؤها تماما بإلغاء ازدواج الجنسية لما يقارب ثلاثين ألف مواطن في سنة 2005، وأعلنت وزارة الداخلية الكويتية أنها ستخبر آلافاً من الكويتيين ممن يحملون جنسيات ثانية بين إسقاطها أو سحب جنسياتهم الكويتية، ولهم كامل الحرية في الاختيار.

وذكرت صحيفة الوقت البحرينية في أحد مقالاتها نقلا عن صحيفة الوطن الكويتية التي وضعت على صدر صفحتها الأولى مانشيتاً صارخاً وهو أن 220 ألف كويتي يحملون جنسيات خليجية، وثلاثي مزدوجي الجنسية يحملون جنسية دولة خليجية، وفي تفصيل الخبر ذكر أن الكويت بصدد اتخاذ إجراءات حيال من يصر على الاحتفاظ بجنسية أخرى، وأن قطر أبدت تعاوناً في الكشف عن مزدوجي الجنسية عن طريق المراسلات الرسمية والسرية، ولكن دولة خليجية أخرى رفضت ذلك ملياً !! ومن

المتوقع أن تكون الدولة الممتنعة هي البحرين التي دائما ما تمتنع عن إعطاء أية معلومات عن المحنسين بحجج واهية، والتي تعتبر عمليا هنا أن أمن الخليج منفصل عن أمنها.

أما عن الدولة صاحبة ثلثي العدد فهي إن لم تكن السعودية فهذا يعني أن البحرين حُست ما يقارب من 147 ألف كويتي بالجنسية المزدوجة بصورة سرية وتتكتم على تجنيسهم. وإن كانت هي السعودية حقيقة فإن الثلث الباقي يحملون جنسية البحرين وهم أكثر من 73 ألف متجنس.

ويؤيد تجنيس الكويتيين ما ذكره المرشح البحريني في الانتخابات الشكلية والمزورة التي تمت في البحرين سنة 2006 سلمان بن صقر آل خليفة الذي ذكر أن قبيلة كويتية تحمل الجوازات البحرينية تدعم تصويت المرشح المنافس له في الدائرة الوسطى خليفة الظهراني المدعوم من النظام، والذي أصبح بعد فوزه رئيس المجلس أو (البرلمان) الشكلي.

ولأنّ غالبية مزدوجي الجنسية يحملون اسمين مختلفين في الجنسية الكويتية والأخرى فإنّ الكويت صرّحت على لسان وزير داخليتها أنّها تستخدم جهاز البصمة في المطار والمنافذ الحدودية بهدف كشف مزدوجي الجنسية.

ولأنّ مشكلة ازدواج الجنسية واضحة وشائكة في الكويت فإن حلولا

صعبة أيضا لأنها توفر للمجرم أو المتهم الفرار بجنسيته الأخرى، كما توفر للزوج أن يهرب بأولاده من زوجته المعلقة أو المطلقة، كما حدث ذلك فعلا في البحرين والكويت، وفي ملفات المحاكم البحرينية ليوم 2009/8/30م قضية أب اختطف أبناءه من طليقته وهرب بهم إلى السعودية.

وفي الكويت نفسها برر أحد المرشحين القبليين سقوطه في الانتخابات البرلمانية بمعاكسة الحظ له، لأنّ كثيراً من أفراد قبيلته كانوا قد شاركوا في انتخابات دولة خليجية وخشوا العودة سريعاً لثلا يفتضح أمرهم !! وأية دولة بها انتخابات كارتونية غير البحرين، فكان تصويتهم في البحرين على من يجهلون أفقدهم التصويت في الكويت على من يعلمون!!!.

وقطر جردت الآلاف من مواطنيها ذوي أصول سعودية من جنسيتهم القطرية في سنة 2005، قدرهم مصدر إخباري سعودي بستة آلاف شخص بتبرير ازدواج الجنسية!!!.

ويبدوالتناقض بين دول الخليج الخمس من جهة والحكم في البحرين من جهة أخرى في هذه القضية بارزا، إذ بينما تتورط السلطات البحرينية في ازدواج الجنسية تسعى جميع دول الخليج العربية الأخرى شركاء مجلس التعاون للتخلص منها مع استثناء خاص للسعودية في

التعامل مع الحكم في البحرين كداعم للتجنيس بشكل انتقائي، ويعتبرونها من الملفات الشائكة في الخليج، وتمت اتصالات خليجية بهذا الخصوص وحصر حاملي الجنسيات المزدوجة في الخليج، وفتح الملف لأسباب تتعلق بإعادة هيكلة البنية الاجتماعية للدولة، أو على خلفية التعامل مع الحوادث (الإرهابية) خصوصا بعد أن تم الكشف عن ضلوع بعض من يحملون الجنسيتين في مثل هذه الحوادث ببعض دول المنطقة، ويملك بعضهم جوازين لدولتين باسمين مختلفين !!!.

ولا تختص الآثار على قضية (الإرهاب) فقط ولكن تتعدد لكثير من القضايا والجرائم والتحقيقات، قالت محامية كويتية أن مواطنتها حصلت على حكم بحضانة أطفالها ومنع زوجها من السفر وفقا لجوازه الكويتي ولكنه فرّ من البلاد بأولادها بجواز سفر خليجي.

فقد شاركت السلطات في البحرين في جرائم ترتكب في دول الخليج الأخرى كما ساهمت في الأعمال (الإرهابية) في السعودية والكويت بعد أن استغل مزدوجوا الجنسية البحرينية الخليجية جواز السفر البحريني في التنقل والهروب من بلد الجريمة، وبالتالي شارك النظام في البحرين في خلخلة أمن منطقة الخليج.

تجنيس مواطني الدول العربية و(عديمي الجنسية):

فاقدوا الجنسية أو (البدون) مصطلح شائع في الدول الخليجية وخاصة الكويت، ويعني مجموعة من المقيمين على أرض دولة ولا يملكون جنسية، فهم بدون جنسية واختصارا (بدون) وبالتعريف (البدون)، بعضهم يعيش في دول المنطقة كالكويت ولا يعرفون وطننا سواء حيث ولدوا وترعرعوا ولم يخرجوا منه، لكن دون أوراق ثبوتية أو هويات، وخرج بعضهم لدول غربية واستوطن فيها، وحنّست الكويت أعدادا قليلة منهم وتحاول التخلص من الباقين وهم موجودون في أمارات الخليج الأخرى، وحينما بدأ نظام آل خليفة بالتجنيس أخذ توصية بتجنيس البدون من مختلف دول الخليج، وهنا يبرز تناقض واضح بين الحكام في البحرين والحكام في دول الخليج الأخرى، فحكام دول الخليج يتمسكون بمواطنيهم ويحافظون على النسيج الاجتماعي ويحاولون التخلص من (البدون) ويعتبرونهم أجنب دون النظر إلى مذاهبهم، ويبحثون شرقا وغربا عن أرض تأويهم، والحكم في البحرين يستقبلهم ويعرض عليهم الجنسية والتوطين والخدمات ويضرب عرض الحائط مواطنيه ونسبهم الاجتماعي، ويحاول التخلص من مواطنيه الشيعة وإبادتهم.

وذكر تقرير البندر توصية بتجنيس مواطني الدول العربية خاصة اليمن والأردن وسوريا ومصر والمغرب بالاستفادة من فوائدها السكانية في

حدود 15 ألف سنوياً، والتركيز هنا على الذين ولدوا في الكويت والسعودية وهم فئة (البدون) لسهولة اندماجهم في البحرين واكتسابهم للعادات الخليجية بسهولة.

وذكرت مصادر كويتية صحفية أنّ البحرين طلبت تجنيس عددي الجنسية الكويتيين (البدون)، بدعم مالي ولوجستي من حكام الكويت آل الصباح.

كما ذكرت مصادر كويتية وصفت بالوثاقة أنّ بعض حالات بيع الجنسية البحرينية لفئة (البدون) الكويتية تمت بمبلغ 5000 دينار كويتي (17553 دولار تقريبا) للشخص الواحد، وأنّ العملية تتم بسرية تامة عن طريق بعض مكاتب المحامين في الكويت وبعض المتنفذين من الديوان الملكي في البحرين لضمان تسليم الجوازات (للبدون) وتسليم المتنفذين المبالغ المطلوبة.

وقالت عائلة من (البدون) من العرب السنة في الكويت أنّ لجنة غير معلنة من البحرين كانت موجودة في الكويت والتقت بهم وبالكثير غيرهم وقامت بتسجيل أسماءهم لمنحهم الجنسية البحرينية بشرطين وهما أن يكون المستفيد عربيا وأن ينتمي للمذهب السني، ولإثبات هذا الشيء لا يكتفون بالاعتماد على ما يقوله المتقدم وإنما يتأكدون من ذلك بأنفسهم، ويملاً المتقدم استمارة ويجلس جلسة تحقيق للتأكد من اسمه

السباعي!! وفي النهاية أخبروهم بأنهم يبحثون عن مواطنين جدد ينتمون للمذهب السني، ويطلبون منهم مساعدتهم في البحث عن المزيد!!!.

وجنس عرب من غير (البدون) وكانوا قد شاركوا الحكم في قمعه وتنكيله بالمواطنين، ومن الأسماء التي عيّنت كأعضاء للمحكمة الدستورية محمد رأفت مصطفى برغش وهو مصري الجنسية وظلمه يؤهله للحصول على الجنسية البحرينية وهو من شركاء النظام في جرائمه إذ كان قاضيا في محكمة أمن الدولة، وتعيينه يشير إلى نقل الفاسدين والجرمين إلى مواقع إدارية متقدمة بدل إخفائهم والحجل منهم، وهل من الممكن أن يكون عضو محكمة أمن الدولة والذي تشبّع بالظلم ونبت لحمه بالحرام ولم تحرك ضميره أئات المسجونين في المحاكم ظلما وعدوانا ولا أصوات أمهاتهم في الخارج عنصر ضمانة أساسية وضعها الدستور لحماية نصوصه وأحكامه وعدم الخروج عليها، وهل سيكون منصفا حين قيامه بفحص مدى مطابقة القوانين واللوائح التي تصدر عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للدستور، وإبطال مفعولها إذا ثبت مخالفتها لنصوصها، وهل يكون أمينا في تمييز نصوص قابلة للتأويل والتفسير، وأي إصلاح هذا الذي يوزع المناصب والوظائف على الناس بمقدار اشتراكهم في الجرائم السابقة، والإصلاح يعني فيما يعنيه أن تكون المؤهلات والقدرات المهنية هي الفيصل في الاختيار.

تجنيس مرتزقة الإعلام:

جنّس النظام مجموعة من الإعلاميين بوظيفتين أحدهما تلميع صورة النظام القبيحة والبشعة والدفاع عن جرائمه وانتهاكاته لحقوق الإنسان، استوردتهم من الأردن ومصر وبعض الفلسطينيين والبعثيين العراقيين وغيرهم، فهم شركاء النظام في جرائمه، هؤلاء الإعلاميين والصحفيين وأصحاب أقلام الارتزاق وتجار الأحقاد الطائفية جنود للنظام يؤدون واجب الارتزاق في الدفاع عن سلطة القمع والاستبداد واستوردوا بالتزامن مع استيراد المرتزقة المسلحة التي تستخدمها السلطات للهجوم على المواطنين وتعذيبهم.

لم يكن النظام يحصل من مواطنيه بمختلف أطيافهم على ما يلي حاجاته في تلميع صورته وتشويه مواطنيه ومذهب أبناء البلد الأصليين فالتجأ إلى هؤلاء الخونة والسفلة، وزرعهم في الصحف الموالية له ومنحهم المال والمعلومات المغلوطة، وهكذا كان لهم الدور السبّاق في الطرح الطائفي والتجيش السلطوي، وتحريض أبناء البلد ضد بعضهم البعض، وأعطى لهم الحق في التهجم على أبناء البلد ورموزه وشخصياته، وعلى الشرفاء من نوابه، وعلى المخلصين من أبناء أمتة، ومنحهم الحصانة من أية مسائلة قضائية، وأسست لمثل هذه الأقلام القدرة والفتنة

المصنعة صحيفة سميت ظلما بـ (الوطن) وهومنها براء.

ومن هؤلاء المرتزقة إبراهيم المبيضين، أردني ينحدر من قبيلة المبيضين في الأردن، يعمل في جريدة (الوطن)، وتم تجنسيه بعد أن اثبت جدارته كجندي مرتزق، يؤدي دور المدافع عن نظام القمع والاستبداد والإساءة للشعب البحريني.

ومنهم مجموعة مرتزقة من عائلة المجالي الأردنية، أحدهم المرتزق نصر المجالي، الذي ينحدر من عائلة قال عنها مصدر بحريني أنها تشتهر في الأردن بكثرة المرتزقة منذ تأسيس الأردن على يد الإنجليز في أوائل القرن الماضي، وشارك حابس المجالي في قمع الفلسطينيين وذبحهم في أيلول الأسود 1970، وكان نصر المجالي مراسلا طائفيا وحاقدا للموقع الالكتروني السعودي إيلاف حول شؤون البحرين، واشتهر المجالي بتلقيق تهمة التحريض على القتل للمعارض والحقوقي البحريني البارز عبد الهادي الخواجة.

وهومن المرتزقة الذين وردت أسمائهم في تقرير البندر لمستشار تخطيط استراتيجي سابق لشؤون مجلس الوزراء البحريني، وأمين عام مركز الخليج للتنمية الديمقراطية، وبيّن التقرير حصول نصر المجالي على راتب شهري مقداره 3000 دينار بحريني (8000 دولار تقريبا) مقابل عمله في الدعم الفني والإداري ضمن مجموعات العمل التي شملها المخطط. ويرأس

المخطط أحمد عطية الله آل خليفة (وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء البحريني) ويهدف لإبادة الشيعة.

وربا شاهر المجالي، وهي قرية نصر المجالي، وذكرت في تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية، وهي تحصل على 500 دينار بحريني شهريا كأجور استرزاق فقط.

والسفير الأردني في البحرين من عائلة المجالي أيضا وهو حسين هزاع المجالي، ولعل عن طريقه تم استيراد الخثالة الإعلامية من آل المجالي وغيرهم كالمعذب في التحقيقات الجنائية عيسى عواد طلاق المجالي.

وفادي عاكوم، لبناني، من مواليد طرابلس، ذكره تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية، ويبيّن التقرير استلام فادي عاكوم مبلغ 1000 دينار بحريني شهريا للمشاركة في المخطط لإبادة الشيعة، شغل منصب مستشار إعلامي لوزارة الإعلام في البحرين في عهد الارتزاق.

لبية فارس، لبنانية، زوجة عاكوم، عملت في جريدة الأيام كمدققة لغوية.

وهذه وثيقة من تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية تبين توزيع أموال البحرين على المرتزقة:

الدعم الفني والإداري

100	عند الترخيم المبدئي
30	تواف المبدأ
150	وليد التصميم
500	رعاية مشاريع الجرافيك
500	مثال لفصل الشفانين
1000	مشاريع هاتكوم
3000	تصميم الجرافيك
1000	تصميم المصمم
1000	تصميم الجهد المتكامل
3000	تصميم تزيين فضاء سهيل العائلي

المجموعة الإعلامية 10280 دينار

ومنهم مهند سليمان، مرتزق أردني، منحتة الحكومة البحرينية الجنسية، ووظيفته مفرغ أحقاد ضد البحرينيين والشيعية عامة، يكتب في موقع إيلاف الإلكتروني المتعاون مع الحكم البحريني في مخططاته.

كما ذكرت مصادر المعارضة البحرينية اسم الدكتور عمر الحسن وهومن المرتزقة المدافعين عن نظام الظلم والطاغوت البحريني في لندن من ضمن المتجنسين بالجنسية البحرينية.

والنظام لا يثق بالبحريني أيا كان ولكنه مولع بالمرتزق الأجنبي وفي المجال الإعلامي بالأردني، ولذا فإن رؤوس النظام تعتمد على مرتزقة الإعلام الأجنبية فالمستشار الإعلامي في مكتب الحاكم حمد آل خليفة أردني وهو الدكتور محمد العمارة الكاتب الصحفي في جريدة الرأي الأردنية وأمين عام سابق في وزارة الثقافة الأردنية، والمستشار الإعلامي لولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة هو الصحفي أحمد سلامة،

كما أن الأردني إبراهيم البواريد من جهاز إعلام ولي العهد، والمستشار الإعلامي لوزير الداخلية راشد آل خليفة أردني وهو الدكتور أحمد الطراونة، ومثل هذه الوظائف كانت لوقت قريب لأبناء البحرين السنة. وزرع النظام في أجهزته وإداراته مجموعات إعلامية من أعداء هذا الوطن في الديوان الملكي وفي الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام مثل المجموعة الإعلامية المصرية، من أجل التفريق بين أبنائه وفتاته ومذاهبه وتياراته المتعايشة على مر الأزمان والسنين.

والوظيفة الثانية هي تشويه صورة الشيعة في البحرين والعالم والهجوم عليهم، وعلى شخصياتهم وأحزابهم ودولهم، وبذلك لعبت البحرين دورا أكبر من حجمها، وأصبحت في موقع معادي للأمة ومدعوم من قوى إمبريالية وصهيونية هدفها تفتيت ألفت المسلمين ووحدة لحمتهم في أقطار الأرض، وستندم كثيرا عليه حين تأتي فواتير الحسابات.

لقد ذكرت مصادر بحرينية ومنتديات بحرينية وبعد تحري ومتابعة لعدد من مواقع الانترنت اسم ظافر الزباني كأحد الأفراد الذين وظفتهم البحرين في مشروع الفتنة الطائفية عبر الانترنت، يشارك في التشويه وتفرغ الأحقاد ضد الشيعة، ويدير ويتمويل من الديوان الملكي مواقع الكترونية طائفية معروفة، ولديه مؤسسة من خمسة أشخاص، ومرتبطة بالديوان الملكي، وأجرت إذاعة البحرين معه مقابلة باسم (أسد تكريت)

فهي تعرفه تمام المعرفة، دون أن يعلم المسكين ما وراء ذلك، فقد أعماه حقه وحقد النظام فهو مثله يجهل الأحجام والمقاييس، كما يجهل موقعه وذاته.

وهو ومجموعته جزء من مشروع الإبادة الثقافية وصولاً للإبادة الجماعية للبحرنيين وهو يمثل جزءاً من مجموعة الإبادة التي ذكرها تقرير البندر. لكن عمله لم يكن يقتصر على الشيعة وإن كان القسم الأكبر من وظيفته عليهم، فقد نالت المنتديات السنوية نصيبها من فتنه وتحريضاته، والفتنة أشد من القتل كما جاء في الذكر الحكيم، وأشعل في تلك المنتديات حرباً لا تزول نهايتها، سب وشتائم، وهم وفتن، وتحريض وتفريق، أسماء وفرق، ويشارك في منتديات مملكة البحرين العربية، بحرين تيوب، وغيرها، ولديه أكثر من عشرة أسماء وهمية، ويستأجر مساحة لتلك المواقع الطائفية من بحرين سيرفر وهي شبكة معلوماتية رسمية تعمل مع شركات مزودي الانترنت داخل وخارج البحرين، يعمل مع فريق مشكل من 5 أشخاص منهم مواطن آسيوي وآخر عراقي تم تجنيسه حديثاً، وكل الجهود التي يقوم بها في تشويه صورة الشيعة في البحرين وكافة الدول العربية هي بتنسيق وتمويل من الفريق الإعلامي التابع للديوان الملكي والذي أشار إليها تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية. واشتهرت مواضيعه بنفس طائفي مقزز، كما اشتهرت أفلامه والقناة

التي يديرها على اليوتيوب باستهزائها بفكر الشيعة وعقائدهم ورموزهم الدينية والسياسية.

ويعمل بالتنسيق مع المتهمين محمد المران رئيس جمعية البحرين أولاً (حكومية)، وفيصل فولاذ رئيس جمعية مراقبة حقوق الإنسان (حكومية)، وكلاهما تم التطرق إليه في تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية كجزء من مخطط يهدف إلى شق وحدة البلاد طائفاً .

وقد تناول هذا المأجور على رموز وشخصيات وطنية شيعية وسنية بحرينية، بل اتهمها بالخيانة أو العمالة لدول أخرى، وباستهزائه بمطالب الشعب العادلة وكذلك بمعتقدات الشيعة ومرجعياتهم الدينية وكل من هو معارض للحكم، كأنه لا يفقه قوله تعالى (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد) سورة ق/آية 18 و(إنّ الله عزيز ذو انتقام) سورة إبراهيم/ آية 47.

ويتهجم هذا المأجور بشدة على الأفكار والمؤسسات التي تسعى إلى إطفاء شرارة الطائفية والكراهية في البحرين، ليثبت أن ذلك لغير مصلحته فالمصلحة عنده في الفتنة والشقاق والنفاق.

وذكر تقرير مركز الخليج أنّ المجموعة الإعلامية المصرية المرتبطة بالديوان الملكي تمارس أعمالها من خلال ثلاث مقرات في الرفاع الشرقي وفي الزنج الجديدة والمقر الجديد في مدينة المحرق، ويشرف عليهم

المدعوم المصري على راضي حسنين الذي يعمل صحفي ومستشارا إعلاميا في الديوان الملكي و كاتب بصحيفة (الوطن) وهي الجريدة التي أسست لإشعال الفتنة والتزوير والتلفيق، وتعكف هذه المجموعة على رصد المنتديات الشيعة والمشاركة فيها تحت أسماء شيعة وسنية مستعارة وتحريض كل طائفة على الأخرى من أجل زرع البغضاء بين النسيج المذهبي المكون لهذا الشعب، وتعمل تلك المجموعة أيضا على تجهيز مواد إعلامية ودعائية مضادة للشيعة يتم نشرها بصورة رئيسية في صحيفة النظام الرئيسية (الوطن) ويوزع بعضها على كتاب الأعمدة في الصحف اليومية لإعادة صياغتها ونشرها بأسمائهم، ويتم التنسيق لأعمالها من خلال جمال العسيري، وهو يعمل صحافيا في الديوان الملكي، وتضم المصريين سامي كمال داؤود وأحمد نبوي وعبد الله محمد عبد الله وحاتم عبد الدائم وأحمد عبد المنعم وحسن حفني وعيسى المراغي.

إنّ من العيب والعار والخسة والدناءة أن يقوم نظام بدعم أشباح الفتنة في عالم سفلي يترقب الإنسان فيه مصيره القريب مهما بعد، والعاجل مهما أجّل، مصير بأمر من خالقه جبار السماوات والأرضين، والذي هو أقرب إليه من جبل الوريد، لينتقل إلى العالم الآخر الذي لا غش فيه ولا كذب ولا دجل فيه ولا لعب، وليقف بين يدي الله عز وجل، ليسأله عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من

أين اكتسبه وفيما أنفقه، وكل أعماله في الدنيا في كتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، يوم ينادي المنادي ألا لعنة الله على الظالمين.

تجنيس فدائيي صدام:

جرت عمليات تجنيس واسعة للعراقيين البعثيين من بقايا فدائيي صدام، وهم مجموعة من الذين تشربوا الأحقاد والضغائن ضد البشرية، وجعلهم ماكينة تأثير على سنة البحرين من الخطر الوهمي الذي أصاب السنة في العراق أن يصيبهم في البحرين. وطبقا لمصادر صحفية تم تجنيس عشرات الآلاف من العراقيين المماربين من العراق والمقيمين في الأردن، وأوصلت مصادر بحرينية العدد إلى خمسين ألف بعثي. وقال مصدر أن غالبية المستوردين البعثيين كانت لهم سوابق في قمع انتفاضه شعبان عام 1991 العراقية، والاعتداء على المدن العراقية والعتبات المقدسة في النجف و كربلاء، والمدن الأخرى، كما أن لهؤلاء مشاركة في حروبهم الخارجية مع الكويت وإيران.

فدائيي صدام أو عصابات بعثية أو ميليشيات عراقية، لا تتبع وزارة الداخلية بل تتبع جهاز الأمن الوطني التابع مباشرة للديوان الملكي ووزيره خالد بن أحمد آل خليفة، يسرحون في الشارع البحريني ويمرحون، يرتدون اللباس المدني، مسلحون، ملثمون، ينسقون ويعتقون

البرقيات ويتعاونون مع قوات الأمن الخاصة التابعة لوزارة الداخلية البحرينية، يتصرفون بوحشية مع المواطنين العزل ويقتحمون ويدهمون المناطق المدنية بهستيريا طائفية وصرخات المدح والتمجيد بصدام المقبور وبلهجة عراقية واضحة، وتنم نبرتهم عن حقد دفين، فهؤلاء الوحوش قد استقدموا خصيصا لبث الرعب والهلع في نفوس الآمنين، ولقمع الاحتجاجات المدنية السلمية، يقيمون المتظاهرين والمحتجين على السلطة، يوجهون السلاح للنساء والأطفال ويتناولون عليهم بكلمات بديئة، يسرقون أموال من يعقلونهم، يتلذذون بالتعذيب، يجبرون المعتقلين السياسيين على ترديد عبارة (صدام رب الجلالة الأعظم)، وإن لم يرددوا فبانتظارهم وجبات تعذيب أخرى، هذا إجمال ما يورده تحقيق صحفي عنهم!

شارك بعضهم في عمليات داخل وخارج العراق كالكويت مثلا، وهؤلاء الأوباش ممن يحتقرهم شعبهم بل وتخل منهم عائلاتهم، ولكن المنهج الذي تسير عليه السلطات في البحرين يتطلب أن تبحث السلطات إلى أرذل البشر وأحقر النماذج وأسفلها لتجنيسه وتوطينه فهي فقط التي يمكن أن تلي ما في ضمائر السلطات الظالمة البحرينية من خبث وخسة ودناءة، ومن قبلهم وفي سنة 1979 استوردت البحرين عددا من عناصر المخابرات الإيرانية في نظام الشاه البائد كمعديين، ومجرمين

واستخبارات أردنية وغيرها، فهي مستمرة في استقبال واستيراد بقايا الأنظمة المهزومة.

بدأ النظام عروضه للسياسيين البعثيين العراقيين قبل سقوط نظام الدكتاتور صدام، وما كان أحد يرغب في تواجدهم على أرضه، فعرض عرضاً مجنوناً لا يعلم حجم أبعاده وأظهر للعالم كم هو مغفل وأبله وهو استضافة أركان حزب البعث.

وبعد سقوط النظام استوردت السلطات البحرينية حثالات حزب البعث وفدائيي صدام، والوظائف لهم جاهزة وموضوعها أجساد البحرينيين في السجون، وملاحقة البحرينيين الشرفاء وتعذيبهم في الشوارع، وقمع المظاهرات بالسلاح والسكاكين واللكمات، واغتيال الرموز الوطنية.

وأثيرت أخبار صدرت في أيام إدارة الحاكم المدني للعراق بول بريمر عندما قيل إنه عرض على العشائر العراقية في منطقة الأنبار التوطين في البحرين، والحصول على الجنسية البحرينية وإمميزات مادية كبيرة تتعهد العائلة الحاكمة بتوفيرها لهم، وكان ذلك قبل الانتخابات العراقية الأولى، وما كان لهذا الأمريكي أن يتحدث بلغة ثقة لولا حصول اتفاق ولو ابتدائي بهذا المعنى وهو تجنيس العشائر العراقية السنوية في البحرين، للتخلص من شرورهم في العراق ورميه في أرض النفايات البحرينية،

والخبر يبيّن مدى التعاون بين أمريكا والبحرين على الشعوب.
وحيثما تأزمت الأوضاع بين العراق وسوريا عرضت السلطات
البحرينية عرضاً ثالثاً نقلته الصحف وهو استضافة البعثيين العراقيين في
سوريا، وهم الذين يقفون وراء الاعتداءات الدامية التي شهدتها بغداد في
19 آب 2009، وأوقعت أكثر من 100 شهيد عراقي، وأضعاف
العدد من الجرحى، وطالبت العراق بتسليمهم إليها، وربما كان النفي
البحريني للاستهلاك الكويتي وإلا فإنّ المواطنين البحرينيين لا يزيدهم
نفي الحكم الظالم إلا تصديقا، فإن الإنسان حينما يكذب ويتكرر كذبه
يفقد مصداقيته تماما ولا يكون نفيه إلا لغوا، ولا يصدق إلا هون نفسه
فقط أكاذيبه !!!.

وذكر مصدر بحريني أنّ أوامر صدرت من الديوان الملكي البحريني إلى
المؤسسات الأمنية بالتوجه إلى سوريا والأردن، والقيام بجمع للعوائل
المهجرة العراقية، وفرز منها الأشخاص الذين كان لهم دور وخبرة عالية
في تأسيس المؤسسات الأمنية التي بناها نظام صدام من دوائر مخابرات
وأجهزة الأمن الخاص وكوادر فدائيي صدام وغيرها من المؤسسات التي
هربت، واستيراد أحدث الكوادر في العمل الأمني والمخابراتي، وتم
استيرادهم وإحضارهم عبر حدود الأردن إلى البحرين وتجنيسهم
وإعطائهم وحدات سكنية، وتم توظيفهم في قوات الأمن، وجهاز

المخابرات، وتحتاج هذه المعلومات إلى نفي السلطات البحرينية أو تأكيدها ولكن هذا يسير من قليل من قبائح هذا النظام.

تحدث تقرير سري يطبقه حكام البحرين عن وجود ما يزيد عن 120 ألف سني عراقي في الأردن حالياً هارب من العراق يمكن الاستفادة من هذا الكم في تسهيل حضور 30 ألف على الأقل منهم للبحرين، ولكن مصادر بحرينية تتحدث عن تجنيس خمسين ألف بعثي عراقي.

كما يتحدث التقرير بسوء عنهم ويعترف بجفاء طباعهم وافتراقهم عن أهل البحرين، ولكنه يستغل سوء خلقهم وطباعهم في شحن وتجييش أبناء السنة ضد أخوتهم في الدين والوطن وهم الشيعة، وفي تعميق الطائفية بينهما، واستغلال ذلك إعلامياً.

ويعمل بعض البعثيين في مناصب مهمة أخرى في عدد من المؤسسات الحساسة، وخصوصاً الأكاديمية والجامعة، كما يعمل عدد آخر منهم كمستشارين كبار لدى جهات رسمية في مواقع استراتيجية مختلفة، محروم منها البحريني الشيعي وبعض الفئات السننية البحرينية، وربما يكون المرتزق العراقي نزار العاني أحد المشاركين في تسهيل قدوم هؤلاء البعثيين إلى البحرين إذ أنه أحد مخططي حرب الإبادة ضد الشيعة.

ونزار العاني، عراقي، طائفي، وأحد المتورطين الرئيسيين في مشروع الإبادة لشيعة البحرين، قدم الدكتور العاني دراسة حول كيفية تلك

الإبادة وخططها ومراحلها، عمل سابقا في جامعة البحرين، وحاصل على الجنسية البحرينية، وهو أحد المرتزقة البارزين، وحصل على راتب وقدره 3000 دينار شهريا (8000 دولار تقريبا)، ضمن فريق الدعم الفني والإداري للإبادة والتي كانت تعمل عليه مافيا عطية الله آل خليفة بالجهاز المركزي، ولا يعلم كم كانت فاتورة دراسة إبادة الشيعة ومكافآته على تلك الدراسة، وعمل لاحقا مديرا في جامعة الاتحاد في الإمارات العربية، ويمكن الوصول له بسهولة وملاحقته وتقديمه للمحاكم كمجرم ضد الإنسانية.

ويعمل آخرون منهم في شركات حكومية مثل شركة الاتصالات البحرينية (بتلكو)، وتتميز السلطات البحرينية بميزة خاصة بين دول العالم قاطبة وهي تفضيل العامل الأجنبي على البحريني، والمجنسين على المواطنين الأصليين.

ولا تحتاج أخبار البعثيين العراقيين لنفي الجهات رسمية لتأكيدهما مشاهدة بشكل محسوس في الشارع المطالب بالحقوق وفي السجون والمعتقلات، ولكن جهات سنية عراقية معارضة للحكومة العراقية أيدت مثل هذه الأخبار لراديو سوا الناطق بالعربية والتابع للولايات المتحدة، وذكرت أن البعثيين العراقيين يحصلون على الجنسية في دول عربية في مقدمتها اليمن والبحرين، وكان هذا التصريح في معرض تعليقه على

سؤال تلك الجهات عن مستقبل البعثيين، وكان ذلك أثناء المعارك الطاحنة التي دارت رحاها بين العشائر العراقية والمحسويين على تنظيم (القاعدة) في محافظة الأنبار في 2007.

وشارك المعارضون للحكومة العراقية الحالية من بعثيين وغيرهم من أيتام النظام العراقي السابق في المؤتمر القومي العربي الذي عقد دورته الثامنة عشرة في المنامة في نيسان 2007، وحصل على دعم رسمي كبير من الحكم الطائفي في البحرين، وشن معارضاً المهجوم على الحكومة العراقية المنتخبة من مقر المؤتمر بالمنامة، وشارك في المؤتمر علناً بعثيون بارزون وبعضهم لم يخف صلته بما أسماه (المقاومة العراقية)، والتناقض أن المؤتمر عقد في بلد تسيطر عليه تماماً الأساطيل والقوات الأمريكية، والأرض محتلة من الأمريكيين وتنتشر فيها القواعد والأجهزة الأمريكية، ولم ينطق أحدٌ منهم ببنت شفة عن هذا الاحتلال لأرض البحرين! ونحن نحبي المقاومة الشريفة أينما وجدت والتي تدافع عن الإنسان والأرض وتحارب المحتل وتطرده لا التي تهتك وتفتك بالمواطنين ومقدساتهم، والذي تنحصر قدرتها على المستضعفين وهدفها قتل الأبرياء. وكان من بين المؤتمرين المتحدث باسم حزب البعث العربي الاشتراكي، وعضوان في هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي السابق صدام، وحظي المشاركون من بينهم البعثيون والمتشددون بحفاوة بالغة، مما أثار ردة فعل غاضبة من

الشارع البحريني ومن العوائل البحرينية التي فقدت أبناءها في ظروف غامضة إبان حكم النظام السابق، واستنكرت جمعيات أهلية وسياسية وعدد من النواب منح البعثيين والمتحالفين معهم تأشيرات الدخول. ونشرت تقارير إعلامية في الصحافة الغربية كان أبرزها تقرير «لوس أنجلوس» الذي أشار إلى علاقة وطيدة بين بعثيين سابقين وآخرين قريين من تنظيم (القاعدة)، زعمت الصحيفة الأميركية أنهم يحظون بتعاطف من جهات بحرينية رسمية، ولم تعلق جهات رسمية على هذا التقرير. وذكر المدير التنفيذي لمعهد البحرين للتنمية السياسية عبد الله الأشعل الذي ألقى مجلس الأمناء عقده في حوار مع جريدة الوسط أن عصاة بعثية تحتطف معهد التنمية السياسية، وزعم أن أقطابها: عضوفي مجلس الأمناء يشغل منصباً أكاديمياً رفيعاً في جامعة بارزة، ومدير بعثي آخر كان ضابط استخبارات بالإضافة إلى عمله الدبلوماسي في الخارجية العراقية سابقاً، وحذر الأشعل مما قال أنها شبكة بعثية تعمل في الجامعات، وتحاول التغلغل في دوائر صنع القرار البحريني، وذكر أن أعضاءها يحصلون على رواتب وإمميزات خيالية، موضحاً أنهم لا يخفون مساندتهم للتوجه البعثي ويدافعون بضراوة عن سياسات النظام السابق في العراق وحربه على دول الجوار، وبهذا أصبحت أرض البحرين ملاذاً للفرارين من القضاء العراقي من البعثيين والتكفيريين.

وأما المدهش فهو وضع السفير العراقي في البحرين غسان محسن فإنه يتصرف كموظف لدى السلطات البحرينية وكنصر في ميليشيا البعثيين، وليس كسفير دولة يحرص على مصالح شعبها وسمعتها.

وعلى مستوى خارجي فإن السلطات في البحرين أوقعت نفسها في مأزق مع دولة إقليمية مهمة في المنطقة وهي العراق، وهي وإن كانت مشغولة الآن بنفسها ولكنها قد تنفرغ يوماً لمن دعم الفارين من العدالة وعناصر الظلم والاستبداد السابقين، لأن استقبال الهاربين من العدالة والقتلة والسفاحين والجلادين وتوطينهم وتجنيسهم وإعطائهم إمتيازات كبيرة وملجأ ودعم مالي هو تدخل في شؤون العراق، ورعاية ميليشيا فدائيي صدام وهي منظمة إرهابية أذقت الويل والمصائب للعراقيين والإيرانيين والكويتيين والمقيمين في العراق في العقود السابقة عصر النظام البائد هو دعم منظمة إرهابية عالمية، وهذا لم ولن يغفل عنه العراقي المظلوم والمجروح، وقد يترجم رد الفعل بصورة غير متوقعة لحكام البحرين، ولهذا ناشد التجمع العراقي الوطني في برقية بعثها للأمين العام للأمم المتحدة بفتح تحقيق في القضية باعتبار أن تلك المنظمة الإرهابية هي من اخطر المنظمات العاملة في الساحة العراقية وتلقى دعماً من قبل أطرافاً إقليمية ودولية.

ويرى التجمع العراقي أن الجرائم الكبيرة التي ارتكبتها ميليشيا صدام

يجب أن لا تمر بدون مسائلة قانونية في مجلس النواب العراقي، وأنهم في التجمع قدموا طلبا لمجلس النواب لمناقشة الموضوع، كما قدموا رسالة احتجاج للحكومة العراقية ووزارة الخارجية لاستدعاء السفير البحريني وإبلاغه استياء الحكومة العراقية من تواجد تلك المنظمة الإرهابية على الأراضي البحرينية.

وهكذا تسقط دول وتقوم أخرى، ويبىد الله الظالمين وينصر المستضعفين، ولكن حكام البحرين ضعيفي الفهم لدروس التاريخ وسنن الحياة، وقد فهموا هذا الدرس بالمقلوب تماما، ولم يتعلموا أن أيام الطغاة قصيرة وأنّ الظلم يقصّر العمر والحكم، وأنّ طغاة العراق وميليشياتهم كانوا أقوى منهم، وكانوا يمتلكون أسلحة الموت والدمار، وأسلحة بيولوجية وكيمياوية تفتك بالبشرية، وقد استعملوها في حربهم مع إيران، ويملكون الدبابة والمدفع والطائرة المقاتلة، ولا يوفرون البطش والقمع والمجازر لأحد، واستعملوها حتى مع داعمهم الكويتيين في حربهم مع إيران، فلما جد الجدّ وقربت الحرب واقترب العدو عجزوا أن يدافعوا عن أنفسهم وأهاليهم، وفروا فرار الفئران إلى جحورها، ثم ذهب بعضهم إلى بعض دول الجوار يتاجرون بأعراضهم ونسائهم، هذا ذل الدنيا والآخرة أشد وأقسى.

وذكرت مصادر عراقية أسماء أعضاء الميليشيا المتواجدين في البحرين

بعد أن منحتهم وزارة الداخلية البحرينية الجنسية، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التأكيد، وهذه نماذج من تلك الأسماء:

أحمد صداك بطاح	كريم عرموط حويش عبد البديري
محمد رشيد على سلطان	حسام نعيم خضير عباس
ثامر شهاب عاني راضي الزيدي	عدنان أحمد فارس دويح
سلمان احمد علوان عواد الجبوري	ناطق علي فالخ ربيع
اثير جبار رحيمة مردان العزاوي	ابراهيم سوادي خنجر غالب الكعبي
احسان اسماعيل عيدان ذيان الجنابي	اثير قيس مجيد حسن السامرئي
احمد ابوجري زايد محسن الساعدي	مقداد عبد الواحد حسون
حميده حرحوش	ابراهيم سوادي خنجر غالب الكعبي
كريم هليوم عزيز	جمعه لفته خلف
علي طه سمار الجبوري	علوان رشيد رجب
	فائق ضاري خلف

تجنيس الهنود والآسيويين:

تستعدي السلطات والنظام الظالم في البحرين الآسيويين من هنود وباكستانيين وبنجاليين وبلوش وغيرهم لأخذ الجنسية البحرينية

كانحراف عن الحالة الطبيعية.

الحالة المعمول بها في دول العالم أن الأجانب يطلبون الجنسية في البلد الذي يقيمون فيه تحت شروط معينة فتتلكأ الدولة في إعطاء الجنسية لمن يستحقها، وتمنع من لا يستحقها، أما في الدول الديمقراطية التي بها دستور وقانون وسلطة نزيهة وقضاء مستقل فإن الجنسية تعطى للمستوفي الشروط فإن منع منها فإن القضاء يحكم له إن كان يستحقها بعد متابعة وشكوى.

أما في البحرين فالقانون معطل وهو ألعوبة بيد الحاكم ومافيا الإبادة والتهميش، ويقوم الأفراد المقربين من السلطة بالطلب المباشر من الهنود والآسيويين، أو بتوزيع منشورات على محل سكناهم تدعوهم وتشوقهم للحصول على الجنسية، أو (بالاتصال الهاتفي معهم والطلب منهم التقدم للحصول على الجنسية البحرينية لهم ولعائلاتهم كما حدث للباكستانيين في الرفاع سنة 2005). (ملتقى البحرين 2005/7/5). وينظر إلى الهنود والآسيويين في الخليج عامة ويا للأسف بنظرة دونية وبمرتبة اجتماعية نازلة، وعادةً ما يتم احتقارهم والتكبر والاستعلاء عليهم.

نقل مصدر بحريني أن باكستانيا زاهدا في الجنسية البحرينية بعد إقامة طويلة ويفتخر بجنسيته الأصلية أخبره أن أحد أقاربه في باكستان كان على اتصال به قال أن عددا كبيرا من باكستان سوف يلتحقون بشرطة

البحرين، وسيستلمون الجوازات البحرينية في شهر 2009/2. وهذا الخبر مع صحته يوضح مدى التلاعب والرخص في إعطاء الجنسية البحرينية.

وامتألت الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة يوم 2006/9/17 بأكثر من 200 شخص من أصول جنسيات آسيوية متنوعة وبعض العرب قدموا لاستلام جوازاتهم البحرينية، منذ الصباح حتى وقت متأخر من الظهر، وجاء بعضهم برفقة عائلاتهم، وبسرية تامة تحيط بالإجراءات، وغالبيتهم كانوا يحملون ظروفاً صفراء في داخلها أوراق ومستندات ثبوتية، وعند الانتهاء تحدث موظف بحريني يخاطب الآسيويين بلغة بحرينية تشوبها لكنة آسيوية، «انتهت المراجعة اليوم، سنتصل بكم من أجل المراجعة في يوم آخر»، ربما كان ذلك خوفاً من خروج العملية من السرية وانكشاف الأمر بسبب وصول نائب معارض من البرلمان أوصحفي من جريدة الوسط. وذكر أحدهم وهو آسيوي أنه جاء إلى المبنى بعد تلقيه اتصالاً من أحد الموظفين يوم السبت 2009/9/16 وهو يوم عطلة في البحرين ولكن التجنيس وموظفوه لا عطلة لهم حتى إكمال المشروع التخريبي يطلب منه مراجعة الإدارة لإنهاء إجراءات حصوله على الجنسية البحرينية، وذكر أنه قدم طلب الحصول على الجنسية منذ ثلاثة أشهر مضت فقط، كما أكد مقيم من أصل

عربي الاتصال به من الإدارة من أجل المراجعة لإنهاء بعض الإجراءات المتعلقة بالحصول على الجنسية البحرينية.

وذكر مصدر مسئول بأن توجيهات صادرة من أطراف محسوبة على الجهات الرسمية تطالب بتجنيس عدد يصل إلى 6 آلاف شخص من جنسيات عربية وآسيوية وذلك قبل حلول شهر 10/2006، أي خلال مدة 14 يوم بقت من يوم تجمع الآسيويين في الإدارة. وأن هذه التوجيهات حثت الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة على ضرورة إنهاء هذا العدد، وضرورة تكثيف العمل في الإدارة حتى في أيام الإجازات الأسبوعية، ولذا تستمر الإدارة في العمل طوال أيام الأسبوع حتى في أيام الإجازات. (جريدة الوسط/تاريخ 18/9/2006).

وقال أحد العمال الهنود سنة 2004 أن أحد الأشخاص المحيطين بأحد شيوخ قبيلة آل خليفة قد اتصل به وحرّضه على طلب الحصول على الجنسية البحرينية خاصة أنه قضى أكثر من عشرين عاما في البحرين وأن الأمر لن يستغرق طويلا، فرفض الهندي رفضا قاطعا وقال أنه لا يحتاج إلى الجنسية البحرينية وأنه سيعود إلى بلده، لقد كان هذا الهندي وهو العامل البسيط أذكى من حاكم البلد وديوانه الملكي ومافياته التجنيسية، ولعل ما كان يجول في خاطره هو أن بلدا يستجدي الغرباء ومن يحتقرهم وينظر إليهم بدونية متناهية ويجعلهم خدما وأشباه عبيد

لتجنيسهم لا يستحق أن تحصل على جنسيته، بل لعله ففكر أن بلدا هذه الصفات لا تدوم نعمة الاستقرار فيه، وسيفاجئه الزمن بما لم يسمع من قبل ولم ير ولم يخطر على بال حكامه الظالمين وشعبه الطيب.

وهذا العامل الهندي أكثر حرية من أرباب عمله، وبلده أكثر ديمقراطية من البلدان المستوردة للعاملين والمجنسين، فهو يصوت بحرية في انتخابات ديمقراطية بينما لا يصوت المواطن في البلدان المستوردة للعمالة في أية انتخابات أو يصوت بتزوير وتضليل كما في البحرين.

وهذا العامل الهندي لا تجيز قوانين بلده إعطاء الجنسية الهندية لسونيا غاندي زوجة رئيس الوزراء الهندي السابق راجيف غاندي الذي اغتيل لأنها إيطالية الأصل إلا بعد خمسة عشر سنة من الزواج المستمر، وهي رئيسة حزب الكونجرس الهندي الذي حكم الهند منذ الاستقلال من قبل عائلة جواهر آل نهررا رئيس وزراء الهند الأول، وطريقها السياسي ليس مفروشا بالورود بل بالمعوقات وتبقى جنسيتها الإيطالية الأصلية تمثل عائقا أمام طموحاتها السياسية ومن قبلها زوجها.

فأيهم أكثر قيمة حضارية واحتراما لقوانينه هذا الهندي وبلده أم حاكم البحرين وتجنيسه التعسفي؟؟

وعملية الاستدراج والتسهيلات لمن لا يستحق الجنسية حيث يشترط القانون إقامة في البحرين لمدة خمسة وعشرين سنة لغير العربي غريبة

وتخفي كثير أشياء في عقول و نفوس القائمين عليها، ويقابلها حرمان العائلات البحرينية من الرجوع إلى بلدها ووطنها، بل لا زالت أعداد من البحرينيين يحملون وثائق بحرينية، وبعضهم يمتلك جواز سفر قديم، في إيران بعضهم وبعضٌ منهم في العراق، وآخرين في المنافي محرومين من الرجوع إلى الوطن ومنهم عائلة الحاج صالح الستراوي لأنهم شيعة!!!.

ويمثل بعض الآسيويين أمانة البحرين في المسابقات الدولية كما سترى في الصورة التالية، وهي لمجموعة شبان آسيويين مجنسين بالجنسية البحرينية، ويلاحظ بعضهم ممن يعتنقون الديانة السيخية وهي إحدى الديانات المعروفة في الهند كما وتنتشر الديانة الهندوسية والبوذية، والإسلامية وأقلية مسيحية.



وفي الوثيقة التالية تعميم من وكيل وزارة الداخلية دعيح آل خليفة

وموقعة بتوقيعه إلى جميع الإدارات العامة والإدارات والأقسام بضرورة تحفيز وتحريض الضباط والأفراد والنواطير ومعنى كل أجنبي في وزارة الداخلية لتقديم أوراقه للحصول على الجنسية.





الرقم: د/وو/١٥٠/١٧١٦

التاريخ: ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤

مذكرة

من: وكيل وزارة الداخلية

إلى: جميع الإدارات العامة والإدارات والأقسام

الموضوع: طلبات الحصول على الجنسية البحرينية

بناءً على توجيهات معالي الوزير ، على جميع الدراء العامين ومدراء الإدارات والأقسام التعميم على منسوبيهم من ضباط الصف والأفراد والنوابير في حال الرغبة في طلب الحصول على الجنسية البحرينية ليتم تقديم طلباتهم عن طريق إداراتهم ولاتخاذ اللازم بشأنها حسب الأنظمة المتبعة لضمان تسجيل العاملة ومتابعتها ،



اللواء/
وكيل وزارة الداخلية
دعيج بن خليفة آل خليفة

للتعميم


تجنيس السودانيين:

لا يبدو عدد السودانيين كبيراً في البحرين، ولكن تحدثت مصادر بحرينية عن تجنيس أعداد منهم، وفي تقرير مركز الخليج لتنمية الديمقراطية والذي سمي في البحرين بتقرير البندر الذي هو سوداني الأصل يحمل الجنسية البريطانية تحدث فيه عن مخطط تجنيس السودانيين في البحرين فيذكر أنّ سكان السودان ثلاثين مليوناً، وما لا يقل عن 700 ألف مغترب سوداني في كل من السعودية والإمارات وسلطنة عمان من مختلف المهن والتخصصات من عمالية ومهنية، وظروفهم الاقتصادية أفضل في تلك الدول ولكن إغراء الحصول على الجنسية البحرينية والتوطين واستقرار أسرهم في البحرين لم يجذب الكثيرين منهم. ويضيف المخطط إلى إمكانية النظر في وجود 200 ألف سوداني يعيشون في مصر هروباً من ظروف السودان وغالبيتهم مسجل لدى منظمة الأمم المتحدة للاجئين ومنظمة الهجرة العالمية في انتظار إجراءات إعادة توطينهم في كندا وأستراليا والولايات المتحدة ودول اسكندنافية، وإجراءات التوطين طويلة ومعقدة وتستغرق ثلاث إلى خمس سنوات، ويجرّض المخطط للاستفادة من وضع السودانيين لتجنيس أعداد منهم.

قد لا يلبي تجنيس السودانيين عامة طموح النظام البحريني في الإبادة،

ذلك أنّ السودانيّين عامّة يحملون وعيا متقدما نسبة إلى بقية الدول العربية، ويعتبرون منفتحين مع الآخرين ويتميزون بأخلاق حسنة، هذه صفات بعض ممن قابلناهم، وهذه الصفات نفسها التي يحملها من يرغب النظام في التخلص منهم.

والسودانيّ عاش حالة من الاضطهاد في نسبة من الحرية وبعيد عن المشاحنات الطائفية والأنظمة الطائفية أوالعنصرية، فهو أقرب لفهم المضطهدين والمستضعفين البحارنة، ولهذا فتجنّسه إن لم يكن صفقة خاسرة فهو مجازفة، مع ملاحظة إغراء المال والأعمال لبني البشر عامّة وتأثيرها على تغيير مبادئها ومواقفها، وأثر المال الحرام في نمو اللحم الحرام وآثاره التكوينية على النفس البشرية، فلا بد من تدقيق النظام في اختيار الأشرار منهم.

وثالثا إنّ النظام له تجربة سابقة مع الدكتور محمد صلاح الدين البندر والمشهور بالدكتور صلاح البندر وهو صاحب التقرير المشهور باسمه تقرير البندر، وكان يعمل في البحرين كمستشار تخطيط استراتيجي لشئون مجلس الوزراء البحريني، وقد ضرب على أوجع وتر وأعمق جرح وهو فضيحة النظام إعلاميا، فالنظام يمارس القمع والاضطهاد والقتل والتآمر ضد شعبه منذ أكثر من مئتين سنة ويحاول إخفاء تلك الفضائح والروائح العفنة وقد أخرج يسيرها البندر.

والتقرير يشير إلى اسم كتاب وعنوانه البحرين الخيار الديمقراطي وآليات الإقصاء، من إصدار مركز الخليج لتنمية الديمقراطية (مواطن)، والبندر هو بطل الإخراج ولكن يشير إخراجها أيضا إلى قوى قريبة من السلطة ولكنها متمردة ومتبرمة منها ومن أفعالها كالتجنيس والإبادة والتآمر على غالبية الشعب البحريني، وهي التي دعمت التقرير، وتشير إلى توسع دائرة المعارضة في صفوف السنة، كأثر للتجنيس وإدارة آل خليفة الفاشلة للبلد، ولا شك أن تقريره السري قبل انكشافه وتوزيعه على السفارات الغربية يثير أحقادا وضغائن السلطة ضده، بل ضد كل من يمسه أو يذكر به، إذ أن الحب والبغض يترشح، فإذا أحب الشخص العادي فردا ترشح ذلك الحب على أهله ومن يتصلون به وكذلك في البغض، فكره النظام إلى البندر بعد فضحه للمخطط سيتترشح على السودانيين أو بعضهم.

تجنيس اليهود:

اليهود مرحب بهم لدى حكام البحرين، وتلك فرصة لسلطتها الظالمة برفع تهمة ممارسة التمييز الديني والمذهبي، وكوسيلة لدحض تلك الاتهامات، فالنظام لا يترك مناسبة إلا يتودد فيها لليهود ومن ورائهم من الأمريكيين والإسرائيليين والغربيين، وقد عينت اليهودية (البحرينية)

هدى نونوسفيرة للبحرين في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس السياق ومحاولة لاقناع الغرب بأنه لا يوجد تمييز ديني في البحرين، ولكي تقوم بترتيب العلاقة مع إسرائيل من جهة أخرى، وهي خطوة بلا شك طبيعية وتوددية للكيان الصهيوني والدول الغربية، وهي مع الإجراءات الأخرى البحرينية تستحق أن تعطى البحرين الضوء الأخضر لقمع المواطنين واللعب بالوضع الديمقراطي.

والبحرين خالية من اليهود سوى عائلات قليلة مهاجرة إليها اضطرت للهجرة ثانية رغبة أورهبة والخروج من البحرين في القرن الماضي سوى عائلة واحدة بقت وهي عائلة نونوطبقا لمصدر معلومات بحريني، والأخبار تتوالى في اتصالات بحرينية لكسب الودّ اليهودي والوصل الصهيوني ومنها ما أعلن عن اتصال السلطات البحرينية سنة 2008 بالأسر اليهودية التي قيل أنها من (أصول بحرينية) أي أنّ أب العائلة أوأحد أجدادها أقام فترة في البحرين، ومقيمة الآن في (إسرائيل) وفي الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية عارضة عليهم إرجاع جوازاتهم، بل منح الجوازات لأبنائهم وأحفادهم وأقربائهم إن قرروا الرجوع.

وذكر موقع جي.تي.أ. اليهودي أنّ حاكم البحرين اجتمع يوم 2008/11/11 في نيويورك بالجمالية اليهودية من (أصل بحريني)

ووعدهم بإعطاء الجنسية البحرينية، وقال لهم أنه سيسهل رجوعهم، واستعادة الجنسية البحرينية وعرض عروضاً لهم بالأراضي.

وقد اجتمع في نيويورك مع نحو 50 من اليهود الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة، وقال لهم (أنها مفتوحة، أنها بلدكم)، وكان هذا الاجتماع على غرار اجتماع مماثل في لندن صيف 2008.

وتوجه السلطات في البحرين أبواقها المأجورة إلى ذكر أن الشيعة هم الذين طردوا اليهود من البحرين في 1948، وهذه الأبواق تفسها لا تذكر أن اليهود هم الذين طردوا الفلسطينيين من أرضهم.

وزارت مجموعة تمثل الأسر اليهودية أطلق عليها أنها (ذو أصول بحرينية) سنة 2008 البحرين لاستكشاف واستيضاح الأمور والأسباب وراء الخطوة البحرينية، ومن بين تلك الأسر عائلة يادكار المقيمة في كاليفورنيا بالولايات المتحدة وأسرة عزرا المقيمة في حيفا بـ (فلسطين المحتلة) والبعض من أسرة نونوفي بريطانيا.

والهدف واضح، حيث ترى السلطات البحرينية بأن الاستعانة والاستفادة من عداء حكومة إسرائيل واليهود للشيعة يشكل دعماً لها في سياستها بعزل أبناء الشيعة سياسياً، حتى الوصول لأبادتهم نهائياً، قال تعالى: (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا.....). (سورة المائدة، 82).

تجنيس المغنيين:

من بين الممنوحين الجنسية مغنية، من سوريا، تسمى (أصالة)، قالت أنها لم تطلب الجنسية، وهي مندهشة مثل الشعب البحريني، وتقسم إنها لا تعرف كيف حدث هذا، (جلالة الملك أمر بمنح الجنسية البحرينية)، ولا تعتقد أن الشكر من خلال الهاتف، ولكنها ستشكره بطريقتها الخاصة، أغنية شكر، وهذا كل شئ تقدر عليه، حسب تعبيرها! هكذا يتاجر بجنسية أصبحت مستباحة لوطن مستباح، ولدرجة أن الآخرين لا يصدقون أن ذلك يحصل، وأن جنسية بلد تعبر عن كرامته وعزته رخيصة عند الحاكم لهذه الدرجة، واندھش موظفوا الداخلية اللبنانية في مطار بيروت بجواز المغنية البحريني في زيارة لها سنة 2006، لقد كان الارتكاز الذهني المفقود من عقل الحاكم البحريني موجود في عقول صغار الموظفين اللبنانيين، وهوانها لا تستحق هذا الجواز ولا الجنسية، وأن الحاكم يمنح ما لا يملك، ويتاجر بغير بضاعته!!.

يحصل هذا في وقت يحرم منه البحرينيون أبا عن جد من الرجوع إلى بلدهم، وعائلة الحاج صالح الستراوي مثالا، حيث حرمت من العودة وهي عائلة بحرينية، وترفض السلطات تجديد جوازات من بقى من أبناء الحاج صالح، ويحرم أبناءهم البحرنيين من الحصول على الجواز

البحريني.

ونسبت مصادر معارضة بحرينية أنّ مغنيا أمريكيا مشهورا، وهو (مايكل جاكسون) هرب من دعاوى بالفساد الأخلاقي من الولايات المتحدة، فاستقبله النظام وأبنائه في البحرين، وحل عليهم ضيفا مكرما مبعجلا لفترة من الوقت، ولكن ما لبث أن قاضاه ابن الحاكم عبد الله بن حمد آل خليفة برد أموال قيمتها سبعة ملايين دولار ادّعى أنّه قدمها لجاكسون أثناء أزمته المالية، لكن جاكسون يتذرع بعدم وجود اتفاق ملزم وأنّ قضية عبد الله بن حمد قائمة على خطأ وتحريف ونفوذ مفرط، وما لبث المغني إلا قليلا ومات وذهبت أموال الشعب البحرينى المسروقة في محبة المغنيين والمغنيات والراقصين والراقصات !!!.

وبلغ كرم النظام هنا قمته في استضافة المغنيين والهاربين من آثار القضاء والعدالة في بلدانهم والمتأزمين نفسياً ومالياً، وبأي استحقاق نال المغني ومن قبله المغنية وغيرهم الجنسية البحرينية ؟ فلا ميلاد في البحرين ولا إقامة، ولا لغة ولا عروبة ولا خدمات جليلة ظاهرة للعيان.

تجنيس الإسلاميين:

في تداخل عجيب واخلط فريد تم تجنيس بعض الإسلاميين ممن تورطوا في شحن الأمة بثقافة العنف والكراهية بدل الحب والمعرفة الحقيقية

للدين، وهذا يؤشر إلى منهجية التجنيس من جهة ويشير إلى نفوذ بعض المتعصبين السنة في الجهاز الحاكم من جهة أخرى، فالمنهجية هي تغيير ديموكرافي وصولاً إلى الإبادة الجماعية للسكان الأصليين، وخلق صراع مذهبي بين مكونات الشعب الرئيسية لقهر المكون الرئيسي للشعب والمواطن الأصلي، وهذا يتطلب استيراد قيادات مذهبية تقوم بالشحن والتحريض والفتنة، ولديها الجرأة والصلافة ولا تكون بقدر جيد من معرفة حساسيات المجتمع.

استيراد لا يخرج عن دائرة المجازفة ذلك الذي تستقبل فيه السلطة في البحرين البائعين للفكر العنفي المصحوب بالسخرية واللدعة، ممن يصعب عليهم احترام الآخر وعقائده، بل باقمامه بالبدع والجهل والكفر، والتناقض في حكام البحرين أن تستورد من يشتم الحكام العرب وينكل بهم بأبشع الشتائم كما يشتم علماء بلاط الحاكم العربي ولدى بعضهم مشكلة مع أنظمة عربية حليفة للبحرين، وكيف يمكن تصور من ينفى من أمريكا وكندا ولا يستطيع أن يذهب إلى بلده الأصل فتستورده وتستقبله سلطة البحرين وقيل أنها وزعت على بعضهم الجنسية مباشرة، بدعم من جماعة إسلامية محلية، وفيلا خاصة في مدينة حمد، وبرنامج تلفزيوني مباشر لقناة البحرين الفضائية، وكان سبب إخراج أحدهم من الولايات المتحدة الأمريكية التي هي ببعض المقاييس الدنيوية بلد الحريات

والتعدديات هو حرق قوانين الهجرة وتهديد الأمن القومي، ولا تسع بعضهم دول العالم ولكن تسعه قلوب حكام البحرين فهونعم المواطن ويمكن أن يكون عنصراً مميّزاً في استراتيجية محو وإبادة السكان بعد إحداث الصراعات بين مكونات الشعب.

نقلت جريدة شبه حكومية تأتمر بأوامر السلطة السياسية مباشرة أنّ أحد الذين استقبلوا هو الشيخ غنيم، أخذ إلى مدرسة كشخصية دينية فأحدث أزمة، وذهبوا به إلى مقر انتخابي في 2006 فأفتى بتحريم دعم المرأة وأتى له الفتوى، وظهر على برنامج تلفزيوني فوزع الكفر والبدع على غالبية الشعب. (جريدة الأيام/تاريخ 2007/4/10).

كما استوردت السلطات من الإسلاميين العرب صلاح سلطان ونقل أنه أعطي الجنسية البحرينية وهو أيضاً ضاقت به الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية فغادرها إلى البحرين البلد الأكثر استيراداً للبشر وعيّن بين عشية وضحاها مستشاراً لرئيس المجلس الأعلى للشؤون؟

ومن الإسلاميين المجنسين بالجنسية البحرينية خطيب سوداني في جامع الشيخ محمد بقرية البديع، وقضيته غريبة فهو يسكن في بيت وقفي مجاني ودون أجور السكن والماء والكهرباء، ويستلم راتبين أحدهما من وزارة التعليم لأنه مدرس في المدرسة القريبة من الجامع، والآخر من وزارة الشؤون الإسلامية لأنه إمام الجامع، ولم يكتف بتجنيسه خلاف القانون

وبكل تلك الإمتيازات بل ارتقى المنبر متحديا الأهالي بجنسيته البحرينية (المزورة) في نظر الأهالي، وخاطب المتواجدين في المسجد بعنجهية وأنّ الجنسيتين مواطنون شتمت أم أبيتم والجنسية مكرمة من الحاكم وأنّ للمجنسين حقوقا مثل المواطنين...، لقد تنازل عن بعض حقوقه فالأصل في البحرين تفضيل الأجنبي والمجنس على المواطن وإن كان سنيا، وهذا يجهل هذه المعلومة!! مما جعل الأهالي يرفعون عليه عريضة ويوقفوه عن الخطابة في الجامع!!!.

فكيف جئ بهم ومن أعطاهم تأشيرة دخول للبحرين ولماذا يدعمون وماهدف من ذلك؟ وهل يأمنهم وفكرهم حكام البحرين على أنفسهم؟ وماهي المعايير والضوابط التي استندت لها السلطة في إعطائهم وأمثالهم. ومع الاحترام فإنهم لا يستحقون الجنسية طبقا للقانون، والقانون يتلاعب به الحاكم وجلالوزته كيفما يرغبون تحت مسمى (خدمات جليلة) للبحرين، فأيّ خدمة جليلة قدموها للبحرين ليعطون الجنسية؟ إلا تلك الخدمة الكبرى ولكن بعد الجنسية من سخرية بعضهم على الشعب وعقائده، ومحاولته تصدير الفتنة!!.

وأما تبرير المستوردين بأنه (يجب) تجنيس من خدموا الأمة فهذا بحد ذاته كارثة لأنه اعتراف بسلطة خارجة عن القانون وعدم الاحتكام له، لأنه لم ينص على تجنيس خدمة الأمة، والشعب لا يتفق أنّهم مصداق

لخدمة الأمة، ويفتح الباب على مصراعيه لتجنيس كل خدمة الأمة، وكل الذين حاربوا (إسرائيل) في فلسطين ولبنان وسورية تعتبرهم الشعوب العربية من خدمة الأمة، فهل يلتزم النائب الإسلامي المستورد بهذا ولا يكتفي بهذه الإنتقائية ؟ حتى يبدأ بتجنيس شيعة لبنان المقاومين الأشداء والذين قدموا خدمات للأمة عظيمة وانتصروا على الكيان الغاصب الذي انهزمت الجيوش العربية أمامه واستنقذوا ما بقي من كرامة الأمة ! وكذلك تجنيس أهلنا في فلسطين والضفة الغربية وأبناء عمومتنا في غزة الذين ثبتوا وأثبتوا أن البعد عن الحكام العرب يؤدي بالنصر والركوع إليهم يأتي بالفشل والهزائم !!! وما أكثر من ينطبق عليهم عنوان خدمة الأمة في بقاع العالم المختلفة بل لا بد أن يوجد من خدم الأمة في أفغانستان والصومال ودارفور وغواتانامو!. إن من المؤسف أن يتحول بعض النواب في البحرين لواجهة للنظام لا مراقبا للسلطة التنفيذية ومشرعا لها القانون الذي يجب أن تطبقه وإلا فعليها الحساب والعقاب.

والأقرب أن بعض الإسلاميين السنة في البحرين وهم قليلوا خبرة بالألعاب السياسية وخداع النظام قد وقعوا ضحية مخطط أمريكي بعلمهم أو جهلهم يتم فيه تسهيل خروج غير المرغوبين من أمريكا حيث يقيد القانون والقضاء تصرفات السلطة التنفيذية، فأوعز السيد الأمريكي

إلى عملائه الحكام في البحرين عن طريق هؤلاء الاسلاميين باستقبالهم وتوفير أسباب الرفاه لهم، فكانت مؤامرة أمريكية خليفية ضحاياها المشايخ المستوردين وبعض إسلاميي البحرين السنة الذين كانوا يظنون أنهم يحسنون صنعا، أو أنهم شركاء النظام في هذا الاستدراج!.
لكن كيف انطوى ذلك على بعض الإسلاميين أنفسهم وهو الخبير بوضع الحكام العرب وانحطاطهم من جهة وتبعيتهم للسيد الأمريكي من جهة أخرى ولم يتوقف بلحظة تفكير وتأمل ليسأل نفسه عن هذا الاستدراج والمصيدة من بلد صغير وماذا ورائها؟ أم أنه كان مضطرا بعد أن ضاقت عليه السبل!.

تجنيس أبناء البحرينيات:

تضاعف أعداد المجنسين حينما أصدر الحاكم محمد بن عيسى أمرا (ملكيا) يقضي بتجنيس جميع أبناء البحرينيات المتزوجات من أجنبي دون استثناء، والقوانين في هذا البلد يصدرها الحاكم وأجهزته الأمنية والذين يتصرفون كعصابات وليس كرجال دولة، وأما البرلمان فليس إلا واجهة خداع مشلول من كل قواه، فالبرلمان يناقش والحاكم يقرر وأمره نافذ على البرلمان، فأية قيمة للبرلمان؟ وسبب التضاعف هو أن علاقات المجنسين بأوطانهم الأصلية أكبر وأقوى من علاقاتهم ببلد التجنيس، مما

يجعل غالبية الأزواج والزوجات من البلد الأصل، وفي الحالة القبلية كمثل الجنسيتين السوريين والأردنيين واليمنيين وقد تكون الحالة في الباكستانيين قبلية أيضا فإن غالبية حالات الزواج تتم بين أبناء وبنات العم والخال والعمومة والخؤولة ضمن القبيلة الواحدة، أبناء العمومة والخؤولة وبناتها وزوجاتهم من البلد الأصل، فالسورية تتزوج سوري والأولاد تعطى لهم الجنسية البحرينية، وهكذا الأردنية واليمنية والباكستانية، فإذا ما أضفت المعدلات الكبيرة للإلحاح لدى القبائل وسكان البادية التي تستوردها البحرين من سوريا والأردن وباكستان، وعادة تعدد الزوجات لديها، وكون هذه الفئات تعمل في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والعسكرية فإن النتيجة ستكون كارثية على المجتمع البحريني الذي سوف يكون أقلية مضطهدة في بلده، ومواطنون غرباء في أوطانهم.

مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث
14 فبراير
إئتلاف شباب ثورة

جانب سياسي

الشعب البحريني يقطع بأنّ الحاكم هوالمسؤول الأول عن التجنيس، وهذا محور يتفرع عليه فهم كثير من القضايا الرئيسية في البلد، لقد استلم حاكم البحرين الحالي حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في 1999/3/6، بعد موت أبيه في اليوم نفسه، فترقب المواطنون الشرفاء شيئاً من التغيير بعد السنوات العجاف التي عشعشت بالبلد، فلقد كانت عقود الحاكم السابق تعج بالأزمات، أزمة بعد أزمة، وتخللتها عدة انتفاضات قام بها المواطنون وقمعها الأجانب، وشهرا فشها زال هذا الترقب والتفاؤل، فالرجل الذي ادّعى الإصلاح ورفع المواطنون سيارته فرحا بأقواله في التغيير، وواعد الشعب بأحلى الأيام التي لم يرها بعد، ما لبث أن انقلب على عهوده ووضع كلامه تحت قدميه، فلم ير الشعب أياما لم يرها بعد ولا سواحل لم تطأها أشرعته، بل رأى الضد تماما، أياما مرة لئيمة وسواحل تباع للأجانب وتمتلىء بالجنسين من أصقاع الأرض، وانتبه المواطنون أصحاب الضمائر الحية لما كان يخطط بالخفاء ويُغلف بشعارات، وهلهل الجنسون وأصحاب الضمائر الميتة لقدم

حاكم يبيع الوطن للأجنبي ليلاً، ونهاراً يدّعي الإصلاح الكاذب، وأثبت التجنيس المنهج بأنّ الحاكم الحالي تحركه الأوهام ويسير في ظلام، لأنه هو قد يذهب ضحية تخطيطه وتطبيقه لتخطيط غيره، لقد خان الوطن والشعب، وهو السبب الرئيسي للتجنيس، وقد يكون ضحيته الكبرى.

والكذب والدجل أصبحا سياسة معتادة في هذا البلد الصغير، فالحاكم الملقب بالشيخ وصاحب السمو أول عهده، وبصاحب (العظمة) بعد شهر من حكمه، والملك بعد سنتين من عهده، يتخلى عن وعوده ويخلف موثيقه الموثقة في تلفزيونه بالصوت والصورة، ويكذب على الملأ ويخون الشعب ويقول بعدم التجنيس وعدم التمييز في البحرين، إنّ نظرة واحدة على كومة شرطة أوحفنة عسكريين تكذبه وتلحظ أنّ نسبة المجنسين هي الطاغية حتى أصبح الحل والعقد في بعض الدوائر بيدها تتلاعب بالبلد كيفما تشاء، وبنظرة واحدة في وزارات الدولة ترى التمييز متبرج لا داعي للتدقيق في اكتشافه، فعلى من يتم كل هذا الزيف والخداع، وأيّ مصداقية تبقى لصاحب الألقاب المبحلة.

ولا يتوقف الحاكمون من التجنيس المجنون الذي سيوردهم المهالك، ولا شعرة ضمير في وجدانهم الميت تتحرك عندما يشاهدون الأجنبي مهما كان وطنه من هندي أو سيرلانكي أو يمني أو سوداني أو بلوشي أو سوري أو أردني أو غيرهم يمتلك الوظائف المرموقة دون مؤهلات سوى

أنهم أجانب والبحريني تضيق بشهاداته الجامعية البلد فيعمل منظفا للسيارات ودورات المياه أو يهرب إلى المناقي طلبا للرزق، لأن كل هؤلاء الأجانب أقرب إلى الحاكم من أبناء البلد، فهو أجني مثلهم، باع الوطن بأوهام.

أوهام من حاكم ظالم ونظام طاغوتي تخترقه القوى الانتفاعية فتغذيه مخاوف قوى خارجية وداخلية تعمل لمصالحها الشخصية والفتوية.

وهوالذي يستغل المادة 6 من قانون الجنسية البحريني 1963 في تجنيس وتوطين الأجانب فكل قرارات البت في طلبات التجنيس تصدر من الديوان الأميري سابقا والملكي حاليا وتم إنشاء لجنة تجنيس بالديوان الملكي وذكر تقرير البندر اسم عادل راشد ممن لهم صلة بتلك اللجنة، ويقتصر دور دائرة الهجرة والجوازات بوزارة الداخلية على استقبال الطلبات والتأكد من وجود بعض الوثائق، وتسليمها للديوان، وهو أمر أكده النظام والحكومة في أكثر من رد سواء في الإعلام والصحافة كما في رد البنعلي في أكثر من مقابلة تلفزيونية بعد ندوة التجنيس الشهيرة التي عقدتها الجمعيات السياسية الست في 2003/7/16م.

وردا على تقرير لجنة التجنيس في البرلمان وهي لجنة تليفقية وتزييفية وليست حقيقية، ادّعت أن غالبية حالات التجنيس إنما تمت بناء على أوامر (ملكية) وفقا لقانون الجنسية، فللملك حق إعطاء الجنسية لأي

شخص حتى لو لم يستوف شروط الجنسية.

لقد كانت هذه الأوامر محل استنكار شديد وامتعاض من قبل الناس خصوصا بعد منح الجنسية البحرينية لمغنية سورية والتي شرحت تفاصيل حصولها على الجنسية بطريقة تبين استهتار الحاكم واستخفافه بالقانون. لقد كانت التوصية من شبه البرلمان العاجز بضرورة التأكد من استيفاء طالبي الجنسية لشروط التجنيس قبل منحهم الجنسية. بموجب أوامر حكومية، وجاء الرد على التوصية وهو أنّ الحكومة ليست الجهة المختصة بمنح الجنسية البحرينية وان كان طالب التجنيس مستوفيا للشروط والمتطلبات القانونية، فسلطة المنح يختص بها (صاحب الجلالة الملك المفدى) وحده وفقا للمادة (6) من قانون الجنسية البحرينية لعام 1963م وتعديلاته.

والمفدى هذا لا يشتري القانون بفلس واحد ولا يشتريه القانون بأقل من فلس.

ولمعرفة أكبر في هذا الجانب يلزم التدقيق في التصريحات التي تصدر منه ففي اجتماع الحاكم مع مجلس الدفاع الأعلى أشار إلى أن (الوضع يحتاج إلى يقظة وتخطيط منظم لمواجهة التحديات) فأيّ تحديات هذه؟ وماهي جهتها؟.

إنّ هذه الصلافة من السلطة والتجرئ الواضح في رد الحكومة على

توصيات اللجنة البرلمانية عن التجنيس والمنشور في الصحافة أكدت مسؤولية رأس النظام محمد بن عيسى آل خليفة عن كل هذا المشروع وعن طلبات التجنيس، حتى المستوفية للشروط منه، وبالتالي فإن المحاكمات والتاريخ يجب أن تضع الحاكم كمتهم أول في الإبادة والتطهير العرقي.

الأغراض الانتخابية:

يقصد من الأغراض الانتخابية الفوائد والعوائد التي يجنيها النظام وأسياده وتوابعه من التجنيس في رفع الحصص الانتخابية المؤيدة للحكم، وهي مقصودة من التجنيس في مراحلها المختلفة، وهذا ما جعل الحكم يصعد أعداد المجنسين بشكل تضاعفي قبل مرحلة الانتخابات شبه البرلمانية، وليغطي على مقاطعة جمعيات أصيلة في المجتمع البحريني لها، فقام الحكم بسن مراسيم ألزمها دون قانونيتها، وجعل التصويت لكل المجنسين دون استثناء لمرور سنين أو شهور على تجنيسهم كما في قانون الجنسية لعام 1963، وعمل تصويت الكتروني، وكثير مواقع مراكز التصويت، ومراكز تصويت متنقلة، وعمليات تحويل العناوين وتبادل الأصوات من دائرة إلى أخرى، وعبث كما يهوى في الدوائر الانتخابية الباطلة، توزيعا أكثر عنصرية وطائفية من قبل، بحيث تخدم نوابه

وتزويره، ودون رقابة، وأجبر المحنسين العسكريين بالتصويت وإجبار عائلاتهم وأبنائهم كذلك، لتكون النتيجة محسومة سلفاً بفوز مرتزقة النظام في كل دائرة منافسة.

البحرين نموذجاً للتحايل على المطالب الشعبية:

السلطة في البحرين هي النموذج البارز في المنطقة للدجل والخداع على كل الأصعدة، وكل العهود التي أعطيت للشعب صارت تحت أقدام الطغاة، وأصبح التقهقر سمة لهذا البلد على المستوى الرسمي وفي الحريات حتى وضعت البحرين في التقارير الدولية للعام 2007 متأخرة وفي دليل الحرية الصحفية حول العالم والتي يصدرها مراسلون بلا حدود احتلت البحرين المرتبة 111 متراجعة عربياً، واعتُبرت البحرين غير حرة في تقرير عن دول الخليج لحرية الصحافة في العالم والصادر عن منظمة فريدم هاوس وجاءت في المرتبة الرابعة خليجياً.

ومجلس الحكم الذي يسمى برلماننا بهتاناً أريد له أن يكون عاجز ومشلول وهي النتيجة الطبيعية للتلاعب الكبير في دوائر الانتخابات ومراكزها المتنقلة والتزويرات والتجنيسات، فأظهر الحكم للمجلس من يتاجر بالتجنيس على حساب قضايا الوطن والأمة، وأعلن نائب الحكم السعدي عن (تشكيل لجنة لتلقي طلبات التجنيس) في 2006، ودعى

الأجانب للتقدم لهذه اللجنة وأدعى أنه سيتابع شخصيا ملفات الطلبات، كما أدعى خالد وهونائب آخر للحكم أن (التجنيس يتم تحت غطاء قانوني)، رغم الفضائح والفضائح!! ولم نرى نوابا في بلدان العالم الأخرى بهذه الكيفيات، هم السلطة الأقوى نظريا ولكنهم منبطحون للسلطة التنفيذية كالفرش المنشورة عمليا، يلمعون وجهها القبيح وتدوسهم بأقدامها الملوثة، ولا يسمعون أو يجيبون أبناء مناطقهم الذين يستصرخون وينادون واغوثاه من التجنيس وكوارثه!! لأنهم ما وصلوا بأصواتهم، إنها أزمة الحريات أولا وأساسا تتراكم بالتزوير والتلفيق فيقدم وينجح للمجلس المتخلف السفیه ويحرم ويسقط من المجلس المتقدم التزيه.

وأصبحت البحرين نموذجاً للتحايل والالتفاف على المطالب الشعبية، والمشاركة الحقيقية في صنع القرار ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية، والحاكم الذي رفع شعاراً دون مستواه النفسي والعملي، فارغ أجوف وهو الإصلاح، أصبح نموذجاً للغدر والكذب، وهذه هي الأيام الجميلة التي وعد الشعب البحريني بها ولم يرها قط، أيام تحفل بالآلاف العاطلين والمحرومين ممن لا يفي راتبهم إيجار شقة، أيام صار فيها امتلاك قطعة أرض تؤويه من وطنه حلم بعيد المنال، أيام يكون فيه المواطن الأصلي عملة نادرة، أيام استبدل فيها المواطن المخلص بمترزق مستغل، وأيام

يخدم المواطن سيده من أصل بنجالي وهندي وباكستاني وبدوي وقبلي، ومغني وراقصة !! وينطق نصف البلد باللغة الأردنية، وتتفشى فيهم الأمية، وتتصيد الحدود الخليجية البحرينيين الجدد لأنهم إرهابيين.

عدم الولاء للأرض والوطن:

كثير من التناقضات يعيشها عناصر الحكم في البحرين، ومنها مسألة ولاء المجنسين، فحكم آل خليفة في البحرين يشكون أن مواطنيه بمختلف مشارهم لا يقرّون له بالولاء، ويأمل أن مجموعات الأوباش المجنسة تفوق أبناء البحرين في الولاء، والمقصود من الولاء هو الولاء للحاكم الظالم والعائلة المتسلطة والقبيلة الغاصبة، وليس للبلد وأبناء البلد والأرض وأبنائها، ولكنه يفتقر للدقة والتحقيق ويعيش بالأوهام فإن هؤلاء المجنسين لا ولاء حقيقي لهم للنظام، بل أن بلدانهم الأصلية تشك في ولائهم وتساعد في التخلص من ذواتهم وتبعاتهم، وهي تستغلهم كما قد تستغلهم دول أخرى في الاستخبارات، ولا عجب في ذلك إذ أن الحفز لاستيطانهم في البحرين هو الاسترزاق، وهو قد يأتي من جهة أخرى بأكثر مما يأتي من نظام آل خليفة، ومن هذا الباب أعلنت رسمياً دوائر النظام عن اعتقال عنصرين يعملان في قوة دفاع البحرين بتهمة التجسس لصالح الشقيقة قطر، وهذا مؤسف أن يتجسس بعضهم على بعض في

منطقة الخليج وهم في منظمة مشتركة، وكما نقل عن الرسميين القطريين أن البحرين كانت تتحسس على الجناح القطري المشارك في أحد إجتماعات (القمة) الخليجية التي أقيمت في المنامة في التسعينيات، والأخبار الرسمية في هذه المنطقة المتخلفة إداريا وسياسيا والتي تفتقد إلى مصادر متعددة ومستقلة للخبر والإعلام قد لا تطابق الواقع وتخفي كثيرا من حوادثه الحقيقية.

وتنقل كثير من جزئيات فقدان الولاء للمستوطن الجديد لشعبه وأرضه فقد نقل عسكري بحريني قصة حزينة وحقيقية أثناء المناوشات بين الشقيقة المشاكسة قطر وحكام البحرين على جزر حوار وهي أن طائرة قطرية حربية عبرت أجواء البحرين بمستوى منخفض وكانت البحرين تعدّ للحرب فلما رآها الجنسون وغالبيتهم سودانيون طبقا للمصدر طالبوا بالعودة إلى بلدانهم الأصلية، والحرب لم تقع !!!.

أما الفضيحة التي نقلت عن الجنود البحرينيين — وغالبية جنود النظام في البحرين من المرتزقة الأجانب — المشاركين في درع الجزيرة في الكويت فهي في هروب 25 جندي بحريني من قوات درع الجزيرة، ولّوا فرارا ولم تبدأ المعارك بعد، ولا المناورات، كأهمّ يتمثلون بسبت الشاعر:

أنا في الحرب ما جربت نفسي ولكن في الهزيمة كالغزال

وعندما هاجمت القوات السعودية ظلما وعدوانا الحوثيين في اليمن وفشلت وضعفت فاستنجدت بباكستان ودول عربية كالأردن والبحرين وقطر طالبة منهم الدعم بقوات عسكرية، فإنّها شددت على ألا تكون للقوات الخليجية التي سيتم اختيارها أي أصول يمنية. (القدس العربي/ تاريخ 2009/11/27). والخطاب موجه إلى الشقيقة الصغيرة البحرين التي تحوي مؤسساتها العسكرية مجاميع من أصول يمنية، وليس من الأردن أو باكستان إذ لا أصول يمنية في قواتهما والرسالة واضحة أنّ الجنس البحريني ولأئنه لوطنه وأبناء وطنه الأصلي لا إلى دول الاستزاق والاستيراد.

وهذا محل خلل رئيسي وسيادي سيوقع الحكم في البحرين في مآزق إن دخلت حربا فمجموعة قواتها مرتزقة بنسبة قد تقدر بـ 90 %، من بلدان متعددة وعديمة الولاء والانتماء للوطن الجديد، كما أنّ هذا التعدد يؤدي بتشرذم القوات العسكرية وعدم انسجامها، وأنّ جزء من هذه القوات لا يتقن حتى لغة البلد وهي العربية وهم الآسيويون كالباكستانيين والبلوش.

الولاء مطلب صعب على أمثال هؤلاء المنسجين لأنه مرتبط مباشرة وروحيا بالأرض والوطن والمطالبة ينبغي أن تكون في احترام الشعب وتقديره والتزام الضوابط والقيم الأخلاقية اتجاهه وعدم إهانته أو الغدر

به، ولأنّ المادة المملوكة رخيصة ولا تقدر إذا كان الحصول عليها مجانا
فكذلك الجنسية البحرينية بل تتعدى النظرة الرخيصة إلى كثير مما يتعلق
بتلك الجنسية مثل جواز السفر البحريني والإدارة البحرينية والمؤسسة
البحرينية بل والإنسان البحريني، كل ذلك قد يبدورخيصة ويتم
الاستهزاء والسخرية به، فلا يكون أبدا موضوع استغراب أن تأتي امرأة
مجنسة إلى مدرسة ابنتها التي اختلفت مع زميلتها وتقذف بوثائق الجنسية
البحرينية على طاولة مديرة المدرسة وتكيل الإهانات للبحرين وشعبها،
ولا غرابة أيضا أن يرجع الجنس إلى بلده وموطنه الأصلي تاركا زوجته
البحرينية وأولادها دون معيل، فلا حاجة لديه عندهم إذ أنّ راتبه
التقاعد يحوّل مباشرة إلى بلده الأصلي، وهذه قصص واقعية.

ولا غرابة من أن يهرب الجنس جلود هلال الرويلي من شقته
المستأجرة دون دفع الأجار المستحق ويرد على المؤجر حينما يهدده بأن
لديه جواز سفره البحريني بأنه لا حاجة له بهذا الجواز ما دام يمتلك
جوازه الأصلي السوري!!! ولكن الغرابة أن يقوم النظام بإعطاء أحمد
جلود هلال الرويلي قرضا ليرمم بيته القديم، وكأنه تكريما له، وأبناء
البحرين لا يبيوت لهم!!! فموضع الغرابة والتعجب والحيرة هذا النظام
البائس وهذه السلطات التعيسة!!!.

هؤلاء المجنسون لا يطلب منهم ولاءً للبحرين أرضا ووطنا بل تتبرأ

منهم شعوبهم الأصلية وتضحك عليهم، وهم يضحكون على آل خليفة وآل خليفة يضحكون على أنفسهم.

وقهمة عدم الولاء هذه مسخرة في الدويلات والأنظمة الكارتونية فالحاكم يتهم الشعب وأبنائه الذين عاشوا في البلد ومات أجدادهم كدحا في عمارته بعدم الولاء فيستنجد ويستورد حثالات البشر ويطلب منها ولاء ويصدق نفسه ويخدعها بهذا الولاء، وعندما يتحرك ويطالب الشعبُ المسحوقُ برغيف خبز ولقمة عيش وبنسيم حرية مفقودة بامتياز يثور الحاكم وجلاوزته ويخرجوا التهم من عليها المغلفة فيها بعدم الولاء والفتنة الداخلية والمذهبية، بينما الحقيقة أنّ الغالبية لا توصف تحركاتها بالفتنة وعدم الولاء بل بالحقوق والإرادة في الأنظمة الديمقراطية، رأي الشعب هورأي الأكثرية والغالبية وهي التي ينبغي أن تحدد مسارات البلد وهويته، ومالذي يحميه النظام إذا قمع الغالبية، أم أنه يحمي الغالبية بقمع الغالبية.

جانب خدماتي واقتصادي

البحرين هي الأضعف اقتصاديا على مستوى دول الخليج العربية، والأكثر ظلما في توزيع عوائدها المالية، ويقبع المواطنون في احتناق متزايد من المعاناة والحرمان وضغط الخدمات وعلى صعيد البطالة والإسكان وخدمات الكهرباء والماء وارتفاع معدلات الفقر، حيث تذكر بعض الإحصاءات الرسمية أن ثلث المواطنين يقعون تحت خط الفقر، وهو الأمر الذي تضاعف كأثر من آثار التجنيس وجرائم المال العام المنظمة، وأدى إلى تصاعد معدلات الانحراف الاجتماعي وجرائم الآداب.

وتشتكي السلطات من شح الموارد، وحاجتها الدائمة إلى الاقتراض والمساعدات الخارجية وتستقبل مساعدات ومعونات دول الخليج في بناء مدارس ومراكز صحية للبحرين.

وبسبب التجنيس ازداد الضغط على الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين كالصحة والإسكان والتعليم التي كانت تعاني في الأصل من الكثير من الصعوبات وليست بالجودة التي عليها دول الخليج الأخرى

وقد تصل البلد إلى حالة من الانفجار السكاني مستقبلا حيث هي الآن الأكثر كثافة في الشرق الأوسط.

وبها ضغوط كثيرة على الخدمات الطبية والصحية، وليس في البلد إلا مستشفى مركزي واحد حكومي للمعالجة وإجراء العمليات وهو مستشفى السلمانية، والبقية مراكز صحية للعلاج دون إجراء العمليات، يخدم المستشفى أكثر من مليون على أرض البحرين على عهدة الأرقام التي أعلنها الوزير المسؤول الرسمي، ويوجد مستشفى آخر وهو المستشفى العسكري وهو خاص للعسكريين في وزارتي الدفاع والداخلية وغالبيتهم من المرتزقة والمجنسين، وأبناء النظام، وهو أكثر عناية وتجهيزا.

الخدمات الطبية والعلاجية ضعيفة ومتدنية بشكل ملحوظ ويضطر كثير من أبناء البحرين للسفر إلى الخارج للمعالجة وإجراء العمليات، والوضع الطبي في البلد مزري وكارثي وقد يدخل المواطن المستشفى سالما ويخرج مريضا.

ويوجد نقص وشح شديد في الأدوية بوزارة الصحة والمستشفى العسكري أيضا، إلا أن ذلك لا يعني المجنسين الذي يقوم بعض الأصدقاء منهم بزيارة المستشفى بادعاء المرض طلبا في الدواء ليقوم ببيعه في بلده الأصلي خارج البحرين ويحصل على المال على حساب هذا

الشعب، كما أنّ الأسرة في المستشفى أقل من عدد المرضى ويضطر المريض أن ينام بالبيت دون علاج لازم أو ينام بأرض المستشفى مرميا على أرضه الصلبة، فأى إنسان شريف يقبل أن يموت المرضى المواطنين دون عناية صحية ودواء وسرير، والرعاية تتوفر للأجنبي والمجنس؟؟؟ وحتى لا تنتهم بالمبالغة سنضع هذه الصورة وهي نموذج لحالات كثيرة وهذه هي العناية الفائقة للأطفال المشتبه بإصابتهم بانفلونزا الخنازير في مستشفى السلمانية بالبحرين طبقا لتوضيح مصدر الصورة.



والرعاية الصحية ليست بالجودة المناسبة مع ميزانية الدولة، وطبقا لتقرير لانفلونزا الخنازير جاءت البحرين في المركز الأول عربيا من حيث

نسبة وفيات المرض إلى عدد السكان وسجلت 6 وفيات، بينما لم تسجل السودان وليبيا والعراق والمغرب وتونس أية حالة وفاة حتى صدور التقرير، ونشرته الصحافة البحرينية في 2009/10/9، كما سجلت البحرين 450 حالة إصابة بينما لم تسجل السودان الذي عدد سكانها أكثر من اثنين وأربعين مليوناً إلا أربع إصابات، وليبيا 19 إصابة (منتديات بحرينية، موقع Flucount.com الإلكتروني، صحيفة بحرينية).

هذا بإحصاء الحالات التي تعلمها حكومة البحرين وأعلنتها، دون تلك التي لا تعلمها أو لم تعلنها، حيث ذكرت مصادر بحرينية أنّ حكومة البحرين تتكتم على إصابات الطلاب في المدارس.

وطبقاً للموقع المذكور والذي يُعنى بإحصاءات وباء أنفلونزا الخنازير في دول العالم كافة، ويستقي أرقامه من منظمة الصحة العالمية ومصادر أخرى وفق ما يدعي أن نسبة وفيات أنفلونزا الخنازير في البحرين وعقب إعلان البحرين سادس حالة وفاة بسبب المرض بلغت 7.59 لكل مليون نسمة.

واحتلت البحرين المرتبة 13 على المستوى الدولي بين الدول الأكثر نسبة في وفيات أنفلونزا الخنازير، وتصدرت كثير من الدول، كما أنها في المرتبة 37 من حيث نسبة الوفيات من العدد الكلي للمصابين بالفيروس،

حيث بلغ معدّل الوفيات (1 من كل 75 حالة مصابة بالمرض).

تعدد الأمراض وانتشارها:

الأمراض نوعان، نفسي وجسدي، أما النفسي فهو حقد زرعه النظام في الجنسين، وبأنهم هدف للمواطنين وخاصة الشيعة منهم، فتحول ذلك التحريض والتهم والتعبئة ضد المواطنين إلى مرض يحتاج إلى تنفيس ضد المواطنين العزل، ويترجم إلى قمع وتعذيب وانتهاكات.

وأما الجسدي فإنه شبيه بالحرب البيولوجية الجزئية، ولا شك أنّ القادمين الجدد والجنسين المرضى سيأتون ومعهم أمراضهم، فمرض انفلونزا الخنازير اكتشف في المدارس الأجنبية في البحرين قبل المحلية التي تضم الطلاب البحرينيين.

واختص تطعيم شلل الأطفال 2005 بفئة واحدة، فقد ذكرت جريدة الوسط البحرينية في 2005/9/29 على لسان رئيسة قسم مكافحة الأمراض أنّ حملة شلل الأطفال تستهدف المقيمين والوافدين من اليمن، وقامت وزارة الصحة البحرينية بحملة تطعيم ضد مرض شلل الأطفال في بعض المجمعات السكنية البحرينية التي يقطنها يمنيون، والوزارة تقوم بهذه الحملة بناء على توصية من منظمة الصحة العالمية، لأخذ جميع الاحتياطات الاحترازية لمنع دخول الفيروس إلى البلد، وذلك بسبب

ظهور حالات من مرض شلل الأطفال في جمهورية اليمن الشعبية، كما توجد بعض فرق التطعيم في الجسر والمطار لتحصين الأطفال والشباب حتى سن 15 عاما للمسافرين أو القادمين من اليمن فقط، فالحملة تستهدف المناطق الأكثر عرضة للمرض، والتي يقطنها وافدون من اليمن، وتقوم فرق التطعيم بزيارة المنازل، ومرض شلل الأطفال ينتقل عن طريق الأكل والشرب الملوث وتنتقل العدوى أساسا من البراز.

وذكرت مصادر بحرينية أنه عثر على حالات التهاب الكبد الوبائي المعدي. محجسين في مدارس الزلاق للبنين والبنات، ولكننا لم نرى تأكيدا أونفيا للخبر من مصادر رسمية، كما ذكرت مصادر أن الزلاق يكثر فيها المحجسون السوريون.

وبعض المحجسين لديهم مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) كما ذكرت الصحافة البحرينية عن اكتشاف إصابة بالأيديز لأمرأة بحرينية حامل من أصول عربية خلال الفحوص التي أجرتها استعدادا للولادة بإحدى المستشفيات الحكومية يوم 2005/1/3.

خدمات الإسكان:

خدمات الإسكان في البحرين هي الأردأ والأسوأ في دول الخليج العربية، فبعض دول الخليج توزع بيوتا كبيرة جاهزة على مواطنيها،

وبعضها أراضي واسعة، وبعضها قروض دون أرباح أو بأرباح بسيطة
ماعد النظام البحريني، فهو يوزع بيوتا مقابل دفع صاحب البيت ربع
راتبه الشهري لمدة خمسة وعشرين سنة، أي أنه يدفع قيمة الأرض
والبيت بأضعاف مضاعفة، وبعد تلك المدة يعطى ورقة ملكية البيت
مكتوب فيها منحة من حاكم البحرين.

وذلك ليس يسيرا أيضا في الغالب ولعامه الشعب، إذ عليهم أن
ينتظروا سنوات طوال لتصلهم النوبة للحصول على بيت صغير، ويتطلب
الانتظار لسنوات وصلت في بعض الحالات لبعض من حملة الجنسية
الأصلية من 15 إلى 20 سنة؟! يحتاج ساكنه لتعديله بعد الحصول عليه
وترتيب وضعه ليكون سكنا ملائما، لكن تلك المدة يحتزلها النظام
للمرتزقة والمجنسين وتعطى لهم دون انتظار ودون عناء، فالجنسون لهم
الأولوية في بيوت الإسكان كما لهم الأولوية في الوظائف العسكرية
والأمنية، ولذا فقد تضاعفت طلبات الإسكان بشكل كبير وصرح وزير
الأشغال والإسكان إنه من المتوقع أن يصل عدد الطلبات الإسكانية إلى
أكثر من 50 ألف وحدة سكنية، وصرح نائب برلماني من جمعية الوفاق
السياسية وهو السيد الوداعي أن نحو 10 آلاف مجنس تقدموا بطلباتهم
للاستفادة من الخدمات الإسكانية في العام 2006 فقط.

كما ذكرت مصادر شعبية بحرينية أن وزارة الداخلية تدفع نسبة

50% من قيمة القسط الإسكاني عن موظفيها! والموظفون هم الجنسون في الغالب، وتوفر شققا إسكانية خاصة لهم أيضا يوجد بعضها في سافرة وأم الحصم ومناطق أخرى، وهذه الشقق قديمة وتعتبر لأوائل الجنسين وهي مملوءة حاليا.

وهذه الأرقام المعلنة على مستوى الإسكان التي تقارب 50 ألف طلب في انتظار دورهم وبعضهم ينتظر منذ التسعينيات من القرن الماضي تشير على حجم الكارثة الفعلية وهو أن 5% من سكان البحرين في انتظار بيوت يسكنونها من مجموع مليون وهم السكان جميعا، أما إذا كان السكان الأصليين هو 500 ألف فرد فإن النسبة هي 10%، في بلد صغير لا تتعدى مساحته 600 كيلومتر مربع، حيث تضرب هذه الكارثة استقرار الفرد والأسرة البحرينية وتدمرها، ووزارة الإسكان عاجزة عن تلبية طلباتهم بالبيوت المتواضعة لأنها فضلت أن تعطي وحداتها وخدماتها الإسكانية لأصحاب الجنسيات الجديدة أمثال امحان عوض العماش.

وللإمعان في الظلم وتقسيم البيوت عين النظام أحد الجنسيتين مديراً لإدارة الخدمات الإسكانية في وزارة الإسكان وهو الجنس ماهر محمود العنيس، حتى لا يدرك البحرينيون مدى الجرائم المتعلقة بالإسكان. فالآثار المباشرة واضحة على الخدمات وهي عادة ما يثيرها المواطنون

لما لها من اتصال مباشر بجياهم اليومية، فتجنيس 120 ألف شخص يعني فقدان 120 ألف وظيفة من المواطنين أبناء البلد وذهابها للأجنبي، ويعني بقاء آلاف الأسر البحرينية تحت خط الفقر والجوع والقهر، وبحساب معدل أن كل أسرة مجنّسة هي عشرة أفراد فإنّ 12 ألف بيت إسكاني ووحدة سكنية ذهبت من المواطنين إلى المجنسين، وعلى المواطنين الانتظار خمسة عشر سنة أخرى لوصول نوباتهم في الحصول على سكن متواضع، وعلى أبناءهم الصبر حينما يدرسون في صفوف خشبية تسمى مؤقتة، وتتكدس فيها الطلاب وتضيق بهم، وعليهم أن ينتظروا أياما ويتحملوا مضاعفات أمراضهم للحصول على سرير في المستشفى وهم في دولة تسمى نفطية، وهذه الآثار هي مقدمة للآثار الكبرى الكارثية التي تهز البلد وأمنها واستقرارها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

يحدث هذا العبء على الخدمات بسبب كارثة التجنيس ويقابله ترنح ميزانية الدولة لأشهر بين البرلمان الكسيح والحكومة غير المنتخبة دون اتفاق، لأن الحكم يريد تقليصها بينما سياسة التجنيس تحتاج إلى بناء مدارس ومستشفيات وخدمات ومساعدات وغيرها.

فالأولوية للمجنسين، وقد ذهب إسكان البسيّتين لهم وحرّم منه أبناء المحرق، وكذلك إسكان النويدرات تم توطينهم فيه وهكذا بقية المناطق والبيوت السكانية كإسكان الهملة والمنطقة الشمالية ليتم تشكيل طوق

أمّني وحزام عسكري ضد المواطنين البحرينيين أينما وجدوا بسور من المجنسين.

إسكان الهملة أحد النماذج فلقد وعد المسؤولون أبناء المنطقة بأنّهم المستفيدون من هذا الإسكان وكان لهم 160 طلبا للوحدات السكنية الجديدة ومر على بعضها ما يقارب 15 سنة انتظار، وبعضهم عائلات تسكن في غرفة واحدة، وعائلتان تعرضتا إلى حريق في المنزل تسكن إحداها في غرفة محترقة منذ نحو سبعة أعوام بانتظار إحلالهم في الوحدات الجديدة، وبعضهم يقطنون في مساكن قديمة تعود إلى أكثر من سبعين عاما وتفتقر إلى الخدمات الأساسية، فيما تنتشر في أنحاء القرية المنازل التي لم يستكمل بناؤها بسبب العبء المالي المتراكم على تلك الأسر، حتى إذا جاء وقت توزيع الوحدات السكنية تبخرت الوعود وحل محلها النكوث والتنصل والاستبدال بالمجنسين، فلم يعط أبناء المنطقة من طلباتهم إلا 23 طلبا، وذهبت الغالبية العظمى من الوحدات السكنية إلى المجنسين الجدد غدرا بالمواطن وتحقيرا له !!! . فاعتصم أهالي القرية الذي ذكرنا معاناتهم مطالبين بالمساواة في التوزيع مع المجنسين في 2005/5/2 !!! .

وازدیاد عدد الطلبات السكانية في بعض المناطق تؤشر إلى مدى ازدياد المجنسين وأولويتهم في الخدمات السكانية، فلقد ذكر نائب منطقة جووعسكر في البرلمان في 2007/2 أنّ عدد سكان المنطقتين يصل إلى

خمسة آلاف شخص، وأن نسبة الزيادة في 2007 تصل إلى 500 في المائة.

ويا للسخرية، حيث ذكر مصدر عن محامين بحرينيين يستشهدون بعقود في مكاتبهم في سنة 2006 أنّ بعض المحسنين يبيعون بيوتهم ووحداتهم السكنية على المواطنين البحرينيين في مختلف المناطق عن طريق بيع عقد ابتدائي، على رغم أن القانون لا يسمح بالبيع إلا بعد مرور سبع سنوات على المالك، ثم يرجعون إلى أوطانهم الأصلية، ليأتيهم الراتب التقاعدي وصفقة العمر ببيع البيوت حيث يعوضها بعدد من البيوت في بلده الأصل!!!.

ومن السخرية أيضا أنّ المحسنين وليس المواطنين يخرجون في مسيرة مطالبين بتوفير وحدات سكنية في المنطقة الجنوبية، كما حدث في منطقة سافرة يوم 2005/2/4، وقالت مصادر أنّ المعتصمين سوف يواصلون اعتصامهم حتى تحقيق مطالبهم!!! (ملتقى البحرين/ تاريخ 2005/2/5).

ومن غرائب هذه البلد وجود مناطق محرمة على المواطن السكن فيها، وهي حلّ للمجنس والأجنبي المرتزق، وفيها تبني المدن والمشاريع الإسكانية أما مناطق المواطنين فإنّ الفرد ينتظر لمدة خمسة عشر سنة لتأتيه نوبة لمزل، ليصلحه ويرمم ما به من خلل، ثم يؤدي ريع راتبه الشهري للنظام السارق والناهب.

الخدمات والمجتمع والاقتصاد:

قامت السلطات بإجراءات مؤقتة بإعطاء علاوة غلاء وهي عبارة عن خمسين دينارا لرب الأسرة (تقارب 132 دولار) واستفادت منها أعداد من المجنسين، ولكنها اقتطعت 1% للعاطلين من كل أفراد الأسرة العاملين في القطاعات المختلفة واستثنت العاملين في قوة الدفاع والداخلية وكبار الموظفين وغالبية المجنسين هم في هذه الدوائر، وكأما مسؤولية العاطلين تقع على الفقراء دون الأغنياء والمجنسين، وقيل أنّها منعت أعداد كبيرة من المواطنين من هذه العلاوة مع أحقيتهم وأعطيت الأولوية لصرفها على المجنسين !!! وكأما أساس تقديم العلاوة هم المجنسون لا المواطنون، أما الاقتطاع فقد تم عن طريق الواجهة المزيفة التي تسمى زورا البرلمان وليس هو إلا مجلس للحكم صغير وشاهد زور حقير، وتم تشكيله بتوزيع دوائر انتخابات ظالمة وضعها النظام لا الشعب، وتمت الانتخابات بتزوير تام في كل مراحلها من توزيع الدوائر إلى مراكز الانتخابات إلى النواب أنفسهم، بل أنّ هذا المجلس هو الشاهد الأول على عدم شرعية هذه السلطة التي لا تعترف بالأرض والوطن وإنسان هذه الأرض، ولا تعترف بإصلاح حقيقي وأنما تكذب وتتآمر

بكذبة الإصلاح، ولا تعترف بالحق الشعبي والعدالة، ولا تثق بالشعب ولا تطمئن إليه، وهي تعمل في الليل والنهار لطمس هوية هذا الوطن وآثار هذه الأرض وتاريخ هذا الشعب.

وقد يثير الاستغراب لدى المراقبين ما لا يثيره لدى المواطنين من عملية التمكين المعيشي والحياتي التي تقوم الدولة بتوفيره للمجنسين في زمن قياسي في مقابل التثاقل الملحوظ والتنصل المدروس في تلبية حاجات المواطن الحقيقي الذي بات يحسد المجنسين على إمتيازات لا يحلمون بها في البلدان التي أتوا منها، ويعتبرها قضية غامضة تثير شكوكه وفضوله السياسي، وأما المواطن فقد اعتاد على ذلك وهو يعرف أن النظام يتعامل معه كعدولود يحبك المؤامرات ضده منذ زمن بعيد.

وانعكست آثار التجنيس على كل قطعة من هذه الأرض وعلى كل دائرة وتحدث عاملون في القطاع التربوي عن وجود ضغط من المجنسين في المدارس قبل افتتاحها، وقالت مصادر صحفية بحرينية أن صفوف مدارس في مدينة حمد ومدينة عيسى غير كافية حتى أضيفت لهم مؤقتاً صفوفاً خشبية.

وأثرت عمليات التجنيس الكبيرة سوءاً على خدمة التعليم في البحرين وواجهت مدارس البحرين تضخماً كبيراً في أعداد الطلبة بسببه، وقد قَدّرت زيادات في بعض المدارس بأكثر من 70% سنوياً في عدد

الطلاب وهي زيادة غير طبيعية على المدارس الثانوية، مما لزم التحذير من تدني المستوى الدراسي والخدمي لإدارات وهيئات المدارس الإدارية والتعليمية، وهو ما يؤدي إلى تعمق الأزمة التعليمية. وذكرت الصحافة مثالا وهي مدرسة العهد الزاهر بمدينة حمد، حيث استقبلت في العام 2007 عدد 1700 طالب في حين أن المدرسة لا تستوعب وغير مهياً لأكثر من 1000 طالب، أي بزيادة تقدر بـ 70% تقريباً، الأمر الذي سبب مشاكل كثيرة وضغط على الهيئة الإدارية والتعليمية بالمدرسة، وبلغ عدد الطالبات في مدينة حمد بـ 38 طالبة في الصف الواحد، وازدادت عدد الصفوف للمستوى الواحد فاضطروا لوضع صفوف خشبية في بعض مناطق الجنسين وهي عبارة عن صناديق كبيرة من خشب، إلا أن الخشبية أكبر للسنوات القادمة التي توقع مصدر مسؤول بوصول نسبة الزيادة فيها من 85% إلى 90% مما يجعل المدرسة في حالة من الفوضى. كما أن الاقتتال المتكرر والخلافات بين الطلاب، إلى جانب الإرهاق الذي يجنيه المدرس من التعليم زاد بصورة واضحة في الأعوام القليلة الماضية التي كثر فيها التجنيس طبقاً لأحد المعلمين في مدينة حمد، فالتلاميذ الجدد يأتون بلهجة وأطباع وسلوك مختلف عن السلوك البحريني العام والشائع، وأبعدت طالبات القرى الغربية إلى مدارس بعيدة، لإفساح المجال للمجنسات الذين يسكنون في

مدينة حمد وإحلالهن محلهن.

وهكذا يتكاثرون فيحتاجون لمتطلبات من مدارس ومعاهد ولوازم حياة ستعجز عنها الدولة وتعلن فشلها في تحقيقها والأمد ليس بعيدا، وبتعبير بحريني تهكمي مقارن فإنّ السلطات تقوم بإرسال المجنسين أمثال الباكستاني خان والبلوشي مشتاق والصحراوي متعب والنوري برغش والمرتشي حنظل لقمع المواطن البحرين عندما يصرخ بالجووع والمرض، فمن ذا الذي سيتم إرساله حينما يجوع ويمرض ويطالب بوظيفة وعدالة أولاد خان ومشتاق ومتعب وبرغش وحنظل، أو أنّهم سيضطرون لأكل لحوم آل خليفة.

وعصف التجنيس بالاقتصاد فدّمّر الوضع الاقتصادي في البحرين في أبعاده المختلفة مما يصعب أن يتعافى بعده، ولا ينكر أحد خطر التجنيس على الاقتصاد حتى المغفلين، والبحرين دولة طفوية بمعنى أنّ الوضع انتقل طفرة واحدة بمستويات مختلفة بعد النفط وتصديره، ولم تترقى إداريا، وينقصها التخطيط فزادها التجنيس بلات وويلات قضت على التخطيط البسيط، وهدد ثروات الوطن وتوزيعها، وشارك في زيادة الفساد المالي وضعّف الأجور في الوقت الذي تزداد أسعار السلع، ونقص دخل الفرد البحرين الذي يعاني أساسا من قلة وضعف، وأما البطالة فقد ازدادت أضعافا، لأنّ عدد كبير من الوظائف الشاغرة يملأها المجنسون.

جانب اجتماعي

لقد عصف التجنيس ومخططاته بالمجتمع البحريني بكل فئاته، فهو جانب محسوس ومشاهد، وبدأت تتغير هوية البلد وثقافته الشعبية، وارتفعت نسبة الأمية وكانت علامة على تطور اجتماعي انتكس، وتأخرت القيمة الإدارية، فلم يعد تقييم الرجال بالكفاءة والمؤهلات، وإنما بالمجنسين والمواطنين، وتم تفضيل المجنس على المواطن، وازدادت المشكلات الاجتماعية والانحرافات السلوكية وارتفعت معدلات الجريمة وتنوعت، وكل أثر اجتماعي سلبي يؤثر ويخلق مشكلة قابلة للتأثير وخلق مشاكل أخرى وهكذا لا تنتهي آثاره ومصائبه حتى يتحول المجتمع إلى مجتمع آخر وبصفات أخرى وبهوية مختلفة، فلقد أرجع التجنيس وضع البحرين الحضاري سنوات مديدة إلى الوراء.

وكثير من السلبيات التي ظهرت كأثر للتجنيس وخطط الحكم على المستوى الاجتماعي والحديث لا زال في العقد الأول من مشروع التجنيس السريع، وهذا مؤشر لحجم الكارثة الحقيقي في العقود القريبة القادمة، فالفقر ينتشر ويزداد، والطبقة تتسع، والنسيج الاجتماعي

يتمزق، والرشاوى والواسطات تزداد وتُطبع، وظواهر غريبة على المجتمع بدأت تطفح.

لقد ارتفع بشكل سريع وكبير عدد سكان البحرين بسبب التجنيس، هذه الزيادة الطفرية طبقاً للأرقام الرسمية التي تم نشرها في الصحافة، ولا شك أنهما صحافة تفتقد الاستقلال وتخشى التראה، وتفتقد مصادر المعلومة الصحيحة وتخشى نشرها، ذكرت هذه الصحافة أن عدد سكان البحرين مليون و39 ألف حتى نهاية 2007، عدد البحرينيين منهم 527.433 ألف أي بنسبة 50.7%، وغير البحرينيين 511.864 ألف، بنسبة قدرها 49.3 في المائة.

بينما كان آخر تعداد للسكان في سنة 2001 إذ بلغ عدد السكان آنذاك 650.604 ألفاً، البحرينيون منهم 405 آلاف و667 بينما الأجانب 244 ألفاً و937 أجنبياً. وخلافاً لما هو معتاد بل وطبيعي شمل إحصاء سنة 2007 زيادة عدد البحرينيين الذكور على الإناث وليس العكس!! كما زاد عدد البحرينيين الذين تقل أعمارهم عن 20 عاماً عن 225 ألف مشكلين نحو 43% من المواطنين، وكل هذا من بصمات وطبعات التجنيس.

فالزيادة الديمكرافية وصلت إلى 5.8%، وهذه طفرة كبيرة جداً تربك كل المشاريع الوطنية ودراسات البنية التحتية في الدولة، وربما هذه أرقام

صورية والأرقام الحقيقية أكبر بكثير ولكنها محتكرة عند السلطات. وهذه تعتبر قفزة تخبطية للأمم بمقدار 17 سنة حيث كانت تؤكد جميع التقديرات الخليجية بأن البحرين ستتعدى حاجز المليون في العام 2025، بينما تعدت ذلك في 2008، فهنيئاً لأصحاب المشاريع التأميرية هذه القفزة نحو الهاوية، ولا يطيلوا الاحتفال فإنّ الليل والنهار يعملان فيهم.

ازدياد معدلات البطالة:

البطالة في البحرين متعمدة فمن الصعب لحكم احتلالي حاقده على أبناء الوطن الأصليين أن يراهم سعداء أو منعمين ومرفهين وأن يشعروا بعدالة الحكم وحسن إدارته، ولو شعر الشعب بذلك لكان في مصلحته، ولو فعلها وأنصف وعدل لأحبه الناس واستقر البلد، والناس أنما يطمحون ويطمعون في الحق والعدل، وهو الذي يأتي بالرفاه وتتوزع النعم، ولكن النظام في البحرين بعيد من الفضائل وساقط في الرذائل، وكذلك يتعمد النظام البطالة لإبقاء الشعب جائع بحاجة إلى السعي والكدح دون أن يتفرغ لقضاياه الرئيسية، فإنّ الإنسان غالباً ما يتحرك في حياته حركة أولويات، فيقدم الأهم على المهم، والمهم على الأقل أهمية وهكذا، سوى شعر بذلك تفصيلاً أو لم يشعر، فإنّ النفوس مفطورة على ذلك،

والبحريني كغيره يقدم أولويات العائلة والأولاد والمعاش وتوصيل الأرزاق إليهم، وينشغل بها قبل أن يطالب بمطالب يراها ثانوية وهي رئيسية. ولهذا لا ترى في الدول الفقيرة من يطالب بتحسين ظروف البيئة وهي قضية مصيرية كونية، والعالم بأسره مهدد بمخاطرها لأنهم مشغولون. مما هو بنظرهم أهم وأولى وهي شؤونهم الحياتية اليومية.

فالحكم في البحرين يصّر على إبقاء مسألة البطالة وعدم إيجاد حل لها، فهي مستمرة ومتواصلة، ولذا تمثل العمالة الأجنبية في البلد نسبة كبيرة بتخطيط السلطة لإبقاء العمال البحرينيين أقلية في سوق العمل لسلب العمال البحرينيين القدرة على اتخاذ مواقف سياسية وإضرابات تضغط على الحكم كما حصل في الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي، وكل الوعود بحل مشكلة البطالة ليست إلا نقضا وخلفا، ولعل هذا ما يفسر الدعم المالي المؤقت والرمزي والمشروط للعاطلين عن العمل فالحكم مستعد لتقديم شيء من الدعم المالي، ولكن ليس هناك استعداد لإحداث التغيير المطلوب في السياسة التوظيفية لان ذلك مرتبط باستراتيجية الحكم بإبقاء الشعب فقيرا.

والتجنيس هو الطامة الكبرى والضربة القاضية ضد العمال والموظفين البحرينيين، وقد جعل أعدادهم في تناقص مستمر إذ أن المجنسين لهم الأولوية في التوظيف والأهمية في المناصب، والعلاقة عكسية فكلما ازداد

الجنسون نقصت نسبة المواطنين وتقلصت فرص وظائفهم وأعمالهم، وهو وإن كان موجه للشيعنة بالدرجة الأولى ولكن السنة أيضا عانوا منه مباشرة، إذ تقلصت الوظائف في وزارتي الدفاع والداخلية وغيرهما من المواقع التي كانت مقتصرة عليهم تقريبا، وهاجرت أعداد منهم لدول المنطقة بحثا عن عمل، حينها علم بعض الشعب أن أبناء السنة استخدموا ولا زالوا يستخدمون غطاءً غير شرعي لتغطية مؤامرات حكم على شعب بأكمله.

وإن مشروع تدمير البلد قد يتطور مستقبلا باتجاههم فالحكم لا يثق فيهم جميعا وأما في أفراد من عائلات موالية شاركته في مشروع الحكم الظالم، وشاهدنا كيف أنه يفضل الجنسين على بعض فئاتهم.

وليس بعيدا أن رسم الخطط يكون متتاليا ومتناسقا فالشيعنة أولا بإبادة جماعية تحصدتهم في عدد من السنين حتى انقرضهم تماما وهو مخطط فاشل، وأما بقية الشرفاء من السنة دون الصامتين والخانعين فتأتيهم تدريجيا مشاريع الإبادة ويتم التخلص منهم أو من بعض عوائلهم وتوزيعهم في مناطق الخليج، حتى لا يبقى أحد يذكر آل خليفة بتاريخهم الأسود وتمحي تماما شواهد الجرائم.

ويبدأ المشروع بدراسات تحريضية وتجييشية يأتي بمجنس عراقي طائفي حاقد ليقدم دراسة حول إبادة الشيعة، وإذا ما أراد التخلص من شرفاء

السنة فيأتي بشخص تليق به المهمة التأميرية، وقد لا يجد صعوبة في الحصول على متواطعين ومتأمرين مرتزقة في هذا العالم، لكن كل ذلك لا يحمي النظام ولا يطيل عهده بل يقصره ويبتره.

التسول والاستجداء:

من الظواهر التي يرونها البحرينيون هي مسألة التسول، وما ينتج من تلك الظاهرة من لوازم، وهي ظاهرة موجودة في أغلب المجتمعات حيث تفتقد العدالة الاجتماعية بما فيها المجتمع البحريني، ولكنها لم تكن بهذا السوء والحجم، والمتسولون من خارج البحرين والمجنسين، وأخذت الظاهرة أشكال مختلفة من التحايل، وأصبح بعدها لا تميز بين الصادق والكاذب، إذ في حالة التمييز ينبغي على الإنسان مساعدة أخيه الإنسان، مهما كان اسمه ورسمه وفصله، لكن من أين لك أن تعرف بأن هذا الآسيوي الذي يحمل كيسا تحت بطنه يدّعي انه مصاب بفشل كلوي ويريد المساعدة من أجل زراعة كلية جديدة، أو أنّ ذلك حامل ملف مستندات يدّعي بأنه يجمع لمؤسسة إسلامية، وغيرهما صادقون ويستحقون المساعدة، وأما الأجر فهو حاصل للواهب مع صدق النية مهما كان السائل.

وبعض المنحسات من النساء تتسول وتطرق الأبواب لأجل ذلك،

وبعض النماذج تذكرها صحف النظام الظالم، وكمثال ما نقلته جريدة أخبار الخليج شبه الرسمية (عدد9065/تاريخ2003/1/17)، من تسول سيدة عربية الأصل، بحرينية الجنسية، عمرها 23 عاما. وذكرت الجريدة أن السيدة أجابت حين سؤالها عن سبب تسولها، وهوان زوجها بحريني الجنسية من أصل عربي متزوج من ثلاث غيرها، أي أنها الرابعة، ولديه من كل واحدة دزينة من الأطفال وهو يعمل في إحدى الوزارات الحكومية وراتبه لا يتجاوز الـ 200 دينار بحريني، ولذا لجأت إلى التسول للحصول على المال، وذكرت أنها تتعرض كثيرا للتحرش الجنسي من بعض الشباب المراهقين وحتى الرجال الكبار من الذين تطرق عليهم أبواب منازلهم، والذين في بعض الأحيان يطلبون منها العمل الحرام مقابل المال.

ونحن هنا ننبه المواطنين البحرينيين ونتمنى عليهم الانتباه، طاعة وقرية لله تعالى، وطلبا في ثوابه وخوفا من عقابه، من هذه الظواهر وغيرها، ومن هؤلاء النسوة والتي لا يستبعد أن يكونوا حاملين لبعض الأمراض المعدية كالإيدز، وبأمر من دوائر التآمر في البلد، ومن (حذر كمن بشرك) !!!.

وفي هذا السياق ما ذكره مصدر بحريني عن انتشار أبناء المخنسين في الحرق كزرافات أو مجموعات أيام العيد طلبا للعيدية من السيارات الغريبة

في الشوارع العامة بإصرار، وهذه الحركة أو الظاهرة لم تكن معهودة في البحرينيين الأصليين، وإنما كان الأقارب والأهالي يعطون أقاربهم وأرحامهم مبلغ من المال فيما يسمى (العيدية) أو (عيدية العيد) حين الزيارات المتبادلة في أيام الأعياد الإسلامية تطوعا وتوددا وليس بالشوارع والطرق، إلا إننا لا نعلم بحجم هذه الحركة (من تجمع الأطفال طلبا للمال) وهل وصلت بمقدار يطلق عليها ظاهرة أولا، إذ تحتاج لمزيد من التأكيد والتشخيص، ولكنها خطيرة وإن صغرت أو صدرت من الصغار وهي مؤشر سلبي منحدر لتغير هوية البلد وعاداتها إلى الأسوأ والأدنى ومظهر من مظاهر التغيير الديمقراطي، فهؤلاء الصغار هم انعكاس عن شخصيات أسرهم، ومن جهة نوعية الأطفال إذ أنهم أبناء القوات المسلحة الذين سيرثون آباءهم في وظائفهم العسكرية كما جرت العادة والواسطات في البلدان غير الدستورية وغير الديمقراطية، يزيد في السوء أن المحرق هي الجزيرة التي يتواجد بها مطار البحرين مما تنعكس الظاهرة بقوة وتؤثر على سمعة البلد سلبا، وعلى أهلها ضعفا، ولعل يسأل ركاب سيارة خليجية أو عربية أو أجنبية سائلي العيدية أين يعمل آباءكم فيجيونهم: أنهم ضباط في وزارة الداخلية أو في وزارة الدفاع، إذ أن أعداد كبيرة من الجنسين في هاتين الوزارتين!! هذا نموذج قوي للوضع التدميري والتخريبي التي يصيرها التجنيس للمجتمع في أجياله

القرية القادمة، وسيذل هؤلاء المنسون أسيادهم بأكثر من ذلك، وسيذيقوهم سوء التصرف وأنواع الذل والهوان، وغدا لناظره قريب!!!.

الدعارة والفساد الأخلاقي:

يتاجر النظام وعناصره الفاسدة بكل ما يتوفر لهم، دون النظر إلى آثاره وأبعاده، أو إلى حليته وحرمته، فالفنادق تمتلئ بالحرمات، والجنس الحرام، والشراب الحرام، وكثير منها مملوكة لآل خليفة الحاكمين، ويتاجر المتنفدون بالبشر في البحرين ويجلبون بضائع كثيرة من الأقطار الأخرى. ولعلم آل خليفة بتدين أبناء البحرين، وعدم قبولهم بالفساد الأخلاقي وبيع الأعراس، فإنّ العنصر الأجنبي يلي طموحهم واحتياجاتهم وتجارتهم، وفي بعض المنسرين من تتوفر فيهم هذه الصفات وله قابلية بالمتاجرة بالعرض والشرف.

يتساءل بعض المراقبين في هذا التجنيس غير الطبيعي وأنّ هناك ثمة خطأ ما في تفكير الحكام، وارتكازات غير عقلانية تماما، فيقول هل يفكر النظام جديا بانتهاء عصر النفط ويعتمد على مصادر أخرى للدخل تساويه أو تزيد عليه في الربح في السنوات القادمة؟ وهل يحول اقتصاد البلد إلى استهلاكي ومتاجرة بالبشر والأعراس؟ وأنّ ذلك لا يحصل إلا بإبادة معارضية الرافضين وهم السكان الأصليين ومجئ شعوب أخرى

غير متماسكة تحل محل الشعب الأصلي بكل فئاته وتقبل بالمتاجرة ؟ وهل هذه الشعوب المستبدل بها تقاوم الهدف وترفض أن تكون وقودا للتجارة الهابطة ؟؟؟. وهل طويّلوا اللحي الممثلون لأوامر النظام في المجتمع ومجلس الحكم الذي يسمى برلمان يصمون على ذلك ويؤيدوه ويدعموه ؟ أم أنّ الواجب هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقلب واللسان واليد؟

والبحرين ليس بها قانون محترم ولكن بها قانون مخرم بالثغرات، وثغرة القوانين في البحرين تتيح للأجنبي الدخول للبلد، وتخفيف أحكام الجريمة تغريه بالبقاء وارتكابها، وكل ذلك في حساب النظام مصلحة شخصية وسلطوية يجني منها أموال ويمارس بها هوى، وهذا هو سبب تحول المرفوضين من دخول دول الخليج الأخرى إلى البحرين، فقد يدخل بعنوان حضور مسابقة سيارات فرمولا الذي يقام سنويا في البحرين لمدة أسبوعين حيث يمنح السياح تأشيرة دخول، وقد يدخل بجواز سفر غربي فالغربيين يدخلون البحرين بدون تأشيرة سابقة على لحظة دخولهم بل يعطون التأشيرة في نفس اللحظة، وقد يدخل بتأشيرة سياحة أوزيارة أو عمل وهمي، وحين يدخلون يفسدون في الأرض ويعبثون.

وأصبحت الجرائم الكبيرة والتي تتصل بالشرف والأخلاق تتكرر وشيئا فشيئا أصبحت عادية، وصارت البلد ملجأ ومقرا للخليجيين

ولزوجاتهم الأجنبية ووكرا لعشيقاتهم الذين يتعرفون عليهن من دول عربية وأجنبية والتي تمنع أنظمة دولهم بدخولهم إلى أراضيها، وباب الفوضى والفساد في البحرين يسمح لهم بذلك، هكذا يراد لبلد كان واحة للشرفاء النجباء والفضلاء وللعلم والعلماء أن يتحول إلى بؤر دعارة.

والأخبار في ذلك كثيرة لن نتطرق إلا إلى بعضها، ممن تذكره صحافة النظام نفسه، أو الصحف العربية حيث يمنع النظام صحافته من نشر أخبار وجرائم المخسنيين، وتحول في المحاكم المحلية قضيته، وتلك قضايا لم تحصل في تاريخ البحرين سابقا، وإنا لنستحي أن نذكر هذا الموضوع ونأتي على نماذج منه، ولكن هذه حقيقة مرة وأثر من آثار التجنيس ينبغي ذكره، سنذكر قليله ونتجب كثيره ونبتعد عما يستقبح ذكره وتقل معه المروءة، لعل في القوم رجل رشيد يوصي بالتجنب عن هذه القبائح والجرائم.

والنظام يخفي عيوب المخسنيين سواء على مستوى الجرائم العامة أو ما يرتبط بالفساد الأخلاقي، وتذكر الصحافة الجريمة دون القائمين بها تسترا على المخسنيين وعلى أنفسهم، ولكن يطفح على السطح ما لا يخفى من تلك الجرائم التي يقوم بها الأجانب، وكثير منها لا تذكره الصحافة في البحرين وهي صحافة مسيرة ومغلوب على أمرها، فلم يذكر في

الصحافة المحلية عن العصابة التي تتاجر بالجنس وهي شبكة يديرها متجنسون يمنيون ومواطنون خليجيون، ولها أماكن في المنامة والرفاع والمحرق وتقوم بتوزيع الخدمات على البيوت، ولا عن وكر الدعارة الذي يديره متجنس سعودي من أصحاب الجنسيات المزدوجة، وهما حالتان مسجلتان في ملفات وزارة الداخلية طبقاً لمصادر بحرينية، وأما ذكرهما مصادر أخبار بحرينية شعبية.

ولم تذكر تفصيلاً ما وصل للمحاكم من تحقيق النيابة يوم 2009/10/12 في شبكة دعارة يديرها مجنس بحريني من أصول عربية وتم خلالها حبس 41 متهماً بينهم 30 فتاة من جنسيات «آسيوية وإفريقية وعربية»، وذكرت أخبار الخليج البحرينية بتاريخ 2009/10/8 أنّ فتيات صغار السن تم جلبهن من العراق للعمل في الدعارة واستغلال ظروفهن حتى أنّ هناك فتيات أشقاء وأخريات تعملن وأمهن.

ومن مجموع ما ذكرته الصحافة مختصراً غير مفصلاً ومتفرقا في سنوات يتبيّن أنّ خبر القبض على شبكة الدعارة الكبيرة هذه في فندق بالعاصمة المنامة، يملكه متجنس بالجنسية البحرينية من أصل عربي ونائب في البرلمان الكسيح، أجّره على سعودي، ونشبت بينهما الخلافات ووصلت إلى المحاكم، والأول وهو النائب أجّر الفندق غير مكتمل البناء مع رخصة فندق ثلاثة نجوم وبارات ورقص وحمور للثاني السعودي، ثم أيد الأول

مشروع قرار بمنع الحانات والبارات في الفنادق في البرلمان الكسيح، الذي لا يستطيع أن يقر بندا إلا من بعد أمر السلطة التنفيذية، ثم أبلغ النائب الشرطة بوجود دعارة في الفندق، فهجم الجنسون على الجنسين والأجانب، ثم شكر النائب جهود وزارة الداخلية وتعاونها مع الجنسين ! وإسلاماه !!!

وأخبار الفساد الأخلاقي للجنسيتين في الفنادق منتشرة بما فيها المتاجرة بالرقيق الأبيض ومنهم القاصرات، وتبييض الأموال وأنواع العهر والفجور.

وقد ذكرت الصحافة البحرينية في 2009/10/2 الحكم على امرأة سعودية بالحبس لمدة شهرين بجرمة ممارسة وتحريض المراهقات والمتزوجات على الدعارة، ووجهت للمجرمة السعودية تهمة اعتمادها في حياتها بصفة كلية على ما تكتسبه من ممارسة الدعارة، كما أنها تقوم بتحريض فتيات قصر على ممارسة الدعارة مع أشخاص، وبعد مداومة شقتها والقبض عليها متلبسة بجرمة المتاجرة قامت بضرب الشرطة وسبهم وحاولت الهرب منهم!) الوقت/عدد(1320/تاريخ2009/10/12).

وذكرت الصحافة في 2006/3/17 قضية حبس عربية متجنسة للتومدة عامين، وعام كامل لزميلتها التي تحمل الجنسية العربية، كما

قضت بجس آسيوي مدة عامين وتغريمه 100 دينار وإبعاده، بتهمة ممارسة الدعارة والاعتماد بصفة جزئية في حياتهم على ما يكسبونه من تلك الممارسة، بالإضافة إلى انتهاء فترة إقامة الآسيوي وعمله لدى غير كفيله، والآسيوي يعمل قوادا لهما والعياذ بالله، وقبض على المتهمتين في حال تلبس. (جريدة الوسط البحرينية).

وهؤلاء يستحقون عقوبة شرعية وليست مخففة، ولكن ما بال الفنادق التي يمارس فيها أضعاف هذا العهر والفجور وهي مرخصة من السلطات ؟ ولماذا لا يحاكم أصحابها؟؟.

ومن الجرائم ما نشر حول السوري الذي أحضر زوجته للبحرين للعمل في الدعارة، وعمرها 16 سنة، واعترفت هذه المرأة بأن زوجها يحضر زبائن إلى المنزل بشكل دوري لممارسة الجنس معها مقابل مبالغ تتراوح بين 30 و 50 دينارا، طبقا لما ذكرته صحيفة (قلف ديلي نيوز)، وحينما داهمت الشرطة الشقة التي يسكنونها عثرت على أموال بحرينية وسعودية، ومما يزيد هذه الأوضاع المحاكمات الصورية والمخففة فقد أصدرت محكمة الجرائم العليا حكما بسجنه لمدة عام والزوجة لمدة ستة أشهر. فهل هذا التجنيس خدمة عظيمة للوطن والمواطن، وهل يدافع هذا العاهر الفاجر عن أرض البحرين إذا هو يتاجر بعرضه، وهل تجنيس الزناة والفجرة وأبناء البغايا يقر الأوضاع في هذه الجزر المضطربة،

أم أن النظام أصبح معكوسا ومنكوسا ويرى المنكر معروفا !!!
ودول الخليج منتبهة إلى الآثار السلبية التي يخلفها هذا التجنيس ومنها
الآثار المرتبطة بالجانب الأخلاقي وهذا بعضها، ولذا كانت المناقشات
حول التجنيس حامية في مجلس الأمة الكويتي في جلسة في شهر
2005/11، وتم انتقاد سياسة التجنيس بشدة، ووصفها أحد النواب
بأنها سلعة تباع واعتبروا أنها تمتد من تسليم البلد إلى غرباء تجارة الدعارة
والتفسخ التي أفرزت فيما أفرزت جنساً رابعاً هو النساء المسترجلات،
كما جاء في تعبير تقرير إحدى الصحف الكويتية.

فمن أين هذا الرفض القاطع للتجنيس وربطه بالدعارة ؟ وأي دولة
كانت مصداق للتجنيس أكثر من شقيقتهم البحرين؟؟

لقد كان في هؤلاء النواب الكويتيين غيرة على وطنهم وأعراضهم
بالمقدار الذي فقد نواب الموالاتة للحكم في البحرين لتلك الغيرة وأيدوا
التجنيس وصيروا أنفسهم شهود زور، لا يرحمون حتى أهاليهم الذين لن
يكونوا بمعزل أبداً من التأثيرات الاجتماعية والثقافية للتجنيس، ولأن لا
أحد يهرب من البلاء وهو قادم وكل قادم قريب، وإذا ما حل البلاء بواد
فإنه لا يختار الفجرة والفسقة دون غيرهم ليعاقبهم وإنما يحل على
الجميع، قال تعالى (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً
وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) سورة الأنفال/25، فعلى الشعب

البحريني أن يستعد للبلاء، وخاصة الذين يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف كما هو حال بعض الموالين للحكم في البحرين من نواب وغيرهم، هذا طبقا للتسمية المعهودة وإلا فالحقيقة لم يكن هؤلاء يوما نوابا عن الشعب، ولا قابلية لهم للوصول إلى نيابته وتمثله، فهم أقل وأصغر وأحق من ذلك بكثير.

وهذا أحد آثار التجنيس حيث أدى أسفا إلى نظرة خليجية دونية إلى البحرين وحكامها ويتفرع على تلك النظرة الاستخفاف والاحتقار أحيانا للبحرين والبحرينيين، فلا عجب أن يخرج خيرا بطلب الكويت خادمت بحرينيات أو بطلب إماراتي عاملات بحرينيات للعمل في مقهى كوفي شوب.

وماذا يعني أن يأتي ترتيب عاصمة البحرين كثامن دولة من مدن الدعارة في العالم أو مدن الذنوب والخطايا، مع صغر مساحتها وقلة سكانها، وطبقا للتصنيف فقد سبقت البحرين جميع الدول العربية والإسلامية، وجاءت الثالثة على مستوى آسيا، ولم يسبقها في الترتيب إلا مدينة أمستردام بهولندا على مستوى أوروبا، فمن المسئول ؟ بل أوسع من ذلك فإن الترجمة اللغوية للكلمة الانجليزية تكافئ مدن الإثم والذنب والمعصية والسيئة والخطيئة، وتأخذ بعدا إضافيا من الفساد الأخلاقي والملاهي الليلية وحانات الخمور والجرائم، أما المصدر الذي

جاء بترتيب المدن فقد ذكر أن المعايير التي اعتمدها لذلك الترتيب بسيطة جدا وهو عرضها القوي للقمار والجنس، والشرب، والمخدرات والحفلات الصاخبة. (مواقع عربية وأجنبية وصحافة).

فإلى أي منطقة ومنطق يأخذ آل خليفة البلد ومن عليها؟ وهل هذا هو الإصلاح وأحلى الأيام الذي لم يرها الشعب البحرين بعد، أيام يستفحل فيها العهر والفجور والفساد وتترلق نحو الانحطاط.

وأكبر العذر استبعاد أن يكون هذا الترتيب استقراء دقيقا لمدن الخطايا كما هو الواقع الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، أو كما هو الظاهر وهو ظاهر للمشاهدة والمقارنة من أن هناك مدنا أكثر فسقا وعهرا من مدن البحرين ولم تأت في الترتيب قبل مرتبة البحرين، ولكنه جاء ليؤكد بكل وضوح على مخاطر طالما نبه الشعب الحكمَ بها من وصول البلد إلى أرذل البقاء، وللتجنيس نصيبه منها، ونكرر ذلك الآن أيضا وهو أن السياسة الاستبدادية التي يسير بها النظام ستكون نتائجها كارثية وعلى نموذج المركز الثامن لمدن الخطايا والذنوب في كل المجالات، وإن لم يكن هذا استقراء دقيقا فهو استقراء نسبي أو شبه استقراء بأن البلد أصبحت في مركز متقدم في العهر والفجور ومتخلف في القيم والأخلاق، هذه النتائج الكارثية في الفساد والتجنيس ستكون ضد النظام أيضا وأولا ولن ينجم منها النظام بحال من الأحوال مهما توهم.

كانتونات اجتماعية:

بدأ الانشطار في البحرين بعد التجنيس واضحاً، وتقسم المجتمع إلى كانتونات واثنيات وعرقيات تضعف المجتمع وتغري الأعداء، وبدأت ملامح التعاطي المستقبلي في بعض المناطق مبكراً وهي المناطق والمستوطنات الجنسة، فمدينة سافرة وجووعسکر هي خاصة بالجنسين السوريين، فهم يقومون بمضايقة ومحاربة العائلات البحرينية فيها وهي مجموعات من البحرينيين السنة، ومراكز الشرطة في مدينة حمد بيد وسلطة الجنسين السوريين، وهي تقف ضد حقوق البحرينيين في المنازعات التي تجري بين الجنسين والبحرينيين، ومنها الاعتداءات على عائلة الجيب، حيث قام الجنسون السوريون بضرب المواطن حتى سالت الدماء في الشارع، ولم تنصفه سلطة آل خليفة وإنما وقفت بجانب المعتدين السوريين.

ما يجري في جووعسکر وسافرة هو نموذج لما سوف يجري في الأزمنة السوداء من تاريخ هذا البلد الطيب أهله والظالم حكامه، وما يجري في مراكز شرطة مدينة حمد هو نموذج للفساد الإداري التي ستصير إليه البلد عند وقوعها بسلطة المرتزقة الجنسين من سوريين وغيرهم.

وهكذا في الاتجاهات الأخرى من فساد أخلاقي ودعارة ومتاجرة بالأعراض، وهذا ما يرمي إليه النظام وليس في صالحه على المدى البعيد، ومثله في الأبعاد الأخرى، وهذا ما أراده المخططون للتجنيس، ولكنهم أوهموا الحكام بالجانب الرئيسي فقط وهو زيادة السكان الأصليين، لأنّ المخطط لا يكتمل إلا بسقوط الفخذ الحاكم من آل خليفة.

وسيفرز التجنيس فيما يفرز من آثار ظهور ثلة أو شرذمة اجتماعية إضافية على المجتمع البحريني، تميز نفسها بأكثر من صفاتها الفعلية من مسألة المذهب والارتزاق بالحكم أو إظهار الولاء له، وتعدى بتميزها الثقافي وبتقاليدها وأسلوبها في الحياة وممارسات وانتماءات وارتباطات مع الخارج الأصل، سياسياً واقتصادياً وثقافياً ومصالحياً، ما يجعلها ذات خصوصية عن الطائفتين الأساسيتين الشيعية والسنية في البلاد.

وتظهر مؤشرات ذلك واضحة في ما يحدث من أزمات بين المحنسين والمواطنين من السنة والشيعية، ومن طريقة حل خلافاتها بالعنف والدم، وطريقة الفرعات والاصطفافات لأبناء تلك الفئة من المحنسين الجدد، من كل الجنسيات وتوحدهم لمواجهة الرفض والصد اللاشعوري الجمعي من المجتمع البحريني لها.

وكذا يلاحظ تحصنّها لنفسها عبر التمرکز في مدن ومناطق محددة، ساعدها الحكم عليه، بأن جعلها تقيم جغرافياً في المحافظة الجنوبية لمثلها

وتكثيفها سكانياً، فذلك لمصلحة الحكم لجهة إخفاء جريمة التجنيس من جهة ومن أخرى في توزيع وتقسيم الدوائر الانتخابية استناداً إلى الكثافة السكانية.

وقد يتسع التحصين إلى مراسمها وشعائرها ونوعية وظائفها، وقد تتعدد تلك الشذمة وتتقسم لتكوين مجموعات اجتماعية مختلفة الثقافات والتوجهات، وتتمركز بشكل كانتونات خاصة ومميزة، وستسبب هذه كارثة وطنية.

وكل من هذه الكانتونات تسيطر على مجال حيوي، فالسوريون يسيطرون على مراكز الشرطة في البلد، وتسمح لهم الوظيفة بالاعتداء على المواطنين، وإخراج المعتدين السوريين والأجانب بكل يسر وظلم من مراكز الشرطة، وما حصل لعائلة الجيب مثال ذلك.

ويسيطر المحنسون الهنود الذين بلغوا أعداداً كبيرة على الاقتصاد والتجارة بشكل كبير، طبقاً لمعلومات بحرينية تحتاج إلى مزيد من التأكيد ويشارك معهم بعض الآسيويين.

وأما المصريون فإنّ مجالهم في قطاع التعليم والطب والخدمات، ويشاركهم في الطب هنود وبعض العراقيين، وفي التعليم أردنيون وجنسيات أخرى.

ويعمل اليمنيون والباكستانيون والأردنيون والبلوش في الجيش

والشرطة أي وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، كما تم استيراد أعداد من الأردنيين كمرتزقة أعلام، وتلقوا أموالا طائلة من أعمالهم ضد الشعب وتشويه صورته، ويتوزع هؤلاء وغيرهم من المجنسين من سودانيين وبنغاليين وعرب من شمال أفريقيا وخليط من جنسيات أخرى في مختلف المجالات.

ويسيطر الهنود والباكستانيون والجنسيات الأخرى سيطرة تامة على قطاع الخدمات والبناء والمقاولات.

معسكرات ومدن ومشاريع للمجنسين خاصة:

ووفق مصادر بحرينية فإنّ النظام يفتح لهم معسكرات ومكاتب خاصة في مدن بعيدة عن مناطق ومدن السكان الأصليين، وقد أنشأت وفتحت وزارة الداخلية معسكرا كبيرا في مستوطنة سافرة التي يقطنها الأجانب العاملين في الداخلية والجيش، وكذلك تم فتح مكتب خاص للأجانب في نفس المنطقة وذلك لاستقبال طلبات التوظيف في الداخلية والجيش، واختيار المناطق البعيدة لذلك لإبعاد الأنظار عن حجم المجنسين الجدد الذين يتم توظيفهم في وزارة الداخلية، ويتم عزل المجنسين والأجانب في معسكرات التدريب، بينما يتدرب البحرينيين وبعض الأجانب في معسكر في جو، وكان بعض الأهالي السنة يسكنون في بعض تلك

المناطق ولكنهم تعرضوا للإيذاء والمضايقات من قبل الأجانب الجنسين.
كما أن المدن الجديدة مخططة للمجنسين في الصخير ومدينة حمد
والمناطق الجنوبية ويحرم منها المواطنون.

تفضيل الأجنبي الجنس على المواطن:

ميزة خاصة لدى النظام غير متوفرة في أنظمة الحكم في العالم وهي
تميز الأجنبي على المواطن تمييزا واضحا وصریحا، في وظيفته وسكنه
وإمميزات إضافية، ومنه تجنيسه وإعطائه الخدمات التي يحرم منها
المواطن، وفي المنح والبعثات الدراسية كما للترقية الوظيفية والمناصب
الإدارية، في مشهد عجيب وغريب على التاريخ في مختلف عصوره
وعهوده.

يمكن تشبيه هذا المشهد التفضيلي الغريب مع الفوارق بالزوجة الجديدة
والزوجة القديمة فالحكم في البحرين لم يعد يصبر أو يتحمل مواطنين
محترمين ومؤمنين وخلاقين ومحبين ومخلصين للوطن، بنوا الوطن بالجد
والكفاح والصبر والإيمان حتى استقام، ويبحث عن متاجررين ومتملقين،
ظاهرهم لديه حسن ولدى الآخرين قبيح وأعمالهم تكشفهم، لا علاقة
لهم بالوطن وليس لهم قدرة في تحمل مسؤولياته، بعضهم مرتزقة
وآخرون عاملون في الدعارة والفنادق، وإعلاميين يصفلون عورات

النظام بالكذب والنفاق، ورياضيين يتسللون من بلدانهم ثم يذرفون دموع الندم لتمثيلهم بلدا لا يعلمون له موقعا على الخريطة الجغرافية لأطالس العالم، ومجموعات غير معترف بها في الأراضي التي تقيم فيها، وحشود أخرى من أصحاب المصالح والمنافع مع أشباح النظام وجلاوزته، وآخرون، وهذه النماذج هي الزوجة الجديدة التي عادة ما يكون ظاهرها براقا، ولكنها معدومة الصبر مع تراث الرجل وطريقته ومتعلقاته وجذوره، وقد تقلب حياته رأسا على عقب، فيتمنى حلول أجله قبل زمانه وموته قبل أوانه، وهي أكثر جذبا مقارنة بضرتها القديمة التي تحملت أعباء الحياة وقدمت كل ما تملك من تضحيات ووفرت فرص الخير والنجاح كامرأة عظيمة.

تفضيل الجنس تكشف عنه حركة الجنسين أنفسهم، فهي طاغية على الشارع في مشهده العام ونكرانها كذب، فهم موجودون في كل موقع، في المدارس والمستشفيات وفي وزارات الدولة، في وزارة التربية الصحة والكهرباء، ترى بوضوح أنّ هذا الأجنبي موجود في كل وزارة وإدارة بطريقة تستفز المواطن، لا سيما العاطل عن العمل وصاحب الشهادات الأكاديمية المحروم في دولته.

ويرى المواطن الذي يفتقر إلى ضروريات معيشية بأمر عينيه كيف يفضل الأجنبي الجنس والأجنبي المرتزق عليه وعلى أولاده، ويرى أبناءهم

يدرسون الجامعات وهولا يستطيع أن يعلمهم تعليما عاليا، ويعطون المنح ويجرم منها أبنائهم، وتصمم لهم المدن والمخططات الإسكانية وهو يعيش في بيوت قديمة وآيلة للسقوط، وتوفر لهم سبل حياة دنيوية مقبولة وتغطي احتياجاتهم ليكون الجيل القادم منهم والجيل المنقرض هم سكان الأرض والوطن الأصليين، فيحدث في نفسه ردة فعل نحوهم ومن جنسهم، وهذا هو المشروع الذي يرمي إليه المستورد الرئيسي في خطواته الأولى.

وراتب الأجنبي وخاصة الأوربي والبريطاني والأمريكي أضعاف راتب البحري، ويتعامل النظام معهم كبقايا الاستعمار، ومستشارين وخبراء، ويسكنون عادة في مستعمرات سكنية تملكها عائلة آل خليفة ووزرائها وعملائها، ويعطون رواتب خيالية، ورواتب إضافية كعلاوة غربة يكافئ أحيانا الراتب الأساسي، وراتب سكن، وتذاكر سفر للعامل وعائلته وأولاده ومصاريف دراسية لعائلته، وعلاوة سيارة إلى غير ذلك من العلاوات التدللية والإمتيازات، كل ذلك على حساب أبناء البلد الذين يعيشون في البيوت الآيلة للسقوط، والمحاربين في لقمة عيشهم وأرزاقهم، علما أن كثير من هؤلاء الأجانب دون مؤهلات بل يعلمهم العامل البحري كيفية عملهم في بعض الوظائف، ليكون هو مروضهم بعد تدريبهم على يديه.

والذين يحصلون على الجنسية لا ينقص من رواتبهم مخصصات
وعلاوات الغربة الإضافية من سكن وغيره، ذكرت الصحافة نموذجاً
لأحد الحاصلين على الجنسية وهو من أصول عربية بالوثائق المعتمدة
حصوله على علاوة سكن بمقدار 250 دينار بحريني (يقارب 663
دولار أمريكي) شهرياً، بل وحصوله على 13 راتباً خلال العام
2006، ومنحه تذاكر سفر له ولعائلته بعد حصوله على الجنسية
البحرينية، ويعمل في وزارة الكهرباء والماء.

وجاء في شكوى أحد المواطنين بمراسلة رئيس ديوان الخدمة المدنية
وسؤاله مستغرباً: (.. الموظف تم تحويله إلى الساعات المطولة ولكن
عندما تتم مطابقة الاستمارة المرسله إلى ديوان الخدمة المدنية مع نظام
الحضور والانصراف ستجدون العكس تماماً)!!!.

راتبه الأصلي 1800 دينار بحريني (4774 دولار أمريكي تقريباً)
ويحصل على إضافات من سكن وهاتف نقال وسيارة وعلاوة اجتماعية
وغيره ليصل راتبه إلى 2969 دينار بحريني أي (7874 دولار أمريكي
تقريباً)، وهذا راتب يعطى لأكثر من عشرة مواطنين بحرينيين في بعض
الوظائف.

ذكرت الصحافة الخبر في سنة 2007 وهو متجنس سنة 2006
ومستمر باستلام العلاوات الإضافية بعلم الوزارة وليس خطأ كما

أكدت الوزارة. (الوسط، العدد 1900 / تاريخ 2007/11/19).

فالأجنبي الجنس مفضل على المواطن على جميع المستويات كتوظيفهم في المؤسسات الأمنية والعسكرية والإمتيازات الخاصة بهم كقروض قليلة الفائدة ودعمهم غير المحدود والسماح لهم بازدواج الجنسية ومنحهم السجلات التجارية وغيرها مما نعلم أولاً نعلم.

ولهذا يطالب المواطنون بمساواتهم بالأجنبي الغريب ويسخر بعضهم مطالباً الدولة بسحب جنسيته البحرينية الأصلية وإعطائها أخرى جنسية بحرينية متجنسة!!!.

فالأمر في هذه الجزر معكوس المفاهيم والأعراف، والإصرار على هذا التفضيل وتعمده وجعله استراتيجية كاملة مبنية على أولوية وأحقية الأجنبي والجنس والمرترق على المواطن وليس العكس كما عليه دول العالم الأخرى قاطبة لا يدل إلا على حقد متشرب في نفس القبيلة الحاكمة على هذا الشعب المسكين، ويزيد في هذا التفضيل أنّ المجنسين يختارون عمالاً من وطنهم ومواطنيهم الأصل ويمنع بعضهم من توظيف البحرينيين، وليس العكس كما عليه دول العالم التي يقوم المواطنون الأصليون بحساسية في حالة توظيف الأجنبي الجنس، فالعنصرية هنا من الأجنبي الجنس ضد البحرينيين، وبعض المحلات التجارية الكبيرة في البحرين التي يملكها يمنيون لا توظف بحرينيين بل يمينيين مثل أسواق المنتزه

وأسواق رامز!!! وهذه عنصرية وجزء من حرب نفسية ضد الشعب
البحريني الأصيل يقوم بها النظام ومرترقته !!.

وهذا التفضيل يثبت فيما يثبت أنه التجنيس هذا يخرج من كونه تجنيسا
طبيعيا وقانونيا ويتحول إلى حرب إبادة باغراء الأجنبي في غربته وتفكير
البحريني في بلده، وهذه الطريقة في التجنيس وتفضيل الأجنبي التي تسير
عليه السلطات البحرينية غير معهود في التاريخ، وأما التجنيس بشكل
جزئي هو ما تقوم به الدول، فلا يشبه هذا التجنيس الحالي ما تعرضت له
دول من احتلال مثل أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزلندا وقمعت
السكان الأصليين في عهود مظلمة كانت الأراضي مفتوحة والوثائق
مجهولة والأزمة مختلفة وأما هذا يقارن باحتلال آل خليفة لأرض
البحرين وتسلمهم ومحاربتهم، والذي يحصل الآن يقارن ويشابه المناطق
التي تعرضت للإبادة الجماعية والنتائج ستكون متقاربة مع ما لاقته دول
من الكوارث والمصائب بتغيير التركيبة السكانية مثل دول آسيا الوسطى
المسلمة وألبانيا وأجزاء في يوغسلافيا، كل هذه الدول كانت الحروب
بأشكالها تتمخض عن تغييراتها الديموقراطية، وأما النظام في البحرين فإنَّ
الدافع الرئيسي له هو الأحقاد على أبناء الوطن، ولذا يشعر آل خليفة أنَّ
الهندي والباكستاني والبنجالي والبعثي العراقي والبدوي السوري
والمعذب الأردني أقرب إليهم من أبناء الوطن الأصليين، ولذا فهو يظلم

المواطن الشيعي عامة والسني الشريف على حساب تجنيس وتوطين المرتزق الأجنبي.

وللمرتزقة نصيب أكبر من التفضيل فعندما يقتل شرطي مجنس أو يموت حتف أنفه تنتفض وزارة الداخلية في استباحة القرى ثم يعلن في صباح اليوم التالي في الصحافة الرسمية غير المستقلة بالقبض على الجناة، وفي أقل من 24 ساعة من وقوع الحدث، الذي قد يكون أساسا وأصالة كذبا ومؤامرة ضد الشعب، وفي قضية الشرطي الباكستاني تم إلقاء القبض على 19 شابا من قرية كرزكان بتهمة قتل شرطي، أفرج عنهم بعد أكثر من سنة بالبراءة، أما حين يقتل المرتزقة المواطنين عمدا وقصدا فإنّ دم المواطن يذهب هدرا، فلم يكتشف أبدا قتلة المواطنين على كثرتهم ومعرفة قاتليهم بأقل تحقيق، وهذا جانب من سخف حكام البحرين وقمعهم وغطرستهم واستهتارهم بأرواح المواطنين، فأرواح المواطنين لدى النظام غير محترمة ودمائهم غير زكية وأجسادهم غير طاهرة، وإنما حرمة الدماء وطهارتها للمجنسين المرتزقة.

وأحد وجوه التفضيل هو تفقد ورعاية المجنسين في بلدانهم الأصلية فهم حين يتورطون في سوريا مثلا فإنّ السفارة البحرينية في دمشق تتفقد وضعهم كما جرى للمجنس الأردني جاد صبحي، وتقدم التعازي في وفياتهم كما جرى في وفاة مجنسين أردنيين في حادث سير حيث ذكرت

حريدة الأنباط الأردنية أنّ سفير البحرين في الأردن زار بيت عزاء عشيرة الخليفات في بلدة الطيبة الجنوبية بلواء البترا وأعرب عن خالص تعازي ومواساة حاكم البحرين وكادر السفارة البحرينية في عمان بوفاة أفراد العائلة متمنيا الشفاء العاجل للمصابين الذين يرقدون في المستشفى واسم أحدهم (يزيد)، ونقل تعازي حاكم البحرين وولي العهد ورئيس الوزراء إلى ذوي العائلة!!! (الأنباط/ العدد 1127 /تاريخ 2008/6/16).

وهل سمعتم أنّ السفير البحريني في بلد ما تفقد أوقام بتعزية المواطنين البحرينيين الأصليين في الخارج ؟ أوسمعتم أنّ الحكم شردهم في المنافي والأصقاع مع أبنائهم وذرائعهم؟ الموت حق وسؤال منكر ونكير حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، فجهّزوا يا آل خليفة جوابا لتلك الساعة، وقبلها لساعات الدنيا العسيرة.

النظرة الفقيرة للبحرنيين في الخليج:

التعامل مع البحرنيين سيزداد سوءا في السنوات القادمة في دول الخليج، والنظرة إليهم ستمتزعج بالاستخفاف والاستصغار ويطغى عليها الاستعلاء، وذلك باعتبار أنّ غالبيتهم ليسوا من أبناء الخليج وأنما هم

مجموعات أجنبية وآسيوية وبدوية ومرترقة استوطنت البحرين وبالتالي فالنظرة إليهم ستكون شبيهة بالنظرة إلى خدام المنازل في بيوت الخليجيين أو العمالة الرخيصة في الوظائف المتواضعة، وهذا إجمالاً يعبر عن مستوى حضاري وإنساني غير راقٍ، وهذا الذي يخشاه المواطن الأصلي بدأت مصاديقه تطفح في الصحافة بصورة واضحة، وحلت أخبار تنسجم مع تجنيس الأجانب في البحرين، مثل خبر جلب خادمتين بحرينيات للعمل في المنازل الكويتية وراتب 120 دينار كويتي (420 دولار تقريباً)، محاولة في إثناء الفقر في البحرين، فهم أفضل من الآسيويات!! ولسن بحاجة إلى تأشيرة دخول أو إقامة. إنَّ بث هذا الخبر يمثل اعترافاً خليجياً أو كويتياً بحالة البهذلة والإهانة وهدر الكرامة التي يقوم بها النظام ضد المواطنين البحرينيين عامة، حتى وإن كان الخبر كاذباً فإنَّ إيجاءاته ليست كاذبة.

وإن كان هذا الخبر أقرب إلى الإشاعة والفبركة وليس حقيقة سيأتي السؤال التالي وهو لماذا هذه الإشاعة والفبركة ضد المرأة البحرينية وليس أخواتها الخليجيات الأخريات؟ ومع استمرار التجنيس فإنَّ ما يعتبر الآن أخباراً كاذبة ويضطر لفيه سيكون حقيقة ويجب تصديقه في المستقبل، وإلى مواقع أروءاً من موضوع هذا الخبر سيوصل النظام المواطنين والمواطنات البحرينيين وسيُنظر لهم بعين دونية وبدرجة سفلية، وستتكرر

الإساءة إليهم والتجرؤ عليهم مع تكاثر المجنسين وأفعالهم. والحديث الموسع حول موضوع الخادمت في البيوت لا يحتمله موضوع كتابنا، لكنه من المواضيع التي تحتاج إلى توقف وخاصة بالطريقة التي يتم التعامل معهم بها في دول الخليج العربية عامة، وينبغي أن تنتهي تلك المعاملة الدونية لأنها تمثل حالة قريبة من العبودية أو شبه عبودية لدى بعض الأسر، وكذلك نظام الكفيل فهو مصداق لنظام إداري متخلف يجب أن يتخلص السيد الخليجي منه إلى نظام أكثر شرعية وإنسانية وتحضرا.

وإن كان هذا خبر كاذب لا مصدر موثوق له فهل خبر استقدام موظفات بحرينيات للعمل في مقهى (كوفي شوب) في دبي خبر كاذب أيضا، وقد نشرته صحيفة إماراتية دعائية هي الوسيط، وأي مانع أن تكون هذه الأخبار بتنسيق الحكم في البحرين! وأنه سيثار لكرامة شعبه وسيوقف ما يهدر تلك الكرامة والتجنيس أهمها !!.

سمعة البحرينيين:

لقد اهتزت سمعة أهل البحرين الطيبة لدى الخليجيين بشكل عام إلى مراتب دنيا بأعمال آل خليفة ومرترقتهم المجنسين، ولدى أنفسهم أيضا فقد انفقنا كثير من الثقة بينهم.

إنّ تشكيلة المجتمع البحريني كانت نموذجاً مقبولاً للمجتمع المتسامح والطيب رغم المشكلات التي عصفت على البلد وأكثرها بسبب تسلط ومؤامرات النظام نفسه إلا أنّ مكوناته تجاوزتها إلى صنع تاريخ مشترك في إعطاء سمعة طيبة عن أهلها، حتى هبت عاصفة التحنيس التي لن تبقى ولن تذر من تلك السمعة شيئاً إلا تنسفه، وسينظر الخليجيون نظرة تشكيك لكل بحريني على أنّه مجنس وبه قابلية الارتزاق أو ارتكاب المخالفات، أي أنّ التحنيس سيجعل الخليجين ينظرون إلى بعضهم البعض بالتشكيك والارتياب، بل ينظر البحرينيون لبعضهم البعض بذات النظرة من الشك والريب في أصولهم وفروعهم واستحقاقاتهم، بل ينظر بعض المجنسين لأنفسهم بنظرة ريب كما نقل عن امرأة قبرصية أعطيت الجنسية البحرينية فهي تتساءل هل هي بحرينية حقاً أم لا، فطريقة توزيع الجنسية غريبة على المجتمعات والأعراف والسياسات.

جانب رياضي

فضيحة أخرى لآل خليفة على مستوى الرياضة إذ قامت بتجنيس أعداد كبيرة من الرياضيين لتغطية عقدة النقص في الفشل المتكرر، وعض أن تقوم السلطات بتأسيس بنية تحتية من جهتي الإنسان والمنشآت الرياضية واستراتيجية بعيدة المدى تتعلق بالمنشآت الرياضية المتهالكة والأندية المتواضعة والرياضيين الكادحين، قامت بتجنيس الرياضيين بنظرة قصيرة المدى وأعدت عليهم الأموال وحرمت أبناء الشعب ورياضيه منها، مع الانتباه إلى أن قدرة الرياضي المجنس وزمنه مؤقتة وهي فترة الشباب في بداية العقد الثالث من عمره ثم تذبذب قدرته ويظهر ضعفه.

ولكنها لم تنجح بمن جاؤوا من أماكن متعددة، يمارسون رياضات متعددة، وكلفوا ميزانية الدولة أموالاً طائلة لواستخدمت على المواطنين لرفعت من شؤونهم الاقتصادية والرياضية، وسفرت لمعسكرات خارجية، دون أن يتحدثوا بالعربية، وينحنون لنشيد وطني لا يعرفون معناه ومغزاه، ودون أن يعيشوا في البحرين، وزوّرت أعمار بعضهم،

ودون أن تكون لهم نتائج باهرة، وبعضهم أقل بدرجة أودرجات من الرياضي المواطن، استوردتهم النظام، وغير أسمائهم، وألبسهم ثيابا مرسومة وملونة بعلم البحرين المكون من الأحمر والأبيض — والذي هو كارثة أخرى أيضا إذ أنه لا مضمون وطني له ولا رمزية وطنية وأما رفعته سفينة بريطانية قادمة إلى البحرين فوضعه علماء بلادهم كأهم يجهلون ما للعلم من رمزية ومضمون، وهذا مظهر آخر من مظاهر الاستبداد، ولوأنّ هذه السفينة رفعت علما بستة ألوان فهل حكام البحرين ملزمون باعتماده علما لبلادهم؟ وهل كانت ترمز تلك الألوان وتشكيلاتها للأرض والإنسان والوطن وتاريخ وحضارة البلد؟ وهل الخط الفاصل بين اللونين الأحمر والأبيض يرمز إلى منشار الحاكم على رقاب الشعب؟ واللون الأحمر إلى دموية الحكام والأبيض إلى طيبة الشعب؟ — ودون أن يشعروا بأنهم بحرينيون، أو أن واجبا اتجاه هذا البلد يدفعهم لتحقيق فوز ونصر يتباهى بهم أفراد من النظام على أمثالهم من الخليجيين، وبعضهم يمتلئ بتاريخه بالبطاقات الصفراء والحمراء والمشغبة، ومستوى متدني عن الرياضي المواطن، كما أن البلد لم تتقدم رياضيا بعد استيرادهم، وفقدت المنافسة وفقدت الجمهور الذي لم يعد يتحمس للعب الأجانب نيابة عن مواطنيه، وبسبب تجنيسهم تعطلت المواهب الوطنية، وفقد كثير من أبناء البلد الطموح في تمثيل بلادهم، وركنهم

اليأس إلى التوقف.

وصفع بعض المحنسين الرياضيين النظام، وندم بعضهم لمشاركاته مع فريق البحرين وبلده أولى به، وبكى اللاعب المحنس جيسى كما صرح بلجة سوبر الإماراتية، والمدلول الأول لهذه التصريحات عدم الولاء والمحبة لهذا البلد من قبل هؤلاء المحنسين الذين جئ بهم على حساب المواطن، والندم يجب أن يصدر من دولة البحرين لأنّ هذا المحنس يمثلها، ولكن عند النظام في البحرين القيم والقوانين معكوسة!!!.

أما البرازيلي الذي أسماه النظام عدنان إبراهيم وفهوشقيق مدرب منتخب البحرين للشواطئ كوستافو، فقد تم منحه الجنسية وإقحامه في المنتخب وهو غير مسجل في أي نادي! وقد فرح بعد فوز منتخب البحرين للشواطئ على نيجيريا، وحمل علم بلده الأصلي البرازيلي بفرحته وهو يلعب للمنتخب البحريني.

أما العداء الكيني يوسف سعد كامل واسمه الأصلي جريجوري كونتشيللا، فقال أنه تخلى عن الجنسية البحرينية التي منحت له في العام 2003 وعاد إلى بلده ليمثلها في المسابقات الدولية، وصرح أنّ الهدف من حصوله على الجنسية البحرينية هو تحسين وضعه الاقتصادي، وأتهم اتحاد القوى البحريني بعدم الوفاء بنود العقد بينهما، وكان ينتظر شهورا طويلة قبل أن يحصل على مستحقاته المالية، بينما كذب رئيس الاتحاد

البحريني لألعاب القوى ذلك وادّعى أنّ لديه الإثباتات.

وللعداء المغربي رشيد رمزي المتجنس بالجنسية البحرينية نط آخر، فقد ثبت تعاطيه المنشطات المحظورة في بكين 2008، وكان رئيس الاتحاد البحريني لألعاب القوى يدعوا البحرينيين لاستقباله بعد حصوله على ميدالية الفوز في المطار بمسيرة إلى مقر الاتحاد ويرتب لقاءه مع الحاكم وإذا به يذهب إلى بلده الأصلي وعائلته واحتفلوا به كعداء مغربي ليصرح لهم بأنّه (مغربي وسعيد بأن أكلم جمهورا يفهم لغتي)، هؤلاء الجنسون يسخرون من آل خليفة.

أما الجمهور المغربي فعلق على فوز رمزي كثيرا، وأحدث فوزه ضجة في المغرب من خلال التعليقات على مواقع الانترنت، واعتبر بعضهم أنّ (ظهوره منتصرا جرحا لهم وإهانة لبلدهم)، واعتبر بعضهم أنّ (البحرين تخلت عن إحدى أهم وأنبيل الخصال التي يتبجح بها العربي، ألا وهي الكرامة وعزة النفس، وأنّ هذا الفوز للبحرين صنع ابن بلد آخر لا يتكلم حتى لهجتها، وإنما فرحة جوفاء لا طعم لها، وأعتبر ما تقوم به دول من (طينة) البحرين من استقطاب لأبطال من دول أخرى من أجل صنع أجماد رياضية لا قدرة عليها بدوهم مستغلة ضعفهم وفقهرهم هو من باب الانحطاط الفكري والاستهتار بالقيم الحضارية وعدم احترام الأخوة العربية، وحرى بالبحرين أن تحتضن هؤلاء الأبطال ماديا وترعاهم تقنيا

لما أوتيت من موارد مالية عوض تجنيسهم، فما الذي يمنع العربية السعودية والجزائر مثلا من شراء الدم والجنسيات، إنها عزة الوطن وكرامته)، كأنه يريد القول بعدم عزة من جنسهم وعدم كرامته.

ومن المهازل والمسخرات الذي يقوم بها الجنسون الرياضيون ضد النظام والوطن هو تحالفهم فيما بينهم ضد اللاعبين المواطنين ومسؤوليهم، فهذا الجنس (فتاي) لا يخرج مع المنتخب إلا بشرط أن يكون معه مواطنه النيجيري الجنس (جيسي جون). (جريدة الوسط).

والسؤال هو من الذي يسيء إلى الوطن هذا الجنس أم الذين جنسوه وأبقوا عليه وصيروا جنسية البحرين رخيصة ومبتدلة؟ ومن الذي يسخر على من؟ هؤلاء الجنسنيين على الوطن أم عناصر النظام على هذا الوطن المسكين؟

وبعضهم شارك في التطبيع مع (إسرائيل) ولعب فيها باسم البحرين، ولكن ذلك لا يثير المسؤولون في البحرين لأنهم هم المتهمون في إرساله، وإلا كيف له أن يرتب اللعب هناك، ويحجز التذاكر والفنادق، ويجهز الأدوات ومجموعة مقدمات السفر واللعب والمعلومات عن السباق، ولماذا لم يتعرض لأية عقوبة؟ ولذلك لم يثاروا لعروبتهم المفقودة، ولا لرفض شعبهم المقهور، ولا لبرلمانهم الهزيل وبعض وجوهه المأجورة، ولا لشماتة أعدائهم المراقبة، ولا لكرامتهم المسفوحة التي هي آخر ما يمكن

تصوره لهذا النظام.

مشير سالم جوهر، هو الإسم البحريني للمجنس الكيني، أوللبحريني من أصل كيني، واسمه الأصلي ليونارد موشيرو، قالت إسرائيل أنه أول عداء من دولة عربية يشارك في ماراثون يجري في (إسرائيل)، ونقلت صحيفة (جيزاليم بوست) عن جوهر قوله انه (فخور جدا) للمشاركة في حدث رياضي في (إسرائيل)، هذا الذي حققه آل خليفة من تجنيس الرياضيين، ومثل هذا من التجنيس عموما.

أما بيان البحرين فقد تضمن تلقيه النبأ (بالصدمة والأسف) !!! وأنّ المجنس جوهر دخل (إسرائيل) بجواز سفره الكيني !! .

ألا يحتمل أيضا أنّ مجنسين رياضيين آخرين شاركوا في (إسرائيل)، ومن قال أنّ المجنسين الآخرين الذين يعدّون بمئات الآلاف لم يدخلوا ويخرجوا من (إسرائيل)، وغير (إسرائيل)، ومن قال أنّ بعضهم ليسوا مجندين لدول أخرى؟.

وبعضهم يستعمل العنف ضد المواطنين كما حصل للصحفي في جريدة الأيام من قبل اللاعب المجنس اليمني أحمد حسان، شهر 2005/6، فقد صفع المجنسُ المواطنَ الصحفي على وجهه ودفعه وأهانته لأنه لم يعجبه ما كتبه الصحفي في جريدته، ثم هدده إن ذكر شيئاً مما حدث فإنه (سيهدله) !!! وكأنه يعيش في غابة !! لا في دولة

وبها قانون، وشعب له كرامة، ويتعامل البشر فيها بالحقوق والواجبات، ويفترض أن تكون الصحافة فيها سلطة رئيسية !.

وقد استشرى التجنيس في عدد من الاتحادات الرياضية لأنه استراتيجية معمول بها وإن كانت فاشلة، وتنوعت مصادر المحسنين الرياضيين، بعض العدائين مغاربة مثل رشيد رمزي، رشيد خويا (محمد راشد)، عبد الحق الكورش (زكريا عبد الحق)، عبد الكبير الوريي، وغيرهم مثل الكيني يوسف سعد كامل، كما ذكرت الصحافة اسم العداء عبد الرزاق يحيى من ضمن فريق العدائين البحرنيين في مسابقات الاتحاد الدولي لألعاب القوى في مدريد 2004 !!!.

ومن أفريقيا مثل أزينييك كوتوكولا وهي اثيوبية سميت بعد تجنيسها مريم يوسف جمال وهي رياضية في ألعاب القوى. ومن بلدان أخرى بجيتودابا وغلاديس تشيروتيتش.

ولاعبات عربيات في منتخب الطائرة، وتجنيس في السباحة النسوية مثل تجنيس سميرة زيد بيطار.

وجنست أعداد كبيرة للعبة كرة القدم مثل فوزي مبارك عايش من أصل مغربي، وجيسي جون من أصل نيجيري، ريتشارد من أصل فرنسي، وعدنان سارة (بوسني) عبد الله عمر (تشادي)، عبدالله فتاي (نيجيري)، وبدر الشمري وهو من البدون الكويتيين.

وفي كرة السلة اللاعب النيجيري بوني وتم تغيير اسمه حين تجنيسه إلى فرج عبد الله والنيجيري أكيم موسى والأمير كي روبرت. ومن الرياضيين الذين تم تزوير أعمارهم وتغيير أسمائهم الكينيين الثلاثة جون ييغووسمي بلال منصور، ودينيس كييكوروي وسمي طارق مبارك طاهر، وهوسيا كوسغي وسمي آدم إسماعيل خميس وهؤلاء هم الذين واجهوا عقوبة التوقيف مدى الحياة من قبل الاتحاد الدولي لألعاب القوى. (الوقت العدد 189، تاريخ 28 / 8 / 2006م، أخبار الخليج، تاريخ 2006/8/22).

وذلك بعد احتجاج الوفد الأسباني خلال بطولة العالم للشباب 2006 على أعمار اللاعبين قبل المشاركة في منافسات البطولة، واستدعي اللاعبين الثلاثة وطلب منهم الإقرار بصحة جميع البيانات المقدمة من قبل الاتحاد البحريني، وسجل فيها بلال منصور بعمر 17 سنة بينما أكد من يعرفونه في كينيا باسم جون ييغوأنّ عمره يقارب 23 سنة، والبطولة للشباب الذين تقل أعمارهم عن العشرين سنة، وهكذا زميليه الكينيين الذين لم يكونوا جميعا نكرة تماما بل معروفون في أحيائهم ومناطقهم ولدى بلدهم الأصل وأهلهم الوثائق !!!.

وتزوير الأسماء يستلزم تلقائيا تزوير الديانة فإن اسم جون وبلال مثلا مختلفان دينيا وبالتالي تأتي الحاجة لتزوير بلد المولد للتغطية على التزوير

الأول وهكذا يتسلسل التزوير والكذب وفي كل محطة يشارك فيها الرياضيون المحسنون.

هذا الإنجاز من التزوير والكذب هو إنجاز حكام البحرين الحقيقي في بطولة العالم للشباب 2006 وليس قطعة من ذهب أوفضة أوبرونز، وعليك أنت أن تقدر وضع الحكم في البحرين ومؤسساته وإدارته وكذبه وتزويره ! هذه الفضائح التي يراها العالم نموذج لفضائح أكثر قبحا يقوم بها النظام في البحرين على كل المستويات وكل الاتجاهات والإدارات.

ومن الرياضيين الكينيين الذين منحوا الجنسية البحرينية صالح مرزوق بخيت (ولد سيمون)، واسحق عابدين (إسحق أويرو)، وداود سلطان خميس (دومينيك)، وصالح بشير (رونالد)، ويعقوب جمعة وسجاد.

إنّ ما يزيد الأمر أسفا وحنقا وسخطا ونقما أنّ طريقة استيراد هؤلاء اللاعبين وتجنيسهم تتم بطريقة المافيات والعصابات وليست بطريقة شريفة نظيفة، ولا ضمن اتفاقيات وشروط الاتحادات وموائق الدول الرياضية، ولا يمكن أن نتصور أن نظاما آخر يقبل بما يعمله النظام في البحرين، فهذا نوع من العار والفضيحة أنسها النظام في البحرين بينما تأتي مروءة الدول الأخرى المحترمة أن تقوم بمثلها أودونها !!!.

وما صدر من الصحافة الكينية من تشويه للمسؤولين في البحرين

يؤكد ذلك، إذ اهتمت صحيفة «ستاندر» الكينية البحرينية بخرق معاهدات الأمم المتحدة، وذلك باستبعاد اللاعبين الكينيين أو المتاجرة بهم بعد منحهم الجنسية البحرينية، ثم سحبها منهم وتركهم من دون جنسية ليتحولوا إلى فئة «البدون». وأن السلطات الرياضية البحرينية تمارس «الرق الأبيض» عن طريق منح الجنسية لبعض الكينيين مقابل حقوق منقوصة، ومن ثم سحب الجنسية منهم لأي سبب وان هذا مخالف لاتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان.

وطريقة المافيات تتم عبر تعرف النظام في البحرين على أحد المديرين في الاتحاد المغربي أو الكيني أو غيرهما ثم يغريه بالمال إن هو وفر لهم رياضيين يفوزون في المسابقات الدولية، فيأتي المدرب الكيني فيختار متسابقين من طلاب الثانوية ويهرب بهم خفية إلى البحرين، وحين وصولهم تعطى لهم الجنسيات فوراً فالبلد ليس بها قانون، وتغير أسمائهم وأعمارهم إن لزم ذلك، فتسقط السلطات الكينية جنسياتهم الأصلية، المؤهلون منهم يمثلون البحرين في البطولات الرياضية وغير المؤهلين لا يستطيعون الرجوع لبلدهم ولا يمثلون البحرين، وقد ترجعهم البحرين إلى كينيا ولكن بلدهم لا تقبل بالجنسية المزدوجة!!! ولا شك أنها تنظر بسلبية على متاجرهم الخاسرة!!! هل تقبل دول العالم الأخرى بهذه الطريقة؟ أم تعتبرها طريقة العصابات والمافيات؟؟؟

وأنشأ النظام اتحاد الكريكيت وهي لعبة يزاؤها الآسيويون في شبه القارة الهندية، وجعل في فريق الكريكيت مجموعة من المحنسين الآسيويين وهم الذين يمثلون البحرين في البطولات الدولية، وبللمحة واحدة على أسماء الفريق تتأكد من ذلك، وأن الفريق يتكون من هنود وباكستانيين وسيريلانكيين وبنغلاديشيين، وليست هذه اللعبة معروفة في البحرين أودول المنطقة العربية. الصورة الآتية لفريق الكريكيت آسيوي الأصل بحريني الجنسية.



وقتل النظام طموح اللاعبين البحرينيين بهذا التجنيس مما ألجأهم إلى الاعتزال مثل علاء حبيب وحسين علي وطلال سلمان، فقد رأوا بأعينهم

تفضيل الرياضي الأجنبي عليهم مع عدم التزامه بمواعيد التدريبات أو المعسكرات ودون أن يعاقب على ذلك بأدى عقوبة.

والمفارقة هنا بين دولة البحرين ودول الخليج العربية الأخرى وكأنّها خرجت عنهم وانحرفت بعد مفترق طرق والتباين بين المجتمع البحريني الجديد ومجتمع تلك الدول يزداد ويتسع وتعدد مجالاته، وفي مجال التجنيس الرياضي أحد أمثله، فحين يجنّس النظام في البحريني الأجنبي ويوفر له ملتزمات الحياة على حساب أبناء البلد ورياضيه الذين يتكبدون عناء نفسيا ينتهي بهم إلى الاعتزال من الرياضة، وتبقى آثاره لما بعد الاعتزال، تقدم دول خليجية أكثر غنى وإثراء مغريات للرياضي البحريني بالانضمام إلى فرقها الرياضية ومنحه الجنسية.

وجزاء من التجنيس يتعلق بالوضع السيكولوجي بالحكام ويرجع إلى الشعور بالنقص ومحاولة تبديله، ولأن البلد صغيرة ومغمورة وتمثل نقطة على خارطة العالم أو أصغر فإنه يثير حنق الحكام في البحث عن شهرة تعرض على تلفزيونات العالم وتتحدث عنها الأمم، وقد يكون هذا الشعور هو الدافع إلى تجنيس بعض الرياضيين فإنهم حينما يفوزون في المسابقات يحملون علم البحرين وإن كان المعلقون والوكالات تذكر بلدانهم الأصل، ولكن ذلك يكفي لدغدغة مشاعر عناصر النظام ويشعرهم بتعويض نقص هم فاقدوه !!! وكذلك تجنيس المغنيين، وإلا ما

هي الفائدة التي سيحنيها النظام من تجنيس مغني فسق ومجون خرج من بلده بعد محاكمات التحرشات والفساد الأخلاقي!!!.

الفترة الوحيدة الزاهرة لمنتخب البحرين كانت في فترة رفع فيها الحاكم شعار الإصلاح فصدقوه، وشعروا أن البلد بلدهم حقيقة وتستحق كل الجهد والإخلاص، وسعدت أنفسهم وفرحت فتفجرت طاقاتهم وهيات للفوز والربح ولم يكن المنتخب لكرة القدم حينها يضم مجنسين، ولأول مرة وصلت البحرين إلى المركز الرابع في كأس آسيا وفاز مهاجمها علاء حبيب بالمركز الأول مشترك في قائمة هدافي البطولة، وما أن انقلب الحاكم على عهوده ومواريثه وخان تعهداته وشعبه حتى عادت نتائج المنتخب إلى الوراء، أي إلى الزمن الذي سبق شعار الإصلاح، وكل بلدان الخليج تطورت في كرة القدم إلا البحرين فهي تراوح محلها، وكل الدول تفوز بكأس الخليج وتنافس على نهائياته إلا البحرين، والسبب النظام أولا، وثانيا مسؤولوا الرياضة الذين لا يجلبون إلا الخيبة والفشل والذين أوصلهم الفساد الإداري إلى مناصبهم.

أما الفساد الرياضي فهو على قدم وساق، ابتداء من التمييز وما سبق من أسطر يبين تمييزا قاطعا للأجنبي المجنس على المواطن، وبين المواطنين تمييزا آخر ويلبس عدة أوجه، فقد يلبس تفضيلا لفريق ونادي على بقية الأندية فالنادي الذي هو قريب من النظام أفراده قرييون من المنتخب،

أو التمييز والتفضيل بالمناطق، أو بالمذاهب كما أخرجت عائلة أحد الرياضيين الذين وقع عليهم هذا التمييز بوضوح، أو بأسماء العائلات فبعضها أقرب من بعض في تمثيل البلد، أو بالواسطات وربما الرشاوى، إلى غير ذلك، هكذا يريدون أن يصيروا البلد، غابة استرزاق، وكله على حساب الوطن والمواطنين.

ولا يقاس تجنيس دولة البحرين وكذلك بعض دولة المنطقة كقطر للرياضيين مع التجنيس في الدول الغربية، ولا اعتبار ذلك مبررا لتجنيس الرياضيين، لأنّ الرياضيين أو اللاعبين في الدول الغربية وومثالها البارز فرنسا عاشوا وترعرعوا في فرنسا ولا يعرفون وطنا سواه، وعندما يذهبون إلى بلدان آبائهم فإنهم يذهبون كسياح أو كضيوف، وولائهم لبلدائهم الذي يمثلونها وليس للمال أساسا وأصالة، كما هو الحال للرياضيين المحنسين في البحرين وبقية دول الخليج، وهذا حقيقة مما لا نجزم به قطعا ولكنه هو الأقرب للفوارق التي ذكرنا بعضها، ولأنّ تلك دول تتحكم فيها سيادة القانون والأنظمة والدساتير، بينما دولة كالبحرين تعتبر نموذجا بارزا وواضحا وصارخا للدولة التي لا تخضع لقانون أودستور، والقانون فيها هو هوى السلطان ورغباته ونزواته، ومدى اندفاعه لتنفيذ هذه الرغبة.

فأي قانون اعتمد لتجنيس هؤلاء الرياضيين، وأين القانون الذي

يشترط إقامة الأجنبي 25 سنة والعربي 15 سنة لينال الجنسية البحرينية التي لم تعد بعد مهازل التجنيس شريفة أبدا بل مبتدلة ورخيصة، بل وترمى في سلة الزبالة كما فعل جريجوري كونتشيللا أويوسف سعد كامل، وبهذا كلما كان البلد يتمتع بقانون وحرية ضعف فيه التجنيس والتجاوزات، ولهذا فإنّ النسبة الديمقراطية في الكويت تجعل التجنيس شبه منعدم، ولأنّ هذه البلد البحرين لا قانون فيها فإنّ تجاوزات التجنيس لا حدود لها، بل نقل عن إحدى الجرائد اليومية في البحرين نشرها خيرا عن توجه وفد من اتحاد الكرة البحريني إلى المملكة المغربية (لاكتشاف) وتجنيس لاعبين مغاربة للمنتخب الوطني!!!.

هذا على المستوى الرسمي أما الشعب البحريني فإنه لا يرغب أن يشتري فرحه بأوهام.

تجنيس هؤلاء الرياضيين، كما تجنيس المرتزقة في الجيش والشرطة والحرس الوطني، ومرتزقة العصابات في الشارع، والتعذيب في الغرف المظلمة، كما تجنيس مرتزقة الإعلام والصحفيين خارج القانون هوباطل، ونتائجه تتبع مقدماته الباطلة أيضا.

وملف الرياضة في البحرين مؤلم ومقزز، وملئ بالفساد والتمييز، حتى أنّ آل خليفة يشعرون بوضوح ظلم بعضهم لبعض بشكل فاضح وأكثر من ظلم توزيع المناصب والوظائف، بل ويحذف بعضهم بعضا في

الإدارات والاتحادات الرياضية.

أما السرقات فلا تتحدث عنها وقد خرجت هذه المرة إلى الخارج وسرق النظام من الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، حتى طلب الاتحاد الدولي توضيحات من الاتحاد البحريني في قضية التجاوزات المالية التي ارتكبتها الاتحاد البحريني في ما يتعلق بـ (استعماله أموالاً تخص مشروع الهدف التابع للفيفا لتمويل حملة رئيس الاتحاد سلمان آل خليفة وترشحه لمنصب اللجنة التنفيذية في الفيفا) والذي خسر الترشيح هذه السنة 2009.

وكشفت صحيفة (البلاد) البحرينية عن وجود عجز مالي في ميزانية اتحاد الكرة بلغت نحو 635 ألف دينار بحريني (1.7 مليون دولار أميركي) من خلال خطاب تقدم به اتحاد الكرة إلى المؤسسة العامة للشباب والرياضة يطلب فيه تغطية العجز المالي، وذلك جراء إنفاق أكثر من 850 ألف دينار (2.3 مليون دولار) لحملة الشخص المذكور الانتخابية لعضوية تنفيذية الفيفا. (جريدة الوقت/العدد 1297، تاريخ 2009/9/9).

أمن واستقرار الخليج

خطورة التجنيس في البحرين على أمن واستقرار الخليج والمنطقة العربية مما يتم التكتّم عليه علناً، ويرقبه المراقبون سرا وباطناً. ابتداءً لقد وضعت عمليات التجنيس شعب البحرين محل شك وريبة كبيرة عند بعض الدول والشعوب الخليجية وحتى العربية والعالمية، وانتبهت دول الخليج إلى تلك الخطورة متأخرة، وأدركت بعد مجموعة تجارب مع المجنسين البحرينيين والمرترقة أنّ التجنيس في البحرين يهدد أمن الخليج بالكامل وتزداد تلك الخطورة يوماً بعد يوم، فقد كان له مساهمته في تشكيل نظرة غير طبيعية لدى الدول الأخرى لشعب البحرين، وأفقد التجنيس بنسبة ثقة الخليجيين بالبحرنيين.

وازداد الخطورة بسبب قدرة مواطني دول الخليج العربية على التنقل بجواز السفر بين الدول الست أعضاء مجلس (التعاون) وهي أمانة قطر والكويت وعمان والبحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة، وهي دول متخلفة إدارياً، والتعاون بينها ينحصر في القضايا الأمنية والعسكرية، وتحكمها أنظمة استبدادية، تفتقر إلى المؤسسات الدستورية

الحقيقية، باختلاف بينها قوة وضعفا في ذلك، ولذا يمكن استبدال الاسم وإطلاق دول مجلس (التأمر) عليه، فلم يرى البحريني والخليجي الشريف منه سوى التأمر على الشعوب.

عمليات التجنيس الممنهج والمكثف التي تقوم به السلطات البحرينية أخرج وأزعج الأشقاء الخليجيين لأنه يمثل خطرا عليهم، الإحراج الأول يتمثل في أنّ الدولة الأفقر في الخليج، والأكثر نهباً وسرقة من شعبها، والأسوأ اقتصادا والذي يستجدي حكامها حكام الخليج في سبيل الحصول على مساعدات، ويتم ابتزاز بعضها كما حصل للكويت إن هي لم تساعد البحرين بتقوية علاقات آل خليفة وصدام، هذه الدولة الصغيرة على قلة مواردها تجنس من لا يستحقون الجنسية البحرينية لينظر المراقب بسوء لبقية دول الخليج التي لا تمنح الجنسية لمستحقيها مع استيفائهم الشروط المطلوبة والإقامة.

ومقارنة بدول الخليج الأخرى وتشدها في مسألة التجنيس ذكرت الأخبار أنّ بعض النواب الكويتيين طرح مشروع استجواب وزير الداخلية بشأن تجنيس ما يقارب 500 شخص، ممن ولدوا وترعرعوا في الكويت وعاش آباءهم فيها وربما ولد بعض آبائهم في الكويت لكنهم لا يحملون الجنسية الكويتية.

والثاني يتمثل في تعطيل وتأخير وربما إلغاء بعض الاتفاقيات الخليجية بسبب العنصر الأجنبي غير الخليجي في البحرين، فهذا التجنيس في البحرين قد يعطل ويطل محاولات دول الخليج للتقارب ورفع الحواجز والمنافذ بينها، أو الانتقال بالبطاقات الشخصية والهويات بعد علم تلك الدول بعناصر تهيات أو شاركت في عمليات تعتبر (إرهابية) آخرها ما أعلن عنه في الكويت، إذ أنهم يستطيعون التنقل بين كل دول الخليج دون إقامة أو تأشيرة دخول.

ومن المتوقع أن تقوم بعض دول الخليج بمنحى آخر للحد من دخول المجنسين البحرينيين إلى أراضيها والعبث بأمنها، والمرشحة الكبرى لذلك الإجراء سلطنة عمان التي ما كانت تقبل بدخول المواطنين الخليجين إلى أراضيها إلا بتأشيرة حتى بعد قيام مجلس التعاون، ثم رفعتها، والاحتمال الأكبر أن ترجع بذلك الإجراء مرة أخرى بعد كثرة جرائم المجنسين البحرينيين.

أما أكثر الدول إرباكا من التجنيس الخبيث في البحرين فهي دولة الكويت، التي تنظر إلى تجنيس خمسين ألف عراقي بعثي من مخلفات دوائر المخابرات العراقية في عهد الدكتاتور صدام بعين غاضبة وقلب حاقد، ولو أن عشرة مجنسين دخلوا الكويت بأسماء متعددة مثل صدام ودحمان والتكريتي ومهاوش وذبح وعذاب وبرغش العفين وصنطل

المويس لانعكس ذلك على رجل الأمن الكويتي الذي يدقق فيها، وتذكره بالغزو العراقي على بلده الذي انتهك الحقوق والأعراض حتى ولدت النساء بلا أزواج.

هؤلاء الكلاب المجنسة عندما ترسلها السلطات في البحرين لقمع المواطنين في الشوارع والقرى لا يترددون في إظهار ولائهم وثأرهم لطاغيتهم الهالك صدام، ومن شبه المؤكد أنهم يأتمرون بأوامر قيادة بعثية خارج أوداخل البحرين، وهي بلا شك حاقدة وصاحبة ثأر ضد أشقائنا وأهلنا في الكويت، إذ يظن بعضهم وهما أنّ ما جرى لهم من التشتت والهزائم هو بسبب الكويت ومواقفها، والحقيقة أنّ سنن الله في الأرض ثابتة وأنّ الظالمين لهم يوم، ذلك وعد الله، و(تِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ). (سورة آل عمران/آية140).

الخطر الأكبر هو أن يشد هؤلاء العزم على التخريب في الكويت، وأنّ أعدادهم الكبيرة لها قابلية لإحداث متغيرات كبيرة وعمليات تخريب وانتقام ضد أهلنا، ولا يبعد أن نسمع لاحقاً بعمليات اغتيال في صفوف بعض السياسيين والوجهاء في الدولة الأكثر ديمقراطية في الخليج، كما لا يستبعد أن تكون تلك العمليات بدعم من جهات بحرينية ذكرت في تقرير البندر، تحصل على الدعم من الديوان الملكي في البحرين.

وذكرت مصادر بحرينية أنّ السلطات في أمانة الكويت قد رفضت دخول جنود قوة دفاع البحرين المرتزقة من جنسيات مختلفة وذلك لعدم الثقة فيهم وإن كانوا يحملون جنسية بحرينية وطلبت السلطات الكويتية مشاركة جنود بحرينيين من أصل بحريني فقط.

وستضطر دول الخليج العربية إلى التشدد في الرقابة على منافذها على البحرينيين خشية من المجنسين منهم، وسيضعف العذاب على أبناء البحرين، وسيتم التعامل معهم فتويا واحتقارهم خاصة أنّ بعض المجنسين ممن ينظر لهم في الخليج نظرة دونية واحتقارية مثل البنجلاديشيين والسيرلانكيين والهنود والباكستانيين.

وأصرت دولة الكويت على عدم فتح الحدود البرية لعبور الزوار البحرينيين للعراق والذي تقدر أعدادهم بعشرات الآلاف سنويا، وذلك بسبب المجنسين البحرينيين من أصل عراقي، والذين قد يستغلون تجاوزهم الحدود مع العراق في إرباك الأوضاع في الكويت.

ولذلك فإنّ الكويت سوف تتشدد على حدودها وتضيف الإجراءات الأمنية صرامة على جميع حاملي الجوازات البحرينية.

ولهذا أيضا ذكرت بعض المصادر أنّ الكويت فكرت في فرض تأشيرة دخول على البحرينيين حتى تتمكن من تصفية البحرينيين الأصليين من المرتزق والبعثي احتياطا على أمنها من المجنسين الجدد في البحرين وعلى

نسيجها الاجتماعي.

وهذا كله من آثار مغامرات الأنظمة الدكتاتورية التي لا رأي للشعب في قراراتها، والتي تتصرف بطريقة استبدادية مطلقة، تؤدي إلى كثير من الإرباك والفوضى، يتصرف فيها مواطنوها الجدد بطريقة الاستغلال والابتزاز، فإن أكبر همّ الذين يحصلون على الجنسية البحرينية هو رفع المستوى المعيشي والمادي لأنفسهم وأسرهم، ولهذا فإن كثيرا من المنسّين سيستخدمون هذا البلد كمحطة ترانزيت للعبور إلى دول الخليج الأكثر ثراءً والأقلّ أزمةً، والأكثر حريةً والأقلّ قمعا، والأقرب جغرافياً، والأكثر فائدة في الشؤون الاجتماعية والتطبيب والتعليم إلى غيرها من الخدمات، وسيطمح البعض في العبور بها إلى بعض دول العالم الأكثر تحضرا وحقوقا، قبل أن ينتبه ذاك العالم الخليجي والغربي بتشديد الرقابة على حاملي جوازات هذا البلد الذي خلط الحابل بالنابل، ولا يستبعد أبدا أن تصبح البحرين من الدول التي يصعب على رعاياها الدخول إلى بعض الدول الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

وقد تنقلب الأمور إلى ما لا يريده واضعوا مخطط الإبادة والتجنيس، وقد تذهب قوافل المنسّين إلى العالم الغربي طالبة اللجوء السياسي ظاهرا، وباطنه البحث عن حرية أو تحسين الوضع المعيشي أو تحقيق مكاسب تمّ المنسّين وأهلهم في بلدهم الأصل، ولا بد لطالب اللجوء

من إثبات اضطهاده وقمع ودكتاتورية نظامه، كل محتمل قابل للحصول والوقوع وبعض الخيال اليوم واقع غدا.

نقلت قصة واقعية طريفة حصلت إلى عائلة بحرينية ذهبت إلى ألمانيا للعلاج، وكأنتها تتكون من الأم والبنات ومعهم خادمة، وبقوا فترة العلاج في ألمانيا وخدمتهم الخادمة حتى آخر يوم، وفيه اختفت الخادمة، ثم اضطروا للرجوع إلى البحرين بدونها بعد عناء البحث والقلق، لقد اغتنمت الخادمة فرصة وجودها في ألمانيا لتحسين وضعها المعيشي، وهي على كلتا الحالتين مغتربة ومهاجرة، فالهجرة مع الحقوق والحرية في ألمانيا خير من شبه العبودية في البحرين، وبمثل هذا سيكون تفكير بعض الجنسيتين وإن كانوا مفضلين على المواطن في البحرين.

وبعض الجنسيتين سيستخدمون البحرين فندقا يرتادونه متى كانت الحاجة لارتياده، دون العيش فيه أو الاستيطان، بل هو لأوقات الرخاء والرفاه، ومتى ما جاء زمن الضيق والظنك فإن بلدانهم الأصل أكثر قرارا وأسعد حياة.

وكثير من الجنسيتين لا تعني لهم الجنسية البحرينية سوى اعتراف يضمن له البقاء في البحرين ودول الخليج العربية والحصول على امتيازات يفقدها في بلده الأصل من سكنية ووظائفية وضمان اجتماعي وبأفضل من المواطن البحريني.

على هذه المقدمات كيف يمكن تصور المرتزقة المحنسين في حالة حدوث حرب؟

واللافت الخطير أنّ ما فيا التجنيس تنتقي عناصرها من المناطق التي يترعرع فيها (الإرهاب) وقتل الآمنين ويتم استيرادها إلى البحرين، وهذا يؤكد المخاوف الأمنية المتصاعدة من استيقاظ خلايا العنف النائمة في أوساط المتجنسين، لاسيما وأن أذرعاً قريبة من النظام الخليفي متوغلة في هذه الخلايا، لقد ساهم النظام على مدى السنوات الماضية في تغذية أيديولوجيا العنف داخل هذه العناصر من خلال استخدامها كأدوات لقمع الاحتجاجات الشعبية وإظهار الدافع المذهبي كتبرير لعمليات الإرهاب والقتل التي يباشرها جلادون النظام ومحققوه، وهوما ركز في شرائح المتجنسين ذاتية الكره ضد الشيعة، وفاقم النظام هذا التراكم النفسي والأيديولوجي بإتباعه سياسة التشطير الطائفي ونظام الإفكار الاجتماعي والاقتصادي المركز في مناطق المواطنين الشيعية، وهذه التغذية للعنف غير قابلة للتحكم والتحجيم في أبعاد خاصة وستصل دول الخليج الأخرى.

ودول المنطقة والدول العربية لن يكونوا بعيدين عن تلك الآثار بمختلف أحجامها، ومعظمهم كان مع الحكم في البحرين وضد الشعب البحريني، فالدول العربية الدكتاتورية وحسب المعلومات التي سربت من

بعض المسؤولين العرب قد شاركوا في قرار التجنيس في البحرين، وأنه تم في أروقة الجامعة العربية وبتنسيق عربي واشتركت فيه عدة دول رئيسية، وجدت أن الديمقراطية وحصول الشيعة على حقوقهم السياسية يمثل خطراً وخطأ أحمر، والتجنيس يوقف ذلك الخطر. (كتاب كارثة التجنيس).

ولا يستبعد أن التجنيس في البحرين بتمويل مادي مالي من دول عربية، وقد اعتاد الحكم فيها بانتزاز جيرانه وطلب المساعدات منهم، فهذه الجريمة الاستيطانية من الطراز الصهيوني في البحرين اشترك بها العرب وتوهموا أنها ستكون لحماية أنظمتهم القمعية وبؤرهم الفاسدة، لكنها قد تأتي بأكل معاكس لخططهم ولهم، وتجرعهم كأساً مريراً، وقد تنطلق لهم العصابات والمافيات من البحرين تحت مسميات عدة وبطرق شتى، تضربهم بإرهاها وتطعنهم في مؤخرات حكمهم العجوز. يهدف تواطؤ وتورط الأنظمة العربية في المنطقة مع النظام البحريني ضد الشعب البحريني إلى إطالة عمر القبيلة الحاكمة في الحكم، ولا يهم النظام البحريني ولا الأنظمة العربية أن تتحول البحرين لغابة من البشر يأكل بعضه لحم بعض أو تشتعل الفتنة والاقتيال بين أفرادها على الماء والكأ والنار، وأراضي السكن والمقابر، وهو يعلم أن هذه الإجراءات ستحول البحرين إلى بلد بلا مستقبل أو هوية أو تاريخ، ولكن أثر ذلك

أعظم سلبية على أنظمتهم الجائرة.

خلية عريفجان في الكويت:

ذكرت الصحف الكويتية والبحرينية والخليجية أنّ مجنسا بحرينيا من أصل أردني متورط في التخطيط لعملية سميت (إرهابية) في دولة الكويت، سميت حينها بـ (خلية شبكة عريفجان)، وكان هو الخيط الأول الذي أوصل رجال الأمن الكويتيين إلى ضبط أعضاء الشبكة (الإرهابية) التي خططت لتفجير معسكر (عريفجان) ومبنى أمن الدولة في الكويت.

وذكرت المصادر أنّ الأردني المتجنس كان في زيارة صديق له في الكويت تعرف عليه عبر الانترنت، وهذا الصديق هو المتهم الأول في شبكة التخطيط لتفجير معسكر عريفجان، وكان ذلك قبل 3 أسابيع من إلقاء القبض على الأردني المجنس في المنامة ومعه مسدس، وضبط ضمن أعداد أخرى من الأردنيين والسوريين والفلسطينيين.

وكانت النيابة العامة في دولة الكويت وجهت إلى اثنين من أفراد الشبكة (الإرهابية) التي كانت تستهدف معسكر (عريفجان) الأميركي والمحالين إليها مبدئيًا تم القيام بأعمال تخريبية ضد مصلحة الدولة، والاتفاق الجنائي، والتدريب على حمل السلاح لغرض غير مشروع،

والقيام بأعمال عدائية ضد دولة أجنبية وهي القوات الأميركية في الكويت.

وذكرت المصادر أنّ رجال الأمن عثروا مع المتهمين على (رشاشات كلاشينكوف) في منزل المتهم الثاني، وجرى البحث عن بقية الأسلحة، وتوقعت أن تؤدي التحقيقات إلى معرفة بقية المتهمين.

وفيما يخص البحرين شددت المصادر الكويتية على أن السلطات البحرينية لم تزود الكويت بمعلومات تتعلق بهذه الشبكة ومخططاتها لكن أمن الدولة الكويتي هو الذي اكتشف تفاصيل الشبكة، والمعلومة التي تلقتها الكويت من البحرين فيها جانب سلمي وهو إعلان البحرين عبر صفحتها القبض على خلية (إرهابية) بعد القبض على البحريني المتجنس، وهذا جعل ستة من الأعضاء في شبكة تفجير معسكر (عريفجان) يخفون أسلحتهم ومستنداتهم خشية انكشاف أمرهم، هذا ما نقلته صحف الخليج.

والكويت لها تجربة مريرة وحساسة شديدة مع الأردنيين والفسطينيين بشكل عام، بدأت أثناء وبعد الغزو العراقي للكويت.

والذي أدهشني هنا أنّ بعض التعليقات في أحد المنتديات البحرينية المحسوبة على النظام البحريني ومدعوم أصحابه من الديوان الملكي طبقا للمصادر البحرينية، ومثير للفتن والطائفية بين أبناء المسلمين، أعذرت

وأيدت ما يقوم به الأردني ومجموعته في الكويت، وأنّ ذلك عمل موجه ضد غير الكويتيين وكأنّه نسي أنّ بلده الجديد تنتشر به القواعد الأجنبية وموطنه الأصلي تنتشر به القواعد، وأنّ البحرين مركز الأسطول الأمريكي الخامس، وأنّ هذه الخلية ما كانت مقتصرة على عمل ضد معسكر (عريفجان) بل ضد مواقع حيوية كويتية أخرى أيضاً.

استهداف دول المنطقة:

كما ذكرت الصحافة في 2009/5/6 أنّ أحد المتهمين في قضية تخطيط للقيام بعمل (إرهابي) في البحرين ودول الخليج الأخرى هو من أصل عربي ويحمل الجنسية البحرينية حديثاً، وسميت القضية بـ(تخطيط إرهابي) وذكرت الصحافة أنّهم وجدوا لديهما أسلحة، ولديهما اتصالات بأعضاء من المجموعة مقيمين في الخارج، وسافرا إلى دولة عربية واشتريا أسلحة وذخائر من بعض الأفراد في هذه الدولة وتمكنا من تهريبها إلى أمانة البحرين.

أسفر التفتيش عن العثور على رشاشين ومسدس وذخائر خاصة بهما، كما عثروا على أوراق تتضمن مخططاً للعمليات المزمع تنفيذها ومذكرات عن أسلحة، وضبطت أجهزة كمبيوتر وأقراص وأشرطة خاصة بها كشوف حسابات مصرفية وأخرى من شركات صرافة، وقد

استجوبت النيابة العامة المتهمين فاعترفا تفصيلاً بالالتزام الموجه إليهما ومملكتيهما للمضبوطات وبتصالهما بمتهمين آخرين في الخارج وبالتخطيط للقيام بعمليات (إرهابية) على أهداف داخل (مملكة) البحرين، كما أرشدا عن أسماء شركائهم في بعض الدول العربية والأجنبية. (جريدة الوسط/ تاريخ 2009/5/6).

وفي البحرين تمت محاكمة خلية مكونة من شخصين أحدهما أردني متجنس بالجنسية البحرينية والآخر بحريني يعمل موظفاً في الجمارك والموانئ، كانت تنوي بحسب اتهامات النيابة العامة مهاجمة القاعدة الأميركية في الجفير، وقد أكد الملازم الشاهد خلال الجلسة ضبط خرائط بحوزة المتهمين بمهاجمة القاعدة الأميركية كانا سيستخدمانها لتفجير مقر القاعدة. (الوسط، تاريخ 2009/10/28م).

وحاكت البحرين في 2003/6/4م مجموعة من مواطنيها بعضهم مجنسين بالجنسية البحرينية بتهمة تشكيل (خلية نائمة) في البحرين تكون تابعة لتنظيم القاعدة، ثم برأهم من هذه التهمة واحتفظت بالعسكريين عيسى البلوشي وهونقيب في الحرس (الوطني) البحرين ومن مواليد الخبر بالمملكة السعودية، وجمال البلوشي الذي وجد عنده عدداً من الأسلحة غير المرخصة، ومن ضمن المجموعة محي الدين خان المولود في لبنان. (صحيفة اليوم السعودية 2003/6/4م).

لا تتمتع الأخبار بكامل الصدقية إذا كانت صادرة من صحافة في دولة دكتاتورية، وإن كان طموحها عالياً فإنّ سقفها هابطاً، فهذه الأخبار وأمثالها غيرها من صحف دولة قمعية لها مساحة صغيرة من الاستقلالية، تعبر عن إرادة السلطة السياسية التي تتلاعب بشؤون البلد وإعلامه وصحافته متى ما توهمت أنّ ذلك في مصلحتها، ولكن الخبر كما هو منشور يمثل إدانة ودليل ضد التجنيس التي تقوم به السلطات البحرينية.

خلية 44 في السعودية وعمليات مسلحة أخرى:

كما نشرت الصحف السعودية توفر معلومات سلمت إلى البحرين عن وجود نشاط معين يرتبط بخلية الأربعة والأربعين التي تم اعتقالها بالسعودية، وتشكل الخلية رؤوس تنظيم القاعدة في العربية السعودية، لكن وزارة الداخلية البحرينية نفت الموضوع. (جريدة الدار الكويتية، 2009/9/13).

وذكرت صحيفة ديلي جلف نيوز الانجليزية الصادرة في البحرين أنّ الجنس البحريني جمعة الدوسري الذي انتهى به المطاف إلى الاعتقال في خليج غوانتانامو بتهمة انتمائه لتنظيم القاعدة بينما ذكر على لسانه أنّه ذهب لأفغانستان لبناء المساجد والمدارس هو سعودي الجنسية الأصلية،

يحمل الجنسية البحرينية.

وفي أحد الاقتتالات التي جرت بين القوات السعودية الرسمية ومسلحين مناوئين لها من تنظيم القاعدة، شارك مزدوجي الجنسية ضد الحكم السعودي، فقد ذكرت صحيفة الشرق الأوسط السعودية في 2005/4/7، أن المغربي المحاطي الذي قتل هو وابنه الصبي صالح، كان يحمل جواز سفر من دولة خليجية مجاورة، بالإضافة إلى زوجته وابنه صالح وصبي آخر. وقد تم رصد زيارة المحاطي لهذه الدولة المجاورة في نهاية عام 1422 هجري (أي الشهور الأولى من سنة 2002 ميلادي)، طبقاً للمعلومات الأولية التي تقول إن هذه الجوازات لم تكن من الناحية التقنية مزورة بل هي جوازات صحيحة وصادرة ومختومة وموقعة، ولا يوجد في الخليج غير النظام البحريني من يوزع جنسيته ويسترخصها أما الدول الأخرى فهي حذرة وواعية لمخاطر توزيع الجنسية.

وتجنيس عبد الكريم المحاطي يعطي دليلاً قوياً على مدى التلاعب المقصود في عمليات التجنيس فهو مطلوب في بلده الأصل المغرب وفي بعض دول أوروبا، كما هو مطلوب في دولة مجاورة وحليفة وهي السعودية وهذا يعني العبث في أمن الخليج من قبل السلطة في البحرين، وبغض النظر عن المظلوم والظالم أو المقموع والقامع فإن وظيفة مجلس

التعاون أو التآمر الخليجي هي الأمنية والعسكرية ضد العدو حقيقة أو وهما، وإعطاء الجنسية للعدو اختراق أمني كبير للمجلس سببه تلك الدولة المانحة جنسيتها بسخاء أبله.

ذهب المحاطي إلى ربه ولكن كم محاطي آخر أعطتهم السلطات البحرينية الجنسية ؟ وكم ثغرة أمنية أحدثتها في جسد مجلس التعاون المنخور أساسا ؟.

كما أنّ المعتقل خليل جناحي المتهم بانتماؤه لتنظيم القاعدة، الذي ألقى عليه القبض في 2007 من قبل السلطات السعودية وأفرجت سلطات الإمارات عنه في 2009/7/9 يحمل جوازاً بحرينياً وإماراتياً وكانت وزارة الداخلية السعودية قد قالت في بيان إنّ مجموعة من المتطرفين قد دربوا في الدول المجاورة وخططوا لاقتحام السجون السعودية للإفراج عن معتقلين، ومهاجمة مصافي النفط والشخصيات العامة، وكانت سلطات الأمن السعودية سلمت جناحي إلى الأمن الإماراتي وكان يدرس الدراسات الدينية في مدينة الرياض، وقال محاميه إنّ الإفراج عنه تم بعد أن قضى فترة طويلة في السجون السعودية ثم سجون الإمارات، وذلك بتهم تتعلق بالإرهاب، إلا أنه لم يثبت عليه أي شيء من التهم الموجهة إليه. (صحيفة الوسط، تاريخ 2009/7/14).

مصادر المعارضة في البحرين ذكرت في أحد مقالاتها بجرائم أخرى

يقوم بها المنسون البحرينون الجدد في السعودية من تهريب للخمور والمخدرات والتعامل في الممنوعات. (كتاب كارثة التجنيس).

السعودية هذه التي تقوم بدعم التجنيس في البحرين سيتطير إليها أقوى شراراته على مستوى الإرهاب والجريمة الجنائية، وستكون المرشح الأكبر بالاختراق من قبل المنسين لأسباب عديدة، فإن القاعدة الكبرى للإرهاب مقرها السعودية وأما المنسون البحرينون فراخها الفرعية وحينما تكبر ستحن للأُم المولدة وستجد فيها ما لا تجده في مجموعة جزر صغيرة تسمى البحرين، وهي حينذا ستكون مأمونة لأنها غير سعودية الجنسية مما سيعطيها مجالاً واسعاً للتحرك خاصة مع ازدواج الجنسية فهي بحرينية مرة وأخرى سعودية أوأردنية أوسورية أوباكستانية، ستفصح بجنسيتها طبقاً لخدمة عملياتها.

ولا يعلم كم دفعت المملكة السعودية عبر حكامها لمافيا التجنيس البحرينية ولكنها عادة لا تبخل في مشاريع الفتن والشقاق والطائفية، بل هي سخية إلى أبعد الحدود في دعم المؤامرات والدسائس، فلا تنتهي فضيحة لها بمؤامرة هنا حتى تبدأ فضيحة بدسياسة هناك في هذا العالم الصغير، وكثير من تلك يكون بطلها بندر بن سلطان الذي وضع لنفسه هدفاً إما أن يقضي على المملكة السعودية أو تقضي عليه بالضربة القاضية، والذي يختار ضحاياه من بين المسلمين.

والسعودية هذه تمنع ازدواج الجنسية ولكنها لا تحرك ساكنا ولا قانونا ولا قضاء في حصول قبيلة الدواسر وغيرها من قبائل المنطقة الشرقية على الجنسية البحرينية وجواز السفر البحريني تظن واهمة إن ذلك لمصلحتها وحليفتها الصغرى.

أما التحرير البحريني الواهي فقد ذكرته جريدة (الوطن) الرسمية غير الموثوقة لدى الشعب البحريني حيث تعتبر جزء رئيسيا من مشروع الفتنة والنظام، ففي خبر الافراج عن المعتقل في غونتانامو جمعة الدوسري ذكرت الصحيفة على لسان أخت جمعة أن ازدواجية الجنسية ممنوحة لجمعة باتفاق الحكومتين البحرينية والسعودية.

والسعودية هذه تسخر مؤسساتها الإعلامية لصالح النظام الظالم في البحرين بنفس طائفي لا صدق فيه ولا إنصاف، وأحد المنابر الإعلامية التي دعمت التحنيس كان موقع إيلاف الالكتروني السعودي حيث وفر لمرتزة الإعلام المجنسين البحرينيين موقعا خاصا لتشويه صورة البحرينيين الشرفاء وتلميع حكاهم الطغاة، وأصبح مراسلي المنامة لموقع إيلاف هم نصر المجالي وفادي عاكوم، وغيرهم وهم أنفسهم المشتركون في مخطط سري للقضاء على الشعب البحريني وغالبية الشيعة، والذي كشفهم التقرير السري لمركز الخليج لتنمية الديمقراطية، وانتشر بعنوان البحرين الخيار الديمقراطي وآليات الإقصاء، وذلك دليل على دعم المملكة

السعودية للمخطط الاستخباراتي.

ولقد زار صاحب إيلاف السعودي عثمان العمير البحرين في 2006 والتقى حاكمها، مما يشير إلى ارتباط إيلاف في العملية الاستخباراتية مباشرة.

مجس أردني في سوريا بشبهة (الإرهاب):

تم القبض في سوريا على مجس أردني يحمل الجنسية البحرينية للاشتباه به في القيام بأعمال (إرهابية)، وفقد الطالب بجامعة العلوم والتكنولوجيا بالأردن ج. صبحي وعمره 18 سنة لمدة أسبوعين تقريبا في الأردن، وقام والده بالبحث عنه والسفر إلى الأردن لأجله فلم يعثر عليه، ولاحقا أخبرت السلطات الأردنية والده أنّ الشاب قد أعتقل في سوريا مع مجموعة للاشتباه بهم بالإرهاب، أما والده فهو مجس وفي وظيفة أكاديمية في البحرين، لكن الأرحح أنه لا يطمئن لجامعاتها الذي هو عضو فيها فيرسل ابنه للدراسة في بلده الأصل، ولديه اتصالات مباشرة بالسفارة الأردنية في دمشق ووزارة الخارجية الأردنية وأجهزة الأمن الأردنية وأجهزة المخابرات الأردنية، وأثناء اعتقاله ظهر اهتمام غير عادي من النظام في البحرين به تمثل في وزارة الخارجية البحرينية وسفارة البحرين في دمشق، كما ظهر الاهتمام في صحافة البحرين الرسمية الناطقة بالعربية

والإنجليزية. (جريدة أخبار الخليج/عدد/10161/تاريخ 2006 /1/17،
وعدد 10162).

ومن المرجح أن تكون وظيفة أب المشتبه فيه وهو الدكتور تيسير
صبحي أكبر من وظيفته المعلنة وهي أستاذ جامعة، وقد يكون متورط في
مشروع النظام مباشرة على المستوى المحلي والإقليمي. وقد يدرك أولاً
يدرك النظام في البحرين أنه وضع قدميه الراجفتين في موضع رطب هش
لا صلابة فيه، وأنّ العبث في المنطقة بالتآمر والفتنة وفي البلد بالتركيبة
السكانية والتجنيس وإبادة السكان واستبدالهم بقطيع مهجن من كل
نطيحة ومتردية سيؤدي به إلى نصب كميات كبيرة من القنابل المغمومة
في أفواج الجنسين قد تنفجر بين يديه وعلى وجهه، فإذا لم تفنيه تماماً
فهي ستزيل ما تبقى من ملامح وجهه وجسده، فيتحول إلى مخلوق
آخر.

قطر تعدّل قانون الجنسية:

أصبحت دولة البحرين وحكامها حقل تجارب التجنيس والجنسين،
ودول الخليج الأخرى في موقع المراقب الحذر، أما قطر فقد كانت مراقبا
واعيا لما يجري في البحرين، وفهمت الدرس جيدا من على بعد،
وازدادت تشددا في منحها جنسيتها لغير الرياضيين بعد موجات

التجنيس البحري، وشمل قانونها 2005/38 مجموعة من الشروط، ووضعت مادة في قانون الجنسية القطرية حرمت فيه المتجنس بشكلٍ مطلق من حق الانتخاب أو الترشيح أو التعيين في أية هيئة تشريعية، كما رفض المشرع القطري في القانون المذكور مساواة المتجنس بالمواطن الأصلي في شغل الوظائف العامة أو العمل عموماً قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ اكتسابه الجنسية (المادة 16 من قانون الجنسية القطري، 38 - 2005).

كما أتاحت المادة 12 من القانون ذاته سحب الجنسية من القطري المتجنس في حال الحكم عليه بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو تم فصله من وظيفته العامة للأسباب ذاتها، أو انقطع عن الإقامة في البلاد مدة تزيد على السنة بدون مبررات مشروعة. وفي جميع الأحوال يجوز بناء على اقتراح وزير الداخلية سحب الجنسية القطرية من المتجنس بها، لدواعي المصلحة العامة.

كما حظر القانون الجمع بين الجنسية القطرية وأية جنسية أخرى (المادة 18)، أي وإن كانت خليجية.

تزوير محل ولادات المجنسين:

نقلت مصادر بحرينية أن توجيهات رسمية صدرت بتغيير موطن ولادة الجنسين بحيث يشار في جوازاتهم بأنهم من مواليد مناطق البحرين، وهذا دليل على خوف الحاكم وحشيته من الفضيحة والمحكمة، وهلعته حتى من حلفائه في المنطقة، لكنه يتوهم أن باستطاعته إخفاء جريمة التجنيس والإبادة، وهي ليست أول جريمة تزوير يقوم بها هذا النظام المتخبط ولن تكون آخر الجرائم، وسيلزم لإتمام عملية تزوير مكان الولادة تزويرات أخرى تشمل جواز السفر ومعلومات في إدارة الهجرة والجوازات، وشهادة الميلاد والأوراق الرسمية لوزارة الصحة بل وحتى الوثائق للدول الأصلية للمجنسين، ويضرب بذلك كل القوانين والأعراف الدولية وتداعيات ذلك على السلم والأمن العالمي مما لا يخفى. ولا بد لإكمال العملية وتمامها أن تخفى الوثائق الرسمية التي تشير إلى مكان الولادة الحقيقي في موطن الولادة الحقيقي.

بذلك تكون الأجهزة الرسمية البحرينية تساهم في تغطية جريمة تزوير فريدة في العالم وتحمل مسئولياتها أمام العالم بأسره.

وذلك سيؤدي إلى تشكيك الدوائر الرسمية العالمية في المعلومات الواردة في وثيقة السفر لأي بحريني لأنها لن تكون مطمئنة لكون هذا البحريني فعلاً أو أن هذا من تزوير الحكم البحريني وأنه مولود في دولة أخرى، وسيدقق في أوراق ووثائق البحرينيين وسيكونون عرضة للتفتيش الشديد

والإهانة لدول لديها مشكلات مع مواطنين من جنسيات تعتبرهم محل
تدقيق أمني.



التجنيس والنظام

لقد أفقد التجنيس ثقة المواطنين عامة والخليجيين بما فيهم الأنظمة بالنظام والسلطة البحرينية، لكن ذلك لم يوقف النظام عن مشروع التجنيس والإبادة، وتقديم الخدمات للمجنسين على حساب المواطن، ولا يبرر دعمه الغريب لهؤلاء المرتزقة رغم دعوات توقيف التجنيس التي صدرت من القريب والبعيد والصديق وغير الصديق، وبعضها من الموالين للحكم فضلا عن رموز القوى الوطنية والمعارضة، ولم تعبأ السلطة بكل الاحجاجات والتحركات الشعبية التي تطالب بوقف التجنيس واعتباره برنامجا خطيرا، وأشارت إلى المخاطر العظيمة التي سيخلفها، ومن استبدال الشعب بقطيع من المرتزقة والابتزازيين، عديمي الولاء والدين، ولكن هذه سلطة حاقدة والحاقد أعمى لا يرى سوى موضوع حقه الذي يورده الكوارث الثقال بعد فوات أوان التدارك.

ووقفت نظريا ونفسيا كل فئات الشعب البحريني ضد التجنيس، وقد شعر بآثاره أبناء السنة مباشرة وقد فقد كثير من أبنائهم ثقتهم في حكم آل خليفة، وظهر لهم النظام على حقيقته الخبيثة، لكنهم ما تحدثوا في

رفضه إلا همسا، إلا فئة قليلة منهم صارحت النظام، ولكنها جوهت بالرفض التام.

هذا الانتباه المتأخر إلى الوضع سببه وصول آثار التجنيس ونيرانه إلى المدن والأحياء التي يسكنونها متجاورين، فقد قام المجنسون الجدد بسرقات متكررة وجرائم متعددة واعتداءات على الحقوق والأعراض، حينها انتبهوا بأكثر دقة وأهمية إلى مظلومية شركائهم في الوطن وأخوتهم في الدين، وقد يكون فات زمن التدارك فالمخطط الموجه لإبادة الشيعة لن ينجوا منه السكان من السنة، ذلك أنهم يعلمون بالجريمة ويتكتمون عليها، وقد يكون المخطط قسمها لمراحل قبل الأخيرة منها قتل أو موت الشرفاء من شهداء الجرائم السابقة، حتى تكون إبادة دون شهود، فالسكوت سيؤدي بهم إلى الفناء، ولا بد من قيادات سنية جديدة تطرأ على الساحة وتخلف تلك التقليدية وتكون شجاعة ونزيهة، لأن وضعهم الحاضر والمستقبل سيزداد سوءا. يمثل هذه القيادات التقليدية التي يتاجر بعضها بنصيب من أرباح آل خليفة المؤقتة، وبعضهم صنيعهم، ويجب عن مصارحتهم ومجاهرتهم بالحق، ونأسف أن نرى في تلك القيادات تعاملها مع الحكم تعامل العبد مع سيده إلا القليل ممن ظهر بمواقفه الشريفة كالشيخ عيسى الجودر.

وثنم السكوت هذا كان غالبا وسيزداد غلاءً ووصل إلى التعدي على

الأعراض في عمق المدن السنية كالرفاع، وعلى الممتلكات في عسكر، وعلى دماء البشر في المحرق والمناطق السنية الأخرى، وأصبحوا أكثر المواطنين عرضة لجرائم المجنسين، فلم يطبقوا السكوت أكثر وخرجت من أفواههم كلمات حق ضد التجنيس والمجنسين ومستورديهم، ولكن كل ذلك لا يكفي ما لم ينظر أبناء السنة في مواقعهم ومواقعهم من التجنيس والنظام بنظرة واقعية تستلزم التحذير والتهديد حفاظا على الحرمات والوجود.

وهنا لاحظنا سوء السلطة ضد القيادات السنية المعارضة والشريفة فهي إما تحاول شرائهم بالمال وتغريهم بالمنصب أو يكونون عرضة لنقمتها متى استطاعت النيل منهم، فقد عرضت السلطات البحرينية على المناضل عبد الرحمن النعيمي عدة عروض واقتراحات فلم يقبل ثم جاء خير إصابته بجلطة أفقدته الوعي ولا زال، وكذلك الأستاذ المعارض أحمد الشملان الذي تعرض أيضا لمرض أفقده نشاطه وحيويته، كما أنهم سابقا المناضل والوجه الوطني عبد الله فخرولتهمة الجنون وهو من أعقل القوم أو أعقلهم جميعا رحمة الله عليه.

وللسلطة تجربة في تسميم المعارضين وخاصة القيادات منهم وقد لاحظت المعارضة البحرينية أن رموزا منها أصيب بأمراض مفاجئة وكبيرة فالشيخ الجمري أصيب بجلطة ثم انتقل إلى رحمة الله، والشيخ

عيسى قاسم مرض فجأة، والأستاذ عبد الوهاب حسين يتعالج من مرض، واستشهد الشيخ عباس راسي بداية الثمانينات بالسم بعد نفيه من البحرين، وأعداد من السجناء أصيبوا بأمراض سرطانية. وأوقع التجنيس ضحايا من مختلف الفئات البحرينية، وكانت نسبة الصراع مع أبناء الطائفة السنية شديدة، ولقد لعب النظام لعبة التناقضات مرجحا كفة على أخرى حتى بدأ التجنيس الذي أظهر ما كان يخفيه من استعماهم وقودا إلى أجل مسمى، حان أوانه، وهذا مخطط قدم لدى السلطات في توزيع المجنسين على مناطق بعيدة عن المجر والإعلام عامة، كما أن الأهداف الانتخابية حتمت تمرركزهم في تلك المناطق، وهم مع هذا يتعدون عن مناطق القرى الذي انتهكوها لمرات ومرات. فأصبحت المناطق السنية مطوقة بالمجنسين أشكالا وألوانا وأصبحت المناطق التي يشكلون فيها غالبية أو نسبة كبيرة تتشكل بطابعهم وفقدت هويتها الأصلية بعادات غريبة وألفاظ شديدة، وكثرت الجرائم فيها، والمشاحنات والشجارات اليومية والتي لا يظهر منها للعلن إلا ما يصل إلى مراحل دموية. والتزم بعضهم الجلوس بالبيت وخشي على أبنائهم من الخروج إلى الشارع، ومما زاد الوضع سوء ونقمة ضد المجنسين ومن جاء بهم هووقوف النظام مع المجنسين ضد المواطنين، وليست قضية عائلة الجيب إلا مثالا.

وأما دول الخليج فهم يجاملون النظام على حساب مصالحهم ومصالح شعوبهم وبلدانهم، وهم لا يثقون في الحكم البحريني ويعرفونه على حقيقته البشعة، ولكنهم يتعاملون معه كالقرصان فيما بينهم، وربما يحتاج كل واحد منهم عملية إرهابية في بلده حتى يعرف أبعاد ما يجري في البحرين.

النظر للنظام البحريني كنظام متخلف:

لمعرفة مقدار التخلف في نظام آل خليفة يحتاج البعض إلى مقارنته بأنظمة أخرى، تلك التي مارست منذ مئات السنين الإبادة الثقافية ضد الشعوب الأصلية، ونكّلت بهم وتآمرت لتأتي الآن نادمة معتذرة عما ظلمت في سالف قرونها وسنيها، فهذا نظام لا يستفيد من تجارب الأمم وويلاتها، والكوارث التي أحدثها قمع شعوبها ومحاوله إبادةها، ظنا منه أنه في مأمن من تلك الكوارث والنكسات، وتوهما منه بعده عن سنن الكون والحياة، وهي سنن الله، (وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا) الفتح/23، وليضع نفسه موضع النظام الأكثر تعجرفا وغفلة، والأكثر تخلفا زمنا ورتبة، فالذي فعله الآخرون منذ مئات السنين وندموا عليه، يمارسه الآن ويتحايل عليه، وبعد سنين سيندم كما ندموا، ويعتذر بأكثر مما اعتذروا، لكن لا يتمكن الإنسان دائما من الندم والاعتذار، وقد تفاجئه الأحداث

بما لا يطبق ولا يتوقع وتباغته النتائج.

وهنا محل التعجب وموقع التأمل في أن حكما يعيش قاداته عقد النقص وتبهره حياة الغربيين، لكنه لا يأخذ منهم ما هو مفيد وحضاري وأخلاقي ويمثل تداركا وتراجعا عن خط الخطأ، بل يأخذ منهم الوجه السلي والتدميري، برقصة مجونية، وعمهلي ليلي، وبطرق فساد وغواية، ليضحك العالم عليه، ويعلمهم بأنه يسير في اتجاه معاكس للعالم.

فالعالم يعتذر للسكان الأصليين على محاولات الإبادة الثقافية، وهذه كندا في منتصف سنة 2008 تعتذر للسكان الأصليين عن السياسة التي مارستها تجاه السكان الأصليين حين أجبرت أكثر من 100 ألف من أطفالهم على الالتحاق بمدارس داخلية مسيحية تمولها الدولة بهدف تذويب هويتهم، وقدم رئيس الوزراء الكندي الاعتذار أمام البرلمان في أوتوا وفي حضور المئات من الطلاب الذين أُدخلوا تلك المدارس، وكانت هذه المدارس تمارس مهمتها منذ السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر وحتى تسعينيات القرن الماضي بالرغم من أن معظمها قد أُغلق في السبعينيات، كما قدمت الكنائس التي أدارتها اعتذارات عن تلك الممارسات في العقد الماضيين.

واستراليا هي الأخرى قدمت اعتذارا مماثلا عن ممارسات مماثلة ضد السكان الأصليين في فبراير 2008.

شبه آل خليفة بالعباسيين والمجسنيين بالأتراك:

لم يتعلم آل خليفة من التاريخ، وكان يجب عليهم فعل ذلك، إذ إن الإنسان العاقل يدرس ما تراكم من سالف التاريخ فيما يهمله، ليراكم به خبرة تعينه على أمره، في حياته وموته، والمثال التاريخي الأبرز لداء التجنيس هذا الحاصل في البحرين هو استيراد الأتراك وتوظيفهم في المواقع العسكرية والجنديّة في الدولة العباسية.

ولهذا لا بد على الاضطلاع على أوضاع العباسيين ونبذة من تاريخهم المرتبط بمادة الكتاب من جلبهم للأتراك لأنّ كثيرا من قطع التاريخ تتكرر بصورة مشاهمة وتسهّل عملية التنبؤ بما تقول إليه الأوضاع في البحرين إذا استمرت خطط التجنيس وتعاضمت، وهنا قد توجد شبهة مهمة لدى بعض عناصر الحكم وهي القدرة والسيطرة على الأوضاع وإن تعاضمت سطوة وسيطرة المجسنيين، وشبهة أخرى أنّ المجسنيين يؤثرون سلبيا دائما على الوجود الشيعي وبعض الوجود السني، لكنّ تأثيرهم إيجابيا دائما على وجود القائمين على النظام وهم فرع سلمان آل خليفة، وهذا اشتباه من لا قراءة له في التاريخ ولا قدرة له في أخذ العبر منه، إنّ الآثار الكبيرة الذي سيخلفها التجنيس لن تطال فئة دون أخرى ولن تستثني النظام وأبناءه، ولكن وجهة تلك الآثار مختلفة، فهي

عنونا ضد الشيعي كوجود وضد السني كعنصر امتيازات وضد الحكام كمنصب وحاكم، وهو الأخطر والأكبر، ومالذي يمنع عن ذلك؟ والسيطرة مفقودة الآن فكيف في المستقبل؟

ودرس التاريخ مر لآل خليفة في هذا المجال، وشواهد منتشرة ومنتشرة في كتب التاريخ مثل الكامل في التاريخ وغيره، وكتب الدراسات التاريخية مثل (من التمدن الإسلامي) وغيره. سنأخذ مقطعاً تاريخياً يهمنا في كتابنا، وهو حول علاقة العباسيين بالأتراك كيف بدأت وإلى أين انتهت، ولن يكون إسقاطاً متطابقاً للواقع في البحرين ولكنه لن يكون مختلف النتائج تماماً أيضاً للاتفاق في أصل المقدمات.

والترك أمة قديمة ولما ظهر الإسلام عبر المسلمون إلى المناطق التركية ففتحوا بخارى وسمرقند وفرغانة وأشروسنة وغيرها من تركستان، ولما حكم العباسيون كانت تلك المدن خاضعة للمسلمين يؤدون عنها الجزية والخراج وكانوا يحملون في جملة الجزية أولاداً من أهل بادية تركستان يبيعونهم بيع الرقيق وهم في الغالب من السبي أو الأسرى، يفرقونهم في بلاط الخلفاء ومنازل الأمراء، فأخذوا يدينون بالإسلام.

وأول من استخدم الأتراك في الجندية من الخلفاء المنصور العباسي ولكنهم كانوا شردمة صغيرة لا شأن لها في الدولة، والناظر إلى التاريخ يلاحظ علاقة الحكام بزوجاتهم وأمهاتهم وأثر ذلك على الحياة العامة

وشؤون الناس إذ أنهم في موقع نافذ وحساس، ونقطة التحول الكبرى بدأت في عهد الحاكم هارون بن المهدي العباسي، وتأسست في عهد المعتصم، وقويت وتثبتت في عهد المتوكل، فهارون خامس الحكام العباسيين، والذي يسمى كذبا لدى حكام الجور بالرشيد وهو أبعد ما يكون عن الرشد، وكيف يكون رشيدا وهو مرتكب الموبقات ومقترف الذنوب ومستتهتر بالمعاصي وفاعلها، والليالي الملاح والجواري والغواني وشرب الخمر وقتل الناس بالهوى، وتنكيل وقمع وقتل الشعب، وهو عبرة للحكام أيما عبرة، فلقد وصل إلى الحكم في زهرة وزهوة الشباب وانتهى عمره قبل أن تنتهي زهوته وعقود شبابه، فبدأ الحكم وعمره 22 سنة ومات غير مأسوف عليه وعمره 43 سنة، وكانت أكبر رقعة على الأرض في ذلك الوقت يحكمها هذا الفاجر، ولكن أين هو اليوم؟ بل أين أسلافه وأحفاده؟ وأين الطغاة الذين سبقوه ولحقوه؟ وأين الفراعنة؟ وأين الأمويون؟ لا تجدهم إلا في مزابل التاريخ في الدنيا أما في الآخرة فيوم ينادي المنادي ألا لعنة الله على الظالمين والطغاة والمستكبرين وأعوأهم، ومن السخرية أن تجد مغفلين يترضون على الطغاة، دون أن يحترموا عقولهم وأنفسهم ثم يطلبون من العالم الحر أن يحترمهم، وقد يدعون أنهم يتطورون ويتقدمون وعقولهم جامدة تقدر الفجرة العهرة العذرة مثل هارون العباسي.

لقد كان لهارون العباسي آلاف الجواري وتزوج عدة نساء، منهم العربية زبيدة أم محمد الأمين بن هارون، والفارسية مراحل أم عبد الله المأمون بن هارون، والتركية ماردة أم محمد المعتصم بن هارون.

وقسّم هارون ولاية العهد بين أبنائه الثلاثة، الأمين والمأمون، والمؤمن، وقدّم الأمين على المأمون والمؤمن وهو لم يبلغ من العمر إلا خمس سنين ولم يكن يعرف إلا الغناء والخمر والرقص والجواري والغلمان، وتاريخه مذكور بتفصيل في كتب التاريخ والأعلام، ثم المأمون، ثم المؤمن وهو القاسم بن هارون ولكن جعل خلعه وإيادته إلى المأمون، فحكم الأمين واقترب العرب، وحكم المأمون واقترب الفرس، وخلع المأمون أخاه المؤمن وقيل أنه مات في زمن والده.

وحكم المعتصم بن هارون بعد أخيه المأمون بعهدٍ منه، إذ لم يكن من ولاية العهد الذين عينهم هارون، وبدأ النفوذ التركي، وكان المعتصم وأمه تركية فيه كثير من طبائع الأتراك مع الميل إليهم لأنهم أحواله كما كان يميل المأمون إلى الفرس. وشاهد المعتصم من جرأة الفرس وتطاولهم بعد قتل الأمين حتى أصبح يخافهم على نفسه، ولم يكن له ثقة بالعرب وقد ذهب عصبيتهم وأخلدوا إلى الحضارة والترف وانكسرت شوكتهم فرأى أن يتقوى بالأتراك وهم لا يزالون إلى ذلك العهد أهل بداوة وبطش مع الجرأة على الحرب والصبر على شظف العيش، فجعل يتخيّر

منهم الأشداء. فلما أفضت الخلافة إليه كان الأتراك عوناً له وتكاثروا حتى ضاقت بغداد بهم وصاروا يؤذون العوام، ولا يتسمون بالسلوك الحسن تجاه الناس، فكانوا يطردون خيلهم ودوابهم في طرق بغداد وشوارعها، فيصدمون الرجل والمرأة ويطأون الصبي، فينال الضعفاء والصبيان من ذلك أذىً كثيراً وربما رأوا الواحد بعد الواحد قتيلاً في قارة الطريق.

وتزوج المعتصم من شجاعة وهي تركية أيضاً وهي أم المتوكل وهو أحد آل عن الحكام في التاريخ الإسلامي، وكثر التزاوج بين الحكام العباسيين والنساء التركيات، وذكروا أن سغاب تركية وهي أم المقتدي، وكذلك آلتون أم المستظهر، وكوموش أم المسترشد، وزمر أم الناصر، وسلجوقة أم الظاهر، وتورك أم المستنصر، وغيرهنّ من نساء تركيات. ونحن نذكر ألقابهم التي اشتهروا بها وعرفوا بها دون أسمائهم، وإن كانت هذه الألقاب فارغة لا تساوي شيئاً، لا في عقول وقلوب الشعوب ولا الحكام، وتستعمل للضحك والسخرية على شعوب الأمة.

وكان المعتصم عرياً من العلم، ضعيف القراءة والكتابة، بل قيل أنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وراح يعيث في الأرض نهباً وفساداً، وكان مشتغلاً باللهو والمجون كسابقيه من أسلافه، ويكثر من شرب الخمر، ويحب الغناء الذي حرمه الله ويستمتع إليه، وكان كثير الظلم والبطش

والعنف بالأبرياء، وإذا غضبَ لا يُبالي من قتل وما فعل، وكثير التبذير على مصالحه الشخصية وقصوره، وعلى المغنين والمتملقين وشعراء الجور والباطل، وقام بجمع الأتراك واقتنائهم وبعث إلى سمرقند وفرغانة والنواحي في شرائهم، وبذل فيهم الأموال، وألبسهم أنواع الديباج ومناطق الذهب، وقد بلغوا الآلاف فقبل عشرين ألفاً وقبل أربعة آلاف، وكانت هذه سابقة خطيرة في تاريخ الحكام أو (الخلفاء).

واتفق أن المعتصم خرج بموكبه يوم عيد فقام إليه شيخ فقال له: يا أبا إسحاق فأراد الجند ضربه فمنعهم وقال: يا شيخ ما لك؟ قال: لا جزاك الله عن الجوار خيراً، جاورتنا وحثت هؤلاء العلوج من غلمانك الأتراك فأسكنتهم بيننا فأيتمت بهم صبياننا وأرملت نساءنا وقتلت رجالنا، والمعتصم يسمع ذلك.

وكأثما المعتصم خشي انقلاب الأمر عليه فلم يدخل بغداد بل سار يلتمس معسكراً لأجناده حتى أتى سامراً فاتخذها معسكراً، وبدل أن يحول بينهم وبين أفعالهم المنكرة راح يبحث عن مكانٍ يمرح فيه أتراكه على راحتهم، واختط في سامراء الخطط وأقطع أتراكه القطائع على حسب القبائل ومجاورتهم في بلادهم وأفرد أهل كل صنعة بسوق وكذلك التجار، فبنى الناس وارتفع البنيان وشيدت القصور وكثرت العمارات واستنبطت المياه، وتسامع الناس بسامراء دار الملك فقصدوها

فكثر العيش.

والعجيب أنه كان يصفهم بأولاد الزنا وهو متبجح في ذلك غير مستح ولا خجل مما يقول عن أتراكه، فقد ذكر صاحب تاريخ بغداد بسنده رواية جاء فيها (كنتُ أنا ويحيى بن أكثم نسير مع المعتصم وهو يريد بلاد الروم، قال: فمررنا براهب في صومعته، فوقفنا عليه وقلنا: أيها الراهب، أترى هذا الملك يدخل عمورية؟ فقال: لا، إنما يدخلها ملك أكثر أصحابه أولاد زنا، قال: فأتينا المعتصم فأخبرناه، فقال: أنا والله صاحبها، أكثر جندي أولاد زنا، إنما هم أتراك وأعاجم)!!.

وهذا استخفاف واحتقار للشعب إذ يفترض بحاكم المسلمين أن يختار أناساً من ذوي الشرف والنسب الرفيع يستطيع من خلالهم تحقيق الفتوحات الإسلامية وإيصال المبادئ الإسلامية إلى شتى أصقاع المعمورة، كما يتمكن من خلالهم أن يوفر الأمن والأمان للشعب.

واشند ساعد الأتراك بذلك وقويت شوكتهم وغلبوا على أمور الدولة وخصوصاً بعد أن أنهوا ثورة الحزمية وفتحوا عمورية فتحول النفوذ إليهم، وبعد أن كانت أمور الدولة في قبضة الوزراء الفرس أصبحت في أيدي القواد الأتراك أو صار النفوذ فوضى بين الوزراء والقواد.

إذ ان هؤلاء الأتراك سيطروا شيئاً فشيئاً على دفة الحوادث ومجريات الأمور، وراحوا يسيطرون على مركز الخلافة نفسها، وأصبحوا

يتحكمون بمصير (الخليفة) فيما بعد، يشغبون عليه تارة، ويقتلونه أخرى، وينصبون (خليفة) ثالثة، وقد ذاق منهم الحكام الذين تواردوا على كرسي (الخلافة) طعم الأمرين.

أما استبدادهم في بلاط الخلفاء فابتدأ في أيام المتوكل لأنه لما تولى الخلافة سنة 232هـ وكان ما كان من كره الشيعة واستبداده فيهم زاد في تقديم الأتراك ورعايتهم فزاد طمعهم في الدولة، ثم أغراهم ابنه المنتصر أوهم أغروه على قتله فقتلوه وكان ذلك أول جرأتهم على (الخلفاء)، وولوا المنتصر بعده ولم تطل مدة حكمه أكثر من بضعة أشهر فمات، وتولى بعده المستعين بالله سنة 248هـ. ثم المعتز بالله سنة 251هـ وقد استفحل أمر الأتراك استفحالاً عظيماً.

وقد قتلوا المعتز شر قتلة فإنهم جروه برجله إلى باب الحجرة وضربوه بالدبابيس وخرقوا قميصه وأقاموه في الشمس بالدار فكان يرفع رجلاً ويضع أخرى لشدة الحر وبعضهم يلطمه بيده.

والمستكفي سملوا عينيه ثم حبسوه حتى مات في الحبس.

وبلغ من فقر القاهر بالله أنهم حبسوه وهوملتف بجبة قطن وفي رجله قبقاب خشب.

فلا غرو إذا أصبح الحكام أو (الخلفاء) آلة في أيدي الأتراك إذا تنازعوا على السلطة كان الحاكم مع الحزب الغالب، وبعد أن كان القواد

يخلفون للحاكم بالطاعة صار الحاكم يخلف لهم، فلما تقدم الأتراك في الدولة العباسية وعلم إخوانهم في بلادهم بذلك تقاطروا مئات وألوفاً يطلبون الارتزاق بالجندية ورغبوا في الإسلام وجعلوا يدخلون فيه بالآلوف وعشرات الآلوف، بل مئات الآلوف.

وما من دولة قامت في ذلك العصر إلا استخدمت الأتراك في جندها سواء، فكانوا يحملون إلى بغداد أو غيرها من المدائن الإسلامية تبعاً وقلماً يتوالدون فيها ولذلك كانوا يتفاهمون بالتركية وقد يتعلمون العربية ولا يتكلمونها تكبراً.

وكما كان للجند الترك أثر عظيم أوقع الهيمنة بأيديهم كذلك كان للخدم والنساء دورهم أيضاً في البلاط العباسي، وقابلية لتوسع النفوذ وعظم تأثيره.

وهذا تاريخ أسود وملوث وملطخ بالدماء، وليالي حمر وأيام قاتمة، هذا هو تاريخ العباسيين وهو قطعة كبيرة من تاريخ المسلمين.

وهو مثال صارخ ومتشابه في عدد من الوجوه مع ما يجري في البحرين، فقد استقدم العباسيون الأتراك وكان خطأهم الإستراتيجي الفادح لحماية دولتها وقلدتهم المناصب الحساسة والمهمة في مؤسساتها العسكرية، وكذلك النظام في البحرين استورد المرتزقة من بقاع الأرض وأصقاعها لحمايته من الشعب ووضعهم في تلك المناصب وهو الخطأ الأكبر.

والأتراك تمكنوا شيئاً فشيئاً من السيطرة على مفاصل الدولة وأدراجها، وأجهزتها الأمنية والعسكرية، كما هم المرتزقة في البحرين، فهم أيضاً بدأوا سيطرتهم على المواقع العسكرية والأمنية، لدرجة لا يأمن فيها من يعتدى عليه ويُضرب من المواطنين للذهاب إلى مركز الشرطة، وإذا ذهب لا يجد إنصافاً وعدلاً لحقه، بل ربما يُستهزأ به ويُسخر منه.

ولم يكن العباسيون يسمعون لشكاوى الشعب، ومصائبه بسبب الأتراك وأفعالهم، كما هو الحال لآل خليفة الآن، فهو صم بكم عمي لاحتجاجات الشعب وفي كل مواقعهم ومناصبهم وتوجهاتهم.

وكما كان في استقدام الأتراك عدم ثقة العباسيين بأبناء الشعب من الأهالي وعامة الناس على اختلافهم وتشعبهم، كذلك لا يثق النظام في البحرين بعامة الشعب وإنما في عائلات قليلة تشاركه في مشاريع الظلم والظلام.

وكما يرى العباسيون أنّ الأتراك أقرب منهم من عامة الشعب المسلم كذلك يرى آل خليفة بأنّ المجنسين والمرتزقة من كل بقاع الأرض أقرب إليهم من البحرينيين أبناء الأرض والتراب.

وكما كان في اختيار الأتراك صفات كالبداءة والبطش والحرب ويتكاثرون حتى تضيق بهم بغداد كذلك مرتزقة آل خليفة من المجنسين، فكثير منهم من الصحاري والقفار وأهل بداءة لا حضر، وأهل بطش

و حرب، فقاىى البجرىنىون منهم وىلات الاعققات والتعذىب والتنىكل
والقتل وضاقق بهم البجرىن.

وكما كان مرترقة العباسىىن يؤذون الأهالى والناس وىتعدون على
حقوقهم ولا وىصفون بفسن الأخلاق، كذلك مرترقة النظام فى البجرىن
من طبقة لا خلق لها ومن صنف لا ورع لده فهم زىاولون مهنة التعدى
على حقوق المواطنىن، وكثىروالجرائم والسرقاىن، وممارساىهم منافىة
للسلم الأهلى والأمن الاجتماعى.

وكما فضل العباسىون الأترك فضل آل خلىفة المنسىن، وكما مىزوا
الأترك مىزوا المنسىن، وخطط العباسىون المذن للأترك وخطط آل
خلىفة المذن للمنسىن، وكثىر من المنسىن مجهولى الهوىة لى الشعب
وغير مشخصىن، وأترك العباسىىن مجهولىن باعتراف الحاكم.

وكل هذى مقدمات نماذج فلم بقب إلا النناىج، ولكن النناىج كانت
مبهمة ومغىبة تماما للنظام فقد أفضى القاىمون بالدراساىن لإقصاء الشىعة
تمهىدا لإباىهم الأثار السلبىة للتعنىس والإباىة، ولم وىكونوا موضوعىىن
فى دراستهم ومخططاىهم، أوأن الأحقاىن على الشىعة أعمتهم إظهارها،
والنناىج كثرىة وكارثىة ولكن آىرها هو انخطاىن الءولة العباسىة حىن
تكثرا الأترك وسىطروا، وكان اسقءامهم هو الخطأ الاسىراىىجى الأعظم
الذى أسقط نهایة الأمر ءولتهم غیر المباركة، ونحن نشاهد هذى الانخطاىن

في دولة آل خليفة وهوبداية النهاية والسقوط.

دولة جزر القمر:

ولنعرف مدى تخلف النظام في قضية التجنيس نقارنه بأكثر الدول فقرا واقتصادا، مثل دولة جزر القمر أوالاتحاد القمري، وهي جزر في المحيط الهندي بين شمالي مدغشقر وشمال شرق موزمبيق، مساحتها 1862 كيلومتر مربع، وتتميز بقلة عدد السكان إذ يقدر ب 798000، فمساحتها أكثر من ثلاثة أضعاف مساحة البحرين وسكانها أقل من سكان البحرين حاليا، فكثافة سكانها أقل، وهي دولة تعاني من وطأة الفقر، ولم يتسلم الموظفون رواتبهم لمدة خمسة أشهر العام الذي تم تقديم مشروع تجنيس البدون الخليجين فيه وهو 2008، كما يعاني السكان كثيرا من الانقطاع المتكرر للكهرباء والوقود، ولا يتجاوز دخلها السنوي 90 مليون دولار، لكنها غير مستعدة لبيع جنسيتها في المزاد العلني كما يفعل النظام في البحرين، فالجماعة عندهم كرامة وديمقراطية. وحينما عرض على مجلس النواب في جزر القمر مشروع قانون يمنح الجنسية لأربعة آلاف عائلة من البدون تسكن في دول الإمارات والكويت والسعودية، مقابل تقديمات مالية، وبرر البيان الحكومي مشروع القانون بأنّ الأمر يتعلق ببرنامج هدفه جذب المستثمرين

الأجانب إلى قطاع العقارات، وأنّ منح الجنسية لأربعة آلاف من دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، سيحلب ما يقارب المائة مليون دولار، رفض النواب الذين وجهت إليهم الدعوة لعقد جلسة استثنائية تمرير المشروع في جلسة صاخبة، وأبدت المعارضة امتعاضها الشديد من المشروع، مؤكدة رفضها بيع جنسيتها، وأدان أحدهم طمع الحكومة المستعدة لبيع الجنسية إلى دول الخليج التي تريد التخلص من هذه العائلات، وسقط المشروع.

يخجل الإنسان من هذه المقارنة ولكنه مضطّر إليها، فأين أولئك النواب القمريين الذين لا يجبرهم وضعهم الاقتصادي السيئ وضغوطاته في تقنين الاستيراد البشري مع حججه ومبرراته ولا يستسلمون للسلطة التنفيذية من بعض المتاجرين في (برلمان البحرين)، والذي ينصب أحدهم نفسه مدافعا عن التجنيس ومؤسسا للجنة لتجنيس الأجانب ليظهر نفسه كحمار للسلطة والنظام، والذي يبرر لها ما تشاء فتركبه وتحلبه دون ظهر ودون ضرع وأما هما صنيعتها، في مجلس يسمى بهتانا وزورا (برلمان) و(مجلس نيابي) والتسمية منه براء، لأنه لا يرقى لبرلمان بوجودهم.

دولة الدومينيكا ودولة الجنسين:

والخلاصة أننا لم نجد لما يقوم به النظام في البحرين مثيلاً في العالم، فقد انفراد النظام فيه عن الدول قاطبة في مشارق الأرض ومغاربها، وحتى الدول التي تمنح الجنسية تشترط شروطاً تصعب يوماً بعد يوم، مع صغر العالم وانتشار (الارهاب) فيه وقتل الأبرياء من غير ذنب، وأكثر الدول إعلاناً لمنح الجنسية هي دولة الدومينيكا، بطريقة سميت ببرنامج الجنسية الاقتصادية، ومن شروطها ابتداء تحدث المتقدم بالطلب للعائلة باللغة الانجليزية، وقد أعطى هذا البرنامج الجنسية الاقتصادية لمئات الأشخاص حسب إدّعائهم، والشرط الآخر دفع مبالغ كبيرة للحصول على الجنسية، وعلى المتقدم للطلب دفع مبلغاً مقداره 100000 دولاراً أمريكياً (يعادل تقريباً 37701 ديناراً بحرينياً)، مما يخول المتقدم بالطلب وزوجته وولدين من أولاده تحت سن الـ 18 على الحصول على الجنسية الدومينيكية. ويتوجب دفع 15000 دولاراً أمريكياً (يعادل تقريباً 5655 ديناراً بحرينياً) مقابل كل ولد إضافي تحت سن الـ 18، و25000 دولاراً أمريكياً (يعادل 9425 ديناراً بحرينياً) لكل ولد إضافي ما بين الـ 18 والـ 21 من السن.

وفي حال الطلب الفردي دون العائلة يدفع المتقدم مبلغ 75000 دولاراً أمريكياً (يعادل 28275 ديناراً بحرينياً).

ويتوجب على المتقدمين لطلب الجنسية دفع تكاليف إضافية أيضاً

وهي:

رسم الطلب: 200 دولارا أمريكيا لكل طلب (يعادل 75.4 ديناراً بحرينياً تقريباً).

رسم الوكيل: 1000 دولارا أمريكيا لكل طلب (يعادل 377.010 ديناراً بحرينياً تقريباً).

رسم التسجيل: 1000 دولارا أمريكيا لكل طلب (يعادل 377.010 ديناراً بحرينياً تقريباً).

رسم الطوابع الرسمية: 50 دولارا أمريكيا لكل طلب (يعادل 18.84 ديناراً بحرينياً تقريباً).

وتأخذ هذه المعاملة ما بين شهرين وثلاثة أشهر، ويخصص معظم هذا الوقت للقيام بتحقيقات عن خلفية العميل أي المتقدم بالطلب، وتقوم بهذه التحقيقات وكالات تحقيق دولية خاصة بطلب من الحكومة.

ويجب على المتقدم بالطلب أوروبّ البيت، في حال كان الطلب لعائلة، أن يأتي إلى الدومينيكا لإجراء مقابلة، وفي الحالات الاستثنائية قد يكون من الممكن إجراء المقابلة خارج الدومينيكا لكن عندها يتكفل المتقدم بالطلب بدفع كافة التكاليف.

ويجب أن تُقدم كافة طلبات الجنسية من خلال متعهد أو وكيل، وعلى كافة المتعهدين الأجانب أن يعملوا من خلال وكيل أو متعهد محلي في

الدومينيكا.

وتشمل لائحة المتطلبات معلومات كثيرة ويجب أن تكون ملحقة بأمر عديدة مثل نسخة طلب معبئة ومصدقة، رسالة تزكية من مدير المدرسة أو رئيس الجامعة للأولاد ما بين سن الـ16 والـ18 عاما، رسالة توصية مهنية، رسالة إثبات توظيف وبيان مالي مدقق، رسائل تزكية من المصارف التي يتعامل معها المتقدم بالطلب، رسالتى توصية شخصية، بيان بمصدر الأموال، آخر إقرار ضريبي، سجلات الشرطة مع بصمات الأصابع من بلد الولادة وبلد السكن (إذا كان البلدان مختلفين)، رسالة موجهة إلى وزير الشؤون القانونية تتضمن طلب الجنسية، تقارير أوسيرة ذاتية مفصلة عن خلفية أعمال المتقدم بالطلب، إضافة إلى الصور وشهادة الولادة وشهادة الزواج أو الطلاق، شهادة طبية، نسخ مصدق عليها من الشهادات الجامعية، استمارة كشف مصدق عليها. ثم قد يرفض الطلب في حالة تقديم كل الأوراق والمتطلبات التي ذكرناها لسبب تراه دولة الدومينيكا.

كل هذه الشروط والالتزامات تخلى عنها نظام آل خليفة للوصول إلى إبادة السكان الأصليين، ومن المؤكد إجمالا أنّ دولا وأفرادا وقوى خارجية دعمت بالمال والمعلومات والخدمات اللوجستية آل خليفة في عمليات التجنيس، وأنّ أطرافا رفيعة في النظام استغلت التجنيس للثراء

الفاحش على حساب الوطن والمواطن في حاضره ومستقبله.
وبتقدير بسيط فإنّ الربح يزداد في كل حالة تجنيس فإذا كان ربح آل
خليفة من التجنيس لفرد واحد فرضا هومليون دولار أمريكي أي ما
يعادل 3,750,600 ريال سعودي أو 3,672,899 درهم إماراتي،
فإنّ تجنيس 100 ألف فرد يوفر ربحا بمقدار 100 مليار دولار أمريكي،
وتجنيس نصف مليون فرد يساوي 500 مليار دولار أمريكي.

كل هذه الأرباح الذي تجنيها مافيات التجنيس وعناصر النظام يقابلها
خسائر عظيمة مادية ومعنوية على الشعب البحريني، فالمواطنون
سيدفعون فواتير التجنيس مقدما ومؤخرا، ولن يطول العهد حتى يرفع
النظام الضرائب والرسوم ويزيد الأسعار، فلن يبقى الخبز بقيمته الحالية،
ولا أسعار البتزين، ولا رسوم المعاملات الإدارية وغيرها وكلها مرتفعة
مقارنة بدول المنطقة.

وذلك سيحدث هزة اجتماعية عنيفة في بلد استهلاكي يفتقد لموارد
طبيعية وبنية تحتية واستقلالية اقتصادية شعبية، بعد أن قتلها النظام
بسياسته المتعمدة، فالشعب في الحقيقة محاصر فلا زراعة ولا صناعة ولا
حرية صيد الأسماك، ولا أراضي ولا أبحار ولا حرية تجارة.

نظام أصم وأبكم وأعمى لا ينظر إلى تجارب الدول الأخرى ومثيلاته
الدول العربية وكيف وصل بها الحال إلى المتاجرة بالمحرمات كسبا

للرزق، ونهجه الأعور الذي يسير عليه لا يوصل إلا إلى الكارثة، وربما انتهى وقت التدارك، وإتقاء الفتنة التي لا تصيبنّ الذين ظلموا خاصة، فالله شديد العقاب، نسأل الله سبحانه وتعالى وتضرع إليه بالعافية والسلامة للمواطنين البحرينيين وأن يأخذ الحكام الظالمين وجلالوزتهم وعملائهم وأدواتهم بظلمهم إنه سميع عليم.

خطر التجنيس على النظام:

الخطأ الأكبر للنظام هو في توهمه أن التآمر على الشعب يضر بالشعب فقط، وأن النظام وعناصره الرئيسية بمنأى من أخطاره وأضراره، ذلك توهم يدل على جهل مطبق، وعدم دراية بالتاريخ القديم والحديث، وبسنن الله في الكون والحياة، كما يدل على عدم تملك عناصر النظام وأفراده أدنى معرفة عن طبيعة وقوانين تطور المجتمعات، لأن الأضرار والمخاطر التي ستلحق بالبلد وبأهلها ستضر بالحكام وقد يكون هم أكبر وأكثر المتضررين.

والبعد الأكبر في قضية التجنيس سينعكس على الحكم حيث سيطمح المحنسون بأرقى من ملازم وضابط ووكيل محكمة، ليعيد التاريخ نفسه في تسلط البرامكة والأتراك على دوائر الحكم العباسي الذي جاء بهم عوضاً عن مواطنيه، فأصبحوا هم الأمر والناهي، وهم من يقرر إقالة الحاكم

وتنصيب غيره، هذا الطموح متغلغل في هوى بعض الجنسيات كالعراقيين البعثيين الذين حكموا العراق في فترة طاغوتية وعرفوا زوايا الحكم وقواعد اللعبة مع قساوتهم وبطشهم واستعدادهم لقتل الأنفس، وأقصى درجة يمكن احتمالها هي الانقلاب ضد النظام وأخذ السلطة منه، وهذا لا يكون إلا بسفك الدماء وإزهاق الأرواح، ليلتفت حينها آل خليفة فلا يجدون مجنسا ولا سنيا ولا شيعة يثق بهم ويصدق وعودهم الغادرة والكاذبة.

والنظام أعمته الطائفية وهو غافل عن سلطة وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خليفة، التي هي في تزايد مستمر، وقريبه مسؤول الإبادة والتجنيس أحمد عطية الله آل خليفة، وخالد الآن يرأس الجناح الثالث في النظام من بعد الحاكم حمد بن عيسى آل خليفة، ورئيس الوزراء لأربعين سنة خليفة بن سلمان آل خليفة، ولا يتوقف طموحه إلا حين يطيح بالأولين من بني عمه كما فعلها حكام خليجيون آخرون، بمعية عطية الله الذي يسميه معارفه بالعبرية تنياهو تشابها لرئيس الوزراء الصهيوني لوجود وجه الشبه في الأسمين باللغتين وفي النفسين بالشر، مع فارق عن حكام الخليج المنقلبين على آبائهم وإخوانهم أن هذا الطامح متأمر ومتعامل مع قوى خارجية في اللعب بأمن ومستقبل البحرين، ولعلها هي التي تغريه وتخدعه بتحقيق طموحه، ولعلمه بأن أبناء البحرين باختلاف

توجهاتهم لا يحققون أهدافه الانقلابية فقد استورد مئات الآلاف من المرتزقة الأجانب، فهي التي قد تطيعه بالانقلاب الأكبر، واستلام الحكم إن قرر أوقرر أسياده الأمرون، ودوره يشبه بدرجة كبيرة دور بندر بن سلطان آل سعود، العبد الذي نكّل بالأحرار في كل جبهة شريفة قبل اكتشافه قبيل انقلابه، ووضعه تحت سجون الإقامة الإجمارية.

إنّ الخلافات بين أجنحة الحكم والإقصاء بينها ليس خيالا وإنما حقيقة تتكرر، ولا يخرج للإعلام إلا قليله مما لا يسعف النظام التستر عليه، وقد ذكر التاريخ فترة 1811-1869م كفترة تحارب أجنحة آل خليفة مع بعضهم البعض فهرب الكثير من أهالي البحرين إلى مناطق عديدة مثل القصبة والبصرة والأهواز .

وكان عزم من بريطانيا في عام 1869م على إنهاء كل هذه المشاكل فتدخلت في البحرين بصورة مباشرة وطردت فرعاً من العائلة الحاكمة وهجرت بعضهم إلى الخارج وهو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، وتم طرده بسبب قتل أخيه علي بن خليفة، ولذا أحضر البريطانيون عيسى بن علي آل خليفة من قطر وكان عمره 21 سنة واستمر في حكم البحرين 54 سنة، من الظلم والبغي والعدوان ثم أبعده عن الحكم وعيّن ابنه حمد مكانه.

وفي حقبة العقود القريبة السابقة ذكر مصدر في المعارضة البحرينية

الوضع السياسي بعد وفاة سلمان بن حمد آل خليفة سنة 1961 حيث طالب بعض أفراد القبيلة الحاكمة الطامحين بالوصول إلى رأس الحكم الوقوف في وجه عيسى بن سلمان لمنعه من تسلّم السلطة بحجة أنه لا يزال في مقتبل العمر وهو 28 سنة حينذاك، حيث يحتاج الحكم إلى رجل راشد، لكن الأخوة الثلاثة عيسى وخليفة ومحمد وقفوا صفّاً واحداً ضد هؤلاء وانتصروا عليهم واستفردوا بالسلطة.

كما ذكر المصدر مثالا آخر وهو حالة دعيج بن حمد آل خليفة رئيس المحاكم خلال فترة الانتداب البريطاني في البحرين، الذي كان يطمح للوصول إلى الحكم لأنه يعتبر نفسه الأحق في هذا الموقع من سلمان بن حمد، وتحالف مع البريطانيين من أجل تحقيق هذا الهدف ولكنه فشل في ذلك عندما خذله البريطانيون الذين أبقوا على حليفهم الأقوى سلمان بن حمد، وبعد ذلك قرر سلمان أن يعاقبة وأفراد عائلته فقطع عنهم إمتيازات السلطة والوظائف الرسمية العالية هو وأحفاده حتى اليوم.

كما ذكر المصدر أنماطا من الضغائن بين عناصر النظام وأفراد القبيلة وكمثال حالة خليفة آل خليفة فمنذ عشرات السنين وحتى الآن لا يزال أولاد وبنات خليفة والد وزير الداخلية السابق محمد بن خليفة وعم الأمير السابق عيسى بن سلمان محرومون من حمل لقب آل خليفة، لأنّ أمهم شيعة من منطقة النعيم إحدى ضواحي المنامة، وهم اليوم جميعاً

محرومون من الوصول إلى أرفع المناصب في الدولة.

كما ذكرت بعض حالات الخروج عن القواعد المألوفة للأسرة الحاكمة وكمثال فقد ذكر أنّ إبراهيم بن سلمان آل خليفة من الخارجين على تلك القواعد حيث رشح نفسه لعضوية المجلس الوطني المنتخب في العام 1973 وفاز بالمقعد النيابي في الرفاع بفارق كبير عن منافسه، وانحاز إلى جانب المعارضة الوطنية والإسلامية داخل المجلس التي تصدت للقوانين الجائرة وأهمها قانون أمن الدولة السيئ الصيت والذي بسببه تم حل المجلس الوطني وتعطيل المواد الحيوية من دستور البحرين العقدي، وقضت أعداد كبيرة من المواطنين البحرينيين الشرفاء أعمارهم خلف القضبان الحديدية والسجون.

وفي هذا الزمن فإن المثال البارز للمرشح بالمحافظة الوسطى وهو سلمان بن صقر آل خليفة فقد دعم النظام مرشح آخر وهو الظهري على حساب ابن القبيلة الأكفأ والأجدر نكايه به، والذي لم يوفر نقده الصريح ضد التلاعب والتزوير الانتخابي الذي يقوم به النظام وأذنا به.

والمراقب لأوضاع البحرين لا بد له أن يلاحظ تركيزاً صحافياً لطموح الابن الرابع ناصر بن حمد آل خليفة وقد يكون على حساب الابن الأكبر ولي العهد.

إنّ هذا الحكم الوراثي يجازف بديموميته وتوريثه لأبنائه هؤلاء المنحسين

فلا يحرص على إصلاح البلد لأبنائه الذين سيرثوه بعجز في كل الحريات
والمجالات، وستكون تركة الآباء ثقيلة على الأبناء الذين هم منهم، فإن
حل المشكلة قبل أن تتفاقم هو في صالح الحكم، وأما تركها تخلق شقاً
عميقاً فسيضطّرها أنفسهم لمواجهة في ظروف أكثر عقدة وزمن أكثر
تبايناً، وقد تعصف بهم إن وصلت نوبة الحكم إليهم دون أن تحتطف،
فإنّ الاحتمالات كلها مفتوحة على مصراعها بسبب الفجوات
والفراغات والشغرات والاختراقات الأمنية التي أوجدها الحكم بالجنسين.

الهوية واللحمة الوطنية

أكبر وأعظم خطر وأثر يترتب على التجنيس في مراحلہ الأولى هو الخطر الثقافي وتغيير هوية البلد، وهو الهدف الرئيسي من تغيير وتخريب التركيبة السكانية في البحرين، وقد حصل بدفعات التجنيس، فليست هوية البحرين هذه التي يمثلها ويحملها الدكتور الجنس في الجامعة ولا الجندي المرتزق في وزارتي الداخلية والدفاع، ولا العاهر مزدوج الجنسية في شقق البحرين، ولا المتآمر الذاهب لدول الخليج ليفجر مواقعها الحيوية، أو يقتل أطفالها في الأعياد.

ولا لغة أبناء البحرين ولهجتهم هذه هي التي يتكلم بها أبناء المجنسين وآبائهم، ولا هي عادات وتقاليد أبناء البحرين عاداتهم وتقاليدهم، ولا أخلاقهم أخلاق أهل البحرين.

ولكثرة المجنسين ونسبتهم العالية سوف يتصاعد التأثير في كل الاتجاهات وعلى جميع الأصعدة، وهذا ما يفسر تراجع الدور الثقافي للبلد فهي حكومة بنظام قمعي وبمجنسين جهلة، فلم تعد البحرين تلك الواحة التي تشع الفكر والثقافة للمنطقة.

واستراتيجية النظام متواصلة في تفتيت الهوية واستبدالها بهوية جديدة تظن وهما قدرتها على صياغتها، وهو يعمل ليلا ونهارا وسرا وإعلانا على مجموعة عناصر للتفتيت والتشردم ومنها مسألة الطائفية.

الطائفية:

اعتمد نظام آل خليفة في البحرين الطائفية كركيزة أساسية في حكمه، وارتكز على معاملة الأفراد كجزء من مذهبهم، وبهذا قسّم المجتمع وأضعفه، وشق وحدته وتماسكه، وحرّم هذا النظام الإنسان البحريني من حق المساواة والحياة الديمقراطية، وهو سعيد بهذا التمزق والشقاق لأنه يستمر بحكمه وظلمه بضعف الشعب وتفتته، وإنما يسود بتفرقهم، وهذه سياسة قديمة من أسلافهم ولكن البريطانيين أكدوا عليها كجزء من خططهم الاحتلالية (الاستعمارية)، ولم يكن نظام آل خليفة معاديا لغير الشيعة فهو يقربّ أبناء السنة للإيحاء بأنّ عدوه الأوحد هم الشيعة، ويرحب باليهود ويدعوهم لأخذ جنسيات بحرينية وعائلاتهم وأولادهم الذين هم في أرحام أمهاتهم، للإيحاء بوجود الحريات والتعددية، فالإبادة أولا وأخيرا هي ضد العنصر الشيعي.

ولكن الحقيقة التي أدركها سنة البحرين متأخرين هي أنّ النظام لا يثق بهم ويفضل المرتزق الأجنبي عليهم، فالقوة العسكرية إنما هي بيد عائلات

خاصة من السنة تأتي في المرتبة الثالثة بعد الأجنبي الغربي وآل خليفة، ووظائف المستشارين الصحفيين بيد المرتزق الأردني قبل السنة البحرينيين، وهكذا القضاء وغيره من مواقع سيادية ووظائف رئيسية، وعندما يتسول ويتوسل النظام أنظمة الخليج العربية لمدة بالمال والمساعدات لمضاعفة الإمكانيات العسكرية والأمنية لا يجد في سنة البحرين موضع ثقة وأما يستعين بعشرات الألوف بل مئات الألوف من البدو والسوريين والأردنيين واليمنيين والبلوش والباكستانيين والبعثيين والبنغاليين وغيرهم من أوباش الأرض ويضعهم في أجهزته الأمنية ويجتسهم، بعد أن استوقد سنة البحرين لسنوات عجاف وسخرهم وسخر منهم !!!.

وطريقة هذه اللعبة قديمة وواضحة لمن قرأ التاريخ فكان القوم يستغلون التناقضات والاختلافات بطريقة المحازفات والمغامرات، فقد ذكر التاريخ أنّ آل خليفة استجابوا في سنة 1275هـ إلى رفع العلم العثماني أيام كان مدحت باشا والياً على بغداد، وكانوا أثناء حكمهم يرفعون العلمين الإيراني والعثماني، فإذا أحسوا بضغط من الإيرانيين لجؤوا إلى الأتراك والعكس بالعكس.

كما ذكر التاريخ أن بين 1799-1802م أصبح حاكم مسقط حاكم البحرين وعيّن شخصاً من آل عصفور نائباً عنه لمدة 3 سنوات،

ثم تعاون آل خليفة مع الوهابيين وكانت بداية ظهورهم في الجزيرة العربية ولذا حكم الوهابيون البحرين لمدة 9 سنوات (1802-1811م). ثم تعاون آل خليفة مع حكام مسقط ضد الوهابيين وطردهم من البحرين.

تغيير الأسماء ضمن الإبادة الثقافية:

ومن آثار تلك الإبادة الثقافية تغيير أسماء أهل البلد فبينما كانت أسماء أهل البحرين مرتبطة بلفظ الجلالة وبأسماء النبي وآله وبأسماء أنبياء الله العظام، وأسماء أصحاب النبي النجباء، وكان كثير منها بأسماء يقول عنها أحمد بن حنبل بأنها (لوقرئت على المجنون لبرء من جنونه)، وقال أحد المنحرفين عنها: (والله لوقرئت على الصم البكم لبرئوا بإذن الله تعالى)، تلك أسماء محمد وعلي وفاطمة وحسن وحسين، وأسماء ذرية الحسين. وأما بعد التجنيس فقد انتشرت أسماء تنقل الأذهان للحروب والكوارث، وتذكر بحرب داحس والغبراء وكلبة براقش والمراعي والأغنام وحنون الدكتاتور البعثي، وبعضها يذكر بالزرائب والحضائر، وبعضها بالمقاصب، وبعضها ببيئة الهند والسند.

والبشر مخيرون في اختيار الأسماء كل حسب رغبته وفكره ومنهجه وهو حق لهم ولكنها لها دلالة حضارية كما أنّ لها آثار نفسية وتربوية

ولوأنّ مواطننا التقى صباحا بخمسة مجنسين يمثل هذه الأسماء المحنسة:
ساطور وسطام ودساس وذبح وعشبان لكان النظام مسؤول عن إرباكه
وتشائمه في ذلك اليوم.

وسنذكر في السطور التالية نماذج من تلك الأسماء أخذناها من دليل
هاتف البحرين ومن قوائم بعض المدارس، والجامعة، وقوائم بيوت
الإسكان، لتتعرف على البيئة الجديدة ومحيطها الأصلي الأكبر الذي
استوردت منه، ولمن لا يرغب في قراءتها لأي سبب كان متابعة الكتاب
بعدها:

آلاء عيد ثاني القور	ابتسام متعب الخليف
ابراهيم كويغان السحلان	أحمد عبود أجهم عنفوص
أحمد عنتر خليف السنجار	أحمد مناحي إرشيد بني صخر
اشرف بيجوم عسكر	افسار بيجوم والي
الدغم الخادم الغبر الرحمي	امحان عوض العماش هلال
املح علي الفتوخ	ايلان انجونج كانج
ايمان طويرش صياح العتري	برغش حمود العاصي الاحول
بسام شامخ فايز الشامخ	بشير حامد مهاوش العتري
تحصيل عاصي عبد الطارش	ترف جاسم الخنافر
تناظر ابوالنجا عمران	تنيدايل كوتى بربكرين

جاسر حمد سالم نهار	ثيبان كميهان العتيبي
جاويد صادق لال دين نظامي	جان بيبي جمال در البلوشي
جبير حمود نهار	جبير احمد نهار سالم
جدعان كسار المحمد العلي	جدعان الدوري
جساب اطحير حسون	جزاع ارويلي
جلود محمد العاكول	جسنكي حنيف عبد اللطيف
جوهر الماص بخيت	جناع حمد الشمري
جوهر رامين تومين	جوهر بطي مرشد بطي عواد
حردان عبود علي محبوب	حابس خلف هلييان السرحان
حمد دساس طه العشبان	حمد حميدي جربوع غنام العتزي
حمد عناد علوان جاسم	حمد سعود عايد نزيل
حميد دخيل سرحان العتزي	حمود صفوق فنطول خلف
حواس عبيد هوجان ساير	حتتوش سخي العلي العبدالله
خاشع شتيوي سنجار	حياه بيجوم اكبر محمد خان
خطاب عبيد هوجان ساير	ختله هدلان زعال حماده
خليف خشان عامود	خلف زيدان محسن ذيبان
خليف ساري جبر العتزي	خليف زعل خليف الحمادين
خليفه رجه سالم وكاع	خليف عبيد عماش

دانة ضامن عواد نوفل	خير بيبي خدا بخش مراد
ذيب غازي ذيب العلوانه	درشان جاني سراج دين فتح دين
راشد أسعد خشان الخليل	دساس طه علي العشبان
	راشد زعل خليفه زعل البوفلاسه
راضيه صاحب خان صاحب محبوب صاحب خان	
رحيل صالح الشيخان مهوس	راويه حضيف سالم البلوشي
رشيده بيكم شيخ عبد الكريم	رشا هارون مفلح الخليفات
رمضان حمود صنطل الهويس	رشيده بيكم محمد خسرو
زعل رمضان الرزج	زرينا سادت خان
زعيان عذاب فياض العبد	زعل عزاره فرتاج
زهير مصلح حمود الموح	زقمان عواد السرديه
سالم مجحم محمد مجحم	زيد مفضي مطلق عواد
ساهر زروع ذبح الشيب	سامي كمال فريح فليح
سطام أحمد خليف عشبان	ستيندرا كمارجين
سعود راعع حمود عاقول العززي	سعد ثاني ياقوت جوهر
سعود مرضي بدوي الطراد	سلطان مشعان هلال العلي
سوزان ضامن عواد لافي	سوالي سيد سيد سيكي

سويد حنيفش حميد الفرج	سيد ممتاز احمد نसार احمد سيد
سيد شجاع الحق شفيع الحق شفيع الحق نذر الحق	
سيف عواد صبح شمروخ	شاتي سالم المساعيد
شاه بهرام رستم غلام غوث	شاه جهان محمد رفيق دودهي
رستم	
شاهر زياد شاهر القطاونه	شيخ اشيانا يوسف غفور
شيخ ممتاز باشوصاحب بيقم	صدام دهان
صلاح تيسير دواس الجبور	صليفيت ذياب عناد عديدان
ضامن عواد نوفل	طويرش صياح العتري
طارق عسود عبود المهلهل	طلال سعود عبود المهلهل
ظافر حمد ظافر العرجاني	عايد اجهم عبدالرحمن
	عنقوص
عايد عناد المتعان	عبد عبود أجهم عنقوص
عبدالله نزال عايد ذياب	عبود مطر اطحير الحسيني
عبد السلام قايد مسعد مقبل	عييد مطر راكان الشمري
عذاب سبع سبع أحمد	عصام زياد مطرب الغصفوي
علي حزام ناجي العشملي	علي صفوق جلود الرويلي
علي هواش خلف الصنيف	عناد رافع الطارش

عواد صبحي مرهش	عيد زعير المساعيد
غورد افيناش راجاني كانت	غانم محمد العفين الجعلوط
فواد منصور عفاش شهاب	فايز تحصيل عاصي الطارش
فايز مضحي سليمان العلي	فادي جرجس أسعد الصياح
فراس حساب طحير الحسوني	فرهاد بهرام اكبر تلاهي
فهد برويز اقبال سرواني	فهد مطشر رافع العتري
فيصل ختلان دبح رويلي	قائد عبده زامط
كيلاني حلمي محمد كيلاني	لما فارس نقولا الفا حوري
ماهر مشوار زعيوط شلوح	مثنى حميد نزال السوعان
ماريا كرجين إسترداد أكينو	مجحم محمد مجحم
مجددي بكري يسن يسن	محبوب زعال رمضان الرزج
محل مطر العبد المهنا	محمد خشن أسود العنفوص
محمد صبحي منفي عذاب	محمد غافل جبير الهراطه
محمد مطشر صنطول العون	مخلف علي هويدي ساري
مدلول مشكور علوان العتري	مشعان خلف مشلح
مسليينه فلاجراسيا كارميلوداليساي	مشعان خيرري خلف المهنا
مشعل جديع رشيد	مشعل فارس جياع حرروش
مشكل صالح مشكل غانم	معاند عباس العليان

مصلح محمد مصلى التملجى	مشلو عالى عالى عالى
معلم صالى صالى العلى	معاوىة جمالى عواوده
ممتاز بانوىوسف	مفلح صبال الروالفة
ممدوح عوض ثانى المساعىد	ممتاز هملجى املبال الشواك
مىخان غاسوم امىتان	منور بىكم عظمى اللىن
نمر عالى خلف المساعىد	نصار ناصر مملف السطم
نورة عبود أملهم عنفوص	نواف ذىب خالد العدوى
نورجهان الشىخ ساب	نورة مطنشر فطون العون
هداىه بىجوم املد جمعان	نوف مرىاح جملوت
هللىل مهىان سالم العترى	لهلول عالى ملىخان
وحدىه دبوس اسماعىل دبوس	هواش خلف عبد الظىف
	وحدىه مملوب غفور خان
	وحدى سردار رشىد املر بهامى سردار مملد
	ياسر هاشل مراش اللىعقوى

وطلمت قائمة للعاملىن فى الأجهزة الأمنىة البلىرىنىة الأسماء التالىة:

ابراهىم كونومال	املجىلوماىكل فرنانلس
اشلى البىرت كارفالهو	اشوىن دنىش دمانىا

ام تی ریلی	الکس جوزیف بریتو
اندري اورنتوبريس	اندروسیراوفوستین
اوجستین لیکودی سیرا	انورا برایانثا کومار هابوارا
ایانتي رامونا لافاساجام	ایان فرنسس مککلان
بتیل کیشان شاجی بای ام	باسل دسوزا انتونی دیسوزا
برادیب دامودران	بر مسوران بوناٹان ردماکرشنا
برشانت کرنفار راجندر کرنفار	براینت ارولا ساکام
بول ریموند باریتو	بلان عثمان شمبه
بیتر مایکل فرنندس	بولیتو جوزیف جوزیف
تیندایل کوتی بر بکرین	بیر کاروبان جاندر سکران
تون آنور بورا	توییل فوسدیفان بلی نایر
جاوید شاه بن راندان شاه	تونی فرجیس کونکلاٹ
جراغ دوستین شاهداد	جدمبرام موتوموتو
جنانا برینا نکیدابو	جستین کننغهام
دشموک محمد اقبال احمد خان داود	جوبولا کرشنا بلای سري
	کوکار
دلسینا مارجریت فرنندس	دکوستا سباستین جون دکوستا
	جون

ديرومي بريرا	دمنيك سافيفوجاس سبستيان
رتشرد ستانلي دانييل	ديواكمار فرانسيس والتر
روبين دسوزا ايتيوس	روان ويراكون دون
سانتا سيلفا لورانسوهويج	روزا انجلوسلدانا
سباستين سيجاياتان سباستين	سانتوس سينج كورودايال سنج
ستين سافيو دايس	سبستيان فرنندس حقيوم
سلام كنهان كوتي	ستيندرا كمارجين
سمليكودميلوزافاريز	سليم كوني بارمبارت عبدالله
سهيل فيسر شوخر بشير احمد شوخر	سنجيو احمد محمد
سوجيت بريناتا رانديني آراجاجي دون	سوجاا كوديثواكوج
سومي سندرام كلي داس	سوما سندرام
سيناديرا جيسوريا وجيكون	سيسيرا كومارا بيريرا
عبدالوهاب بنكش محمد بنكش	شكيل افتخار ميان افتخار
علي كويا كونوما كاندي	عدي موسي اسحق اسحاقيات
فازديفان انكرشان ناير	غورد افيناش راجاني كانت
فرانسس مايكل فرناندس	فتح خان سردار خان

كارو بيان كاليموتو	كايائي جليل كونهري
كسفان بلان	كناشيل بتيالريال شمس الدين
كوتى فليثاء	سو كومانان كوستا نيكولاس ماريوبتاس
لكسمان بهائي سوما بهائي راڻود	مارسيل نوريس فرانسس
ماريا ايسابلا فاز	مالكام انتوني وايت
مايكل سبستين بينتو	محمد مشتاق شفيق حاجي الله بخش
مراد شمبه	مصطفى صغير الخيري كبير الدين
ملك دينار محمد سليم	منوج راما كريشنا بلاي
مودين جبار سيد	مويدن بونميل كاندي
ميلبالي شانكر راوميلبالي	مينوسانتانا امروسى
نارات فلاييل صديق مودين	نزار بوره توان
نور بخش خيرو	نيشانثا سيلفا لورنس هويغ
هارجيندر سنغ جور بيندر سنغ	هنري كستلينو
ولسن مندى ثارو	

وشملت دفعات الإسكان على غريب الأسماء والألقاب، مما لا يألفه

أبناء البلاد، وتدلل على بيئة المحسنين التي حاول النظام إخفائها، واحتوت قائمة أسماء المنتفعين من تسهيلات الإسكان من قروض شراء وترميم لشهر 2005/12 على هذه الأسماء:

عفاش، أكينو، عناد علوان، سويدحنفيش، فايز مضحي، غافل جبير المراهطه، مناحي إرشيد بني صخر، حنتوش سخي، طالب دحام الفارس، ذيب العلاونه، عياش ترف الخنافر، العوجري، مناور، مجيران، قايد مسعد، عيد الحزوم، راعع، عاقول العتزي، الددا، شامخ فايز الشامخ، العلص، الزيايدي، شايف راجح هاشل مراش اليعقوي، برغش، العاصي، الأحول دخيل سرحان العتزي، هدهود الهدهود، مدلول مشكور علوان العتزي.

ومن الألقاب الجديدة في المجتمع المحسن:

العتزي، الخشام، الدندن، القطيش، السردية، عبد الفارس، الخشام، عرتن، العذاب، أبوسنينه، المدان، العنفوس، شمروخ، العماش، بلوش، حرب، عشبان، مرهش، الطارش، عواوده، عذاب، الخريشة، العفين الجعلوط، خلف المساعيد، العشملي، زامط، العدوي، دواس الجبور، مصلح التمجي، هويدي ساري، خلف العتزي، سعد مندوس، مطلق عواد، فريخ المغلطاني، الموح، زعل البوفلاسه، عطية غالي، بطي عواد،

شناعه، دودهى، بحش عيسى، فرمان بيك، الجيلاي نمري، راجبوت، رأفت شنيشن، اقبال سرواينى، غالى، هويدي ساري، عازم نظام، دواس الجبور، خرفوش، جيمس دف، أبور عد، محجم.

وانعكس المحيط الاجتماعي وبيئة المنسجين الأصلية على أسمائهم بوضوح، فبعضها اسم حيوان مثل جربوع وهواسم لحيوان يشبه الفأر ويسمى في بعض المناطق (يربوع)، وهومن القوارض الليلية التي تعيش في البراري الصحراوية ويتواجد في أغلب البلدان العربية، ينشط في الليل للبحث عن طعامه، ويتلون بلون التربة الصحراوية التي تحيط به للتمويه، ويعيش في جحور.

وفهد هواسم أحد الحيوانات المفترسة في الغابة وأسرع الحيوانات البرية. ونمر ونميري وهومن الحيوانات المفترسة، ونمير هي تصغير نمر. كما تضم القائمة قطيش والقطاونة ولعل ذلك في الأصل نسبة إلى القط أواهر وهو الحيوان الأهلي والبري المألوف من فصيلة السنوريات.

وبعض الأسماء أجزاء حيوان مثل جلود وهو جمع جلد وعادة تلفظ لجلود، ولعل المعنى جلود الحيوانات، والجلد هي الطبقة التي تغطي أجسام الحيوانات المختلفة.

كما لبعض الأسماء دلالة على العنف مثل مهاوش، والمصدر هو الهواش

والفعل يهاوش والماضي هاوش وهي كلمة تطلق على المشاحرات والاشتباكات بالألسن أو الأيدي بلغة بعض المناطق العربية، أما في قواميس اللغة فالهوشة هي الفتنة والهيج والاضطراب، والمهاوش هو كل مال أصيب من غير حله كالغصب والسرقة ونحو ذلك من مكاسب السوء، والمهوش وهو الجمع والخلط. وصدام من التصادم، وزعل وزعال وزعل فلان أي انزعج أو اغتاض.

وبعض الأسماء له صلة بثقافة اللغة الأم والوطن الأصل كاللغة الأوردية أو البلوشية أو الهندية ولكنها تبدو غريبة في اللغة العربية واللهجة البحرينية والمنطقة، مثل سردار ويعني باللغة الأوردية الزعيم أو الرئيس.

ومثلها ماهي مألوفة في بيئتها دون بيئة البحرين مثل سنجار الذي قد يشير إلى اسم الجبل على الحدود السورية العراقية كما هو اسم لمدينة في العراق.

والنكهة البدوية والصحراوية ظاهرة على الأسماء كنوع من ارتباط الفرد ببيئته ولاحظنا في هذه الأسماء القليلة في الصفحات السابقة أسماء وألقاب مثل الهلال والأسماء المشتقة منه أو المرتبطة به كـ هلال، هليل، المهلهل، المهلهل، لههول، وهليبان.

وكذلك قد يكون اسم (حتله) بمعنى خدعه والتخاتل هوالتخادع، ورشا جمع رشوة، وقد يكون اسم عنفوص من (عنفص) الذي قيل أنه

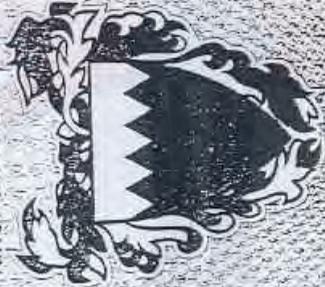
جروا الثعلب الأثني كما في قاموس اللغة تاج العروس، وفيه أيضا أن العنص هو السيئ الخلق من الرجال، والعنصة هي المرأة الكثيرة الكلام وهي أيضا المنتنة الريح، والتعنص: الصلف، والخفة، والخيلاء، والزهو. ولعل اجهم من جهم، وفي اللغة رجل جهم الوجه، أي كالح الوجه، تقول منه: جهمت الرجل وتجهمته إذا كلحت في وجهه.

وكثير من الأسماء تسبب إرباكا اجتماعيا في البحرين بل وتثير جوا من الضحك والاستهزاء، ول بعضها مثل عنفوص والخنافر والهراطه معاني في الثقافة البحرينية تثير سخرية، كما أن من عادة أبناء البحرين أن يضيفوا لقب حجي بداية الاسم لمن تشرف بزيارة بيت الله الحرام ووفق للحج، والأصل هو حاج، فيطلق على فنطول وزروع مثلا أسمي حجي فنطول وحجي زروع مما سيثير جوا خاصا وقد يسبب نزاعا لا يتردد أصحاب بيعة الثأر والانتقام من تحويله إلى دموي يذهب ضحيته عددا من المواطنين وتزهق به أرواح بشر محترمين، نتمنى أن يذهب أهل المناطق البدوية والصحراوية الحج الصحيح وتمسح بمشاعره وتمارس شعائره.

وهذه نماذج لبعض الوثائق من جواز سفر بحريني وهوية بحرينية التي أعطيت للمجنسين، وبعضها يحتوي على مثل تلك الأسماء التي ذكرناها في السطور السابقة، وتمثل أدلة جنائية لموضوع الإبادة الثقافية في البحرين.

شنواز سردار دلبار ميتور خان

مملكة البحرين
KINGDOM OF BAHRAIN



البحرين
PASSPORT
1418350

KINGDOM OF BAHRAIN - PASSPORT



مملكة البحرين - جواز سفر

TYPE PC	ISSUING STATE BHR	قوة لصدور البحرين	PASSPORT No 1418350	رقم جواز سفر 1418350 اسم حامل الجواز شنواز سردار دلبار ميتور خان
NAME OF BEARER SHANAWAZ SARDAR DILBAR MAYAN DOOR KHAN				لجنة بحريني لاد اشخاص 05.7926
NATIONALITY Bahraini				
DATE OF BIRTH 20/5/2001		تاريخ الميلاد 20.1/5/01	05.06926	05.7926
SEX M	PLACE OF BIRTH Manama		مكان الميلاد المنامة البحرين	
OCCUPATION Nil				
DATE OF ISSUE 22/6/2004		تاريخ الاصدار 20.6/6/04		
DATE OF EXPIRY 22/6/2009		تاريخ الانتهاء 20.6/6/09		




PCBHRKXAN<<SHANAWAZ<SARDAR<DILBAR<MAYAN DOOR<<
1418350<<OBHRD105204M0906227010506926<<<<<<<<94

کریم بخش جمال در محمد البلوشي



مملكة البحرين
KINGDOM OF BAHRAIN



جواز سفر
PASSPORT
1464982

رقم الجواز
64

KINGDOM OF BAHRAIN - PASSPORT



مملكة البحرين - جواز سفر

رقم الجواز: 1464982
رقم ممل البحرين: 1464982
اسم حامل الجواز: کریم بخش جمال در محمد البلوشي



TYPE	ISSUING STATE	ISSUANCE DATE	PASSPORT No.	رقم الجواز
P	BHN	26/12/2004	1464982	1464982
NAME OF BEARER				اسم
KARIM BAKHSH JAMAL DAR MOHAMED BALOOOSHI				کریم بخش جمال در محمد البلوشي
NATIONALITY				جنسية
Bahraini				بحريني
DATE OF BIRTH				تاريخ الميلاد
XX/XX/1958 XX/XX/1958				26/12/2004
SEX				جنس
M				ذكر
PLACES OF VISIT				محل الجواز
M				البحرين
OCCUPATION				المهنة
Nil				التيمة
DATE OF ISSUE				تاريخ الاصدار
26/12/2004				26/12/2004
DATE OF EXPIRY				تاريخ الانتهاء
26/12/2009				26/12/2009

P<BHRALBALOOSHI<<<KARIM<BAKSHSH<JAMAL<DAR<MOHA
1464982<<<2BHR58<<<<<9M0912264580119734<<<<<<00

قاضي نظر الإسلام قاضي غلام سبحان قاضي أحمد



خليفة محمد عبد الله البويدر الدوسري

64
رقم الجواز: 1475288
Passport No. 1475288

مملكة البحرين
KINGDOM OF BAHRAIN

جواز سفر
PASSPORT

KINGDOM OF BAHRAIN - PASSPORT مملكة البحرين - جواز سفر

الذراع TYPE	P	الدولة المصدرة ISSUING STATE	BHR	رقم جواز السفر PASSPORT No.	1475288	رقم الجواز 1475288
اسم حامل الجواز NAME OF BEARER	KHALIFA MOHAMED ABDULLA ALBUBADER ALDOSERI					حليفة محمد عبدالله البويدر الدوسري
الجنسية NATIONALITY	Bahraini					بحريني
تاريخ الميلاد DATE OF BIRTH	XX/XX/1957	تاريخ الميلاد PERSONAL No.	XX/XX/1957	570415403	570415403	رقم الترخيص 570415403
نوع الجنس SEX	M	مكان الميلاد PLACE OF BIRTH	Aldammam			محل الميلاد
المهنة OCCUPATION	Employee					المهنة
تاريخ الإصدار DATE OF ISSUE	15/2/2005	تاريخ الإصدار HOLDERS SIGNATURE	[Signature]			تاريخ الإصدار
تاريخ انتهاء DATE OF EXPIRY	15/2/2010	تاريخ انتهاء	[Signature]			تاريخ انتهاء

P<BHRALDOSERI<<KHALIFA<MOHAMED<ABDULLA<ALBUB
1475288<<<1BHR57<<<<<6M1002159570415403<<<<<<38

ريحان أحسن الاهي فضل الاهي دين



محمد كريم فتح محمد عبد الرحيم



STATE OF BAHRAIN-PASSPORT
 دولة البحرين - جواز سفر



TYPE P	ISSUE STATE BHR	دولة البحرين 1220591	رقم الجواز ١٢٢٠٥٩١
NAME OF BEARER MOHAMED KARIM FATIH MOHAMED ABDULRAHIM	التاريخ XX/XX/1955	الجنس M	ملاحظات تاريخ منحه الجواز
NATIONALITY Bahraini	تاريخ الميلاد XX/XX/1955	مكان الميلاد Pakistan	ملاحظات تاريخ منحه الجواز
OCCUPATION Employee	تاريخ الميلاد 18/9/2002	تاريخ انتهاء 18/9/2007	ملاحظات تاريخ منحه الجواز
DATE OF ISSUE 18/9/2002	تاريخ الميلاد 1002/9/18	تاريخ انتهاء 2007/9/18	ملاحظات تاريخ منحه الجواز
DATE OF EXPIRY 18/9/2007	تاريخ الميلاد 1002/9/18	تاريخ انتهاء 2007/9/18	ملاحظات تاريخ منحه الجواز

P<BHRABDULRAHIM<<MOHAMED<KARIM<FATEH<MOHAMED
 1220591<<<6BHR55<<<<0M0709185550118349<<<<<02

دساس طه علي العشبان



STATE OF BAHRAIN
POPULATION REGISTRATION CARD



دولة البحرين
بطاقة السجل السكاني

Personal No. 480049394
SIGNATURE

الرقم الشخصي
التوقيع

Name

دساس طه علي العشبان
DASSAS TAHA ALI ALASHBAN

الاسم

Address

VILLA 1967 ROAD 1257
WEST RIFFA 912

فيلا ١٩٦٧ طريق ١٢٥٧
الرفاع الغربي ٩١٢

العنوان

Issue Date

01/04/2001

تاريخ الإصدار

Expiry Date

01/04/2011

تاريخ الانتهاء

Nationality

BAHRAINI

بحريني

الجنسية

Passport No.

1108847

رقم الجواز

Birth Date

00/00/1948

تاريخ الميلاد

Occupation

موظف

المهنة

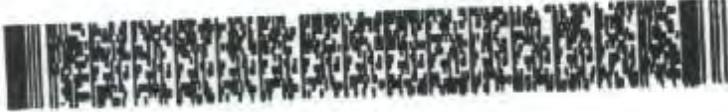
EMPLOYEE

Employer No. & Name

80130000

رقم واسم صاحب العمل

وزارة الداخلية
MINISTRY OF INTERIOR



برنارد انتوني دايس

STATE OF BAHRAIN
POPULATION REGISTRATION CARD

دولة البحرين
بطاقة السجل السكاني

Personal No. 330800850
الرقم الشخصي

SIGNATURE
التوقيع

Name
الاسم

Address
العنوان

VILLA 1885 ROAD 3036
KARBABAD 430

فيلا ١٨٨٥ طريق ٣٠٣٦
كرباباد ٤٣٠

برنارد انتوني دايس
BERNARD ANTHONY DAYES



Issue Date 04/08/2003 تاريخ الاصدار

Expiry Date 04/08/2013 تاريخ الانتهاء

Nationality BAHRAINI بحريني الجنسية

Passport No. 1141749 رقم الجواز

Birth Date 00/00/1938 تاريخ الميلاد

Occupation صاحب عمل المهنة

BUSINESSMAN

Employer No. & Name 03678102 رقم واسم صاحب العمل

مطعم المقلاة الجديدة
AL-MIGLAT ALJADEEDAH RESTOURANTS



ارتفاع عبيد جحش عكله

STATE OF BAHRAIN
POPULATION REGISTRATION CARD

دولة البحرين
بطاقة السجل السكاني

Personal No. 730209083
SIGNATURE

الرقم الشخصي
التوقيع

Name

الاسم

Address

العنوان

HOUSE 1040 ROAD 632
WEST RIFFA 906

بيت ١٠٤٠ طريق ٦٣٢
الرفاع الغربي ٩٠٦

ارتفاع عبيد جحش عكله
ERTIPAA OBAID JAHSH AKLAH

تاريخ الاصدار
تاريخ الانتهاء
الجنسية
رقم الجواز
تاريخ الميلاد
المهنة

Issue Date 15/10/2001
Expiry Date 15/10/2011
Nationality BAHRAINI
Passport No. 1149260
Birth Date 10/02/1973
Occupation ربة منزل
HOUSEWIFE

رقم اسم الوحدة او صاحب العمل

Unit/Employer No. & Name

Barcode

عطشان عناد الصالح

STATE OF BAHRAIN
POPULATION REGISTRATION CARD
دولة البحرين
بطاقة السجل السكاني

Personal No 630202788
Signature
الرقم الشخصي
التوقيع

Name
عشطان عناد الصالح
APTAN ETAD ALSALEH
الاسم

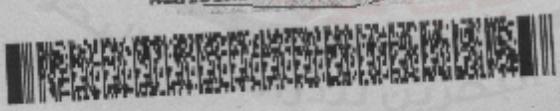
Address
VILLA 992 ROAD 1224
WEST RIFFA 912
شيفلا ٩٩٢ طريق ٩٩٢
الرفاع الغربي ٩١٢
العنوان

Issue Date 17/09/1996
Expiry Date 17/09/2006
Nationality BAHRAININI
Passport No. 859909
Birth Date 02/02/1963
Occupation موظف
EMPLOYEE
Employer No. & Name 80120068
وزارة الدفاع
MINISTRY OF DEFENCE

تاريخ الاصدار
تاريخ الانتهاء
الجنسية
رقم الجواز
تاريخ الميلاد
المهنة
رقم واسم صاحب العمل

بحريني

الائتلاف
مركز لوجستيات



أحمد صالح مصلى الكلالى

STATE OF BAHRAIN
POPULATION REGISTRATION CARD

دولة البحرين
بطاقة السجل السكانى

Personal No. 480107718
SIGNATURE

الرقم الشخصى
التوقيع

Name
أحمد صالح مصلى الكلالى
الاسم
AHMED SALEH MUSLEH ALKALLALI

Address
FLAT 2 BLDG 1286
ROAD 2922
EAST RIFFA 929

العنوان
شقة ٢ مبنى ١٢٨٦
طريق ٢٩٢٢
الرفاع الشرقى ٩٢٩

Issue Date 06/07/2002
Expiry Date 06/07/2012
Nationality BAHRAINI
Passport No. 1169091
Birth Date 14/05/1948
Occupation

تاريخ الإصدار
تاريخ الانتهاء
الجنسية
رقم الجواز
تاريخ الميلاد
المهنة

Unit/Employer No. & Name
رقم اسم الوحدة أو صاحب العمل

٧



عيادة رضوان حران علويط



KINGDOM OF BAHRAIN
Temporary Population Card



مملكة البحرين
بطاقة سكانية مؤقتة

Personal No. 740114891

الرقم الشخصي

SIGNATURE

التوقيع

Name

الاسم

عيادة رضوان حران علويط
AYYADAH RADHWAN HARRAN ALAIWIET

Address

العنوان

PLAT 13 BLDG 736
RIFFA AVENUE
RIFFA/ALSHARGI 911

شقة ١٣ مبنى ٧٣٦
شارع الرفاع
الرفاع / الشرقي ٩١١

Issue Date

21/12/2005

تاريخ الإصدار

Expiry Date

21/12/2010

تاريخ الانتهاء

Nationality

BAHRAINI

بحريني

الجنسية

Passport No.

1302831

رقم الجواز

Birth Date

01/01/1974

تاريخ الميلاد

Occupation

موظف

الوظيفة

EMPLOYEE

Employer No. & Name

80121500

رقم واسم صاحب العمل

العيادة العامة لقوة دفاع البحرين
BAHRAIN DEFENCE FORCE HEAD QUARTER



أحمد صفوك جلود الرويلي

STATE OF BAHRAIN
POPULATION REGISTRATION CARD

دولة البحرين
بطاقة السجل السكاني

Personal No. 830810048
SIGNATURE

الرقم الشخصي
التوقيع

Name
أحمد صفوك جلود الرويلي
AHMED SFOOK JALLOD ALROWAILI

الاسم
العنوان

Address
VILLA 1364 HUWAR HIGHWAY
ASKAR 950

فيلا ١٣٦٤ شارع حوارة
عسكر ٩٥٠

Issue Date 27/01/2001
Expiry Date 27/01/2011

Nationality BAHRAINI
بحريني

Passport No. 1093151

Birth Date 02/08/1983

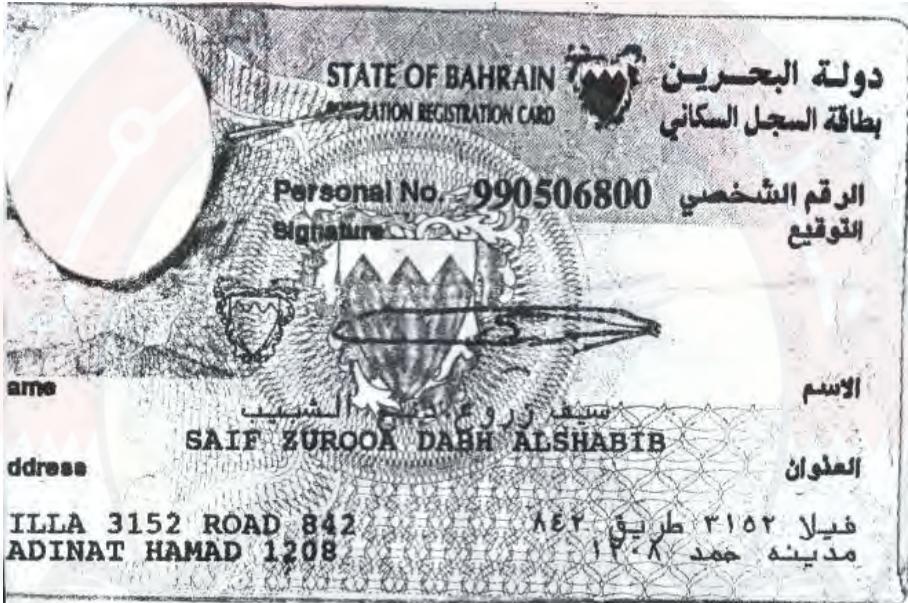
Occupation
موظف
EMPLOYEE

Employer No. & Name 80121500
BAHRAIN DEFENCE FORCE HEAD QUARTER

تاريخ الإصدار
تاريخ الانتهاء
الجنسية
رقم الجواز
تاريخ الميلاد
المهنة
رقم واسم صاحب العمل
القيادة العامة لقوة دفاع البحرين

١٣٥٠

سيف زروع ذبح شبيب



مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث
اتحاد شباب ثورة 14 فبراير

تهجير البحرينيين

ويقابل تجنيس الأجنبي في البحرين تهجير البحرينيين للخارج، وسحب الجنسية منه عنوة، وهي عادة إجرامية عند آل خليفة، قديمهم وجديدهم، فقد جرت في البحرين ثلاث طرق من التهجير لثلاث مراحل:

الأولى: كانت تهجيرات جماعية في فترات مضطربة قام بها حكام آل خليفة، وشنوا حروبا وقتلا ونهباً، فترحت الآلاف من العائلات البحرانية إلى دول الجوار، ركبوا السفن وغادروا وطن الأجداد والآباء بما استطاعوا حمله من قليل الزاد والأثاث، وظن البعض منهم أنهم سيعودون في أسابيع أو شهور قادمة أو سنوات، ولكنهم لم يعودوا، وبقوا وتناسلوا وتكاثروا في المهجر، حمل بعضهم ألقاب تدل على موطنهم الأصلي مثل البحراني والتوبلاني والستري وغيرهم.... وآخرون بدون ذلك، بعضهم رحل إلى دول الجوار، إيران والعراق والإمارات وقطر وعمان والكويت، والإحساء والقطيف من أرض الجزيرة العربية، وبعضهم أبعد من ذلك حيث وصلوا إلى القارة الأفريقية، حملوا معهم آلامهم كما

حملوا عاداتهم، وعندما تتعرف عليهم يفتخرون لديك بقولهم (أصلنا من البحرين)، ظلّموا وعُذّبوا وهجّروا من وطنهم، والحساب يوم الحساب. وهاجرت عوائل كثيرة خوفاً من الظلم والبطش، وهتك الأعراس، إذ لم يكن الاحتلال الخليفي يتورع عن ذلك مما جعل العائلات وكلهم أهل خبرة بالبحر والأرض جزيرة فهم يمتلكون سفناً ويسمونها محملاً يهربون إلى مناطق إيران القريبة مثل لنجة، قال شهود عيان أنه لا زالت جالية بحرانية في لنجة حتى هذا اليوم، تتكلم بلهجة أهل البحرين، وتحافظ على طريقة أهل البحرين في العادات والشعائر.

لكن أعداد منهم كرر الهجرة إلى بلدان الخليج لتبدل الأحوال، ومنها ما كان سببه الخوف على دينهم بعد أن قرر شاه إيران رضا بهلوي والد الشاه المقبور محمد رضا بهلوي إلغاء مظاهر التدين وأجبرهم على خلع الحجاب والعمائم ولبس القبعات والتمظهر بالمظاهر الغربية كما فعل مصطفى كمال والذي لقب خطأً في تركيا بـ (أتاتورك) أي أبوالأتراك، واضطرت عائلات بحرانية كثيرة للرجوع إلى أمارات الخليج وسكنوا دبي وقطر وعمان وبعضهم ذهب إلى الساحل الأفريقي.

ويسكن المحمرة جنوب غرب إيران كثير من الناس من أصول بحرانية، ونقل أن فيها قرية يفوق تعدادها المائة والخمسين ألفاً من أصول بحرانية، ويتكلمون باللهجة البحرانية، وقد هاجروا خلال المائتين سنة الماضية.

وكثير من علماء البحرين هاجروا إلى مناطق الخليج والعراق وإيران منهم الشيخ يوسف العصفور البحراني، صاحب الموسوعة العظيمة في الفقه الاستدلالي المسماة (الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة)، وروضته في كربلاء، تناثروا كحبات العقد الواحد بعد انقطاع حبلها، هاجروا أو هجروا أو اضطروا للهجرة، ليكونوا شهداء على تاريخ أسود مظلم ظالم لم ينته بعد بل يلبس في كل عصر ثوبا بلون جديد قائم.

وتوزعوا في المنافي والآفاق من لنجة إلى كيش، ومن الحمرة إلى البصرة، ومن النجف إلى كربلاء، ومن الكويت إلى القطيف، إلى سلطنة عمان وأمارة الخليج الأخرى، تعرف مناطقهم التي يسكنونها في الخليج بفريق البحارنة أي منطقة أوحى البحارنة، وكثير منهم يحمل لقب البحراني.

والأصح نحويا في النسبة إلى البحرين هو البحراني وليس البحريني، والتسمية الدارجة للشيعة في البحرين حتى هذا اليوم هي البحارنة، ولأحدهم البحراني، هكذا يسميهم النظام ومرتزفته حتى هذا اليوم جريا على عادة أجدادهم، لأن آل خليفة ليسوا من أهل البحرين وإنما قدموا من صحراء نجد إلى البحرين بغزو وقرصنة وسيوف ودماء وهتك أعراض ونهب أموال، واحتلوا البحرين وعاثوا فيها فسادا، فهم يطلقون على سكان الجزر البحارنة ومفردها بحراني نسبة إلى أرض البحرين، ويطلق

على الغزاة من آل خليفة في العقود الماضية (عرباً) نسبة إلى البدوي الصحراء حيث قدموا منها، وهذا يفسر اعتبار كلمة بحراني في الأوراق الرسمية أو الوثائق جريمة يعاقب عليها النظام، بل أخبرني أحد الأخوة البحرينيين أنه تعرض للتحقيق والتهديد حينما كتب في اسمه بحراني بدل بحريني، لأنّ لها مغزا ولغزا وتاريخا.

هاجر البحرينيون وذهب بعضهم إلى أبعد من دول المنطقة حتى وصلوا إلى بومبي في شبه القارة الهندية، وإلى زنجبار على الساحل الشرقي من القارة الأفريقية.

ويصاب المرء بالغصة والخنقة حينما يشاهد صورا عن موكب عزاء في زنجبار الأفريقية، قيل أنهم من أصول بحرانية هجّرت أوهاجرت إلى أفريقيا، وربما ذبحت في الإبادة الجماعية في زنجبار سنة 1964، شاب في مقتبل العمر يتقدم الموكب، وملامحه تفيض بالحزن والبراءة والولاء، ومجموعة من البنات الصغيرات يحملون شموعهم كما حمل أجدادهم دموعهم براءة متناهية وحزن مطبق.

وقد ينتابه شعور غريب وأمل قوي لهؤلاء المستضعفين وذريتهم عنوانه هو عودة الأحفاد إلى أرض الأجداد وإن طال الزمان وبعد المكان، وإن كانت هذه لغة روحية مفقودة عند حكام البحرين لأنهم أبعد ما يكونوا عن عالم الروحانيات والقلوب وفهم سنن الله في أرضه، وأقرب

ما يكونوا إلى التآمر والخداع والغش والعالم السفلي، لقد هجر الأجداد قسرا ظلما وعدوانا، وأولادهم لا يعرفون وطن أجدادهم حقا، ولكن أحفادهم قد يعودون يوما.

والثانية: تمت في العقدين الأخيرين من القرن المنصرم وابتداءً من سنة 1982 حيث هجر النظام في البحرين دفعات كبيرة من الأفراد والعائلات إلى إيران، بعد سجن وتعذيب وتنكيل، أركبوا في سفن وهجروا قسرا، رجع بعضهم وبقي بعضهم في المهجر.

كما ابتدأت السلطات من سنة 1988 بمنع مئات المواطنين وزوجاتهم وأولادهم من دخول البحرين وتم إبعادهم ونفيهم إلى الخارج وهم جميعا يحملون الوثائق البحرينية المعتمدة، في عملية فريدة لم نجد لها مثيلا في التاريخ، ولم يكن الإبعاد والنفي والمنع من العودة للوطن عقوبة لجريمة، ولم يكن قانونا ينص على إبعاد المواطن من بلده، بل ينص الدستور البحريني على حظر إبعاد المواطن من البحرين أو منعه من الرجوع إليها، وسجل التاريخ كما سجلت وثائق منظمات حقوق الإنسان العالمية لسلطات البحرين بأنها صاحبة أسوأ سجل في نفي المواطن البحريني.

والثالثة: التهجير الطوعي والإبادة القسرية، وهذا هوزمنه، والمخطط مزدوج حيث يتم التضييق على الشيعة والتنكيل بهم، وحرمانهم من الوظيفة ومتطلبات الحياة الكريمة من مأكل وملبس ومسكن، ومن

تطبيب وتعليم، مع تسليط المرتزقة عليهم ليعذبونهم أيّما عذاب في الشوارع والطرق، كما في السجون والمعتقلات، مع محاولة خلق فرص عمل لهم في الخارج ونفيهم من الأرض، فلا يعد لهم موطأ حياة كريمة إلا في المهجرة من هذا البلد الظالم حكامه، ومن هذه الأرض التي امتلأت من نفايات غيرها، وهم يشاهدون المحنسين بأمر أعينهم وكيف احتل الأجنبي المرتزق والعميل بلدهم، وكل ما مر من عذابهم يوم مر من رفاه طغاتهم يوم حتى يفضون إلى يوم يخسر فيه الظالمون من آل خليفة ومرتزقتهم ومن خطط لهم، وخذعهم، وأعوأهم، وأزلامهم، ومن عقد لهم عقدة أوجرة بقلم، وفي الدنيا ستسحقهم سنن الله في أرضه فيستغيثون ولا من مغيث.

ويظهر من تقرير سري أنّ آل خليفة أخبروا نظرائهم في دول الخليج برغبتهم في تهجير الشيعة والمعلومات المتوفرة أنّ السلطات القطرية بيّنت موقفها في عدم منح جنسيتها للبحارنة، والتوقعات مشابهة لموقف قطر من بقية دول الخليج، عدم رغبتهم في زيادة عدد سكانهم، وعدم استقبالهم مواطنين لدول أخرى، يزيد في الرفض أن هؤلاء أناس يوالون محمدا وآل محمد عليه وعليهم السلام.

إنّ مشكلة الشيعة في البحرين بل وعامة الشيعة في العالم هي في ارتباطهم بآل بيت رسول الله صلوات الله وسلامه عليه وعليهم، وحقق

الحكام وجلاوزهم وتوابعهم والرغبة في الانتقام يتوجه على ذلك البيت المطهر، فتصيب نار الحقد مواليهم وشيعتهم، ولوتبرأ الشيعة من آل البيت وتبعوا آية راية أخرى في هذا الكون لتوقف الحكام من أحقادهم ونقمتهم، ولكن هيهات هيهات أن تستبدل الجوهرة العظمى التي عند الشيعة بالجوزة التي عند غيرهم !!!.

ويناقض النظام ما يدعيه فهو يكتفم عمليات التجنيس ومشروعه السري في التغيير الديموقراطي وحينما يفتضح في ندوة جماهيرية يحضرها ما يقارب من سدس سكان البحرين بالصوت والصورة يدعي كذبا ودجلا أن الدواسر في السعودية بحرينيين وهم ليسوا كذلك، كما أنه جنس قبائل أخرى غير الدواسر أيضا باعتراف الدواسر أنفسهم في الوثائق المسجلة، وهو في حالة رفض رجوع البحرينيين أبا عن جد إلى وطنهم، حيث سكن البحرينيون العراق وإيران وشبه الجزيرة العربية وبعض المناطق الشرقية لأفريقيا وتكاثروا وبعضهم لا زال يحمل جوازات سفر قديمة له أولأجداده !

الحالة التي تداولها مسؤول حقوق الإنسان هي عائلة الحاج صالح الستراوي وهي نموذجاً لآلاف الأسر البحرينية التي هجرت قسراً , أوفرت من البلاد صونا لعرضها أو مالها نتيجة الظلم والاضطهاد الذي جرى عليها , القليل منهم رجعوا في العقد الماضي وبقت الأكثرية

محرومة من الرجوع إلى وطنها الأصلي !!!.

توفي الحاج صالح الستراوي رحمة الله عليه في الغربية، وأولاده وأحفاده في العراق دون جنسية، ولا يملكون إلا جواز سفر الحد ورقمه 19، واثنين من أبنائه الأحياء بجوازهم البحرينية القديمة، ورغم أن العائلة تلازم السفارة البحرينية في بغداد من أجل عودتها إلا أن السلطات البحرينية تمنع ذلك، ولقد تناثر جسد الحفيد محمد صبيح صالح الستراوي بانفجار سيارة ملغومة في بغداد حينما كان ملازماً في السفارة ومطالباً بالرجوع سنة 2007 فذهب إلى ربه شاكياً من ظلم آل خليفة، الذين يوزعون جنسية البحرين على من هب ودب وعلى سكان البراري والصحاري، وأهل القفار والبوادي ويحرمونها من أصحابها، وعند الله تجتمع الخصوم.

ولقد حاول عبد الرزاق الحاج صالح وابنه هشام الرجوع إلى البحرين ومعه جواز سفره القديم سنة 1989 ولكن السلطات الأمنية احتجزتهم ثلاثة أيام في المطار ثم أبعدهم، وحكمت المحكمة الكبرى المدنية بالبحرين بقضية تقدم بها ستة من أحفاد الحاج صالح يوم 2000/10/11م ضد إدارة الهجرة والجوازات ، وصدر الحكم بإلزام المدعي عليها باستخراج جوازات سفر بحرينية للمدّعين، وذلك بناء على أن المدّعين بحرينيين بالسلالة طبقاً لما نصت عليه المادة 4 من قانون

الجنسية لسنة 1963م , وعلى اعتبار أنّ والدهم بحريني الجنسية ولديه حواز سفر بحريني , إلا أن الحكم لم يطبق ولم يسمح لهم بالعودة !!! . وكتبت عائلة الستراوي مجموعة من الخطابات إلى الحاكم حمد بن عيسى طلباً في العودة إلى بلدهم إلا أن جميع خطاباتهم كانت دون أي رد أوفائدة.

وانتشر أحفاد الحاج صالح في المنافي والآفاق حاملين معهم ظلامتهم في العراق والكويت وإيران وبعضهم لجأ إلى أوروبا، وقد أصدرت المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة شهادات باستحقاقهم اللجوء لإصرار الحكومة البحرينية على حرمانهم من جنسيتهم البحرينية الأصلية , وحقهم في العودة إلى بلادهم.

التجنيس والجريمة

عواصف التجنيس ستأتي تباعا، كل واحدة بأجوائها، وما هذا الذي يشاهده المواطن البحريني حاليا من تلك العواصف إلا قليلها ومقدماتها، فإن كثيرا منها سيحين زمنه وسيأتي عهده، وأول عنوان يرتبط بالجانب الجنائي هو استيرادهم فغرضه أممي وسياسي ويقلب استقرار البلد، ثم وظيفة المرتزقة في قوات الشعب وغرف التعذيب، والتعامل مع الدولة والمجتمع فإن كثيرا من تلك الأنفس الشريرة في المجال العسكري والأمني كما في المجالات الأخرى ينظرون نظرة مجرمة للمجتمع بل للنظام أيضا، وهي نظرة الطامع في الارتزاق والمبرر للوسيلة مهما كانت بعيدة عن الإنسانية والحقوق، ونظرة استغلالية باعتبار أن بلدا به نطف لدى حكامه مشكلة شرعية في وجودهم وحكمهم واستمرارهم فهم بحاجة إلى قامين ومعدين وإلى مرتزقة للتنكيل بشعبهم وتحقيرهم ومحوهم من الوجود وهم عناصر تلك المرحلة السوداء، وعلى تلك المقدمات ظهرت النتائج الأولية وازدادت الجرائم وتضاعفت، من اختطاف وقتل وسطوالبنوك واغتصاب وانتهاك الأعراض وتزوير الأوراق الثبوتية إلى

مختلف المخالفات والجرائم، وتهريب البشر، ثم عصفت جرائم التجنيس على الوضع الأمني والاستقراري لدول الخليج والمنطقة العربية التي هي متحالفة مع القوى المسيطرة والمتسلطة في العالم فيما تسميه تلك القوى بـ (محاربة الارهاب). وهذه الجرائم والأعراض هي بنية تحتية لمجموعة كبيرة من الجنسين وقواعد أساسية مرتكزة في أنفس الجنسين ولها قابلية الترجمة والعمل ضد الخصم الذي قد يكون يوما ما هو الحكم وعناصر النظام.

الأجانب يمسون البلد من عنقها:

الأجانب في موقع المسؤول في البحرين، ويتحكمون بأمن البلد، وهم الذين يقررون ويقنون، وآل خليفة طاعة لهم، والحكم في البحرين مولعٌ بالأجانب والمعذيين إذ يعتبرهم هم عمدته، فهم الذين يستند عليهم النظام وإلا سقط، ولذا فإنّ الحاكم الحالي قبل أن يرفع شعار الإصلاح كذبا قام بمنح الضباط والمعذيين الأجانب والمحليين أوسمة تكريما لهم لما قدموه للبلد من (خدمات عظيمة)، وهذه الخدمات تتيح لهم حمل الجنسية البحرينية، وأول هؤلاء المكرمين المعذب والمرتقز البريطاني أيان هندرسون، ريموند مايكل ماثر لو، إن.سي.جي. رافل، جي.ستون، فرنون باري وامسلي، أ.ب.ماكنت، دونالد جوزف بريان، سامويل

ب. اسحاق، جيمس وندسور، دافيد ب. ر. داربي. ثم توالت الأسماء من قبيلة آل خليفة والعائلات العميلة معها. (الجريدة الرسمية البحرينية 2002/3/29)، وتتضمن القائمة أسماء يهودية، وكل الذين شاركوا في قمع المواطن البحريني وفي مشروع الإبادة يستحقون الأوسمة والجنسية من النظام، وكل هؤلاء ضمن قائمة المجرمين الذين يجب أن يقدموا للمحاكم الدولية كمجرمين ضد الإنسانية وهذه القضية لا يسري عليها التقادم ولا ينساها التاريخ ولا ملفات القضاء وسجلاته.

ازدياد كبير في معدلات الجريمة:

ارتبطت الجريمة بالتجنيس في العقد الحالي، وازدادت معدلات الجريمة وتضاعفت بشكل كبير لم تعهده البحرين في سالف قرونها إلا فترات حرجة من تاريخ آل خليفة، قتل، وسطومسلح، وإختطاف، وهجوم على البيوت، واغتصاب النساء والبنات، وجرائم كثيرة ما عهدها الشعب البحريني في تاريخه القديم ولا الحديث.

فأحد أهم آثار التجنيس التدميرية في البحرين هو ارتفاع مستوى الجريمة، وتعدد الجرائم وتنوعها بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البحرين إلا تلك الجرائم الذي قام بها النظام في احتلاله للأرض وتسلمته بقوة السلاح، وتصرفه المطلق، وجرائم المجنسين لا تحصر ولا تحصى ومع

إصرار النظام على إخفائها إلا أن كثرتها تفضح النظام وتعرّيه، فالنظام يخفي جرائم المجنسين، ويمنعها من النشر في صحافته، وقد تنشر الصحافة الجريمة دون أن تنسبه إلى مجنس أو مجنسين، فالحصار مستمر على مستوى الجريمة كما هو مستمر على مستوى المعلومات التي تخص المجنسين، جرائم مختلف أنواعها يشاهدها المواطن البحريني في حياته اليومية، ويقبل وصولها للمحاكم القضائية، ويستعرض بعضها في الجرائد والصحف اليومية، وبعضها الآخر محرم نشره بأمر من السلطات حتى لا يفتضح التجنيس ولا يفتح بابه ! وعدم النشر هذا وعدم الإشارة إلى المجرمين المجنسين خطأ كبير لوعقله النظام بل هو جريمة أيضا.

وللدخول لمعرفة جرائم المجنسين لا بد من دراسة أسباب الجريمة المتعلقة هؤلاء المجنسين، والتي تجعل منهم البيئة الصالحة للقيام بها، وابتداءً استيرادهم كان جريمة، وبقائهم في البلد جريمة، ومستقبلهم واستمرارهم جريمة، فالبيئة التي عاش فيها بعض المجنسين بيئة موبوءة تحسب فيها كبائر الجرائم صغائرا وأمرا عاديا، كالقتل ثأرا وانتقاما لدى القبائل والعشائر، وقد اعتادت الغش والرشوة والشرور.

وثانيا: إن النظام سمح لهم بالاعتیاد على القيام بالجرائم، فحينما يسمح ويجيز لهم بالاعتداء على المواطنين وسرقة ممتلكاتهم في البيوت والشوارع واعتبارها غنائم كأنهم في حرب ضد عدوكافر فذلك يجعلهم يأنسون

ويألفون الجريمة ومن أمن العقوبة أساء الأدب، وهكذا للجرائم الأخرى التي يقومون بها من سرقة قروض وهروب، إلى الاعتداء على البنوك، إلى تحقير وتوهين المواطنين وضربهم بالشوارع والأحياء المختلطة، إلى غيرها من الجرائم التي سنأتي على ذكر بعضها في الصفحات القادمة، وهم مع ذلك يرون سهولة القيام بالجريمة وسهولة الخروج منها بأحكام خفيفة حين كشفها.

وقد وضعوا في موقع الخصم والحكم في مراكز الشرطة، وحينما يعتدى مجنسٌ على مواطن في مدينة حمد مثلاً لا يتجرأ للذهاب إلى مركز الشرطة، لأنّ مركز الشرطة يدار بعناصر مجنسة وغير عادلة، بل ظالمة، تأخذ الباطل للمعتدي وتعتبره حقاً ضد المواطن، وأساساً لا يثق المواطن في الذهاب إلى تلك المراكز فوجودها نقيض لغرضها.

وثالثاً: في نوعية المجنسين أنفسهم، وكأثماً يتم انتقاء واختيار الأنفس الشريرة فهي أقدر من غيرها في الاعتداءات وانتهاك الحرمات وهوما تقوم به فعلا القوات الأمنية والعسكرية في البحرين، وقد نقل عن مصدر بحريني نقلاً عن شخص يمني في البحرين قوله أنّ الحكومة اليمنية تسهل للمجرمين الخروج من اليمن وأنّ أكثر المجنسين اليمنيين الجدد في البحرين هم خريجون سجون ومجرمون وسراق وقطاع طرق، وأنّ أحد أقرابه ممن شاركوا في اعتداءات إحدى المدارس في الرفاع كان سجيناً

في اليمن وأفرج عنه من السجن بسبب إجرامه في اليمن، وبعد الافراج عن هذا المجرم حصل على الوظيفة والجنسية البحرينية حيث جاء البحرين للاستيطان، وأنّ مثل هذه العيّات يصعب عليها العمل في اليمن لسلوكها وسوابقها.

وهذا حديث يحتاج إلى تأكيد أو تقريب نسبة المجرمين فعلا أو خريجي السجن، ولكن عمليا ذلك يلي رغبات الحكم في البحرين فإنّ الشرفاء لا يقتربوا من العمل كمعدين في السجن وقناصة رصاص وعناصر قوات الشغب تفتك بالأهالي وتعرض حياتهم للخطر دون ذنب اقترفوه، وأنما تلك أعمال تحتاج إلى قلوب قاسية وذات سوابق وتنعدم لدى أصحابها الضمائر.

وبمثل هذا يتم اختيار واستيراد بقايا الأنظمة المهزومة في المنطقة وتستورد ميليشيات فدائيي صدام فقد ذكرت صحيفة الشرق الأوسط السعودية في عددها 8912 عن طريق خدمة واشنطن بوست حول تعذيب فدائيي صدام فذكر أحدهم كيف كانوا يمارسون التعذيب، وكيف يقطعون لسان الضحية بسكين وآلة حادة وكان هو واحد ممن نفذوا عمليات قطع الألسن، أوقطع الأيدي أو الأصابع والآذان أوقطع الرؤوس وبنقل رؤوس الضحايا المذبوحة إلى أسرهم، دون الشعور بالذنب.

كما كانوا يعاقبون بعض الضحايا بإلقاء أحجار ثقيلة فوق ظهورهم،
وأخرين بوضع مكاوي ساخنة في أفواههم.

وكثير من الجرائم التي تتبرأ منها البشرية وما حدث في الكويت أثناء
الغزو كان دليلاً على انسلاخ هؤلاء المجرمين من إنسانيتهم، وكل ذلك
كان براتب شهري يقارب 70 دولاراً أي 150 ألف دينار عراقي،
فهل يا ترى يؤمن هؤلاء الأوباش ومستورديهم بسنن الله في هذه الحياة،
أويؤمنوا بالآخرة والحشر والحساب والجنة والنار، وبالله جبار السموات
والأرض؟؟؟

وحين سقوط النظام في العراق تبرأت كل الدول عنهم بما فيها الناعقة
واستقبلهم النظام في البحرين لأنهم يحققون أهدافه.

ورابعاً: إنّ التجنيس بصورته الحالية التي تحصل في البحرين، وهو هذا
الاستيراد الغريب لبني البشر من أصقاع الأرض المختلفة وتوطينهم دون
قانون ودون حق ودون وجود بيئة مناسبة لهم، وب عقلية المتجنس
بالجنسية البحرينية والتي يرى فيها غالبية المجنسين مصدر أموال مؤقت
يغترف منه ما يشاء بدون قانون يحكم أخلاقياته تجعل منه قابلة للتعدي
على حقوق الغير، وتجعل منهم مجموعات وكاتنونات لا تنظر إلى بعضها
بعين الرحمة وبقلب الشفقة، إذ لا علاقة أوصلة بينهم، وكل فرد منها
ومجموعة غريبة وأجنبية عن الأخرى، وتحاول الحصول على مزيد من

المكاسب والفوائد السريعة وهي لا تأتي إلا بالتعدي على حقوق الآخرين، وهذا يشبه بعض المدن والأحياء الأمريكية التي تكثر فيها الجريمة لأنها جميعها مهاجرة، والأصل واحد وهو عدم الشعور بالقربي وصلات الرحمة بين أفراد ومجموعات تلك الولايات الأمريكية، أو تلك المناطق البحرينية، وعلى هذا فإنّ خوف الأهالي في بعض مناطق البحرين من الخروج ليلا من التعرض لهم بسوء في الرفاع أو المحرق أو مدينة حمد أو عسكر يشبه ذلك الخوف والفرع من الخروج في مدينة كاليفورنيا ليلا وبعض المدن الأمريكية، وهذا قابل للتعاظم مع ازدياد أعداد المجنسين وتعدد بلدانهم وإبادة السكان الأصليين.

وخامسا: أوامر الحكم وإملاءاته للمجنسين بالاعتداء على المواطنين وضربهم وإهانتهم، هي استراتيجية للحكم لقهر الشعب وكسر إرادته وحصاره، وسترى في الصفحات القادمة التواطؤ الغريب بين السلطة وأدواتها وإداراتها كمراكز الشرطة والصحافة مع المجنسين، فالسلطة تأتي بالأوباش وتجنسهم ومراكز الشرطة ترفض دعاوي المواطنين وشكاويهم وتستقبل المجنسين وادّعاءاتهم والصحافة تتكتم على جرائمهم فلا تذكر إلا قليلا!.

وبدراسة عامة لأسباب الجريمة ستري أنّ المجنسين مؤهلين لها وخاصة أولئك المرتزقة في الجيش والشرطة وأفراد المخابرات العراقية المجنسة

وغيرهم في وزارة الداخلية كالأردنيين والسوريين.

بعض المجنسين يعيش حالة من الأحقاد ضد المواطنين وقد دعم النظام هذه الأحقاد فيهم، وفي التسعينيات من القرن الماضي في أبان الانتفاضة التسعينية كان يؤتى بمجموعة من المجنسين المرتزقة في وزارة الداخلية ويؤتى بمعتقل طالب بحقه في العيش بحياة كريمة فسجن، ثم يقال لمجموعة المجنسين بعد ربط وتقييد المعتقل: (هذا وأمثاله يريدون حرمانكم من الوظيفة وقطع أرزاقكم وإخراجكم من البلد، ويريدون الكيد بكم فعليكم به)، فينهالون عليه باللكمات والصفعات والرفس والضرب، بتنكيل وتعذيب يرهنون فيه عدم إنسانيتهم ويقوون في المعتقل الشاب إرادته الصلبة، وإيمانه القوي بالله والآخرة، ثم يرجع إلى زنرنته بطلا ملطخا بدمائه، ويرجعون إلى بيوتهم وأهلهم فترانا مجرمين، والمجرم الأكبر النظام الذي جتسهم وأعطاهم أوامر التعذيب.

وبعض المجنسين لديهم أزمات في نفس الأسرة والعائلة، مع الأولاد، والزوج والزوجة، وطلاق وهجر، وفقدان التوجيه والإرشاد الأسري، يؤدي بهم للبيئة المناسبة للجريمة.

نشرت صحيفة بحرينية ومركز أخباري عن الجنس زروع ذبح شبيب، والد طفل يسمى سامح، وأنه تقدم ببلاغ إلى إدارة أمن منطقة مدينة حمد يفيد بخروج ابنه من المنزل يوم 2004/3/13 إلى مكان مجهول

وقد عثر على الطفل المفقود بعد عشرة أيام أي في 2004/3/23 بالقرب من مجمع العلوي الكائن بمنطقة سند، في بلد مساحته أقل من ستمائة كيلومتر.

قال الجنس زروع إنه لم يقدم بلاغا باختفائه إلا بعد ثلاثة أيام من ذلك لكونه كان يتوقع عودته، فقد سبق له أن خرج مرتين سابقتين من المنزل بعد أن تشاجر مع إخوانه وفي كل مرة كان يمكنه أن يتجاوز اليومين، إلا أنه قال أن ابنه هذه المرة خرج بدون أي سبب أي أنه لم يتشاجر أو يختلف مع أي من أفراد أسرته.

وذكر أن ذات الطفل قد ابلغ إدارة أمن منطقة مدينة حمد في 2003/11/27 بإساءة معاملة والده له وقسوته عليه وتعريضه للضرب المبرح وتقييده بسلاسل حديدية. ولاحظت الشرطة الرعب والهلع الواقع على الطفل مما دعا الإدارة إلى استدعاء والده لتحري الأمر فقال أن ابنه مثير للمشاكل وكثير الهروب من المنزل وأنه مفصول من المدرسة. (أخبار الخليج، 2004/3/25، مركز الأخبار: أمان، 2004/3/25).

ولدى زروع تسعة أولاد حتى كتابة الخبر، ستة أولاد وثلاث بنات منهم هذا الطفل الهارب سامح، وسامر، وسيف، وهومن المذكورين في قوائم الاستحقاق لعلاوة الغلاء لسنة 2008.

نذكر هذا كمثال لأزمة بيتية ومشاكل أسرية، وقلبنا يتفطر ألما لمثل

هذا التفكك العائلي، وهذه العائلة هي نموذج لبعض العائلات المنحوسة، وستكون بهذه الوضعية لها قابلية للإجرام إن لم يتم تداركها تربوياً، ثم نتساءل أهذا ما يريده النظام؟ هدى الله هذه الأسرة المستوردة وهذا النظام المستورد مهاديته.

وبعضهم يعيشون حالة من الفراغ العاطفي والاجتماعي مما يؤدي بهم إلى العلاقات المحرمة والمشبوهة التي تجر معها كثيراً من المشكلات والتداعيات، ومثاله الجنس السوري الذي ينتهك حرمة بيت في منطقة كرباباد لمعاشرة خادمتهم، في شهر 2007/4، حتى تمكنوا من الإمساك به عبر كمين محكم.

الفراغ العاطفي والرصيد الفقير في بنك العواطف يؤدي بالإنسان إلى الجريمة، وأمثلة كبار الطغاة خير دليل.

وهذا يتكرر في التاريخ وواقع الشعوب، ففي تاريخ العراق القديم حكم طاغية مرتزق، اتصف بالبطش والغلظة، وارتكب أبشع الجرائم والمنكرات، قتل، وقطع الأيدي والأرجل، وسمل العيون، وصلب الشيعة على جذوع النخل، وطردهم وشردهم عن العراق (الدرجات الرفيعة ص6)، وقتل الصحابي المعروف عمرو بن الحمق الخزاعي، وقطع رأسه وطيف به، وقتل رشيد الهجري، بعد أن قطع يديه ورجله ولسانه، وصلبه خنقاً في عنقه، وكذلك فعل بجويرية بن مسهر العبدي فقطع يديه

ورجليه وصلبه على جذع نخلة (مروج الذهب ج 3 ص 26)، وهدم بيت الصحابي المعروف حجر بن عدي بعد أن اعتقله وأرسله إلى معاوية فقتله وأصحابه، وحينما تبحث عنه تجده يسمى زياد ابن أبيه، وقيل تارة زياد بن أمه، ويقال زياد بن سميه وهي أمه، ويقال زياد بن عبيد ويقال في عبيد: عبيد بن فلان، وقد اختلف في أبيه بعدة رجال. وبعدهما استلحق وأعطى النسب الأموي والجنسية السفينانية قال له أناس زياد بن أبي سفينان، بينما في الحديث الشريف (الولد للفراش، وللعاهر الحجر). وأنا أبحث في التاريخ اضطرارا عن هذا الشقي ابن أبيه قفزت الذاكرة إلى موضوع آخر في التحنيس فقد ذكرت الصحافة البحرينية خبر تحنيس أبناء دار لرعاية المجهولين واللقطاء بالجنسية البحرينية، وذلك شئ لا يخرج عن الحالة الطبيعية أن تتبنى الدولة المجهولين على أرضها، ولا بد من تحمل الدولة لهم ورعايتها بنوع رعاية، وإلا ماذا يعملون بهم، وإلى أين يذهبون بهم؟ ومن سيستقبلهم ويرضى بهم، ولكن الذي أدهشنا أن تلك الحضانة جاءت بعنوان (مكرمة ملكية)!!! والذي يحشاه المواطن البحريني بعد تجربة النظام البحريني في التحنيس، ومن أنه جنس أشكالا وألوانا، وما بقى إلا أن يجنّس الأبناء المجهولين وأبناء البغايا التي لا تقبلهم الدول الأخرى، ولعل هؤلاء لهم القابلية لخدمة أهدافه بأكبر وأكثر ما يخدم بها الجنسون الحاليون، وربما فعل ذلك دون أن نعلم.

ونموذج آخر في تاريخ العراق الحديث حيث حكم طاغية فاجر، سفاح، سفاك، فقام بالقتل والقتال والتصفيات الجسدية، وبمختلف الانتهاكات، وشن الحروب ضد شعبه وجيرانه، واستعمل أسلحة كيماوية وبيولوجية في حروبه، وأحواض كيماوية ضد شعبه، ودفن البشر في مقابر جماعية، دماء سفكت وأعراض انتهكت وأموال نُهبت، فإذا ما بحثت عن أصله ستجده مجهولا، صدام التكريتي. والأصل واحد وهو الفقر في بنك العواطف.

وغالبية المحنسين يفتقرون إلى التعاليم الدينية والأخلاقية والتي تهذب النفس البشرية وتردعها عن ارتكاب المعاصي والذنوب، وهذا الفقر الديني والأخلاقي يؤدي بهم إلى الجريمة، بينما نشأ أبناء البحرين عموما بأخلاقيات مقبولة وسمعتهم محمودة في الخليج والمناطق التي يزورها أو يسبحون فيها، وقد تغيرت وستزداد تغيرا هذه النظرة إلى البحريني بشكل كبير بسبب التحنيس.

ومنها بيعتهم الحالية في البحرين سواء في الأحياء التي يسكنونها لوحدهم أو في الوزارات كالدخالية فإن وزارة الداخلية والمخابرات والأمن في الدول الدكتاتورية مصدر للجريمة المقننة وغير المقننة، ففيها تحاك الدسائس ومنها تصدر المؤامرات، وكيف بهم إذا كان الشعب كما في البحرين أجنبيا عنهم وعدوا لهم، وهو وممتلكاته موضوع جرائمهم.

ومنها ما يراد منهم حين استوردوا وتفهمهم بأن الشعب البحريني مباح ظلمه، فغالبية تختلف مذهبا عن مذهب المستوردين الجنسين، واعتبار ذلك مبرر لظلمه والعدوان عليه وحلية قتله وإبادته إبادةً جماعية، كما يتصرف البعثيون العراقيون مع المتظاهرين أوالذين يجدونهم في الشوارع ويشكون في تظاهريهم، وكما نقل في جريدة محلية على لسان أحد الجنسين، بأن الجنسين حماة البلد من (الرافضة). (جريدة الوسط، العدد 2512، تاريخ 2009/7/23).

ومنها هبوط المستوى التعليمي والاجتماعي لمجموعات من الجنسين وافتقارهم إلى التعليم والإرشاد والتوجيه الصحيح، فهم يتصرفون على قدر مستواهم الهابط، فمثلا يبررون ضرب البحرينيين بالفزعة، أي أن تنتصر لجماعتك وفئتك وإن كانوا ظالمين وجائرين.

ومنها اختلاف مستوى ثقافة الجنسين عن المواطنين البحرينيين، فتجد ما يعتبره الجنس أمرا عاديا ومسموحا به، يعتبره البحريني أمر محرم وممنوع منه، فمثلا بعض البلدان التي هي خزان للمجنسين العاملين في وزارة الداخلية كسوريا والأردن تبدو الرشوة أمرا طبيعيا، بل أول ما يواجهك في بعض المنافذ من مطار وحدود برية طلب الرشوة، ومن كبار ضباطها الذين أوكل إليهم حفظ أمن البلد، بينما هي قليلة في البحرين حتى وقت قريب، ومحرمة شرعا، وجريمة بحق الوطن والمواطنين.

هذه الجرائم صغيرها وكبيرها سيتضخم حجمها وستجر معها مشكلات أمنية خطيرة، وجرائم كبيرة، وعلى كل المستويات، وهذا بدأ فعلا يظهر لكل ذي عينين، أما محاولة إخفائه فهو جريمة أخرى بحق هذا الوطن المسكين، سنأتي على بعض الجرائم وهي متعددة ومتنوعة كنموذج فلا يمكن حصر جرائمهم بعد ذكر كيف كانت قرية عسكر قبل التحنيس وبعده، ويتضح في تلك الجرائم أنّ النظام يدفعهم للجريمة ضد المواطنين العزل، ولكننا سنذكر الجانب العدواني الذي يقوم به الجنسون وهذا لا يعني أبداً أنّ البحرينيين لا يقومون بمخالفات في حياتهم، أوردود فعل تجاه من يعتبرونهم سراق الأرض والوطن والحياة، والمغتصبين للأرض والبدلاء، ولا يعني خلوا البحرينيين من الإجمام لأننا نعلم أنّ من البحرينيين من يقوم بالتحقيق والتعذيب ومن هو متورط في جرائم النظام، ولكنّ البحرينيين مسالمين عامة كما هي التجربة والمعاشة معهم.

عسكر: النموذج المصغر:

ويضرب البحرينيون مثلا قرية عسكر، وهي قرية بحرينية صغيرة كانت هادئة ومتجانسة، يأتيها رزقها رغدا من البحر، ويأمن أهلها على أنفسهم ومصالحهم وسفنهم، ولم يحتاجوا للرقابة على ساحلهم البحري

الصغير بحدود كيلومترين، وأعلى محركات سفنهم، ولم يكن فيها مركز للشرطة، وما هي إلا سنوات من التجنيس حتى أصبح أهل القرية أقلية في قريتهم، والباقي أجانب مجنسون، أما مصالحهم فقد تعرضت للخطر ولم يأمن الأهالي على سفنهم ومحركاتها حينما يكونون في بيوتهم بل صارت تسرق وهم في غفلة منها، وجعلوا حرساً خاصاً لحماية مصالحهم على الساحل فلم يستطع منع السرقات. ونشبت بينهم وبين المجنسين المشاكل والمشاجرات والصراعات، وينتج عن بعضها إصابات وجرحى، وأصبح المرور على الشارع الرئيسي في عسكر بعد الساعة السابعة أو الثامنة ليلاً مجازفة للنساء والصغار، حيث يتعرضون للمشاكل والتعديات.

عسكر هذه القرية الصغيرة هي نموذج مصغر للبلد البحرين، وعسكر هي النموذج الأوضح لأنّ المنطقة تحولت إلى مستوطنة أجنبية، وفعل النظام فعله بالتجنيس فدمرها تدميراً وأفقد الأمن والأمان لسكانها الأصليين. (المشاهد السياسي/عدد397، تاريخ 2003/10/15).

وكمثال لما حصل في قرية عسكر ما ذكرته الصحافة البحرينية عن قيام 15 شخصاً مجنسين ينتمون إلى أصول عربية بالاعتداء بالضرب على أربعة أشخاص خليجين بالسكاكين وقطع خشبية وتسبب بإصابات متفرقة للأربعة من بينهم مواطن قطري أصيب بضربة سكين

في رأسه وشفته، وأدخل إلى مستشفى البحرين العسكري، وكان سيخضع في قطر بعد سفره إلى عمليتين جراحيتين جراء الاعتداء إحداهما في الفك والأخرى في الرأس، وأنقذ أهالي منطقة عسكر الأربعة من بين أيديهم. (صحيفة الوسط، عدد 1885، تاريخ/2007/11/4). ومنها:

جنسون يشبعون مواطننا ضربا في عسكر:

مساء يوم 2007/12/19 تعرض مواطن بحريني من أهالي جوكان يستقل سيارته مع أسرته عند مروره بمنطقة عسكر إلى ضرب مبرح من قبل أشخاص مجنسين من ذات أصول عربية، وقال أحد القاطنين في منطقة عسكر إن المجنسين اعتدوا على المواطن وقاموا بضربة بلوح خشبي على جسمه وأدى ذلك إلى إصابته بجروح ونزيف، ثم لاذوا بالفرار بعد أن خرج أهالي عسكر وشاهدوا العراك واستغاثت زوجة المواطن لإنقاذ زوجها. (الوسط/عدد 1931/تاريخ/2007/12/20).

كما نقلت أخبار مؤلة في منطقتي جووعسكر منها سنة:

2001 حيث حدثت مشاكل بين السوريين المجنسين والبحرينيين في قرية جواليق تقطنها غالبية من عائلة الرميحي.

2003 حيث حدثت اشتباكات بين السوريين المجنسين والبحرينيين في قرية عسكر بعد نزوح السوريين من قرية جووخلقت جرحى بعضهم

أصيبوا بجروح خطيرة.

قتل المواطنين البحرينيين:

قام حارس باكستاني لمدرسة بنات قيل أنه يحمل الجنسية البحرينية بقتل طفلة بحرينية من النويدات وعمرها خمسة عشر سنة، بعد أن تقدم لخطبتها فلم توافق وأهلها، وقد اقتحم الباكستاني ليلاً بيت الضحية بالقوة وشهر سلاحه وأطلق رصاصه على البنت أمام أهلها، وفرّ هارباً، وكان الأب قد اشتكى على الجاني قبل القتل ولم يكثرث مركز الشرطة لشكواه!! وتعود القصة لسنة 1997م (جريدة الوسط، 2009/8/24).

واستهل تونسي السنة الجديدة بجرمة في منطقة المنامة، وقام في يوم 2002/1/1 بقتل بحريني بسكين، وسرق منه 150 ديناراً بحرينياً (398 دولاراً أمريكياً تقريباً)، القاتل عمره 19 سنة والبحريني المقتول عمره 46 سنة، وتم الحكم عليه بالسجن المؤبد، ولم تذكر السلطات تجنسه من عدمه بالجنسية البحرينية!. (صحيفة أخبار الخليج/ تاريخ 2003/4/1م).

وقتل بنغالي بحرينياً يوم 2003/6/11 وأشرك معه هندياً في حرق جثته، حكم عليه بالسجن المؤبد وعلى الهندي بالسجن ثلاث سنوات،

ولم تذكر السلطات كذلك تجنسه من عدمه بالجنسية البحرينية. (صحيفة الوسط العدد 278 / تاريخ 2003/6/11م).

وهزت حادثة قتل المجتمع البحريني لقوة حدثها وطريقة ارتكابها، فقد قام بنغالي بقتل مواطنا بحرينيا يبلغ من العمر 38 سنة بمنشار كهربائي، في يوم 23 / 5 / 2008. (منتديات وصحف بحرينية).

اختطاف واغتصاب وقتل:

ومن قصص الاغتصاب والقتل للمجنسين ما ذكرته صحيفة «الإمارات اليوم» في عددها يوم 2009/12/10م والذي قام بها أحد المجنسين البحرينيين من أصل باكستاني، حيث ذكرت الصحيفة أن عائلة طفل باكستاني تطالب بإعدام بحريني قتل طفلها وعمره أربعة أعوام بعدما اعتدى عليه جنسيا، في حمام إحدى دور العبادة في منطقة القصيص في دولة الإمارات العربية المتحدة يوم عيد الأضحى المبارك ذي الحجة 1430 هـ..

وكانت شرطة دبي تمكنت من تحديد أوصاف المتهم من خلال أقوال الشهود وألقت القبض عليه، واعترف المتهم الذي يحمل الجنسية البحرينية، بأنه أفرط في تعاطي الكحول ليلة العيد. ووفق اعترافات المتهم، فإنه اصطحب الطفل إلى حمام إحدى دور العبادة في القصيص

وأغلق الباب ثم شرع في الاعتداء جنسيا عليه، وفي هذه الأثناء وضع يده بقوة على فم الطفل لمنع من الصراخ، وأدى إلى وفاته وتركه في المكان وفرّ هاربا.

ولوحظ على جثة الطفل كدمتين واضحتين على خده الأيمن، وإصابة كبيرة في عنقه ناحية اليمين، في حين كانت الدماء تملأ الجهة اليمنى من وجهه، وكأنّ القاتل استخدم آلة لمحاولة قتل الطفل، كما بدا شعره مملوءا بالتراب وقتها. (الوسط، تاريخ 11 /12/ 2009م).

ووصف مختيارُ والد الطفل المقتول موسى القاتل بأنه «وحش بشري سرق منا فرحة العيد»، مطالباً بـ «إنزال عقوبة الإعدام بحقه»، وأضاف «لوقطع جسد المتهم قطعاً قطعاً»، لما شفى ذلك غليله بفاجعته بابنه.

وخلف الحادث حزنا لدى الوالدة التي توقفت عن الكلام منذ علمها بالجريمة، وقد نقلت إلى المستشفى لتلقي العلاج ثلاث مرات، ولا تزال عاجزة عن الكلام والاختلاط بالناس، (حتى نشر الخبر بعد تسعة أيام من وقوع الجريمة).

ووفقا لعم الطفل المقتول فقد «استوقف موسى براءته الرجل الثلاثيني المخمور ليسأله عن (عيدية) صبيحة عيد الأضحى، فأخبره القاتل أنه لا يملك مالا حاليا، لكن لورافقه سيعطيه عيدية مجزية، وبالفعل أخذ الطفل

معه إلى مسجد في القصيص، وهناك في الحمام اعتدى جنسيا عليه، ثم قتله.

وكانت بداية الخبر حين تلقي شرطة دبي بلاغا يفيد بأنه لاحظ آثار دماء عند باب حمام إحدى دور العبادة، وفوجئوا بوجود جثة طفل بدون ملابس. (الوسط/عدد2653 / تاريخ 2009/12/11م).

والقصة وبقية تفاصيلها مأساوية، أعان الله العائلة على هذا البلاء وأحسن لهم العزاء، وانتقم لهم ممن ظلمهم ومن أعانهم بظلمه، وهي شاهد حي على أن الحكم في البحرين يجنّس الوحوش البشرية ويضعها في المواقع الأمنية والعسكرية، ومثل هذه الوحوش وهذه القساوة المتناهية والانحطاط يتعاملون مع شعب البحرين.

وإن كانت نصيحة نسديها هنا فهي بضرورة الحذر من هذه الذئاب البشرية وضرورة الانتباه واليقظة لأهل البحرين وسكانها عامة وخاصة أهالي المحرق والرفاع من خروج أطفالهم في الأعياد طلبا لـ (العيدية). وهذا العمل وهو طلب المال في أيام الأعياد من الأغراب إن كان على مستوى الظاهرة في بعض المناطق أو أقل أو أعلى مستوى أفراد أو مختصة بالأجانب يشكل ظاهرة سلبية من الناحية التربوية والأخلاقية ولها مردودات على المستوى الفردي والجماعي وخير للمجتمع أن يوقفها، وانما هي جميلة وتدخل السعادة والسرور بين الأهالي والأقارب لا في

الشوارع والطرقات ولا الطلب من الغرباء وبذل الاحاح والاصرار،
وأما صلة الرحم فهي واجبة ولها آثار في الدنيا والثواب في الآخرة.

بحرينية «حامل» تتعرض لمحاولة قتل:

ذكرت سيدة بحرينية، حامل في شهرها الثامن، إنها تعرضت يوم
2006/4/11 إلى محاولة قتل من قبل شخص من أصل عربي في منطقة
إسكان قوة الدفاع في منطقة الرفاع بعد أن حاول المعتدي دهس المواطنة
بسيارته، وإثر ذلك تم نقلها إلى المستشفى العسكري، وما زالت ترقد
هناك حتى يوم نشر الخبر في 2006/4/13.

اعترض الجنس سيارة البحرينية واختها، وقام بعمل بعض الحركات،
وتبع سيارتهن، وشتمنهن وتلفظ بألفاظ غير لائقة، وقالت: (كما حاول
دهسي بعد أن اصطدم برجلي، بالإضافة إلى سحبي من حقيبي التي
كانت على كتفي بأن أمسك بي وسحبها وهويقود سيارته ما أدى إلى
سقوطي على الأرض وتدحرجي وإصابتي في رجلي)، وعند خروج
الأهالي فر هاربا، وحينما كانت بالمستشفى تفاجأت بتهجم المعتدي
على مترهم مرة أخرى بمعية 4 أشخاص ملثمين كانوا يحملون قضيبا من
الحديد وسلاحا أبيض «سكاكين» ويهددون ابنها الذي كان في المنزل
لوحده. (صحيفة الوسط 2006/4/13).

اختطاف وانتهاك أعراض:

قصة هزت البحرين، ونقلتها إحدى صحفها وتكتمت الأخريات، ووقعت في منطقة الرفاع التي هي مركز سكن قبيلة آل خليفة، وعلى بعد خطوات من بيت الضحية، وفي إحدى ساعات النهار وليس الليل، مجرموها مجنسون، سوداني ويمانيان وآخر مجنس لم تذكر جنسيته الأصلية، أخذوا طفلاً بحرينياً عمره 16 سنة من بلدة الرفاع، بعد أن عملوا له كميناً، وأدخلوه السيارة عنوة، واختطفوه إلى منطقة الحنيينة، قدموا له خمراً ومخدرات فرفض تناولها، وتناوبوا عليه بفعل الفاحشة والاعتداء الجنسي، ورموه قرب حديقة.

قال صهر عائلة الضحية أنّ السوداني المجنس عليه سبع قضايا ولكن أباه العامل في القضاء العسكري ينفذ به كل مرة، وفي المرة الأخيرة اعتدى على ابن جار الصهر، وهو مصري، طفل، وخرج بعدها بأشهر ليتركب جريمته مجدداً في هذه الضحية. (جريدة الوقت/عدد1010/تاريخ 2008 /11/26).

ولم ينته فسقهم وعهرهم وقباحتهم بدخولهم السجن، فهذه المجموعة اعتدت وهي سجينه على عرض شاب داخل السجن. (جريدة الدار الكويتية/2009/9/13). وذكرت الوسط أنّ المجرمين اعتدوا على

مجنس يعني في السجن وعدد آخر من الموقوفين في السجن. (الوسط /تاريخ 2009/9/6).

وهذه المنطقة متقدمة في نموذج المجتمع البحريني الجديد بعد التجنيس، ليدوما حدث هو النتيجة الطبيعية المتوقعة كما قالوا وصدقوا، فالبحرينيون أصبحوا أقلية فيها، ومنازلهم مطوقة بمنازل المجنسين ! وقالوا أنهم أصبحوا لا يجرؤون على الخروج من منازلهم كما لا يجرؤون على إرسال أبنائهم لخارج البيت وإن كانوا صببة صغار.

هذه الحادثة وأمثالها التي كثرت بعد التجنيس إنما تحرك شعور وضمائر البحرينيين الطيبين شيعة وسنة، وأصحاب الضمائر لكنها ليست لها قدرة حارقة ولا سحرية في تحريك الضمائر المجرمة الميتة، فمن قام بالتجنيس وخطط له ومن أيده وباعه ودعمه أكبر من أن يتحرك ضميره لانتهاك عرض أولالم أم أو لحرقة قلب أب، فهويكابر حتى يقع على منخريره مستغيثا فلا يغاث.

وإن من التناقض أن ممثل هذه المنطقة المنتهكة عرضها والمغتصب ابنها في الجمعية الوطنية أو البرلمان تزويرا أو حقيقة هو أحد المتواطئين في قضية التجنيس، ولاهتا في تأييده له سوى حملت عليه أو تركته، فأبي ضمير بعد هذا ينبض وأي شعور يتحرك، وقد نما بالحرام لحمه.

إن اختيار أمثال هؤلاء ممثلين أو قبول تمثيله تزويرا يعطيه مؤشرا

معاكسا باتجاه الحقوق الشعبية لمنطقته وبلده، ويجعله يتمادى في ظلمه على حساب المجتمع، والسكوت على ذلك جريمة تؤدي لوازمها إلى طأطأة الرؤوس والذل والهوان والقادم أعظم.

وليست هذه أول عملية خطف وانتهاك وقطعا لن تكون الأخيرة فقد ذكر البحرينيون أنّ حوادث الخطف كثرت في البحرين، ومنها في هذه السنوات القريبة حادث اختطاف طفلة معاقة عمرها سبع سنوات في مدينة الدراز حيث اختطفها متجنس يعمل عسكري في وزارة الدفاع وتحرش بها ثم أرجعها، واختطاف صبي في الخامسة عشرة من العمر من نفس منطقة الرفاع، على يد ثلاثة من الآسيويين، ثم استطاع الهروب منهم في المنامة التي تبعد عن الرفاع بعدة كيلومترات بفضل ازدحام السيارات في شوارع المنامة العاصمة.

اقتحام وتعدي:

اقتحم شرطي مجنس من اصل باكستاني أحد المنازل في المنطقة الوسطى ليغتصب الخادمة الآسيوية فتصدى له أهل المنزل وأوسعوه وزمياً له ضرباً شديداً فما كان منه إلا أن استنجد بأصحابه وهم بملابسهم الرسمية، ووصلت أعداد من سيارات الشرطة لنجدته. (ملتقى البحرين 2006/11/30).

عصابات مجنسة:

ويتصرف مجنسون ومستوطنون كعصابات ومافيات مطمئنة بأنّ الحكم معهم وجرائمهم لديه مسموحة، وأما هوييحت عن مواطنين شرفاء ليلبسهم تمه واهية وكاذبة، فمن المواجهات والاشتباكات التي جرت بين المجنسين والمواطنين ما ذكرته الصحافة في تاريخ 2008/1/22 في منطقة «فريج الكازينو» حيث هاجم مجنسون مواطنين بالحديد في المحرق، على خلفية الاعتداء على مواطن بحريني بالضرب المبرح على يد مجموعة من مجنسين من أصول عربية، واستخدم المجنسون البالغ عددهم نحو 30 شخصاً أسياخ الحديد والقطع الخشبية للنيل من المواطنين.

وذكرت الصحافة تفاصيل الواقعة، وهو أنّ أحد المواطنين البحرينيين في العقد الرابع من عمره كان يتعرض على الدوام للاستهزاء من قبل مجموعة من المجنسين الشباب ذوي الأصول العربية، وقد تحدث معهم المواطن طالباً منهم التوقف عن مضايقته، إلا أنّهم قابلوه بالرفض والتهديد ما دفعه إلى تقديم بلاغ ضدهم لدى الشرطة، وهنا بدأوا في الكيد له انتقاماً، وعلى رغم أن الشرطة لم تتخذ معهم أي إجراء إلا أنّهم

كادوا له وهاجموه مساء 2008/1/20، بعصابة من المجنسين، وقد تصدى لهم شباب بحرينيون من أهالي المنطقة طالبين منهم ألا يتعرضوا للرجل وأنه لم يتسبب لهم بأي ضرر وهو صاحب عائلة، إلا أنهم قابلوا الوضع باستهزاء.

ونقل شاهد أن عدداً من المواطنين من فريج الكازينو وعراد تعرضوا للاعتداء من قبل عدد كبير من المجنسين من أصول عربية لوجودهم في الشارع، وخرج الوضع عن السيطرة مع وجود رجال الأمن نظراً إلى العدد الكبير من المشتبكين من الطرفين.

وعلى رغم من تهدئة الوضع، فإن الشباب المجنسين تعرفوا على أحد الأشخاص من الذين كانوا يمنعونهم من التعرض للمواطن وحددوا منزله وذهبوا إليه واستدرجوه إلى موقع ثم انهالوا عليه بالضرب كونهم مجهزين بالأخشاب وأسياخ الحديد حيث وقع الاشتباك الذي جلب عدداً من الشباب البحرينيين للدفاع عن جارهم وقد أدى إلى وقوع عدد من الجرحى نقل بعضهم إلى مركز المحرق الصحي. (الوسط/عدد1964، تاريخ 2008/ 1/22). ووصلت هذه القضية إلى الشرطة وغالبية الشرطة في البحرين مرتزقة أجانب، وإلى المحاكم حيث صدرت أحكام مخففة.

وتم مكافئة المجنسين المعتدين من السلطة عوضاً عما قدموه من

(خدمات جليلة) للنظام بضرب أبناء الشعب وتحقيرهم، فهم يستحقون الجنسية بجدارة، ويمنحون البيوت الإسكانية مكافئة لهم، وهذه بعض الوثائق من وزارة الإسكان في توزيع وحدات سكنية عنونتها مصادر بحرينية معارضة بأنها مكافئة للمعتدين المجنسين. وهي موقعة من الجنس ماهر محمود العنيس مدير إدارة الخدمات الإسكانية في وزارة الاسكان حاليا وكان كذلك بالوكالة حين التوقيع.

ترقم : 497 / 2008
التاريخ : 26/12/2008

حضرة الفاضل المكرم / مدير إدارة الخدمات الإدارية والمالية المحترم
وزارة الشؤون البلدية والزراعية مملكة البحرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شوموضوع : تخصيص وحدة سكنية
الرقم الإسكاني : 440108870
الاسم : غلام محمد العطين شوغوط

يسرنا إبلاغكم بأن هذه الإدارة قد خصصت الوحدة السكنية رقم 3382 طرقي 2049
مجمع 228 السكنية بمنطقة البحرين، تشكرا أعلا .

الرجاء اتخاذ إجراءكم حول استكمال الرسوم المقررة منه .

وتفضلوا بقبول فائق التحية



ماهر محمود العطين
مدير إدارة الخدمات الإسكانية بالملكة

26/12/2008 مديوناً



الرقم : 576 / 2008
التاريخ : 26/12/2008

حضرة القاضي المحترم / مدير إدارة الخدمات الإدارية والمالية المحترم
وزارة شؤون البلديات والزراعة بلدية متعلقة الهبيتين

المدى : حاكم ورخصة الله وبركاته
الموضوع : تخصيص وحدة سكنية
الرقم السكني : 620128771
الإسم : حامد خلف عواد طائي

بمرفق هذا البلاغ من إدارة قد خصصت الوحدة السكنية رقم 3734 طابق 2853
سوم 226 الكمية بمنطقة الهبيتين المذكور الأمام

الرجاء اتخاذ إجراءكم حرر : المكسار الرموم المقررة على

وتلقواوا بقبول فائق الشجاعة

محمود الخسيس

مدير إدارة الخدمات الإسكانية بالوكالة

تاريخ الإصدار : 26/12/2008

مركز لؤلؤة 14
مركز لؤلؤة

الرقم : 273 / 2008
تاريخ : 25/12/2008

حضرة الفاضل المعترم / مدير إدارة الخدمات الإدارية والماليةالمعترم
وزارة شؤون البلديات والزراعة بلدية منطقة البحرين

لصلى عليكم ورحمة الله وبركاته
الموضوع : تخصيص وحدة سكنية
الرقم السكني : 600133265
الاسم : مشوح عابد عطيه غالي

يسرنا اننعلمكم بان هذه الإدارة قد خصصت الوحدة السكنية رقم 3884 - طريق 2854
مجمع 228 الكائنة بمنطقة البحرين المذكور اعلاه .

الرجاء اتخاذ اجراءاتكم حول استكمال الرسوم المترتبة منه .

وتفضلوا بقبول لطفنا الشجي

صحة

د. ماهر منصور العيسى
مدير إدارة الخدمات الإسكانية بالوكالة

تاريخ في : 25/12/2008

الرقم : 369 / 2008
التاريخ : 26/12/2008

حضرة الفاضل المكرم / مدير إدارة الخدمات الإدارية والمالية المحترم
وزارة شؤون البلديات والزراعة-بلدية منطقة البستين

اسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع : تخصيص وحدة سكنية
الرقم السكاني : 520124375
الاسم : عبيد مطر راقان التلمصري

يسرنا انناكم بان هذه الإدارة قد خصصت الوحدة السكنية رقم 3863 طريق 2854
مجمع 228 السكنية واسعة البستين المذكور أعلاه .

الرجاء تحفظ إجراء هاتك حوزة متحصل الرسوم المطلوبة منا .

وتفضلوا بقبول فائق التحية

مستوفى

ماهر محمود العتيق

مدير إدارة الخدمات الإسكانية - 26/12/2008

26/12/2008

تهريب سيارات وقروض بنوك:

وأُنزلت صحافة النظام خبير عن عصابة استطاعت إخراج 9 سيارات نوع همر ولكزس وغيرهما، موديل 2007 من البلاد وبيعها بطرق غير قانونية، وأن مقدار المبلغ المستحق للبنوك أكثر من 200 ألف دينار (أكثر من 530 ألف دولار أمريكي)، وقالت في حينه أن التحقيق ما زال جارياً للكشف عن باقي المتهمين وعدد السيارات التي خرجت من البلاد، علماً أن التحقيق جار أيضاً في قضايا مشاهمة، وكانت النيابة قد تلقت بلاغاً من أحد البنوك العاملة في البحرين مفاده حصول 9 أشخاص على قروض تمويلية لشراء سيارات، وبعد حصولهم على الموافقة الرسمية استلموا السيارات وأبقوها فترة في البلاد ثم استعانوا بأشخاص محولين الخروج من البلاد لتهريبها.

وبعد التحريات اتضح أن الكشوفات المقدمة للبنك مزورة، وباستدعاء المتهمين الذين تم تقديم الطلبات بأسمائهم تبين أنهم من جنسية عربية قاموا باستغلال ظروف المتهمين الستة وحاجتهم إلى المال بعد أن استطاعوا إغوائهم به شريطة استخراج سجلات تجارية بأسمائهم مقابل مبالغ بسيطة تتراوح بين 100 و200 دينار. (جريدة الوطن الرسمية البحرينية، 2007/4).

سرقات وهروب من البلد:

أعداد من المجنسين يقومون بالجريمة ويهربون، بعضهم إلى بلدانهم الأصل، وهذه الجرائم كثرت حتى ذكر مصدر بحريني أنّ أعدادا من المجنسين يقومون بشراء سيارات فخمة تصل قيمتها إلى 12000 دينار بحريني (31,847 دولار تقريبا) مثل الجيب والكلوزر والباجيرو وغيرها عن طريق البنوك، ولا يدفعون أقساطها للبنك، وحين البحث عنهم بعد أشهر لا يجدونهم لأنهم هربوا من البحرين عبر الجسر للخارج، ونقل أنّ عددا من البنوك وقعت ضحية في هذه السرقة، كما أنّ بعض المجنسين قاموا باقتراض أموال هائلة لبناء البيوت ثم فروا إلى بلدانهم الأصلية، وهذا ما يفسر العدد الكبير للمطلوبين للبحرين عن طريق شرطة الانترنتبول، وبعض هؤلاء الفارين بأموال البنوك حديثي عهد بالبحرين، توظفوا، تجنسوا، سرقوا، ثم هربوا، وقد يكون هذا كان تخطيط بعضهم قبل المجئ من بلدانهم حيث رغبهم أقاربهم ومعارفهم بالفوضى والفساد الإداري في البلد.

وكتب أحد الصحفيين المجنسين والملمعين لصورة النظام البحريني في موقع إيلاف السعودي في 2007/4/30 أنّ الحكم البحريني استطاع استرداد 86 مطلوبا للعدالة وأوقف البحث عن 459 مطلوبا

للانتربول، عبر شرطة الانتربول التابعة للإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية خلال العام 2006، وكشف التقرير أنّ عدد الأشخاص المطلوبين للسلطات البحرينية والذين تمّ التعميم عنهم على مستوى (الوطن العربي) بوساطة المكتب العربي للشرطة الجنائية وشعب الاتصال ولا يزالون مطلوبين هم 19 متهمًا ينتمون إلى دول عربية وأجنبية وآسيوية، فيما أوقفت البحرين البحث عن 459 مطلوبًا بأمر من المكتب العربي للشرطة الجنائية وشعب الاتصال، وهذا يعني ارتفاع هائل على مستوى الجريمة وهويشكل متهم هارب مطلوب للانتربول لكل ألفين مقيم على أرض البحرين.

ونسب إلى تقرير أمني أنّ المطلوبين الذين تمّ استلامهم من جنسيات مختلفة منهم الخليجين ومنهم البحرينيين، وبتهم متعددة تراوحت التهم بين إصدار شيكات من دون رصيد، والتزوير، والنصب، وتزوير بطاقات ائتمان، واستعمال توقيع إلكتروني، والسرقه بالإكراه، والشروع في السرقه بالإكراه، والاعتصاب، وترويج دولارات مزيفة، وتحرير عقود اتفاق للقيام بأعمال المضاربة في المساهمة، مشيرا إلى أنّ الانتربول تمكن من استرداد متهم بالتورط في قضية نصب واحتيال تعرض لها أحد البنوك منذ ثلاث سنوات.

وذكر أنّ التقرير الذي نشرته وزارة الداخلية في مجلتها (أمن) أنّ

إحدى تلك القضايا تمثلت في إصدار شيك من دون رصيد، ومن بين القضايا ممارسة السحر والشعوذة والنصب والاحتيال التي تورط فيها أفارقة، وفي المقابل قام الإنترنت بإعادة 10 مطلوبين إلى دول مجلس التعاون متهمين في إصدار شيكات من دون رصيد وسرقات وتزييف بطاقات الصرافة الآلية والتزوير والاحتيال والقتل وارتكاب حادث مروري أدى إلى الوفاة.

والمقارنة هنا كاشفة عن حجم الجريمة وأثر التجنيس فيها في هذا البلد الصغير فدول مجلس الخليج مجتمعة وسكانها 20 مليون تقريبا مع مساحتها الشاسعة تطلب من البحرين 20 متهما، والبحرين بعدد سكانها ومساحتها الصغيرين تطلب 459 مطلوباً ومتهما !!!.

ومن بين قضايا السرقة والهروب ما نقلته الصحافة عن هروب مصفي قضائي بنصف مليون دينار.

حيث ذكرت الصحافة البحرينية أنّ مزدوج الجنسية يعمل مصفي قضائي استغل انتدابه من قبل إحدى المحاكم لتصفية التركة فاستولى على تركة ورثة تبلغ نحو نصف مليون دينار، ورجّح أصحاب التركة أن يكون هروبه خارج البحرين عن طريق استخدامه جواز موطنه الأصلي بعد أن أصدرت النيابة العامة قراراً بمنعه من السفر بجوازه البحريني من دون علمها بازدواج الجنسية.

قال متحدث إن هروب المعني جاء بعد أن أصدرت محكمة التمييز حكما مؤيدا لحكم سابق أصدرته محكمة الاستئناف العليا يقضي بعزله كمصف قضائي وإلزامه بأن يرجع للورثة المبالغ المستولى عليها، إضافة إلى إحالة النيابة العامة البلاغ المقدم من العائلة إلى المحكمة الجزائية.

ويملك أصحاب الشأن مستندات تثبت تورط أشخاص ذوي مناصب يملكون سلطة اتخاذ القرار من ضمنها توقيعات على طلب بيع عقارات بمبالغ أقل من قيمتها في السوق، فضلا عن الموافقة على طلبات أخرى تسببت فيما حدث.

وكانت العائلة أقامت دعواها أمام المحكمة الابتدائية، وطالبت فيها الحكم بعزل المصفي القضائي وتعيين مصف آخر بدلا منه لاستيلائه على ورثهم وعدم تقديمه منذ تعيينه في 2000/1/19 أي تقرير، كما باع بعض عقارات الشركة بثمن بخس من دون الأخذ باعتراضهم واستولى على أثمانها لصالحه، متعللا بسداد ديون على الشركة سبق أن سددت قبل تعيينه.

وقال أحد أفراد العائلة إن أصحاب الشركة سبق أن أوضحوا لمحكمة الاستئناف التجاوزات القانونية للمصفي، وأضافوا أن قرار محكمة أولى درجة بتعيينه جاء مخالفا لرغبتها وباع عقارات الشركة بأسعار بخسة لا تتناسب مع القيمة الحقيقية، واختلق ديونا للشركة غير موجودة ومبالغ

مجهولة المصدر، ولم يودع المبالغ التي كان يتسلمها ومن ضمنها عقار في المحوز وآخر في الففول، وقام بسحب وقبض مبالغ من دون سندات تثبت ذلك.

وقالت وارثة: إن التجاوزات القانونية حدثت بعلم من قاض انتدب المصفي القضائي على رغم عدم موافقة أصحاب الشركة على قرار انتدابه لياشر أعمال التصفية، ولا نثق بدمته المالية كون عاتلة أخرى تسلم تركتها كمصنف واستولى عليها.

وأضافت أن أصحاب القضية طلبوا من محكمة الاستئناف بعد تقديم جميع المستندات التي تبين سرقة الشركة إبطال جميع الإجراءات التي قام بها المصفي، كما قدموا ما يثبت رسمياً من المصارف أن الديون المطالبين بها أقل بكثير من المبالغ التي ادعاها المصفي وضمّنوا دعواهم الحكم الصادر عن المحكمة الكبرى والقاضي برفض الدعوى التي تقدموا بها، مطالبين بعزل المصفي خشية ضياع الشركة .

وأقرت محكمة الاستئناف في حكمها بعد تقديم العائلة مستندات تبين قيمة الديون الحقيقية واعترفت أن المصفي بالغ في ديون الشركة بشكل مخالف للحقيقة والواقع، كما ثبت في تقرير فرز الأملاك التابعة لوزارة العدل والذي تطمئن إليه المحكمة وتأخذ به أنه تلاعب بقيمة العقارات فباعها بأقل من أثمانها، وبعده تجاوزات ذكرت بتفاصيلها في المحكمة،

وذكرت بعضها الصحافة. (الوسط، تاريخ 2005/4/8).

وهذا يكشف عن إدارة فاسدة للبلد بدءاً من الحاكم المجنس ومروراً بالقضاء غير المستقل، وكل ذلك يحصل دون حساب وعقاب للمتورطين والمفسدين، فإلى أين يذهب المواطن؟ وإلى من يشتكي؟

إدخال 10 ملايين دينار مزورة:

جرت محاكمة بحريني متجنس حديثاً من أصل عربي لإدخال 10 ملايين دينار (26.5 مليون دولار تقريباً) مزورة إلى البحرين في شهر 2005/1، بعد أن قام برشوة أحد المواطنين البحرينيين بمبلغ 30 ألف دينار (79,568 دولار تقريباً) لمساعدته على ذلك. (الوسط/العدد 858/ تاريخ 2005/1/11).

اعتداءات مجنسين على بحرينيين واشتباكات:

10 جرحى بحرينيين 2005/4/19:

تحولت محاولة شايبين بحرينيين للفت انتباه شاب عربي آخر أثناء عبوره الشارع إلى مشاجرة بينهم مساء 2005/4/19 في منطقة دار كليب قرب مدينة حمد، الدور 22، وتبعته مشادات كلامية نتجت عن عراك كبير بين سكان المنطقة من الوافدين العرب وأهالي الشايبين البحرينيين

حيث اضطرت الأجهزة الأمنية إلى التدخل وفك العراك ولكن المتورطين فيها لاذوا بالفرار بعد أن أدت إلى وقوع إصابات وكسور متفرقة لعشرة شبان بحرينيين فيما لم يتعرض أي من الوافدين العرب إلى أي إصابات تذكر.

وذكرت الصحيفة أن البدء كانت مشادة كلامية بين بحرينيين اثنين ووافد عربي، ثم مشاجرة! ثم ضُرب العربي، وتجمع كبير أمام منزل أحد الشابين البحرينيين من الأجانب، تحولت إلى عراك كبير تعرض فيها 10 شبان من البحرينيين من أهالي المنطقة إلى ضرب مريح وأدى إلى إصابة ثلاثة منهم بإصابات وكسور بليغة نقلوا على إثرها إلى مجمع السلمانية الطبي. (أخبار الخليج 21-4-2005).

الضحية أسرة بحرينية، جد علي 2009/10/18:

تعرضت أسرة بحرينية مكونة من ثلاثة أشقاء وشقيقتهم البالغة من العمر 15 عاما للضرب المبرح في منطقة جدعلي مساء 2009/10/18 من قبل مجنسين، أب وابنه من أصول عربية على أثر خلاف بسيط بين أحد الأشقاء البحرينيين و(ابن الجاني) الجنس، واستخدم الأخير الحزام الحديدي للدراجة الهوائية وضربه على جميع أنحاء جسد المواطن، مسببا له إصابات عديدة، كما استعان بمجموعة من أبناء

بلده الذين قاموا بضرب العائلة البحرينية، والأدهى من ذلك تمزيق ملابس شقيقتهم وتركها بالملابس الداخلية فقط.

وقام الأب بضرب الشقيق الأكبر ومحاولة إلقائه من فوق سطح العمارة لولا تدخل بعض المارة، وقد سبب له الاعتداء مزيداً من الألم كونه يعاني من كسور في جسمه بسبب حادث سابق مسبباً له كسراً في يده مرة أخرى علاوة على زيادة المضاعفات التي يعاني منها بالأصل. وقالت الأم أنها اضطرت لتقديم شكوى في مركز الشرطة في مدينة عيسى ضد الأب وابنه، ولكن لم تسجل لها أية شكوى رغم تعرض أولادها كلهم للإهانة والضرب المبرح وتمزيق ملابس ابنتها أمام مرأى الناس.

وإنّ الأب (الجنس) لجأ لتقديم شكوى ضد الأسرة البحرينية متهما إياها بالتعدي عليهم حيث استخدم علاقته لتسجيل محضر بسبب معرفة أفراد الشرطة، لكنها عندما ذهبت إلى الشرطة لم تسجل شكاؤها بل فوجئت بالاستدعاء في الصباح الباكر معلقاً على باب شقتها بطلب حضور أبنائها إلى المركز. (أخبار الخليج/عدد 11532/ تاريخ 19/10/2009).

الرفاع الشرقي 2009/8/1:

وتعرّض المواطن حسن أمان، 23 عاما، إلى الاعتداء بالضرب المبرح من قبل مجنسين من أصول عربية بالقرب من منطقة سكنه بالرفاع الشرقي، وتم الاعتداء على المواطن البحريني ضربا بالأيدي ورشقا بالحصى، كما تم تهديده بسكين، وذكر المواطن أنه بعد ذلك اتصل الجناة بعدد من أصدقائهم لكي يشاركوهم في ضربه، بينما اتصل هو بعدد من أصدقائه الذين لهم معرفة بعوائل الجناة وذهبوا لكي يتفاهموا معهم بشأن سبب قيامهم بهذا التصرف، إلا أنهم فوجئوا بوجود نحو 15 شخصا هناك، حيث قاموا بالاعتداء على المجني عليه بالضرب المبرح وتعدى الأمر ليتم استخدام السلاح الأبيض مما أدى إلى إصابته بعدة جروح في أنحاء متفرقة بجسمه، الأمر الذي أوصله إلى حد الإغماء، وبعد ذلك قام صديقه بنقله للمستشفى العسكري. وذكر أخ الضحية أنه قام بمراجعة مركز الشرطة لمدة يومين متتاليين من دون أن يلقى تجاوبا يناسب حجم الضرر النفسي والجسدي الذي لحق بأخيه وأسرته، ولم تتحرك الشرطة للقبض على الجناة مع أنهم استخدموا السلاح الأبيض، وكانت الشرطة تماطل مع وجود معلومات كافية عن الجناة، وذكر أن بعض أهالي الجناة ضباطا في مركز الشرطة. (جريدة الوسط/ العدد 2523/ تاريخ 2009/8/3).

الرفاع الغربي 2009/8/1:

ومن أكثر الحوادث شدة ما حصل في منطقة الرفاع الغربي، فقد اعتدى مجنسون ستة من أصول عربية مساء 2009/8/1 على المواطن البحريني عبد الله مهنا عبد الله، نتج عن الاعتداء تعرض المجني عليه إلى كسر في الجمجمة استدعى تخييط الرأس، كما أن إصابة الرأس أثرت على الأذن اليسرى، ويعاني المجني عليه آلاما منها أدت إلى فقدانه السمع بواسطتها، بالإضافة إلى رضوض في الكتف وانتفاخ في العين وهي أماكن توجيه الضربات إليه.

وذكروا في القضية أن ابن المجني عليه ويبلغ 9 أعوام كان يلعب في حديقة الرفاع الغربي، وتفاجأ بقيام 3 شبان بأعمار 16 إلى 17 سنة، من أصول عربية بالاعتداء عليه، فلجأ ييكي ويشتكي إلى والده، فخرج الأخير لاستطلاع الأمر وسبب ضرب ابنه، فما كان من الثلاثة إلا أن اتصلوا ببقية أعمامهم الذين قدموا، وكونوا مجموعة تتكون من 6 أشخاص، تعاونوا وتناوبوا بالاعتداء على المواطن البحريني، إذ قام أحدهم بضربه على رأسه بواسطة لوح خشبي، والآخر كان شاهرا في يده سلاحا أبيض وهو سكين، فيما عمد أحدهم إلى توجيه لكمة له على إحدى عينيه، وآخرون وجهوا ضرباتهم في أماكن مختلفة، إلى أن فقد المواطن وعيه وهوى على الأرض، فتداركت زوجته الأمر واتصلت

بمركز شرطة الرفاع، الذين حضروا إلى مسرح الجريمة، واتصلوا بسيارة الإسعاف، فتم نقل المجني عليه إلى مستشفى قوة دفاع البحرين لتلقي العلاج. (جريدة الوسط/ العدد2523/تاريخ2009/8/3).

نزيف بالمخ وكسور بالجمجمة:

كان نصيب البحريني المضروب من المجنسين يوم 2008/10/15 في بلدة الرفاع الشرقي وعمره 47 سنة من أسهم التجنيس كسور في الجمجمة ونزيف داخلي في المخ، وخضوع لعملية جراحية لوقف النزيف ويومين في العناية القصوى، ودفع فواتير التطبيب في مستشفى خاص، كما كان من نصيب المجنسين إطلاق سراحهم باستثناء أحدهم لأنّ النيابة عللت أنّ الاعتداء لم يسبب عاهة مستديمة وهو ما أثار حفيظة العائلة!!! (صحيفة الوسط، 2008/10/22م). كآثما النيابة تنتظر قتل المواطنين حتى تتحفظ على المجنسين المعتدين.

معركة دامية في منطقة قلالي:

وقعت معركة دامية بين متجنسين سوريين وأهالي منطقة قلالي خلفت حرحى ودمار جزئي بسيارات ومزل، ومحاصرة بيت متجنس، وقامت السلطة بحماية المتجنس من الأهالي ونقلته من منطقة قلالي إلى مكان

آخر. (صحيفة الوسط 2004/9/17).

الضحية موظف بحري:

قام أحد المجنسين السوريين يوم 2004/2/7 بالإعتداء على موظف يعمل في وزارة الكهرباء، قسم خدمات الزبائن بمدينة عيسى وهو السيد حيدر بضربه بالنعال بعدما تهجم بالقذف والشتيمة على عقائد الموظفين، واصفا إياهم بالروافض الكفرة وغيرها من الإتهامات السخيفية وذلك أثناء تأدية الموظف عمله، في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحا أمام مرأى ومسمع من جميع الحاضرين، وقد أدى الإعتداء على الموظف إلى أضرار بالغة في أنفه ونزيف من الدماء نقل على إثرها السيد حيدر إلى المستشفى على الفور لإسعافه.

مدينة حمد مرتع المجنسين:

ضرب الرأس بالمطرقة:

دارت في مدينة حمد معركة دامية بين مجنسين من أصول سورية وبحرينيين يوم 2008/12/9م، جرح فيها أربعة بحرينيين أحدهم في حالة خطيرة، وغطت الدماء الطريق بعد ان استخدمت ألواح الخشب

الكبيرة من قبل المحنسين الذين فاق عددهم الثلاثين فردا وأكثر من عشر نساء.

الضحية الكبرى كان المواطن عيسى الجيب، 45 سنة، من سكنة مدينة حمد حيث أصيب بإصابات بليغة ونقل إلى غرفة الإنعاش بالمستشفى، وبتصريحه كانت محاولة لقتله، وثلاثة شبان بحرينيين تلقوا العلاج في قسم الطوارئ.

بلغ عدد الأسر البحرينية التي تعرض بعض أبنائها من هذا الاعتداء أربع أسر، وعدد المصابين البحرينيين في الاعتداء خمسة أشخاص. وغطت الجروح جسم الضحية الجيب حيث احتشد عليه المجنسون وأكثرهم يعمل في وزارة الداخلية، وتعرض لكسر في الجمجمة، حيث ضرب بالمطرقة على رأسه، ووثقت الحادثة بالصور، وأحدثت تظاهرات ضد المحنسين من قبل السنة والشيعة مما أحدث فزعا للنظام وعملائه الذي يعمل ليلا نهارا في تفتيت اللحمة الوطنية بالفرقة الطائفية. والمؤسف المخزي أن جهات تمثل أدوات رسمية عرضت رشاوى على عائلة الجيب مقابل سكوتها وكتمان شواهداها، وأفرزت الحادثة عن المستوى الانحطاطي لبعض نواب التزوير في تحويلها إلى أدوات رخيصة للسلطة التنفيذية. (صحافة، الوسط، الوقت، منتديات بحرينية).

مدينة حمد، 2005/12/13، دوار 17:

قامت مجموعة من المجنسين بالاعتداء على مواطن في دوار 17 من مدينة حمد , بعد أن حدثت مشاجرة بينهم وبينه, ومجموعة المجنسين هؤلاء يسكنون في بيت واحد وهم عائلات عدة، ويعملون في وزارتي الداخلية والدفاع، وكان المواطن وحيدا حين الاعتداء عليه، وغادر المجنسون بيتهم بعد الاعتداء وأطفؤوا الأنوار وأغلقوا الأبواب ولعلمهم ذهبوا إلى مستوطنة أخرى يحددون الاقتتال، أما المواطن المسكين فقد أصيب بتريف في الأنف ورضوض وكدمات في الوجه، وإلى الله المشتكى.

عصابة مدينة حمد:

قامت عصابة تسكن في مدينة حمد وتتكون من 6 أشقاء مجنسين من أصول عربية وتسبب الرعب والخوف لأهالي المنطقة، وضحاياها من البحرينيين، يوم 2005/12/27 بالاعتداء على بحريني فقد فيها بصره في عينه اليمنى، نتيجة لكمة وجهت إليه، وأصيب برضوض في أنحاء شتى من جسمه وكسر في أحد أسنانه الأمامية.

وذلك في ظل استياء الأهالي من التباطؤ من قبل مركز شرطة مدينة حمد في أخذ الإجراءات الضرورية اللازمة ضد أفراد تلك العصابة لتأمين

الأمن والاستقرار لأهالي المنطقة بعد تكرار الاعتداءات من قبلهم، مشيرين إلى أن ثمة «تواطؤاً ظاهراً بين رجال الشرطة وأفراد العصابة» بحسب الأهالي. (الوسط 2005/12/28).

الضحية أربعة شبان، دوار 20:

تعرض أربعة شبان لضرب واعتداء مبرح، كما تعرضت سيارة خاصة بمواطن ثالث إلى الإتلاف والتكسير، وذلك في دوار 20 بمنطقة مدينة حمد، على أيدي مجموعة من المجنسين ذات الأصول العربية بعد اعتراض طريقهم في الوقت الذي كان الشبان الأربعة متوجهين للمدرسة لتسلم جدول الامتحان لأحد أصدقائهم.

وقال أحد الضحايا البحرينيين أنّ مجموعة أخرى من المجنسين من كبار العمر يفوقون 25 عاماً كانوا يحملون أنابيب المياه وحجارة قاموا بضربنا ضرب مبرح، وأنّ عدد من المجنسين ركبوا على السيارة التي كنا نستقلها وكسروا الزجاجة الأمامية. (صحيفة الوسط، تاريخ 2008/1/1).

جرائم سطو مسلح:

سطو مجنس مسلح على بنك:

سطى مجنس على بنك في منطقة الرفاع يوم 2004/10/7 وشاهد بعض المواطنين الحدث، قال شهود عيان أن المجنس حاول سرقة البنك، ونقل عن مواطنين أن السارق يعمل في الشرطة، وأنه أطلق 4 رصاصات على الحارس (رجل الأمن)، وعندما حاول الفرار جاءت سيارة مدنية من الأهالي وأصدمته لكي تحاول الإمساك به.

وذكرت صحيفة الوسط بتاريخ 2004/10/7 أن هذه رابع عملية سطومسلح على المصارف في أقل من عام، وأن الجاني تنكر بزى امرأة، وكان يرتدي عباءة وبرقعا ويحمل مسدسا يحتوي على طلقات نارية. وكان مصرف الشامل الواقع في الرفاع الشرقي تعرض في 2004/3/23 إلى عملية سطومشابهة وتمكن مسلح من سرقة 10 آلاف دينار بعد أن هدد موظفي المصرف بمسدس كان في يده. كما تعرض قبله فرع بنك البحرين الوطني في المنطقة ذاتها لعملية سطوفاشلة قبل أقل من شهر من السطوعلى بنك الشامل.

سطوعلى سفن صيد الأسماك:

قامت مجموعة من المثلثين قدروا بستة يلبس بعضهم اللباس العسكري وبعضهم زي وزارة الداخلية فيما يلبس الآخرون اللباس المدني بعملية سطومسلح بالعصي والسكاكين على ثمان سفن صيد محملة بالروبيان

والاسماك الطازجة بعد صيدها مباشرة على الساحل مقابل قرية عسكر
وادعى القراصنة المجرمون أنهم من خفر السواحل وذلك يوم
2004/1/31، وهذه المنطقة يسكنها المرتزقة المحنسون الذين يعملون
في وزارتي الداخلية والدفاع، ويحتمل أن يكون هذا السطوبأوامر من
أشخاص أو أجهزة نافذة في الدولة.

تزويرات:

تزوير أوراق وتقديم معلومات كاذبة:

ومن الجرائم التي مارسها المحنسون هي تقديمهم معلومات مغلوبة
للحصول على الجنسية لهم ولأقاربهم، ومنها ما يصل إلى المحاكم، وأعلن
في يوم 2009/1/19 عن أحدها، باعتبارها قضية تزوير لشخص
بجنس يمني وهو المجرم الأول، ادعى إن اثنين يمانية أولاده وهما المتهم
الثالث والرابع في القضية خلافا للواقع وحصل على الجنسية لهما
واستخراج جوازي سفر بحرينيين بناءً على شهادتي ميلاد وجوازي سفر
يمنيين مزورين.

وتمكن أيضا المتهم الثالث من استخراج جوازي سفر بحرينيين لوالديه
بناءً على جواز سفره المزور، وتزوج المتهم الثالث مع المتهم الثاني ليتمكن
من الحصول على الجنسية. (الوسط 2009/1/20).

وهذه التزويرات في البحرين واليمن لجوازات السفر وشهادات الميلاد

وغيرها من الأوراق اللازمة والتزوير في المحررات الرسمية لم تكشفها سلطات البحرين (المعظمة) ولا سلطات اليمن (السعيد)، وأما كشفها الخلافات المالية بين الأول والثاني، وقد طلب أموال كبيرة من المتهم الثاني فتقدم للمحكمة شاكيا، وحصل المتهمون الثالث والرابع على الجنسية سنة 2000 بينما اشكى الثاني على الأول وفضح المتهمين جميعا سنة 2009، فأين كانت وزارة الداخلية الحمقاء التي تحصي على المواطنين الشرفاء أنفاسهم مدة تسع سنوات، أم هي شريكة معهم في تزويراتهم، ولماذا لم تتوقف حين استيراد المتهم الثالث لوالديه عبر والده المزور المتهم الأول الذي أحضره ابتداء. ولوأنّ الشاكي وفرّ شكواه وذهب لوزارة الداخلية مباشرة لستروا عليه كما يسترون ويتسترون على غيره، وماذا يهم وزارة الداخلية ووزيرها من كون هؤلاء المتهمين بنوه أوغير بنيه، وما يهمهم باختلاط الأنساب وتداخل الألقاب، لأنّ المهم الأهم أن تتغير التركيبة السكانية ويبدوا السكان الأصليين، وهذا التزوير يخدم خطتهم وهدفهم، فأى نظام عفن هذا ! والذي لا تحرك هذه التجارة شعرة في وجدان أصحابه وضمائرهم إن كانت حية؟؟.

الأولاد مزورون:

من طرائف المصائب التي نشرتها الصحافة الرسمية في البحرين تقدم

بجنس من أصل يمني بطلب لمنح ابنه الجنسية، فاكتشف من خلال تحليل البصمة الوراثية DNA أنه ليس والد هذين الطفلين، وتحول إلى متهم بالتزوير في أوراق رسمية، وبعد تقديمه كمية كبيرة من الأوراق والمستندات التي تؤكد صحة كلامه وأوراقه ومنها شهادة ميلاد الطفلين، وتنازل أمهما المطلقة منذ خمسة أعوام عن حضانة الطفلين له، حكمت المحكمة ببراءته من تهمة التزوير لأن المستندات سليمة، واكتشف أن الطفلين اللذين رباهما منذ سنوات طويلة ليسا ابنه.

وكان قد ادّعى أنهما توأم، وأنهما من مواليد 1991/5/16، بينما ذكر تقرير الطبيب الشرعي أن عمريهما 16 و 14 سنة، مع اختلاف كبير في حجم الصبيين وملاصقهما. (أخبار الخليج/عدد 11526/تاريخ 2009 /10/13).

ونحن نذكر هذا لا من باب الشماتة أو التشفي، لا والله ولا من أخلاقنا، بل ننظر إلى هذا الشخص وغيره كضحايا نفوس بشرية، غررتها أنظمة رجعية قمعية، وإليه ولأمثاله مهما تغير لونه وجنسه وهويته ووظيفته بعين الشفقة وإن كان وحشا لتعذيب المواطنين في المعتقلات، أولضربهم بالرصاص الحي والمطاطي في الشوارع والقرى، نأمل منه ومن أمثاله أن يراجع وضعه ويهذب نفسه وأهله ولينظر لآخرته. ثم نقول هل ينهض الوطن بهذا الأب الضحية وهذه الأم الشقية، وهل

هذان يمثلان المواطن البديل الذي يبحث عنه الحكم ويقدم له الاغراءات،
ويبحث عنه في الأصقاع والبقاع ليشتريه؟؟.

بيع الجنسية البحرينية المستعملة:

بعض الذين حصلوا على الجنسية البحرينية الرخيصة باعوها بثمن
غال، فقد نشرت الصحافة المحلية في 2009/1/20 أنّ مواطنا بحرينيا
من أصول عربية وهوالتعبير المتحفظ عن مجنس من أصول عربية باع
جنسيته البحرينية بـ 2500 دينار (6630 دولار أمريكي)، وهذا
هوالمثال البسيط لبيع وشراء الجنسية، لكن المثال الأكبر وهوالذي يقوم
به النظام في بيعها وشرائها وجعلها رخيصة مبتذلة.

لنذكر شيئا ارتكازيا في عقول البشر لا يشذ عنه إلا المصابون في
عقولهم، والذين يوزعون الجنسية في البحرين بعضهم، وهوأنّ ما يحصل
عليه المرء بسهولة يقيّمه رخيصة مهما كان ثمنه، ولا يستحق منه
الاهتمام والرعاية الكبيرين كالذي يحصله بجهد وزمن ومال، وهذا
التقييم هوربح إضافي على رأس المال المادي، ولذا ستتكرر وتزداد مثل
هذه الحالات من بيع الجنسية، منها ما سيكتشف ويعلن، ومنها ما
سيكتشف ولا يعلن بل يتم التستر عليه، ومنها ما لن يكتشف فلا يتفرع

عليه الإعلان.

لعل قيمة الوطن والبلد والأرض وما عليها هي 6,630 دولارا أمريكيا لدى هذا المتاجر بالجنسية، وهذا مبلغ زهيد في أسواق نخاسة الجنسيات العالمية، ولكنه مبلغ مرتفع ومبالغ فيه لدى بائع الجنسية البحرينية الأصل وهم المصابون في قلوبهم وعقولهم، والفرق بين الاثنين أنّ هذا باع دفتر أحمر صغير الحجم والوزن، وبه أوراق فارغة لختم دخول وخروج من البلدان التي يزورها ويسمى جواز سفر، وبه يلصق الجنس بالوطن الجديد لصقا، والبائع الأكبر أنما يبيع الوطن وكرامته، والأرض وما عليها، وهوية البلد ولوازمها، وتركيبتها السكانية وديمكرافيتها، ويلعب بأمنها، ويتاجر بأعراضها، ودمائها، وحرمتها، وكل شئ له قابل للمتاجرة ومباح، وقد تشأ الأقدار أن يعلن عن صفقة السمسار الصغير في الجرائد والمجالس وتحل عليه عقوبة المحكمة المخففة سريعا، ويفلت من تلك العقوبة المجرم الأكبر ويتوارى خلف سلطة الظلم، ولا يمس بسوء في صحف وإعلام النظام عاجلا، لكن من يعينه في الآجل؟.

تهريب البشر:

ذكرت البحرين كأحد الدول المتاجرة بالبشر حيث ينقل إليها

الضحايا للعمل الإجباري أو الانتهاكات الجنسية، واتهمت الولايات المتحدة حليفها الصغيرة البحرين ودول أخرى بالمنطقة من بين أسوأ دول العالم فيما يتعلق بالتقاعس عن منع بيع البشر في أسواق الدعارة والنخاسة.

وجعلتها عرضة إلى عقوبات محتملة منها خسارة مساعدات، فأصدرت البحرين قانونا نظريا يمنع المتاجرة، ولكن بين القانون وتطبيقه يتلاعب الشيطان بالنظام وجلالوزته والمتنفذين فيه يمينا وشمالا، فليس في الدول القمعية قانون بل القانون هو هوى السلطان وعملائه والمتاجرين معه، إنَّ بيع الأعراس والنواميس لا يقوم بها الفقراء في البحرين وغيرها وأما يقوم بها في الغالب عناصر النظام والحميمين منه، وفي بعض الجنسين مادة ملائمة لهوى النظام.

إننا نتوقع أن المتاجرين بالبشر محل ترحيب لهذا النظام وقد يوضعون في مناصب ووظائف مهمة، وهذا من سخرية النظام.

وهنا وقائع كثيرة يضيق بها عنوان الكتاب ومادته، ولكننا سنذكر خيرا في التجارة العادية للبشر مما نقلته صحيفة الأيام الحكومية حول تهريب البشر إلى البحرين عبر البحر بطريقة غير قانونية بالاتفاق مع بحار خليجي من أصل يمني على تهريبهما للبحرين بمساعدة بحارة (بحرينيين)، بمقابل 30 ديناراََ بحرينياً (80 دولار أمريكي تقريبا) ولم تكشفهم

السلطات وانما أخطر أحدهم عن نفسه لدى الشرطة. (صحيفة الأيام
2005/3/24).

صغر المبلغ المتفق عليه للتهريب للبحرين يعني أنّ العملية يسيرة ولا
تحتاج إلى عناء، وقد توحى بأنّ هذا عمل روتيني متكرر، ولكن طريقة
الخبر توقف المراقب فقد صيغ بطريقة شبه تحريضية وكأنّه يقول يا يمانيون
هذا هو طريق الهجرة للبحرين بين أيديكم فاسلكوه ولا تترددوا، ولا
يمكن استبعاد أنّ السلطة ضليعة في ذلك التهريب ونشره في الصحافة.

مدارس البحرين تحت الخطر:

أصبحت بعض مدارس البحرين أشبه بساحات معارك، يقوم فيها
الجنسون وأبناؤهم بالاعتداء على الطلاب المواطنين والتعرض لهم، بينما
تصمت بعض المدارس وتخرس وزارة التعليم عن تلك الاعتداءات وتلتزم
الصمت دون إجراءات، ولم يسمع الطلبة عن فصل مشاغب مجنس
أو تهديده بالفصل أو سحب جنسيته.

وبدأت تتحول المدارس التي يدرس فيها الجنسون إلى مقرات فساد،
ومدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين نموذجاً، يقومون بممارسة أعمال غير
أخلاقية وبعيدة عن الآداب، وبالفسق، والتجاهر بها أمام الطلاب
والمعلمين، إلى التدخين، والشجار والخصام والعراك حتى الاقتتال

بالأيدي والسكاكين وبشكل متكرر، والتطاول على المعلمين، والغش في الامتحانات، وكثرة سرقة الأدوات المدرسية والأموال والهواتف النقالة، وتزايد الحشيش والمخدرات، إلى غيرها، وحينما تتجرأ المدرسة بفصل أحدهم لسوء سلوكه يأتيها القرار بإرجاعه ثانية من وزارة التعليم، مما جعل بعض أولياء الأمور يقومون بنقل أبنائهم من المدرسة إلى أخرى أكثر أمناً وانضباطاً.

ولم تعهد البحرين قبل التحنيس عراك السكاكين في مدارسها، ولا الضرب بالخنجر في شوارعها وأزقتها، وإنما هذه صناعة جديدة يعمل عليها الجنس، وهذه أمثلة بسيطة لما يحدث في مدارس البحرين.

ثانوية مدينة حمد 2007/3/31:

تعرض الطالب علي إبراهيم لضرب بسكين على وجهه خلال عراك حدث في مدرسة مدينة حمد الثانوية، وذهب المستشفى ولديه تقرير من مجمع السلمانية الطبي بتعرضه لضربات سكين، لكن المدرسة نفت وتسترت على الحقائق، وكأنها تدافع عن الجنس ضد أبناء الوطن، مما أثار استغرابه.

قال إبراهيم أن مجموعة من الطلاب ذوي الأصول العربية فاق عددهم 30 طالباً تجمعوا على طالب بحريني فتعرض للضرب وانهالوا عليه وعلى

من معه من الطلاب الذين كانوا محيطين به بالضرب المرح بآلات حادة، إذ كان عدد من الطلاب ذوي الأصول العربية يحملون آلات حديد، مبينا ان المعتدين قاموا بضربي من الخلف على رغم أي كنت جالساُ أتناول طعامي ولم أشارك في العراك الناشب.

والغريب أنّ إدارة المدرسة تحاول أن تخفي الحقائق، وأنها قامت باستجواب علي وأزال مدير المدرسة اللصقة الطبية من علي وجهه على رغم إخباره المدير أن المستشفى طلبوا منه عدم إزالتها لالتزام الجرح، إلا أن المدير أصّر على نزعها وتصويرها بماتفه الشخصي، كما وحاولت وزارة التعليم نفي خبر استخدام السكاكين وأن الجرح كان صدفة وبموسى مبرة. (الوسط 2007/3/31).

مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية:

قام ثلاثة شبان من أصول عربية بدخول المدرسة بطريقة غير قانونية وتربصوا بأحد الطلاب وأوجعوه ضرباً فور خروجه من قاعة أول امتحان يقدمه في الفصل الدراسي، أمسكوا بالطالب وطرحوه أرضاً في فناء المدرسة وقاموا بتوجيه اللكمات والركلات الشديدة إلى أنحاء متفرقة من جسده النحيل. (ملتقى البحرين 2005/12/27).

مدرسة حكومية 2008/2/22:

قام مجنس أردني بالاعتداء على طالب بحريني، وطعنه بالسكين في رقبته، نقل المواطن على أثر تلك الطعنة إلى المستشفى، ولكن النيابة طلبت من والد المواطن المحروح التنازل وذلك لأن المجنس صغير سنه وحتى لا يضيع مستقبله!!! (ملتقى البحرين).

مدرسة الفارابي 2009/4/8:

قام عدد من مجموعة كبيرة من الطلبة المجنسين وغير الطلبة في 2009/4/8 بالاعتداء على مجموعة طلبة بحرينيين في مدرسة الفارابي الإعدادية بمدينة حمد، وأحدثوا إصابات للطلاب البحرينيين وضرر في سيارات بعض أولياء الأمور، الأمر الذي استدعى تقديم بعض أولياء الأمور والطلاب المعتدى عليهم شكاوى في مركز الشرطة، وأصبح أولياء الأمور لا يأمنون على أنفسهم من التواجد في أماكن تجمعهم من المجنسين.

مدرسة الشيخ عبد الله الصناعية:

وقع عراك بين طلاب بحرينيين بمدرسة الشيخ عبدالله الصناعية بمدينة عيسى وآخرين مجنسين من المدرسة نفسها بعد انتهاء الدوام المدرسي يوم 2008/10/30، دارت أحداثه في مواقف السيارات الواقعة أمام

مبنى المدرسة وتحول إلى معركة بين الطرفين استخدمت فيها أنواع متعددة من الأسلحة البيضاء منها السكاكين والخناجر. وهذا هو العراك الثالث في نفس الأسبوع، يوم الثلاثاء 10/29 والأربعاء 10/30 والعراك الأكبر الخميس 2009/10/31، وقد تدخلت الشرطة لفض العراك لكنها لم تستطع مما اضطرها للاستعانة بقوات الشعب واستمر العراك حتى الساعة الثالثة بعد ظهر، وليس هذا هو الأول في هذه المدرسة بين البحرينيين والمجنسين. (صحيفة الوسط/عدد 2248/تاريخ 2008/11/1).

مدرسة مدينة عيسى الثانوية الصناعية:
جرت اشتباكات في مدرسة الشيخ عبد الله بن عيسى الثانوية الصناعية في مدينة عيسى بين المجنسين والبحرينيين أوقعت عدد من الجرحى بين الطرفين، وأسفرت عن خمسة جرحى بحرينيين نقلوا إلى المستشفى العسكري، واستعمل المجنسون السكاكين وأصيب بحريني بضربة سكين في رأسه. (ملتقى البحرين 2004/3/31).

مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين:
وقعت معركة كبيرة جدا في مدرسة الرفاع الثانوية بين سورين

وبحرينيين من منطقة الرفاع، غالبيتهم من عائلة النعيمي، وقد استخدمت فيها السكاكين والحجارة وغيرها، ونقل المصابون الرفاعيون في سيارات الإسعاف إلى المستشفى، أحدهم طعن بسكين في بطنه وآخر ضرب بحجر على ظهره وآخر بجديدة.

وتشهد هذه المدرسة بين الحين والآخر معارك عنيفة بين المجنسين والبحرينيين، حيث يشكل المجنسون في المدرسة غالبية الطلاب من أكثر من جنسية. (منتديات بحرينية، ملتقى البحرين 2007/3/7).

وشارك فيها ثمانية طلاب مجنسين من أصول عربية واعتدوا على المواطنين بآلات حادة «السلاح الأبيض»، وضرب فيها اثنين من البحرينيين ونقلوا للمستشفى حيث أصيب الأول بجرح في الرأس وكدمات في الجسم، أما المواطن الثاني فأصيب بكسر في رجله وكدمات في يده وباقي جسمه. (صحيفة الوسط 2007/3/8).

وتكرر في يوم 2007/11/14 اعتداء المجنسين في نفس المدرسة.

مدرسة المحرق التجارية الثانوية للبنين:

وقعت معركة بين طالبين أحدهما من أصل بلوشي وآخر بحريني، استخدم البلوشي الجنس السلاح الأبيض وطعن البحريني في الظهر وقد شوهد البحريني وهو ينقل للمستشفى بينما كانت الدماء تترف منه.

(منتديات بحرينية 2007/4/9).

مدرسة عبدالرحمن الداخل:

قام أحد المجنسين بضرب أحد الطلبة البحرينيين بأداة حادة يوم 2008/10/8م، فحدث عراك بين المجنسين والبحرينيين، وجاء أحد أولياء أمور المجنسين وهدد الطلبة أمام منظر شرطة المجتمع، وتعرض الطلبة البحرينيين للاعتداء من قبل المجنسين خارج المدرسة، واستمر العراك يومي 8-2008/10/9، وقيل أنّ هذا هو العراك الثالث الذي تشهده المدرسة وقد وصل إلى حدود شارع المعارض أمام أنظار الخليجيين والأجانب الذين يرتادون الشارع، فيما وصف آخرون العراك بالعنيف. (صحيفة الوسط/عدد 2226 تاريخ 2008/10/10م).

المنتديات البحرينية الالكترونية وجرائم المجنسين:

الدراز 2005/5/10:

قام أربعة يمانية بالتسلل إلى بيت عائلة عريقة في مدينة الدراز في وقت الظهر بدافع السرقة إلا أن أفراد العائلة تمكنوا من إلقاء القبض عليهم وحبسهم في غرفة بالمotel حتى وصول الشرطة التي قامت باعتقال اليمانية الأربعة.

الرفاع 23 /8/2009:

هجم أربعة من المجنسين في الرفاع على الشاب يونس منصور الصائغ من جزيرة سترة، وقد تناوبوا عليه ضربا وبالعمود على رأسه أمام زوجته، وسقط أرضا ملطخا بدمه أمام زوجته، حتى جاء مواطنون شرفاء من الرفاع فضمده واتفلوا بالاسعاف، والسبب هو أن سيارته انحرقت قليلا عن مسارها، وأشار إلى المجنسين معذرا ولكنهم سيوه وشموه وضربوه.

اعتداء على طفل عمره سبع سنوات:

نقل خبر يوم 2003/3/19 مفاده أن أردنيا اعتدى بالضرب على طفل بحريني يبلغ من العمر سبع سنوات، نقل الطفل إلى المستشفى لأنه أصيب بتزيف في المخ وهو عاجز عن الحركة والمشي والتحدث، ولم نستطع التأكد من هذا الخبر مع إمكانية حدوثه.

وتتوالى تلك الجرائم وتتواصل دون رقيب أو حسيب دنيوي بشري، ولكن الدلالة الأولى أن السلطات الظالمة متواطئة مع المجنسين في جرائمهم، وتقوم بحمايتهم، وتملاً مراكز الشرطة بهم، وتحاول رشوة

المواطنين وشراء ضمائرهم وكتمان شهاداتهم، وهكذا نسمع ونقرأ كل يوم جريمة جديدة يدونها تاريخ السلطات الأسود وتتكنم عليها.



توصيات لمقاومة التجنيس

رغم مآسي التجنيس وكوارثه وجرائمه لم تتوقف السلطة عن مواصلته، وكل الهراء الذي يتم تناقله هنا أو هناك حول تفكير النظام في وقف وتيرة عمليات التجنيس لا يطابق الواقع وإنما هوللسخرية من شعب البحرين وحكومات الخليج الأخرى التي وصلها نثار الجواز البحريني، وتلك أيضا دول ظالمة لا عدالة فيها فلا تتمخض الكويت عن انتباهة خجولة لا إرادة فيها إلا حين تمسك مجنسا بحرينيا يريد اللعب بمواقعها الحيوية وتفجيرها، ولا تتمخض الإمارات العربية المتحدة عن تلك الانتباهة إلا حين تمسك بمجنس بحريني يهتك عرض طفلا في سن الخامسة ثم يقتله في مسجد في يوم عيد، كأهم في مآمن من مجنسي البحرين الذين سيطوفون دولهم بجرائمهم، ولا زالت الدولة الأضعف مستمرة في تجنيسهم وخراب بصرة الخليج وما حولها، حتى التغيير الديمكرافي والوصول إلى الإبادة، دون النظر للاثار والجرائم التي يخلفها المستوطنون الجمنسون، ودون النظر إلى أي من احتجاجات الشعب

البحريني ورموزه وقواه الوطنية والتحركات الشعبية.

توصيات لمقاومة التجنيس:

لابد للبشر أن يتيقنوا بسنن الكون والحياة، ولا بد لهم من تحمل مسؤولية وأمانة الأرض التي يعيشون عليها، كما لا بد لهم أن من إصلاح البشر والحجر عليها، وعدم ترك الحكام من التلاعب في شؤونهم والتآمر عليهم بعذر أوبدون عذر، فإبقاء كل الخيارات مفتوحة هو عنصر قوة للشعوب، والموت في العز حياة والحياة في الذل موت.

وفي ضوء هذه الحقائق الدامغة وهذه النيات والأعمال الخبيثة من قبل الحكم لإبادة الشعب البحرين والسكان الأصليين، يمكن عرض توصيات ونقاط تشارك في وقف هذه الجرائم وجريمة الإبادة، ولنعلم أن كل هذه التوصيات والملاحظات لا تجدي نفعا إلا قليلا وإنما المجدي الأول هو الوقوف بوجه الظالمين، والجهاد ضد رؤوس النظام الضالعة في جرائم الإبادة، (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) البقرة/194، وهم كل معتدي شارك في جرائم النظام، ولا سيما رؤوس السلطة التنفيذية في البلد وأولهم الحاكم وهو المسؤول المباشر للجرائم، ومجموعته المتآمرة والمأمورة من قبل الديوان الملكي، هذه يجب أن تنال عقوبة جرائمها، وقد ذكرت أسماء كثيرة بوثائق معتبرة من

المجرمين العاملين تحت أمره الملك والديوان الملكي في تقارير خاصة حول البحرين، ممن يعتبرون عناصر ماكينه الإبادة، ولا بد أن يأتي الزمان لحصولهم على عقوبات جرائمهم.

ولا بد من الانتباه إلى أن الصراع الحقيقي هومع النظام الجائر الذي استورد المجنسين فهوالمسؤول عن جرائم التجنيس وآثاره الكارثية على البحرين ودول المنطقة وما المجنسين إلا أدوات قبلت تموضعها وقودا بدراية أوجهل.

أما النقاط الأخرى فتأتي في حالة العجز عن العقوبة المناسبة أو تأخيرها أو التربص حتى يأتي زمانها، ولا بد للشعب من اليقين بأن ما يحدث هنا في هذا البلد هو جريمة إبادة جماعية للسكان الأصليين، والتجنيس ممنهج ومدروس بجث وحقق في طريق تلك الإبادة.

فالقضية ليست هامشية أو سطحية كما يراد تصويرها من عناصر النظام أو بعض حثالاته في مواقع إدارية وصحفية أو بعض عملائه في مجلس الحكم أو(البرلمان) الكسيح، بل هي قضية مصيرية واستراتيجية ستنتقل البلد إلى مآزق ومهالك وكوارث لا طاقة للبلد بها، وأما أغفلها النظام ورؤوسه للحقد الأعمى على الشعب فأنساهم تأثيرات تلك الجرائم، وللأموال الطائلة التي ربحتها أطراف النظام من القوى الخارجية التي استسلم لها النظام وسلمها أمن وسياسة البلد في حاضرها

ومستقبلها، والقضية هي قضية صراع وجود، بين شعب البحرين وقبيلة ظالمة حاكمة وحاكم طاغوتي، ولا وجود لحكومة في البلد وأما الحكومة هي أداة صغيرة وحقيرة بيد هذه القبيلة الظالمة، تأتمر بأوامرها وتنفذ مؤامراتها، وليست مستقلة في قراراتها.

أهم ما يجدي في مقاومة التجنيس والإبادة هو القيام بالمقامة المدنية بعد دراسة مشروعها، ويبدأ بتلك القطيعة السياسية والنفسية مع رموز العائلة المسؤولين بشكل مباشر عن تلك الجريمة، وتطوير الخطاب، وتوزيع المهام في ما يتعلق بفضح مشروع النظام، بلغة واضحة بدون مجاملة أو مسايرة. فالنظام منافق يتظاهر بالإصلاح كذبا لكنه يطعن الشعب بخططه التصفوية ومشاريعه التي لا تعكس إلا حقه على الشعب وعدم الثقة به.

وليعلم المواطنون بأن ملف التجنيس والإبادة الجماعية مغلق بمعنى أن لا أحد يحق له الحديث عنه، ولا مساومة فيه، وحتى أولئك السنة الذين تضرروا من التجنيس، أولئك الذين تربطهم العلاقات مع القبيلة الحاكمة أو الضباط ممنوعون من الحديث عن التجنيس أو إيصال وجهة نظرهم المغايرة لرؤوس النظام، ولقد ذهبت مجموعة من أبناء السنة يشكون لأحد أفراد آل خليفة مما يعانونه من الجحشيين حتى أصبحوا لا يأمنون على أبنائهم ونسائهم من الخروج في بعض الأوقات، وأن الأحياء ما

عادت آمنة مع هؤلاء المجنسين، وأنهم في خطر دائم منهم، منتظرين أن يستمع الشيخ لهمومهم ويشرع في حلول أولية لهم، أو أن يجود عليهم بكلمة تطيب خواطرهم، وإذا به ينعق وينهق في وجوههم ويخاطبهم بلغة حدية قائلاً هؤلاء هم الأمان لكم، وأنما استوردناهم لحمايتكم من البحارنة !!! لعلنا نذكر هذا المسكين يوماً حينما يقع فريسة تآمر المجنسين عليه وعلى عائلته وقبيلته بخلاف ما توهم، وهذا المسكين الحاقد يذكرنا بأحد أدواته في البرلمان وهو حمار السلطة في مقابلة أجريت معه في التلفزيون العربي للبي بي سي، قال أن وجود القواعد الأمريكية ضروري في البحرين لأن أعدائها كثر، لقد لقنوه خطأً أن القواعد الأمريكية جاءت لحماية الأنظمة من الأخطار الداخلية والخارجية، ولا يعلم هذا المتخلف أن القواعد الأمريكية أنما تأتي لظلم وضرب وقتل الشعوب المغلوبة، وأن عناصرها يتحولون إلى فئران في حالة انتفاضة الشعوب المستضعفة كما حدث لهم حين انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، أودخول جيش أجنبي غازي كما حدث حين دخول الجيش الروسي إلى جورجيا عام 2008، والقواعد الأمريكية أنما هي لخدمة المصالح الأمريكية أولاً وأخيراً، وإذا أصبحت مصالحها تمر عبر سحق نظام لا تتأخر في سحقه إن استطاعت وهي مستطبعة الآن، وهل القواعد الأمريكية في ألمانيا وأوروبا لحماية ألمانيا؟!.

فالملف مغلق والسخرية من الشعب وخداعه مستمرة والجريمة متواصلة حتى إبادة هذا الشعب الطيب والأصل النبيل، ولذا فإنّ الحديث عن لجنة تجنيس هومسخررة ومضحكة فالجريمة واضحة والمنفذ الحقيقي مشخّص، وهذه اللجنة العاجزة التي شكلت خاضعة للحكم كما هو البرلمان وقام رئيس المجلس الظهراني إلى تعيين أفرادها كما يشاء بل وحصر نطاق عملها برغبة الحكم، ولا تملك أية معلومات ولا تعطى لها فهي محتكرة لدى الحاكم وقبيلته وديوانه وجلالوزته وليس لها وظيفة سوى إضفاء الشرعية على الاستبداد القبلي وظلم وطغيان آل خليفة، ولذا فقد تمخضت فولدت فأرا وهو أن التجنيس في البحرين قانوني إلا نوادر منه لم تستكمل كامل المستندات والأوراق، فأيّ ثقة بهذا المجلس ؟ وأيّ مصداقية تبقى لهذا النظام ؟ وأيّ مستقبل لهذا الحاكم ؟ الذين يكذبون ويكذبون حتى يصدقوا أنفسهم بصدق الأكاذيب.

وليعلم البحرينيون أنّ هذه الجرائم النكراء لا تتوقف إلا بتضافر كل المخلصين من أبناء الوطن باختلاف مواقعهم، من وزراء ووكلاء وزارة وضباط، ومن علماء دين ومثقفين وصحفيين، ومن دكاترة وأساتذة وطلاب، ومن كافة مواقع التأثير والتعبير، وعلى مستوى المعلومات والتوعية والعمل الحركي والاحتجاج، حتى يتحول هذا العمل إلى حالة جماهيرية ينتظم فيها الجميع حول محور واحد، ويمثل موقف الشعب في

مقابل القبيلة الحاكمة.

ويلزم في الأمر العمل الصريح وتسمية الأشياء بأسمائها في مواجهة القبيلة الحاكمة وليس بالاحتجاج الخجول، والاستعمال الصحيح لعمليات التجنيس الواسعة والجنونية هو إبادة جماعية وليس تجنيس عادي، فمصطلح الإبادة هو الأوفق لحالة الأوضاع في البحرين، وهو الذي ينبغي استعماله في مخاطبة الجهات الدولية والدول ذات الأهمية. ولحد هذا الوقت لم يطرح الصحفيون والناشطون بشكل عام القضية بصراحتها وأبعادها الحقيقية إلا في مواقع معدودة وضعت أصابعها على الجرح كالأستاذ حسن مشيمع الأمين العام لحركة حق، وكتاب المنتديات البحرينية الالكترونية وخاصة بحرين أونلاين وبعض النشطاء السياسيين وعلماء الدين الأفاضل. وأول ما انتبه لهذه الإبادة والتجنيس في أدبيات المعارضة البحرينية هي حركة أحرار البحرين، وهي حركة تعمل خارج البحرين وتتخذ من لندن مقرا لها، وهذا ما يجعلها أكثر صراحة وتحديا من الحركات في الداخل الذي يطالها سيف الطاغي وزنازين الجلاد، فقد ذكرت في بيانها قضية التجنيس منذ سنة 1996 وما بعدها، ثم جريمة الإبادة الثقافية في بيانات سنة 2003 وما بعدها حتى الآن. وبعض الكتاب البحرينيين الشرفاء كالناشط السياسي الدكتور السنكيس الذي كتب قلمه نقاطا جريئة في الموضوع، وعبد الله مؤمن في كتاب التجنيس

والتغيير الديموغرافي في البحرين حيث قدم تفصيلاً في حوالي 230 صفحة عن واقع التجنيس ومخاطره على المجتمع والنظام، وصدر سنة 2002 عن دار الفنون للنشر، وكثير من أدبيات المعارضة في التجنيس والإبادة ممنوعة في البحرين ولكنها متوفرة على شبكة الانترنت.

والخطاب الصريح والذي يمثل تحدياً هو التوجه إلى القبيلة الحاكمة بالقول ووضعها أمام خيارين إما التوقف عن التجنيس والإبادة وإرجاع الجنسين إلى بلدانهم الأصلية وإما رميها في مزابل التاريخ.

وتوصي بعض أطراف المعارضة بمخاطبة الجهات الدولية المختصة، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، ودول مجلس الأمن، وعرض قضية الإبادة الثقافية بالاستفادة من الحقائق المتوفرة، للمطالبة بتدخل عاجل لحماية شعب البحرين من خطر التصفية الثقافية التي يراد لها أن تتحول لاحقاً إلى تصفية كاملة. ومخاطبة الهيئات المعنية بالتمييز الديني وانتهاك حقوق الإنسان، وبرلمانات الدول الديمقراطية وعرض الاستبداد السياسي الذي تعيشه البلاد في ظل دستور مزيف ومجالس باطلة غير منتخبة حقيقة وذلك بلغة واضحة، تلتزم الأخلاق والانضباط مع الصرامة والحزم والمبدئية، وهذا يتطلب إعداد المعلومات بشكل دقيق، والاستعداد للسفر إلى العواصم الدولية لعرض القضية مثل جنيف ولندن وواشنطن لتقديم قضية شعب البحرين. ويجب توصيل هذه الجريمة للعالم على حقيقتها من

كونها جريمة إبادة مما يستلزم محاكمة ومعاقبة القائمين عليها.
وتشكيل لجان شعبية في كافة المناطق البحرينية لمقاومة الاستيطان بكل
الأساليب الممكنة، وترسيخ ثقافة مقاومة ذلك الاستيطان، والإعلان
بصراحة عن رفض المستوطنين ومطالبتهم بمغادرة البلاد، وعدم الاعتراف
بالتجنيس السياسي ونتائجه، وتحذير هؤلاء من مغبة المشاركة في
المشروع الخلفي في الإبادة والتجنيس السياسي.

وإشعار المرتزق أنّ الحياة في هذا البلد حريم، فإنّ المرتزق الأجنبي أمّا
جاء إلى البحرين طلباً في رفاهيته مقابل قمعه لأبناء البلد وأطفالهم
ونسائهم، ومتى ما شعر هذا الأجنبي المرتزق أنّ البلد حريم عليه،
وتكابد مرارة الحياة فيها، فإنه بلا شك لا يستطيع الصبر، ويضطر إلى
الفرار، فجزء من الحل يكمن في إشعارهم بأنهم مهددون وأنّ حياتهم في
هذا البلد حريم.

وتأسيس منظمات لمقاومة التجنيس والإبادة يكون شغلها الشاغل
موضوعهما والهدف إيقافهما.

والتحرك الشعبي العارم من أجل مناهضة حملة الإبادة الثقافية التي يقوم
بها النظام وتصدير هذه التجربة التي انفرد بها النظام الخلفي إلى بقية
الدول للاستفادة منها.

ومقاطعة المجنسين اجتماعياً واقتصادياً، وتوصيل الأخبار لهم بأنهم وقود

حرب خاسرة، وموضوع تغيير ديمقراطي، وأن الشعب كله دون استثناء سوى حثالة الديوان الملكي لا يرغب في تواجدهم في أرض البحرين. وأوسع من المقاطعة الحصار الاجتماعي العام في البيع والشراء والدوائر والإدارات والمدارس والمستشفيات، وغيرها من المراكز، فتلك الحرب النفسية أكثر وجعا وتأثيرا، ولكن النصيحة ألا تكون الحرب والحصار ضد المعتدين إلا بعد إنذارهم وتوصيل العلم لهم وتوصيف جرائمهم فإذا لم ينتهوا فإنهم قد سمحوا بالحرب وهم بدؤوها أول مرة باستهداف المواطنين وتأمروا مع النظام القمعي في ذبح البحرينيين.

ويجب الانتباه إلى أن الصراع ليس مع هذه الأدوات الجنسة وإنما مع المستوردين الذين يستغلونهم ضد الشعب، والصراع معهم مباشرة يعني مساعدة للسلطة في مخططاتها، وأما من يدخل في مشاريع السلطة التآمرية مباشرة فهو عدو للشعب مهما كان موقعه ومنصبه ومسلكه ومذهبه. ويجب مقاومة التجنيس بكافة السبل وفضح المخططات والمؤامرات التي تحيكها السلطة لإقصاء الشيعة عن جميع أوجه الحياة وتحديد العدو الحقيقي لهذا الشعب.

وطرح بعض الكتاب مسألة الإكثار من الإنجاب وزيادة النسل عند أبناء الطائفة المستهدفة من التجنيس والإبادة كخيار ملائم ومضاد لمحاولة تقليص أعدادهم، وإفشالا لخطة النظام ومحافظة على هويتهم. (التجنيس

والتغيير الديموغرافي في البحرين، عبد الله مؤمن).

فالسُّلطة تحارب في معركة وجود من طرف واحد، وهدفها محو الشيعة وإبادتهم من هذه الأرض على المدى المتوسط لا البعيد، وموضوع الإبادة يتحقق بتقليل أعداد الشيعة سنة بعد سنة، وعلى الشيعة أن يكثرُوا أعدادهم لإفشال السُّلطة من القيام بمخططاتها، وذلك لا يتحقق إلا بكثرة الإنجاب، وهذا لا يتحقق إلا بالزواج المبكر وتعدد الزوجات، وتسهيل قضاياها وحل مشاكلها، ولقد كان الأجداد البحرانيون من العاملين على هذه السنة المباركة حتى عقود قليلة مضت.

ويحتاج هذا الحل إلى تهيئة نفسية وقناعة اجتماعية، كما يجب طرح الفكرة على أنها مقاومة للتوطين الخليفي والتجنيس والإبادة، والمقاومة أينما كانت وكيف ما تكون وجهتها تحتاج إلى كثير من التوضيحات والفتاوى.

وتحتاج إلى تهيئة كل امرأة بكثرة الإنجاب، وبقبول ضرة أضرار عدة مع عدمه أو قلته، يتقاسمون سرّاء الحياة وضرّاءها، وهذا حل صعب على مستوى النفس النسائية ولكنه من أنجح الحلول في قضايا الإبادة والتجنيس غير القانوني. وهو وإن كان يبدو صعباً لبعض الرجال ولكنه سيكون سهلاً يسيراً وعادياً في المجتمع إذا أُقبل عليه مجموعة معتدّ بها من الناس، وأفضل من يبدأ بهذه التعددية الزوجية هم المتدينون الأفاضل

وعلماء الدين، والذي يكنّ لهم الشعب البحريني كثير الاحترام والتبجيل، وأعداد منهم متزوج بأكثر من واحدة.

وستفتح آفاق كثيرة وستحل به عقد فرعية مبتلى بها المجتمع من الفوائد والمصالح الاجتماعية، وستجد مشاكل العزوبة والعنوسة حلها هنا، وهدفه الأساسي هو إبطال الإبادة الجماعية.

وهذا الحل وطريقة المقاومة اتبعت في بلدان خضعت لإبادة ثقافية وجماعية فقد كان أهلنا من فلسطيني 48 وبقية أهلنا على التراب الفلسطيني مع ما بهم وعليهم من الحصار والفقر والجوع والنكبات والهجمات الصهيونية والحروب يفشلون العدو بكثرة أبنائهم وبناتهم.

وهكذا عمل الشيعة اللبنانيون وصدوا حرب الإبادة الثقافية والجماعية وتحذوا الإبادة بكثرة نسلهم وبقوة شوكتهم وإرادتهم.

أما الاحتجاجات فيجب أن تتواصل على كل المستويات في الشارع والمظاهرات وفي الفن والرسومات والصحافة والأقلام، فلن يضع حق وراؤه مطالب.

ومن ضمن الحلول حل يعتمد على طرح ثقافة المقاومة الضدية للحكم والعمل على تهيئة هؤلاء الأوباش لصد ما استوردوا من أجله، فالنظام يريد منهم العنف والقمع ضد الشعب ويجب تعليمهم السلام والحب والمودة للشعب، ويريد منهم الفساد الأخلاقي والانزلاق للرذيلة وما

يجب أن يعلمهم الشعب هو الترفع عن الفساد والسّموعن الانحطاط الأخلاقي، كما يرغب النظام في جعلهم وقودا لانتخاباته الشكلية ويجب تعليمهم حسن اختيار المرشح النبيل والشريف وصاحب المبادئ، كما يجب تعليمهم تغيير الوضع الثقافي والديني خلاف رغبة النظام بإبقائهم جهلة بدينهم، وهكذا، وتلك حقوق عامة من حقوق الإنسان الذي له حرية الاختيار الثقافي والديني والعقائدي.

وفي تاريخ البحرين كما ينقل عن لوريمر أنّ قبيلة لحمدة أو الحميدة وهم من أحفاد الممانعة استوطنت ضاحية راس رمان واعتنقت المذهب الشيعي، وقد زار الخليج سنة 1904م، ونقلت عن كتابه (دليل الخليج، القسم الجغرافي)، وكذلك الرميحي في كتابه (البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي). ويتكرر هذا في تاريخ الشعوب فقد استقدم الأتراك العثمانيون بعض العشائر العراقية واسكنوها منطقة وسطا بين بغداد ومنطقتي النجف وكربلاء لتكون حاجزا وحزاما لمنع الشيعة من التمركز والتواصل مع العاصمة بغداد، ولكن أعداد كبيرة من هذه العشائر قد تشيخت ففشل مشروع الأتراك، ولهذا ترى بعض العشائر العراقية منقسمة في المذهب كعشيرة الجبوري فبعض أفرادها شيعة وبعضهم سنة. وفي سنوات القمع والتجنيس الحالية قامت أعداد من السنة في البحرين بالتشيع سرا قناعة وتدينا.

كما يمكن الاستفادة من الفعاليات الاجتماعية والثقافية في حركة مقاومة التجنيس وبيان أخطاره وآثاره كالأمسيات الشعرية، والمراسم الحرة واستعمال الفن السينمائي والمسرحي لبيان حقيقة التجنيس وأخطاره، ولا بد من توثيق قضايا التجنيس بكل جزئياتها وفروعها وآثارها، وعمل موسوعة كاملة حول التجنيس في البحرين.

الإبادة

تهدف عملية التجنيس أساسا إلى إبادة السكان الأصليين الشيعة من جزر البحرين على المدى البعيد أو المتوسط، ويأمل القائمون عليه باحتياز عدة مراحل أهمها تغيير التركيبة السكانية على حسابهم في المراحل الأولى، وإبادة هويتهم الوطنية وتراثهم التاريخي الثابت قدم الزمن على الأراضي والجزر البحرينية، ولا عشوائية أبدا في التجنيس والإبادة بل هو يجري طبق مخطط مرسوم وثابت ومحكم ومفصّل بُدلت لأجله أموال واجتمعت له دول وحيكت له مؤامرات، أوله تجنيس مجموعات ضخمة بشكل لم يحصل في التاريخ له مثيل، وإعطاء الجنسين اليد العليا في البلد في مواقعها المهمة ومراكز القوة والسطوة، وعدم مسألتهم في ذلك، وكل ذلك يتزامن مع مخطط متعدد الجوانب لإقصاء الشيعة ابتداءً وإبادتهم نهايةً نهائياً، وتلك التي سنتحدث عنها في هذا الفصل من الكتاب.

والإبادة مصطلح يطلق على إلحاق الأذى الجسدي أو الروحي الخطير بجماعة ما، وشيعة البحرين مصداق بارز له، فهم يتعرضون لأكثر من

200 سنة إلى الأذى الجسدي والجسمي والنفسي، والتعذيب والتنكيل بهم في السجون والمعتقلات كما في الشوارع والطرق، وكذلك في المنافي والآفاق.

وكتهديد مباشر بالقتل الجماعي قام به حاكم البحرين السابق عيسى بن سلمان آل خليفة بقصف القرى الشيعية بالطائرات والقنابل، لكنه لم يستطع تنفيذ تهديداته. (كتاب أحداث البحرين سنة 1997 عام الإرهاب الرسمي والشعب الدولي).

كما أنّ من الإبادة إخضاع الشيعة في البحرين عمداً لظروف معيشية قاسية يراد بها تدميرهم المادي الجزئي وصولاً إلى التدمير الكلي المرتقب عند مخططي النظام، ومقارنة بوضع الدولة المالي ودخلها القومي فإنّ الشيعة يعيشون غاليتهم تحت مخطط يرمي إلى تفجيرهم المالي ودونية مناصبهم ووظائفهم.

وهذه الأفعال الإجرامية يعاقب عليها القانون الدولي سواء من خلال الإبادة الفعلية أو بالتآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية أو التحريض المباشر والعلني على ارتكابها أو في محاولة ارتكابها أو الاشتراك فيها، ويتعرض للمسؤولية القانونية أي شخص كان حتى ولو كان مسؤولاً دستورياً أو موظفين عامين أو أفراداً، كما أن هذه الجريمة لا تسقط بمرور الزمان والتقاعد.

ولأنّ النظام غير قادر على إبادة جماعية بالقتل العام علنا أو استعمال الكيماويات والبيولوجيات، فقد لجأ إلى الموت البطئ والإبادة بعيدة المدى بمخطط التجنيس وتغيير الهوية الوطنية للبلد وسكانها الأصليين الشيعة، ويؤدي نهاية إلى الفناء والإنقراض، وهذه الإبادة الحالية وإن كانت بطيئة نسبة إلى القتل المباشر أو بالكيماويات والبيولوجيا إلى أن نهايتهم واحدة وهو التخلص من الشيعة في المجتمع وتزويد عليهم في عدم انتباه المجتمع الدولي إليها.

هذه الإبادة تؤدي إلى الصهر والإذابة وتدمير السكان، وتبدأ بالتجنيس السياسي والاستثنائي وإدخال مجموعات غريبة هائلة من السكان بشكل متعمد مع حيثياتها الكثيرة والتي تحدثنا عن بعضها في الكتاب، وضرب التوازنات الثقافية والاجتماعية والسياسية القائمة، ونسف التشكيل الثقافي للبلد وهوية شعبها الوطنية، ومع مرور السنوات تنعدم كل صفة وموروث من السكان الأصليين حتى تغلب طباع وعادات وتقاليد المستوردين على المواطنين الأصليين، ثم تقل نسبتهم ويضيعوا في بحر الأجانب والجنسين، ثم تزداد قلة نسبتهم فيؤدي نهاية بهم إلى الانقراض والانتها، وهذا هو المخطط المرسوم، ولكنه لن ينجح.

وليس التجنيس إلا المرحلة الكبرى في مخطط إبادة السكان الأصليين من الشيعة في البحرين، والتي لا تحصل بالقتل العام لهم لأن ذلك

يستحيل في زمن كهذا الذي نعيشه مع التطور في عالم الاتصالات والمواصلات، وقد حدثنا التاريخ في البحرين أنّ السكان الأصليين تعرضوا لمجازر رهيبة وسفكت دماؤهم الشريفة وهتكت محرماتهم وأموالهم وبيوتهم دون القدرة على إبادتهم إبادة جماعية بالقتل والقتال، والمخطط الحالي مكشوف والمراقبون يعلمونه وما هذا التغيير الدمكري في التركيبة السكانية بالتجنيس بالجملة لجنسيات مختلفة من خلفية مذهبية، قبلية، إجتماعية وثقافية محددة تمتاز بالحقد والكراهية والفضاضة وتوظيفهم في المؤسسات الأمنية القادرة على استعمال العنف والقسوة، كما في قوات مكافحة الشغب والتحقيقات والشرطة العسكرية، وغيرها إلا المفردة الكبرى لإبادة السكان الأصليين.

أما أصل الرغبة في إزالة السكان الأصليين فهو قديم ولم يتوقف النظام عن محاولة الإبادة منذ وطأت أقدامه أرض البحرين الطاهرة، وحملت العقود السالفة من القرن الماضي وما قبلها وسائل شتى ممنهجة وليست عشوائية ترمي إلى محو الهوية الشيعية وإخفاء معالمها الثقافية وخنق ممارساتها الدينية، وهذا بحاجة إلى موسوعات يكتبها مثقفوا البحرين وأصحاب أقلامها، ولكننا سنذكر بعضا منها وهي تمثل مجتمعة محاولة إبادة من السلطات الجائرة للسكان الأصليين على المدى البعيد.

ويؤسفنا أن يحصل هذا في بلد إسلامي، ويحكمه من يدّعي الإسلام

ولكن هذه هي الحقيقة المرة، وهذا هو مستوى حكام النظام. والحكم في البحرين لا يثق بأهل البحرين قاطبة، شيعة وسنة، ولكن للشيعة حقه الأكبر، ومشروع الإبادة موجه ضدهم في الأصل والأساس، والتجنيس على حسابهم، والخطط موجهة إلى تغيير هويتهم وإهمال تراثهم وتزوير تاريخهم ومحو وجودهم، وأبناء السنة البحرينيين عامة بمأمن من التجنيس المذهبي ومشروع الإبادة ولكنهم ليسوا بمأمن من آثاره وكوارثه، ومن خطته ومشاريعه.

ولا يرغب الحكم بوجود بقايا من الشعب تعرف التاريخ ومنشأ آل خليفة ومنهجهم، ولا نزوحهم من الصحاري واحتلالهم البحرين وتصييرها ملكا خاصا لهم، ولا المخازر والكوارث التي مارسوها في أهل البحرين، ولا تأمرهم مع الأعداء وخططهم، ولا يريدون أن ينس أي فرد من الشعب بمعارضة ومخالفة لهم، ويخططون إلى فناء أهل البحرين جميعا إلا أولئك العبيد القن الذين يأكلون فتاتهم على حساب ضمائرهم. أما التخطيط العام فهو مكشوف لكل مراقب نزيه ولا يحتاج إلى ذكاء خارق لاكتشافه والهدف إبادة الشيعة أولا بطريقة غير مشيرة لأنّ زمن الإبادة الجماعية بالقتل والحروب انتهى، ويقترن مع التجنيس الهائل السري وإمميزات خاصة للمجنسين في السكن والوظيفة ولوازم الحياة تضيق شديد على الشيعة في كل شؤون حياتهم، والحرب ضدهم في

الأرزاق والمعاش، والضغط عليهم في الدراسة، والعمل والوظيفة، والزواج ومضايقتهم.

والمسألة التي ينبغي توضيحها هنا هي أننا نضطر لذكر كثيرا من القضايا يفترض أن يكون النظام قد تجاوزها، ولكن طبيعة النظام في البحرين طبيعة شر وسوء وفرقة وشقاق، ولعله يرى أنه يفقد وجوده حين التخلي عنها بينما الأنظمة الأخرى تجاوزتها، ومسألة العلاقات الاجتماعية بين مكونات الشعب البحريني واضحة وجيدة، والروابط والشائج بين المكونين الرئيسيين وهما الغالبية الشيعية والأقلية السنية جيدة وعلاقتهم كانت متينة، وذلك لا يروق إلى النظام القائم الذي يخطط إلى التفريق والتمييز ويعيش الأحقاد على الشيعة وما يتضمنه ذلك من تعبئة سلطوية سلبية وتحريض جعلت المجتمع يعيش حالة الطبقية وآثار التمييز كما آثار أحقاد النظام، فالنظام يحقد على الشيعة ولكن آثاره تمتد على كل المجتمع، ولو أن النظام كان عادلا وصادقا ويضخ ثقافة المودة والعدالة بين فئات الشعب لكان كل الشعب متآخيا ومتكاتفًا ومتضامنا، ولأنقلبت أصوات النكير المناقفة إلى أصوات وحدوية، وذلك لصالح الحكم على المدى البعيد والاستراتيجي خلاف ما يتوهمه.

إنّ أكبر قضية يخشاها النظام وأكبر سلاح ضده هو اتحاد الشعب وخاصة في مكوّنيه الرئيسيين الشيعة والسنة، يخشى من كلمة سواء وموقف سواء، ولذا ظهر خوفه ورعبه جلياً في المظاهرات التي خرجت في مدينة حمد ضد المحنسين والمستوطنين والمستوردين من أبناء البدو (الجلف) طبقاً للتسمية الشعبية والسبب أن هذه المظاهرات مؤشّر على قابلية اتحاد فئات الشعب ضد النظام الفاسد ومرترقته الأجنبي وجلاوزته المحليين، وهو الذي كان يعمل جاهداً لعقود وقرون لاحداث الفرقة والشقاق بينها.

ولم يكن الخوف من شباب المظاهرات في مدينة حمد هو الوحيد في العصر الحالي بل سبقه في العقد الماضي برهان ودليل على إرادة الفرقة والشقة من جانب الحكم ضد وحدة الشعب وتآلفه وذلك حينما منع النظام في التسعينيات من القرن الماضي من لقاء فئات الشعب مع الحاكم السابق عيسى بن سلمان ولم يقبل إلا بوفدين منفصلين سني وشيعي، وخبرين في الإعلام.

وهنا دليل آخر على سير النظام بطريق معاكس للأنظمة أينما كانت وكيفما تكون وهو أنّ الوحدة بين مكونات الشعب سلاح استراتيجي، وقد استعمله الشعب البحريني ضد (المحتلين) البريطانيين وعملائهم المحليين في الانتفاضات والثورات المتعددة في العقد الخامس والسادس من

القرن الماضي، إذ حاربا الاستعمار معا إلى جانب بعض، ولكن النظام يحارب هذه القوة الاستراتيجية كما (المستعمر) المحتل، فكلاهما يطبقان سياسة (فرق تسد).

السكان الأصليين:

ما كنا لتتطرق لهذا الموضوع لوأنّ الحكم صمت عن ذلك ولكن يبدون الحكم يواصل تزوير التاريخ، والمرة الأخيرة عبر وزير الداخلية، أما مرات سابقة فعبر عملائه على شبكة الانترنت، وبتأييد منه وبتمويل من الديوان الملكي، وهذا التزوير كذب فاضح وفاحش لا ينبغي للسياسي أن يرتكبه ولا للقبيلة الحاكمة أن تقربه لأنه يجرهم ويذكرهم بتاريخ قدومهم ويعيرهم.

وليس الولوج في هذا الحديث حول السكان مبررا لخطط التجنيس والتغيير الديمكرافي والإبادة الثقافية وصولا لإبادة جماعية للسكان، إلا على الطريقة (الإسرائيلية).

وقيل أن حاكم البحرين ردد هذه المهارات في اجتماعه مع المعارضة في لندن وقال إن كل الشعب البحريني مجنس، تسلية لنفسه، وتبريرا لانتقاد مقدّر بأن الحكم ليس بحرينيا بل محتلا جاء من الصحراء، هذا التزوير للتاريخ تنقضه حوادث التاريخ وحلقاته في عقود وقرونه، وفي

تراثه وكتبه، وفي مقابره وأطلاله، كلها شاهدة على سكان أصليين قضى أجدادهم على هذه الأرض الطيبة قبل أن يأتي آل خليفة ويدنسوها، ويحكموا أهلها بالحديد والنار.

لمن يريد أن يعرف السكان الأصليين دون أن يصدق بكل المحتويات التاريخية والجغرافية والتراث والأطلال فليأتي بلجنة علمية خبيرة لا يد للنظام فيها، ولكن النتيجة واحدة، الشيعة أبا عن جد هم السكان الأصليون، وهم الذين يطلق عليهم البحارنة، وهم المظلومون الذين عاش أجدادهم على هذه الأرض وعمرها منذ آلاف السنين، ومنهم جماعات انتشرت في أمارات الخليج والمنطقة بعد ظلم واضطهاد موثق تاريخيا لحماية أنفسهم وأعراضهم، والتاريخ يزخر برجالهم وأعمالهم.

واستمر الحال على هذه الجزر أو الأرحبيل بغالبية مطلقة دائمة لهم مع توافد أبناء الأديان والطوائف الأخرى، وكانوا متسامحين معهم، ولقد كانت نسبة الشيعة قبل التحنيس الحالي 85% من السكان تقريبا.

وأما آل خليفة فهم طواريء على أرض البحرين، وخوارج عن الوطن، وليس لهم علاقة لا من قريب ولا من بعيد بهما، ولم يكونوا يوما مؤدبين على أرضها بعد احتلالها، وأحدثوا الجراحات تتلوها الجراحات على نفوس أبنائها، وسالت الدماء تتلوها الدماء بقبح أفعالهم.

إنّ الحاضر كما الماضي والتاريخ كما آلام البحرينيين الأصليين يذكر

ويوثق ويدون احتلال آل خليفة للجزر البحرينية الهادئة، وعبثهم وإرهابهم وسفكهم الدماء واستباحتهم للأرض ومن عليها في هذه الجزر حتى أزيلت قرى بأكملها من الوجود في هذا البلد الصغير، ولم يبق منها إلا أطلال تذكر بظليمة سكانها وظلم وظلام المحتلين، وبتعبير صريح لا نفاق فيه ولا كذب فإنّ احتلال آل خليفة كان هو المذبح الأكبر لإنسان هذه الأرض، وربما منذ خلقها، وحاليا يكرر أعقابهم احتلال أسلافهم باحتلال ثان عبر استيطان المجنسين وتمددهم وإبادة السكان الأصليين.

احتلال للأرض واغتصاب لثرواتها واستحواذ على مناصبها واستعمال القوة والسلطة لإذلال ناسها وإنسانها !!! وفرض مرتزقة وشبه بشر لقمع إرادة أهلها، طعمها وطعامها فئات حكامها أبناء المغتصبين السالفين، وهي حالة فريدة أكثر ألما ولؤما من احتلال الوطن بقوى خارجية وأكثر خداعا وتضليلا.

وكل ذلك لم يكن كافيا فالنوبة وصلت لتزوير تاريخ البحرين وأرضها وتشكيك في هويتها بجمجمة طائفية وعنصرية، وستشهد السنوات القادمة بشكل مخطط مرسوم صراعا فكريا حول ذلك التزوير فلا ينقضي الفصل منه إلا بفضيحة آل خليفة وأقزامهم وأزلامهم.

وما كنا لنذكر شيئا حول السكان الأصليين أونشير إليهم لأن التاريخ والإنسان والأرض والماء والهواء عليها وفضائهما تشير إليهم، وكتب

التاريخ والتراث تنص صريحا على أصليتهم وخارجية النظام ومرتزقته، ولكن تعنصر النظام وعبثيته وهواه في تزوير هذا التاريخ أجبرنا على ذكر شئ يسير حول السكان الأصليين، وليعلم العابثون أنّ تزويرهم هوتروير لكل هذه العناصر التي ذكرنا وهي شاهدة على تزويرهم كما هي شاهدة على ظلمهم واحتلالهم.

وقد زينّ الشيطان وأبالسته لحكام البحرين الخوارج عن الأرض والوطن والإنسان فيها ادّعاء أنّ أرض البحرين لا سكان أصليين فيها وأنما الهجرة المتأخرة هي التي جمعتهم على أرضها وأنّ حركة التجنيس في التاريخ الحديث أفادت من ينتمون للمذهب الشيعي مقارنة بالسني !!! وأنّ الشيعة كثروا فيها حيث هاجروا من أراضي حولها ! والتجنيس ليس لتغيير التركيبة السكانية، وأنه دستوري وقانوني !!!.

وهذا الكذب الفاضح والاستغفال الصارخ ديدن درج عليه عناصر النظام فلم يكن وزير الداخلية هوأول من كذب ولن يكون آخر من زورّ فقد نقل عن حاكم البحرين شبه هذا الحديث حين التقى بالمعارضة في لندن وأنّ البلد لا أصيل فيها والناس فيها كلهم مهاجرون.

لعل الحاكم وممثله في مجلس الوزراء وزير الداخلية، ومرتزقتهم، لا يقرؤون التاريخ وتاريخ البحرين، ولا يفقهون علاقة الزمن بالإنسان على الأرض، وأنهم يجهلون الماضي الإنساني وعلاقته بالآثار، كما

يجهلون علاقة السكان والأنساب والمناطق والمعالم بالتاريخ، وأنهم لم يطلعوا يوماً على كتب التراث، وأنهم توارثوا الجهل كما توارثوا الحقد على أبناء هذه الجزر، وعذرهم الوحيد أنهم حوارج عن هذه الأرض والوطن فقد قدموا من الصحراء إلى جزيرة متحضرة، وهو عذر أقيح من الذنب، فإننا في زمن يرى ويسمع من في المشرق من في المغرب، ويأتيك التاريخ طائعا دون عناء بكبسة أضرار وأنت على سرير نومك، ولذا لا بد أن نذكر لهم مصادر ونقاط ومراجع ونكات سبقت زمن تزويرهم بقرون كثيرة وأعدمت محاولاتهم فلا تكون إلا هباء ولغوا وإن سطرَّها حرائد الغدر والوشن.

ولذا سيكون لزاما علينا أن نضع مراجع للمراجعة لقوم لا يفقهون الثقافة وإن قرئوا ولا يدركون التاريخ وإن درسوا، وهذه بعض المصادر والنقاط لمعرفة السكان الأصليين:

ابتداءً يجب التوقف عند تسمية الشيعة بالبحارنة والشيعة بالبحراني نسبة للبحرين والمعنى يؤكد بوضوح ارتباطهم بالأرض وتاريخها وذلك لأن غيرهم قدموا من خارجها، فالذين قدموا من صحراء الجزيرة العربية بدوعرب، وأنهم كانوا يطلقون على السكان الأصليين أصحاب الأرض البحارنة.

كما يجب الرجوع إلى كل كتب التاريخ والتراث مع اختلاف

مصادرها وتوجهاتها ومنطلقات أصحابها فإنها جميعا دون استثناء تؤكد على شيعة جزر البحرين، الجزيرة الأكبر والأرخبيل، منذ دخول الاسلام إلى يومنا هذا، وهذا من خصائص هذا البلد الطيب.

كما ينبغي الرجوع إلى كتب أدباء وشعراء البحرين في القرون الماضية، فإنهم على كثرتهم لا تجد أحدا منهم من غير الطائفة الشيعية. ويمكن الرجوع لكتب المتحدثين عن البحرين وإن كانوا مخالفين للسكان الأصليين فهم يذكرون سكان البحرين نصا وفي هذا يمكن مراجعة هذه المصادر: كتاب معجم البلدان للحموي، وكتاب تاريخ المستبصر لابن الجاور في ذكر صفة البحرين، كتاب العذري للادريسي، سنة 417 هجري 1026 ميلادي، كتاب تحفة الانظار في غرائب وعجائب الأسفار لابن بطوطة، كتاب تحفة النبهانية، النبهاني، كتاب أنوار البدرين للبلاددي، موسوعة الذريعة للطهراني، دائرة المعارف الإسلامية الشيعية للأمين.

وآل خليفة ممن يلهيهم التكاثر فعليهم زيارة المقابر ليكون الميت شاهدا على الحي، وليقف الأموات ضد تزوير التاريخ والهوية، فالبحرين تنتشر فيها المقابر كمقبرة عالي والنبه صالح وغيرهما للدلالة على أصلهم وأصولهم.

كما عليهم زيارة قبور الأولياء والصالحين والعلماء في هذه الجزر

الوادعة قبل مجيء آل خليفة والمظلومة بعد احتلالهم، كقبر وضريح صعصة بن صوحان صاحب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في بلدة سببب المندثرة، وقبر وضريح العلامة الشيخ حسين العصفور في بلدة الشاخورة، وقبر وضريح السيد هاشم الكتكتاني البحراني في بلدة توبلي، وكتكتان أحدى القرى التي اندثرت، وقبر وضريح العلامة الفيلسوف الشيخ ميثم البحراني في الماحوز، وقبر وضريح الشيخ حسين عبدالصمد والد الشيخ البهائي في بلدة المصلّى، وقبر وضريح شيخ عزيز في السهلة، وقبر وضريح شيخ أمير زيد في المالكية، وقبر وضريح الشيخ أبورمانه في دمستان، وغيرهم من الأعلام الأفاضل.

وكتب تاريخ العرب وقبائلها من عبد قيس وربيعة، وبكر بن وائل. ولا بأس أن نضع هذه المقطوعة الشعرية للشاعر البحريني القدير غازي الحداد، لعل القوم يقرؤون يوما ويخجلون من أنفسهم:

تميزون؟ وتقصون لمذهبننا؟	كأننا من بقايا المارقين سبا؟
وحقنا بين أيديكم يطاف به	في جفنة الحقد مبذولاً ومنتها؟
من كل مجتلب الاصقاع ميزته	عداوة لبني المختار قد نصبا؟
ونحن فخر أوال في حضارتها	ونحن أعلى عربانها نسبا
لنا في شمائل عبد القيس في كرم	ومن ربيعة طابت ريجنا حسبا
ونحن جمر الغضى لوحتت مسجره	لتحسبته من تحت الرماد خبا

والهاشميون نور بين أعيننا
نرعى بحبهم للمصطفى قربا
هوية الارض في أعراقنا رسخت
وأنبئت من دمانا النخل والرطبا
ولم يربي الحيا يوماً لوائفها
حتى استطالت وقالت لستمُ عربا
كأنما غير البازي ذوسحل
لما رآه بقيد لست مختلبا
أومثل ما قال مطلي على جرب الى
صحيح أرى في جسمك الجربا
في ظلمة الليل والآساد خادرة
يصبص المهر من قدامها الذنبا
فهذه شيم الدنيا ومنطقها
يعدو على حوزة الاحرار منقلبا
تعيب في أصلنا يا من على
حجر من العروبة نالت أمك اللقبا

وعليهم أيضا قراءة تاريخ الأعلام والصحابة أبان بن سعيد بن العاص
وعمر بن أبي سلمة وأمه أم سلمة (أمّ المؤمنين)، والعلاء بن عبد الله
الحَضْرَمي، ولاة البحرين الأوائل.

والبحث في الآثار وأماكن العبادة مثل مسجد الخميس وما قيل عن
بنائه في الدولة العويونية الشيعية والآثار التي وجدت فيه بذكر الله ورسوله
ووليّه، لا إله إلا الله، محمد رسول الله، علي ولي الله.

ولا بأس أن نزود الحكم بنموذج بسيط لحالات كثيرة من العلماء
البحرانيين الذين ماتوا ودفنوا في منافعهم خارج البحرين ومنهم:

السيد ماجد بن هاشم بن علي بن مرتضى بن علي بن ماجد الحسيني

العريضي الصادقي الجدحفصي، المدفون في شيراز.
والشيخ صالح بن عبد الكريم بن حسن بن صالح بن أحمد بن إبراهيم
بن كمال الكرزكاني والمدفون في شيراز.
والسيد حسين ابن السيد سليمان بن حسين بن عبد القاهر بن حسين
التوبلي، المدفون في الحمرة.
والشهيد الشيخ علي بن الشيخ عبد الله بن علي الشيخ عبد الله بن
الشيخ علي الستري، المدفون في بندر لنجة في إيران.
والشيخ عبد الله ابن الحاج صالح بن جمعة بن شعبان بن علي بن أحمد
بن ناصر بن محمد بن عبد الله السماهيجي، المدفون في بههان.

والأمراض الوراثية مؤشر آخر على أبناء البلد الأصليين مثل مرض فقر
الدم المنجلي أو مرض المنجلية أو الأنيميا المنجلية والذي يسمى محليا بـ (
السكر)، وهو أحد الأمراض التي يتميز به أبناء المنطقة بنسبة كبيرة
ويتوارثونه فهومن أمراض الدم الوراثية الانحلالية التي تسبب تكسر
كريات الدم الحمراء ولذا سمي بالمنجلي فلا تكون دائرية بل على شكل
منجل وهو آلة قطع النبات، وفي البحرين جمعية لرعاية مرضى السكر
لكثرة الابتلاء به.

وسنذكر هنا بعض عناوين الخطط السلطوية التي يقوم بها النظام

والهادفة إلى تحجيم السكان الأصليين في طريقه لإبادتهم، وليست هذه إلا أمثلة يحتاج التوسع فيها إلى مزيد من التدوين وكثير من المؤسسات وتظافر جهود ضخمة، وهي بلا شك مهمة لأنّ الشعب سيحتاجها كما أنّ النظام سيدان بها.

خطط وخطوات أخرى من مخطط الإبادة:

خطة كاملة لإبادة الشيعة:

يطبق النظام الحالي خطة كاملة لإبادة الشيعة قدّم لأجلها أموال واشترى ذمم واستورد أشباح وأشباه رجال وعقد اجتماعات وابتز بها دول وفئات أغدقت عليه الأموال والخدمات اللوجستية لأجل الفتن والمؤامرات، وجاء ذكر كثير من أولئك في التقارير الخاصة التي ذكرت مشروع الإبادة.

إنشاء فيلق استراتيجي ضد الشيعة:

إنشاء فيلق استراتيجي لمواجهة الشيعة بقيادة وزارة الدفاع والحرس الوطني، جاء هذا كتوصية من دراسة تطبقها السلطات في البحرين ويدعمها الديوان الملكي.

وذكر هذا مركز الخليج لتنمية الديمقراطية (مواطن) في الجزء الثاني من

كتاب البحرين الخيار الديمقراطي وآليات الإقصاء، والذي اشتهر عند أهل البحرين بتقرير البندر 2، والذي ذكر مجموعة من مخططات النظام ضد الشعب البحريني.

والفيلق وحدة عسكرية مشكلة من 2 إلى 5 فرق وعدد أفرادها من 20,000 إلى 45,000 فرد، ويقودها عادة ضابط برتبة لواء. ويتكون الجيش من فرقتين أو أكثر، فالفرقة نصف جيش تقريبا، توحى هذه التوصية بصحة الوثائق الصادرة من أن كاتبها يتعامل مع هذه المصطلحات وهي غير معمول بها في البحرين، والدراسة التي كتبت للحكم في البحرين نسبها تقرير (مواطن) للطائفي العراقي نزار العاني.

سياسة التفرقة والشقاق:

من أهم الخطط الحبيثة والأعمال الخسيصة التي يقوم بها النظام هي سياسة التفرقة والشقاق وعلى قاعدة (فرق تسد)، ولأجل الغاية وهي السيادة والسيطرة ستكون الوسيلة بالشقاق والتفرقة، أي سلوك الطريق المحرم وغير الأخلاقي للوصول للغاية، لا عن طريق المبادئ والقيم والكفاءة والقانون، وهذه تعتبر قاعدة منسوبة إلى مسؤول بريطاني كبير طبقته بريطانيا في الأراضي التي احتلتها، وذلك لمعرفة أن لازم الوحدة القوة والنصر، ولازم الفرقة الضعف والوهن، وأكثر ما يخيف النظام ومرتزقته

ويفرضه ويرعبه أن تتحد مكونات المجتمع في البحرين، سيما المكونين الرئيسيين الشيعة والسنة.

وللوصول إلى حالة التفرقة والشقاق لابد للمرور بطريق تمزيق الشعب وتصعيد روح الخلاف والتزاع بين فئاته ومكوناته، ومحاولة قطع العلاقات وتوتيرها وهدم روح المودة والمحبة بينها، وإلقاء الخلافات، وتضخيم الاختلافات، وإيجاد الضغائن، واصطناع الفتن، بل ومحاولة هتك الآداب والحرم بين فئات الشعب كما تفعل صحيفة (الوطن) وعدد صغير وحقير من نواب السلطة في مجلسها أو ما يسمى (برلمان) البحرين، ومخطط الديوان الملكي في الإقصاء والإبادة للشيعة، بل وإقحام مكونات غريبة عليهم ومختلفة عن بيئتهم تتكثر بها مكونات المجتمع الواحد بسيط التعدد، بمخطط تجنيس ضخم لا طاقة للبلدان المجاورة بتحملة فضلا عن جزر البحرين الصغيرة، وتعبئة وتحريض الفئات ضد بعضها البعض وتمزيق نسيج المجتمع أيّ ممزق، وتوهينه وتصغيره واحتقاره، ليسهل السيطرة عليه والتحكم به.

وحينها لابد أن يتم إهمال الأركان الرئيسية للوحدة وقوة المجتمع التي هي قوة استراتيجية حقيقية للبلد وثروة وطنية في مجتمع البحرين ذي الغالبية المسلمة المشترك في الدين الواحد والرب الواحد والنبي الواحد والكتاب الواحد والقبلة الواحدة، والعبادة الواحدة، إضافة إلى الانتماء

الواحد للأرض والوطن، ونضالهم المشترك ضد (المستعمر)، ومعاناتهم المشتركة في الكوارث والمصائب.

فأركان النظام يسировون في اتجاه معاكس للقرآن الذي يقول: (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) سورة الأنفال/46، (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأذكروا نعمة الله) سورة آل عمران/103، وهم يطيعون الشيطان ويثون خططهم ومؤامراتهم لتفريق المسلمين، وإذكاء العداوة بينهم، وفي اتجاه معاكس للدولة الحضارية الدستورية.

والجرائم تتوالى ضد هذا الشعب المستضعف، ومن هذا النظام المستكبر، والذي جعل أهل البحرين فرقا وجماعات، وبث العداوة والبغضاء والحيل والدسائس بينها.

والتقسيم الرئيسي إلى شيعة وسنة، والسنة إلى أخوان وسلف وليبراليين وعوام وغيرهم، والشيعية إلى عدد ما يتوهم رؤوس مخطط الإبادة. ثم تأتي الخطوة اللاحقة في دعم الجهات التي يركبها ويحبها الحكام ويتخذوها مطايا لهم، ثم محاولات لايجاد الضد النوعي من فئات وجماعات صغيرة ومخالفة لجماعات أصيلة في المجتمع وصيرورتها ذات أهمية.

والوسيلة هي ضرب كل الفئات في بعضها البعض للوصول إلى الغاية

وهي الضعف والوهن، وما قضية عميل الانترنت (أسد تكريت) إلا واحدة، فلم يوفر هذا المأجور أحدا إلا استهدفه حتى تلك الأطراف التي تحسب على الحاكم، ليظن الجميع ويتوهمون أن أطرافا تحاربهم وتريد السوء بهم فيقع التراع والتنازع والخلاف بينها، وينشغل الجميع بالجميع والمتآمر يراقب، كما تفعل الصهيونية تماما، وذلك بدعم الديوان الملكي في البحرين، ودوائر التآمر.

والجهد الأكبر والتآمر الأشد ضد المجموعات الشيعية ومحاولة لضرب بعضها ببعض، ومحاولة تفتيتها والتدخل المباشر في شؤون الطائفة الشيعية، ومن ضمن تلك التخطيطات تشويه الفكر الشيعي وتحريف معنى المفاهيم، ومن ذلك التركيز على موضوع ولاية الفقيه واعتباره مشروعا خطيرا، وكذلك محاولة دعم بعض الشيعة وجعلهم معارضين ضد أهاليهم وعلمائهم ومؤسستهم.

وإثارة الاختلافات الاستنباطية التي هي نعمة في الفكر الشيعي والمسلمين عامة واستغلالها بشكل سلبى من الحكم ودوائره التآمرية، وجعلها موضوع فتنة بحد ذاتها.

ومحاولة دعم بعض الأطراف على حساب البعض الآخر، وجماعات على حساب أخرى، نكاية وتفريقا بينهم، والتواصل في إثارة الفتنة بينهم، وإبراز جماعة صغيرة لا تمثل ثقلا في الشارع الشيعي أو غير مرضية

من قواعده الشعبية وإظهارها.مظهر كبير يفوق حجمها.
وتجنيد أشخاص للتحريض ضد الشيعة وعلمائهم، ومؤسستهم
وجمعياتهم ومراكزهم.

وأكثر من ذلك تضخيم وتعظيم معارضتهم ومطالبتهم بحقوقهم
المشروعة التي ينص عليها دستور البحرين كما تنص عليها كل موثيق
العالم ودساتيره إلى محاولة للاستيلاء على الحكم بالقوة والسلاح ويزج
بهم في السجون والمعتقلات ويتعرضون التعذيب والتنكيل بتهم واهية.

وهنا لا بد من التذكير بأنه متى ما اعترف النظام بالدولة الدستورية فإنه
يقرّ بمبدأ تداول السلطة واستقلال السلطات الثلاث وغيرها مما يتفرع
على الدولة الدستورية كالصحافة الحرة والقضاء المستقل ومبدأ
الكفاءات في الوظائف وإلا لا يكون اعترافه إلا كذبا وضحكا على
الشعب، وهو كذلك ضحك وسخرية فإنّ النظام أعلن بأنّ الدول مملكة
دستورية لتصويت على ميثاق مسخ تنصل بعده بكل وعوده وتحول إلى
عصابة مجرمين يتسابقون على النهب والسرقات بمجالس صورية
وواجهات مزيفة.

تحجيم المؤسسات الشيعية:

تنظر الأنظمة الاستبدادية والآحادية إلى الآخرين بنظرة شك وريبة

مهما كان الآخرون طيبون وساكنون، وإلى تجمعاتهم بنظرة استفزازية وحاقدة مهما كانت هادئة، وهذا واضح في النظام الصغير في هذا البلد الصغير والكبير بشعبه.

نقل حديث عن أحد جلاوزة النظام في البحرين في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وأحد المطلوبين للعدالة في جرائم ضد الإنسانية المجرم عادل فيفل إبداء انزعاجه الشديد لأحد ضحاياه في غرف التعذيب من وجود سوق (جدحفص)، وكان يقول لماذا لديكم سوق لوحدكم، وكأته يستكثر على فئة من الشعب أن تمارس البيع والشراء في سوق مدينتها، وهذا المجرم العبد مؤثر على نهج أسياده ويعبر عن نظرة النظام المتخلفة حضاريا وأخلاقيا!.

أحد مآسي النظام هي عدم قدرته على التخلق الحضاري، وواقعه منحدر حضاريا وأخلاقيا إلى درك سافل لا يستطيع فيه من رؤية جماعة تختلف معه تمارس حياتها الطبيعية وتقتني حاجياتها الضرورية.

وبهذه النظرة الضيقة فإن أي جماعة شيعية أو ذات غالبية شيعية، سياسية كانت أو غير سياسية وإن كانت في حفل زواج وزفاف فهي تمثل استفزازا لأركان النظام وتحديا لسيطرته وغطرسته!!!.

وبهذه النظرة فإن الجمعيات السياسية الشيعية لن ترقى إلى أن تكون أحزابا سياسية ولن يسمح لها النظام بذلك، ولن تشرع شيئا خارج

إرادة النظام، ولن توقف تشريعا باطلا يريد النظام، وسيحاول جاهدا بأيّ طريقة من حلها مهما كان المبرر سخيفا وتافها، بل أنّ قرار حل جمعية الوفاق سبق الإجازة والرخصة بتشكيلها، وهكذا الجمعيات الشيعية الأخرى.

لا يستطيع النظام الصبر طويلا حتى على نموذج محاصر وممنوع من القوة والتأثير في الحياة السياسية، وإن كان هناك من تأخير فلأن هذه الجمعيات تعطي الحاكم شبه شرعية لا يستحقها وليست شرعية تامة، فالحكم لا يفقه أين يضع قدميه ويغلب على أركانه الجهل والتعصب والعنصرية، ولا يعلم أين تأخذه الأقدار والمقادير.

والنظام مستمر في تحجيم المؤسسات الشيعية أوقات الغالبية الشيعية، فالوفاق وغيرها من الجمعيات ممنوع عليها أن تلتقي مع مرجع إسلامي شيعي، وممنوع عليها أن تلتقي مع شخصيات سياسية لا يرتضيها النظام، وممنوع عليها أن تتداول شؤوننا مع سفير دولة وإن كانت حليفة للنظام، وممنوع عليها أن تحضر برلمانا كويتيا ليحاضر في الأوضاع السياسية، وممنوع عليها أن تقيم مؤتمرها السنوي مع ضيوف خليجيين وعرب، وممنوع عليها تمرير قانون إجتماعي لا يرتضيه أطراف النظام، وممنوع عليها عقد أي فعالية خارج البحرين وتحت أي ظرف، والوفاق في نظر السلطة الساخط جسم يجب أن يخترق، وينبغي الشك في مصادر

تمويلها ومحاربة تلك الموارد والمصادر.

فأيّ قيمة للدخول مع النظام في مشاريعه وهي تستهدفك أنت أولاً وأخيراً، ويظهر لك الغدر ولا يبطنه، ويشن عليك الحرب متعددة الجبهات والجوانب دون تقوى وراذع أوقيم وأخلاق، أوضمير وإنسانية.!!!

تأهيل مرتزقة سياسيين على حساب الشيعة:

إحدى التوصيات التي يطبقها النظام في البحرين هي ما سمي باستراتيجية الأمن الوطني في البحرين وإعادة تأهيل كل الكوادر القادرة على زعزعة الشيعة.

وذكر كتاب البحرين الخيار الديمقراطي وآليات الإقصاء الصادر عن مركز الخليج لتنمية الديمقراطية(مواطنن)، أنّ التوصية تشمل وجوب تجنيد 75 إلى 100 فرد من المتقاعدين من الدفاع لمهام سياسية، وضمن شروط خاصة لأصحابها بحمل مؤهل ثانوي ونضج سياسي، ويتراوح العمر بين 42-45 سنة، ويجري هذا المخطط لمدة خمس سنوات قادمة من تاريخ التوصية.

ويعنى آخر يتم استبدال الشعب البحريني بطريقة عمودية وافقية، فجانب من العملية باستيراد المرتزقة وإحلالهم محل الشعب، وفي الجهة

الأخرى من العملية استبدال الكادر بالأجنبي، فيؤتى بمتقاعدين من الدفاع وتأهيلهم كساسة للبلاد والعباد، وهؤلاء المتقاعدين هم مجنسون أو عملاء وجلاوزة للنظام، كما يتم استبدال الصحفي البحريني صاحب الأرض والوطن بآخرين من مرتزقة الصحافة الأردنية، أو المصرية وغيرهم.

تأمر النظام مع قوى خارجية لضرب الوجود الشيعي:
تتم إتصالات النظام البحريني بقوى خارجية والتعاون والتآمر معها في عمليات الإبادة والتجنيس والتنكيل بالشيعة، وتضمن الجزء الثاني من كتاب البحرين الخيار الديمقراطي وآليات الإقصاء توصية جاء فيها:
(الاستفادة من وزير الداخلية المصري في إحكام السيطرة على الشيعة).
وقرار التجنيس في البحرين نسبه مسؤولون عرب إلى الجامعة العربية وأنه تم في أروقتها وبتنسيق عربي اشتركت فيها دول عدة رئيسية وجدت في أي حصول للشيعة على حقوقهم السياسية أمرا لا يمكن القبول به أو تجاوزه وإن شكلوا الأغلبية، وهؤلاء العرب هم أنفسهم أيضا الذين دفعوا بنفس الجاميع ومن أوساط معينة للقدوم إلى البحرين بغرض الحصول على الجنسية والذوبان في المجتمع البحراني من أجل تغيير التركيبة السكانية و لرفع نسب أبناء المذاهب السنية وأعدادهم التي لم

يشكلوا قبل التحنيس بأكثر من 15 %.

وطبقا لمقال ممدوح الشيخ في جريدة الأهرام المصرية بعنوان (الحقد المقدس) حول سنة العراق ذكر أنّ (الأنظمة الحاكمة مارست دورا قدرا لمساندة الأسرة الحاكمة في البحرين على حساب الشعب).

كما ذكر على لسان مسؤول عربي أنّ (عملية التحنيس التي تمت في البحرين قبل سنوات بتنسيق عربي لتغيير التركيبة السكانية على نحو يضمن حرمان شيعة البحرين من حقوقهم السياسية). (كتاب كارثة التحنيس، مركز البحرين للدراسات العالمية والاستراتيجية).

وهكذا تنحدر الجامعة العربية إلى مستويات قياسية هابطة وهي تفتتت وحدة الشعوب والتآمر عليها واللعب بتركيبتها السكانية والمشاركة في تمزق نسيجها الاجتماعي.

أما أغرب تعاون للسلطة في البحرين فهو مع النظام الصهيوني في فلسطين المحتلة واليهود وبعده واجهات، فهم ابتداء درسوا التجربة الاسرائيلية واعتبروها حافزا لهم للتغيير السكاني والإبادة، وهم ذهبوا وبأعلى سلطة في البلد إلى الإسرائيليين في أمريكا وبريطانيا يتسولونهم ويتسولونهم للسكن في البحرين وأغروهم بالامتيازات، ومن جهة ثالثة ما ذكرته المصادر البحرينية من التعاون الأمني المباشر بين السلطين الظالمتين في البحرين وتل أبيب.

التمييز في كل مناصب الدولة:

كرّس الحاكم الحالي حمد بن عيسى حالة التمييز والطائفية بصورة بشعة فاقت سلفه، وكان عهد الحاكم السابق عيسى بن سلمان آل خليفة المحاصصة بالتساوي للمناصب الوزارية بين الشيعة والسنة وآل خليفة ولكل خمسة وزراء من مجموع خمسة عشر وزيرا، وحين حكم رافع شعار الإصلاح ارتفع التمييز تمييزا والظلم ظلما والطائفية بشاعة وأصبح للشيعة خمسة وزراء من مجموع واحد وعشرين وزيرا سنة 2004 أي بنسبة 23% طبقا لمصادر بحرينية، واشتملت التشكيلة الوزارية لسنة 2006 على 6 شيعة من بين 24 شخص، أي بنسبة 25% وهو الربع تماما من مجموع 24، وهم 18 وزيرا وثلاثة نواب لرئيس مجلس الوزراء ووزيري دولة، والرابع والعشرين منهم رئيسهم خليفة بن سلمان، وهو رئيس للوزراء منذ ما يقارب أربعين سنة، وهذا يشير إلى الحالة الإقصائية التي يمارسها رأس النظام ضد المواطنين الشيعة.

وهكذا في المواقع الإدارية الأخرى، كمجلس الشورى المعين، الإدعاء العام والمجلس القضائي، المحكمة الدستورية، المجلس الاعلى للمرأة، المجلس الإقتصادي، جامعة البحرين، مركز البحرين للدراسات والبحوث، الاتحادات الرياضية، وغيرها، ومن أكبر المناصب إلى أصغرها.

حرمان الشيعة من المناصب:

يخضع توزيع المناصب والوظائف في البحرين لحالة القرب والبعد من رأس النظام، فال خليفة لهم المناصب الكبرى في الدولة وهم مع هذا متقاتلون فيها ومميزون، ثم تأتي طبقة منتفعة للحكام من السنة وعائلات شاركت النظام في مشاريع الظلم والاضطهاد، ثم عموم السنة وفي الأخير الشيعة، لكن هذا له استثناءات قليلة يحتمها الوضع السياسي المحلي والعالمي، فالمناصب توزع على أفراد آل خليفة ومنافقيهم ويحرم أبناء الشيعة من العمل ويختنقون بالبطالة، والشيعة مهما كان مخلصا بل وعميلا للسلطة فإن له مرتبة من الترقية يصل إليها لا يتعدها أبدا، فلا وجود لضابط شيعي أوعقيد أوعميد، ولا مدير عام مسؤول في إدارات الدولة.

حرمان الشيعة من الوظائف:

القبيلة الحاكمة تسيطر على جميع الوظائف التي ترتبط مباشرة باستعمال القوة الفعلي، أو بالتهديد باستعمالها، وتلك الوظائف التي ترتبط باعادة توزيع الثروة والضمان الاجتماعي، وتشمل الشرطة والجيش والقوات الخاصة ووزارة العدل والداخلية والخارجية ودوائر

الهجرة.

وبسياسة تمييزية وطائفية فريدة في العالم تسيطر القبيلة وحلفائها على كل الوظائف الرسمية المتعلقة بالأمن والدفاع والنظام والعدل والقانون، ولا تخضع للمؤهلات العلمية أو لإنجازات اقتصادية وتربوية، والمفضلون لدى القبيلة هم الجنس والسننة القبليون أقل الفئات إنجازاً في التحصيل العلمي والتربوي، ويتم إقصاء الشيعة بشكل قاس وواضح لا لبس فيه.

منع توظيف الشيعة في أجهزة الأمن والشرطة والدفاع:

إن النظام السياسي الاجتماعي القائم على الامتيازات والتمييز وسوء توزيع الثروات يكون عرضة بشكل دائم للاضطراب الأمني، ولذلك تسعى الفئة المستفيدة من استمرار هذا النظام الى تأمين الامتيازات وإدامة النفوذ عبر بناء قوة أمنية لحماية نفسها من بقية الفئات، ومن الطبيعي ان تقوم هذه المؤسسات على أساس السيطرة الكاملة على تلك الفئات واحتكار المناصب العليا في الجيش والشرطة، والاعتماد في المناصب الدنيا على الفئات ذات الولاء السياسي، والأجانب من أصول وأعراق مضمونة الولاء. ولذلك نجد بان مؤسسة الجيش والحرس الوطني تمتنع عن توظيف الشيعة وتجلب بدلاً منهم أبناء القبائل من الأردن واليمن وسوريا.

مصادرة حق تعليم التربية الدينية:

يُجرم أبناء الشيعة والذين يمثلون غالبية الشعب البحريني من تعليم التربية الدينية في مناهج وزارة التربية والتعليم على مذهبهم، بل يقوم النظام عنوة وقوة بتعليمهم التربية الدينية وفق مدرسة أخرى لا يرتضونها ولهم الحرية والحق في ذلك، وهذا جاري في كل المدارس بما فيها تلك التي يمثل الشيعة فيها 100% من الطلاب.

يفرض على الشيعة وأبنائهم وأطفالهم أن يتعلموا التربية الدينية وفقاً لمنهج مخالف لمنهجهم ويتعارض في بعض مبادئه مع عقيدتهم المذهبية، والهدف أن يتمذهبوا بغير مذهبهم ويضعفوا من تعلم مبادئه وتعاليمه، ويندرج هذا العمل تحت إطار التوجيه الثقافي والديني للأطفال وهذا ظلم فاحش ويحتاج إلى محاكمات للمسؤولين عنه، قد يأتي بها الزمن سريعاً.

تغييب متعمد لتاريخ الشيعة في مناهج التربية والتعليم:

تعمد واضح في تغييب التاريخ الذي يعني الشيعة من قريب أو بعيد في مناهج التربية الدينية في مدارس البحرين الحكومية منها والخاصة التي تتأثر بالمنهج المأساوي للحكم والحكومة، ومصادرة منهجية حرية التعليم الديني للشيعة في المدارس العامة التي تعنى بها بشكل مباشر وزارة (التربية) والتعليم، بل إقصاء انتقائي في كتب التاريخ الإسلامي العام

الذي يرتبط بعقيدة الشيعة ومذهبهم ورجالهم، ومثال ذلك ثورة ومقتل الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهما السلام)، ابن بنت رسول الإسلام محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وسيد شباب أهل الجنة، فإنه مع عظمة الحدث في التاريخ الإسلامي وأهميته طول ذلك التاريخ، ونبراسيته للثورات اللاحقات في قطع التاريخ البعيد والقريب، واعتقاد غالبية الشعب به فإن الحكم ومن خلفه وزارة التعليم تعتمد إقصائه من مناهجها كأنه لم يكن في التاريخ، ليؤكد ذلك الإقصاء والإهمال أن مشكلة آل خليفة والطغاة عامة في المنطقة مع أهل بيت النبي أساساً وأصالة وعليها تتفرع المشكلة مع من يواليهم ويحبهم، فلوتبرأ الشيعة في البحرين عن أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) واتخذوا منهجاً يخالفهم لرفع آل خليفة النصب والعداء لهم.

تزوير التاريخ في المناهج الدراسية:

وضع النظام المناهج الدراسية بطريقة مشوهة لبعض حقائق التاريخ، وكأن التاريخ الثقافي للبحرين لم يبدأ إلا بعد احتلال آل خليفة للجزر البحرينية عام 1783، ويدرس الطلاب في المناهج أن غزواً للجزر ثم احتلالها فتحا، وهو مصطلح إسلامي له معانيه الخطيرة، ويستعمل حين انتصار المسلمين على بلدان غير إسلامية.

والتاريخ الذي يدرّس في المدارس لا يعترف بالوجود الشيعي الذي تواجد في البلاد منذ صدر الإسلام وهو مذهب الغالبية من السكان. وما يثير الاستفزاز ويمثل كارثة حقيقية في البحرين هو أن الحكم لازال يواصل منهج إحلال تاريخ مزيف على أهل البحرين، وإلغاء التاريخ الحقيقي للسكان الأصليين، والتفاصيل السوداء لمخطط النظام بما فيها التجنيس توصل لليقين بمحاولته مسح كلّ المعالم الأساسية لهوية البحرين وشعبها، لاسيّما أن المخطط يُدار عبر مافيات سياسية وأمنية مرتبطة بالحكم مباشرة وتتقاطع مع القصر ذاته، ومدعومة من قوى خارجية. وتوسعت محاولة تشويه وتزوير تاريخ البحرين بأبعاد مختلفة وتم استئجار أقالام من بلدان متعددة لتكتب وتزور هذا التاريخ وهي غريبة وأجنبية عنه وفق خطوط عامة حددها السلطات البحرينية، وخصصت لهم مبالغ طائلة، فالتزوير يحتاج إلى أموال إضافية وضمان مينة.

حرمان الشيعة من المنح الدراسية:

يتم تضييق الخناق على الطلاب الشيعة في المنح والبعثات الدراسية الجامعية، وإن كانوا متفوقين وبدرجات ممتازة، ويعطى بعضهم فروع دراسية أقل من درجاتهم وطموحاتهم التي يستحقونها، وتعطى لآخرين ليسوا كفوًا لها، كما أنّ الموظفين أنفسهم في وزارة التربية والتعليم

يعانون من تمييز فاضح، فلا يتم إبتعاث الموظف الشيعي ولو كان متميزاً، ويتم انتقاء موظفين من فئات وعائلات معينة ليتم ابتعاثهم على الرغم من تدني مستواهم وتحصيلهم العلمي.

مصادرة التوجيه الديني في الإعلام المحلي:

لا يسمح للشيعية في البحرين بالتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم ومناسباتهم ومراسمهم وجميع أنشطتهم الدينية كمادة إعلامية في الإعلام المكتوب أو المسموع أو المرئي، وأقصى ما يتاح لهم هو مواد يسيرة في الصحافة في السنوات الأخيرة خلال أيام عشرة عاشوراء لا يمثل أبداً ثقلهم السكاني وعددهم ومناطقهم بمقدار ما يشير إلى حجم مظلوميتهم، وهي تغطية مزاجية، خجولة غير معمقة، وغير مدروسة، كما لا يسمح بدور فعال لها من خلال برامج موجهة وراقية ومؤثرة، كما يتم التحكم في المحتوى والعمق ونوعية الحديث القصصي عن عاشوراء، بحيث يتم ضمان تقليل التعاطي مع المتحدث.

والحرية تعني فيما تعني أن يسمح الإعلام الرسمي من تلفزيون وإذاعة وصحافة في بث مواد دينية لكل فئات الشعب وللشيعية إستناداً لرؤيتهم الشرعية ولا يقتصر على التوجهات الخاضعة للحاكم، ودون التدخل في فقراتها من جانب الحكم وأجهزته، وذلك حقاً لهم، وعدم ذلك يعني

انتهاك فاضح لحقوق الحريات الدينية وتعلمها وممارستها، ويعني بوضوح لا يمسه الشك أن البلد فاقدة للحريات والحرية الدينية، ولا يجوز فيها المتاجرة بشعارات فارغة كالإصلاح الأجوف.

التضييق على الصحفيين الشيعة وإنهاء أعمالهم: لدى النظام رغبة جامحة في إحلال العنصر الأجنبي محل المواطن البحريني وخاصة الشيعي لا سيما في المراكز والمناصب التي بها جنبه أهمية يخشى فيها على نفسه كالصحافة.

ويقوم بالتضييق على الصحفيين الشيعة والموظفين في المؤسسة الصحفية وإنهاء أعمالهم، ومن أمثله ما حصل في جريدة الأيام الحكومية، حيث أقدمت وبدون مبرر ولا سابق إنذار وبصورة تعسفية على إقالة جماعية لأعداد من العاملين الشيعة من الجريدة سنة 1990، ومنهم المصور عبد الله الخال، وموظفي قسم التصحيح فلاح مرهون وعباس سرور، وآخرين.

بل ويفضل النظام الصحفي الأجنبي والمرتق الإعلامي على المواطن مطلقا، ولقد وضع أركان النظام لهم مستشارين إعلاميين أجنبين ومرتزة أردنيين وأهملوا البحرينيين.

وبعد تقرير البندر استضافت السلطات البحرينية عدد كبير من مدراء

الصحف المصرية يصل إلى ثمانية وبعضهم ينعق في الفضائيات كقنبلة صوتية فارغة وتم رشوتهم ثم رجعوا محملين بالهدايا وغير ناشرين للفضائح والمحازي التي تضمنها التقرير !!.

نصف الحرف والمهن التقليدية وعدم تطويرها:
كانت مجموعة من الحرف والمهن البحرينية الأصيلة متوزعة في قرى البحرين، وكان يتوارثها الأبناء عن الأجداد وتمثل تراثا حيا ومشهودا أمام أعين الناس حتى عقود قليلة ماضية، ولكن النظام نصف تلك المهن والحرف ولم يعتن بها وبأهلها، كما أنه لم يطوّرها ولم يأت بآلات تنسجم مع تطويرها وتحافظ على تراثها، وهي مرتبطة بالتاريخ حيث تعتبر المهن والحرف عامة من أركان بناء الحضارة البشرية على مر العصور، ومن هذه الحرف صناعة النسيج واشتهرت بها قرية بني جمرة وأبوصبيع، ومنها الأزياء الشعبية والتطريز، وعمل العباءات و(البشوت)، ومنها صناعة الفرش المسماة بـ (المديد) التي اشتهرت بها جزيرة سترة، وصناعة السفن التي كانت رائجة على سواحل الخليج ويسمى صانعها قلاف والجمع قلايف، وصناعة آلات صيد الأسماك كـ (القراقير) ومفرده (قرقور) وهو سلة كبيرة مصنوعة من أسلاك معدنية توضع في البحر.

ومنها مجموعة حرف متعددة من منتجات شجرة النخيل كماء اللقاح ومنتجات خوص النخيل وجريده وعذوقه وهذه تنتشر في القرى الشمالية كقرية القدم وكراباد وكرانة وأبو قوة. ومنها مهنة الحواجة والتي تعتمد على فرز النباتات والأعشاب الطبيعية واستخدامها كأدوية لبعض الأمراض. ومنها صناعة الفخار والتي تركزت في قرية عالي وهي استعمال الطين في صنع الأواني المختلفة الاستعمالات.

هدم التراث المعماري:

مارس النظام الظالم هدم التراث المعماري البحريني الذي يحكي جانبا من قصة تطور البلد عبر القرون، وعمدت السلطات لهدم الآثار المعمارية في كافة مناطق البلاد بحجة إعادة تخطيطها، فلم يبق من تلك الآثار شيء، بينما لم تقطع سياسة الإعمار والتخطيط شوطا كبيرا، ويستغرب الزائرين من تداعي البنية التحتية في المناطق ذات التراث التاريخي، فلا شوارع ولا مجاري ولا حدائق عامة، كما هو موجود لدى دول الجوار.

تغيير أسماء المناطق الشيعية:

وضمن المشاريع التي قام بها النظام وتصب في الإبادة الثقافية هي تغيير أسماء مناطق وقرى البحرين، لطمس الهوية الثقافية للبلاد، وإنجاح

مشروع التغيير السكاني، وتكريس قمع الحريات وتقنينه، وتغيير الأسماء
أما هومن اختصاصات المجالس البلدية المنتخبة في دول العالم المتحضر،
ولكن في دولة يحكم ويتحكم بها نظام دكتاتوري تكون من اختصاص
دوائر التآمر الخفي على الشعب البحريني، وهي تشير إلى عقدة النقص
التي يعاني منها النظام الأجنبي عن الشعب.

ومثال على ذلك التغيير منطقة قرية كرباباد، فإن التاريخ والجغرافيا
محددان باسم كرباباد، ولكن النظام أبدلها باسم آخر وهو السيف، كنوع
من تغيير الهوية، وهي منطقة تاريخية وتوجد بها قلعة البرتغال المعروفة،
وقد خلت العلامات واللوحات المرورية من اسم القرية التاريخي على
الشارع الرئيسي.

تغييب المعالم الشيعية:

لقد عمل النظام على إخفاء كل ما يدل على أصالة هذا الشعب،
وعمد على محو كل المعالم الدالة على جذوره، وقام بمحاولة خلق معالم
جديدة، ويوجد كثير من الأدلة على ذلك عند أهل البحرين عامة
ولكنها تحتاج إلى موسوعة متكاملة في تفصيلها وبيان وجوهها المختلفة،
لكثرة أمثلتها.

منها محاولة رفض أي مسجد شيعي على شارع رئيسي، وهذا مؤكّد

من موظفي الأوقاف الذين نقل عنهم أن السلطات الرسمية تمنع ذلك ولا تجيزه.

وتغيب عام لكل القرى الشيعية وإهمالها بشكل سافر، وإظهار القرى السنية والعمل بها كنوع من مظهر تراثي، وكذا إبراز المدن الجديدة كمدن سنية والتركيز على مؤسسات تبين الوجهة السنية للمدن الجديدة.

ومنها منع كينونة المراكز والدوائر الرسمية في أراضي سكانها شيعة، وإن حدث ذلك فيوضع اسم تلك المراكز أو الدوائر بأسماء قرى أخرى سنية خلافا لموقعها، وهذا يعتبر قمة الانحطاط السلطوي، ويشير بوضوح إلى مدى مرضية القائمين على السلطة، وكمثال بريد المنطقة الشمالية الغربية من البحرين، وهو بريد صغير في وسط قرية الدراز الشيعية لكنه باسم بريد البديع السنية، وهذا البريد افتتح باسم بريد الدراز وتم استدراك الأمر لاحقا وبعد مرور أكثر من سنة فسمي بالاسم الجديد وهو بريد البديع، وهكذا مدرسة في قرية بني حمرة الشيعية ولكنه باسم مدرسة البديع، كما أن الشارع الذي يمر على عشرات القرى الشيعية التاريخية مسمى بـ (شارع البديع) وهي قرية طارئة على المنطقة وينتمي أكثرية سكانها إلى قبيلة الدواسر السعودية، وهكذا مركز صحي في بني حمرة باسم البديع بل وبلدية المنطقة الشمالية بأكملها باسم البديع، والبديع

هي القرية الوحيدة في تلك المنطقة التي تدين بالمذهب غير الشيعي. ولا نريد من هذا الكلام فرزا واستنهاضا طائفيا وإنما مقارنة ومطالبة بالعدالة والحقوق لكل طوائف الشعب البحريني ورفع التمييز والإقصاء من بينها، والبديع وأهل المنطقة في علاقات حسنة لولا مؤامرات النظام.

تخطيط المناطق السكنية والتوزيع السكاني:

يتناسب التلاعب بالمناطق السكنية مع التغيير الديموكرافي الذي يصبوا إليه الحكام في البحرين، فمدينة حمد أسست لتكون موطننا للمجنسين السعوديين المستوردين للبحرين والذي فشلت خطة استيرادهم ومن ثم تم توزيع البيوت على المجنسين السوريين والأردنيين والآخريين، والبيوت الإسكانية في البحرين توزع على المواطنين البحرينيين بيعا بأقساط شهرية لمدة خمسة وعشرين سنة قد تصل المبالغ فيها لأضعاف أسعارها الحقيقية.

ومدينة زايد وزعت للمجنسين وجلاوزة الحكام ومرزقتهم، واختصت مناطق عسكر وجوبالمجنسين دون سواهم حيث ضايقوا البقية الباقية من البحرينيين بعد مشاكل وأزمات كثيرة، وهي أشبه بمستوطنات محتلين.

أما مدينة الرفاع مقر سكن قبيلة آل خليفة فهي خاصة لأبناء القبيلة وخدمتها ومرزقتها من المحسنين، وهي محرمة على المواطنين الشيعة، ومن تملك منهم فيها فهو عن طريق قسائم الإسكان القديمة وأما غيرهم فهم ممنوعون من أي نشاط عقاري يفضي إلى تملكهم أي قطعة أرض أو مبنى، وهذا ضمن القوانين الكثيرة التي تطبق دون أن تكتب أو تعلن.

ومدينة المحرق أيضا أصابها الداء القبلي الخليفي وهي التي تضرب مثلا حيا للتعايش بين المذاهب الإسلامية أصبحت اليوم محرمة على ساكن يسكنها من خارجها إن كان شيعيا.

ويتناسب تخطيط الدولة للمناطق السكنية بصورة تهدف إلى توزيع المواطنين في مناطق سكنية جديدة بدلا من العناية بالمناطق السكنية التي يقطنونها حاليا، والهدف من ذلك هو تفتيت الهوية الشيعية التقليدية للقرى التاريخية وذلك بالقضاء عليها تدريجيا ومحو آثارها الثقافية وانتماءاتها التاريخية، وقد دأبت السلطات على إبادة الهوية الشيعية منذ عقود ولكنه اصطدم بوعي المواطنين ومقاومتهم له فمنع من التحقق.

منع وإعاقة بناء المساجد الشيعية:

تمتنع السلطات من إعطاء إجازة واحدة لبناء مسجد واحد للمسلمين الشيعة في منطقة الرفاع، ولا عذر لها وتبرير سوى أن طالبي المسجد

شيعة!!! المسجد لعبادة الله وحده لا شريك له ولكنه ممنوع، وعلى الساكنين الشيعة القدماء - ولا يجوز النظام للشيعة السكن في الرفاع الآن - المتواجدين في قسائم الإسكان أن يبحثوا عن مساجد خارج منطقتهم ليعبدوا الله وحده فيها ويصلّوا إليه ويتهلّوا ويناجوه، ولا يجوز النظام بناء أي مؤسسة حسينية لهم في المنطقة.

ومدينة زايد وهي مدينة حديثة البناء تم تخصيص قطعتي ارض لبناء المساجد ولم تخصص أي منها لمسجد شيعي.

ومدينة حمد مثال صارخ فاضح يمثل إدانة ضد النظام ودليلا على بغيه وظلمه وتمييزه وطائفيته، حيث يمثل الشيعة غالبية السكان أو نسبة متكافئة ولكن النظام يعطي 24 مسجدا للسنة مدعومة ولم يجز النظام إلا بناء أربعة مساجد للشيعة فيها من المترعين الكرماء، ويمنع أن تكون في المدينة مؤسسة حسينية واحدة حتى وقتنا هذا الذي يسخر فيه النظام من الشعب بشعارات واهية لا تساوي في الواقع شيئا مذكورا، هذا بعد مضي عشرين سنة على إنشائها، ومع الطلبات بذلك والوساطات والسلطات تمتنع.

ومدينة عيسى، وهي أقدم مدينة حديثة بنيت بشكل مخطط، تحتوي على 24 مسجدا وجامعا بالمدينة للمسلمين السنة، بينما لا يوجد سوى أربع مساجد فقط للمسلمين الشيعة، وحسينية قديمة.

ويوجد في قرية عراد والمناطق المجاورة 22 مسجداً، ليس للمسلمين الشيعة منها سوى ستة مساجد داخل قرية عراد، ولم يسمح لهم ببناء مساجد في المنطقة المسماة عراد الإسكان أو عراد الجديدة. وهكذا في بقية المناطق.

تصغير مساحة المساجد الشيعية:

تحاول السلطات الظالمة تصغير مساحة المسجد في المناطق الشيعية، وتحويله من جامع إلى مسجد كما قيل في مسجد الإمام الصادق (عليه السلام) في الدراز، وهذا يشير إلى إرادة من تغييب أي واجهة ومعلم ومظهر شاهق.

تجيير المساجد في الأماكن العامة:

يقوم النظام بتجيير المساجد في الأماكن العامة طائفاً وتسجيلها بطريقة طائفية إدارياً وجعلها في الأوقاف السننية، أحدها في السوق المركزي وآخر في منطقة كرباباد والتي غيرت السلطات اسمها إلى (السيف)، وليس من أبناء السنة في السوق المركزي أو كرباباد إلا القليل إذ الغالبية الساحقة من العاملين في السوق هم من الشيعة وتحيط بالسوق قرى شيعية خالصة.

بناء مساجد سنوية في القرى الشيعية:

تقوم السلطة الطائفية ببناء مساجد لأبناء السنة في المناطق الشيعية الخالصة كنوع من الغزو السكاني للمناطق الشيعية والقرى الشيعية التي يندر فيها تواجد أخوتهم من المذاهب الأخرى، وذكرت بعض المصادر البحرينية أمثلة منها جامعا كبيرا على الشارع الرئيسي لقرية سار، وتلك منطقة شيعية فلا يرتاده عادة إلا الأجانب من هنود وباكستانيين وغيرهم!!

وكثير من المناطق البحرينية أصابها ما أصاب قرية سار وهذا له الأثر الخطير في محو الهوية الشيعية التي تتمركز بهذه المناطق لا سيما إذا نال هذه المناطق بعض من المنشآت العمرانية. ومسجد آخر في بلاد القديم وهي منطقة شيعية خالصة، وعادة يرتاده العمال الأجانب.

وذكر كتاب (استقلال المؤسسة الدينية في البحرين ومحاولة إخضاعها) لعدد من الأمثلة، مثل مسجد في قرية باربار الشيعية، وآخر في إحدى قرى جزيرة سترة، ورابع بين قريتي سار والقرية ويسمى جامع البستكي، وعلى شارع البديع في منطقة مقابة-الشاحورة مسجد آخر، وفي قرية توبلي يتم إنشاء مسجد يسمى (جامع شيخة خليل كانو)، ومسجد على مدخل الدير، وفي منطقة سند ومسجد جنوب شرق

عذارى، وآخر على الشارع العام في مدخل النويدرات، ومسجد آخر في منطقة كرباباد ويقع في شمال (مجمع السيف) وهي منطقة يحوط بها السكان الشيعة.

ولكن في المقابل لا يسمح للشيعة ببناء مسجدا واحدا في الأحياء السكنية ذات الغالبية السنية كالحمد أو الزلاق.

إهمال المساجد الشيعة:

يقوم النظام بإهمال متعمد للمساجد الشيعة وإن كانت أثرية، رغبة منه في هدمها، ومحو آثارها وأطلالها، وكثير من تلك المساجد بسيطة البناء والعمران لكنها عامرة بالعباد الذين يجرمون أيضا من العمل وتشن عليهم حرب الأرزاق من قبل النظام الجائر.

بينما يقوم بتكثير المساجد السنية ويجملها بأحدث طراز وإن كانت قليلة الرواد والعباد، ويدعمها أكبر وأكثر الدعم من ميزانية الدولة التي هي ميزانية الجميع.

مصادرة ومنع الشيعة من المساجد:

لقد أغلق مسجد الخميس بوجه المصلين وهو أحد المساجد القديمة والأثرية، كما تمت مصادرة مسجد الشيخ إبراهيم بن مالك الأشتر

والذي يقع في جزيرة قرب عسكر تسمى جزيرة الشيخ إبراهيم، وكان تحت رعاية أهالي المعامير والنويدرات.

وتكرر منع السلطات المصلين الشيعة من التعبد في المساجد في بعض المناسبات مثل مسجد الإمام الصادق عليه السلام بضاحية القفول من المنامة وغيره.

سرقة الأراضي الشيعية:

سرت قبيلة آل خليفة الأراضي البحرينية ووزعتها على أفرادها وحلفائهم، وكثيرا ما تجرد في القرى الشيعية أراضي تبذومهمولة وعند البحث عنها تجدها مسجلة باسم أحد أفراد آل خليفة أو ظالم ساعدهم على ظلمهم، ولم يكن ذلك بشراء ولا بإرث إذ هم أجانب عن الأرض ومن عليها ولكنهم صادروا الأراضي وسجلوها بأسمائهم، واستحوذوا على أراضي لم تطأها أقدامهم ولا يعرفون موقعها ولكنها في السجلات الرسمية باسم أفرادهم.

وكثير من أملاك آل خليفة عبارة عن (هبات) صدرت من الحاكم السابق للأبناء والأحفاد والإخوة وغيرهم من أقربائه.

كما ينشؤون ويعمرون مباني شاهقة وشركات ضخمة لهم على أراضي شاسعة دون تسجيلها في السجلات الرسمية للدولة.

وقد احتوى التقرير النهائي للجنة التحقيق البرلمانية بشأن أملاك الدولة العامة والخاصة من السرقات والنهب والسلب والصوصية والخداع ما لا يتصور ويفوق البلدان المختلفة في العالم.

منع وإبعاد الشيعة عن الجمعيات والمؤسسات:
تتم مضايقة الشيعة في كل شؤون حياتهم الصغيرة والكبيرة، ومنعهم من تأسيس أوتروّس أو إنشاء جمعيات تمثل الوطن والمواطن حقيقة، ومحاولة جعلهم تابعين وهامشين كجزء من إقصاء متعمد ومقدمة لإبادتهم، حتى نقل أنّ رئيس الوزراء تدخل بنفسه لمنع تكوين جمعية للانترنت، وعملوا جمعية أخرى وفرضوها لتمثل البحرين في المحافل الدولية.

وتدخل مسؤولوا الدولة مباشرة لمنع قيام هذه الجمعية التي طلبت ترخيصا في وقت مبكر لعدة أشهر وبعدد 250 عضوا إلا أنّ الحكم لم يعط الترخيص لها وأعطى ترخيصا آخر تقدم به بعض عملائه بتحريض منه خلال أسبوع فقط من تقديم الطلب بعدد 36 عضوا، وتابعت وزارة الإعلام هذا التدخل المباشر لقطع الطريق على مشروع إشهار جمعية البحرين للانترنت ومثل هذه المهازل كثير في البحرين. ورغم أنّ القانون يميز تأسيس عدة جمعيات في مجال واحد وخاصة أنّ

الجمعيتين ليستا جمعيتين مهنتين مثل جمعية الاطباء أو المهندسين إذ ليست هنالك مهنة مصنفة للانترنت بعينه، ومع وجود جمعيات أهلية متعددة يشترك أصحابها في التخصص نفسه مثل الجمعيات الثقافية والخيرية والنسائية إلا أن الحكم قام بالماطلات للمنع.

توزيع ظالم وطائفي وعنصري لبيوت الإسكان الجديدة:
بيوت الإسكان الجديدة توزع على المستوطنين الجدد ويحرم منها أبناء البلد، وهكذا حرم المواطن الذي ينتظر لأكثر من خمسة عشر سنة من مساكن مدينة زايد، الذي تكفلت بنائها دولة الإمارات العربية فتم توزيعها على المجنسين وأبناءهم، والذي تم تضاعف أعدادهم بما لا تستطيع وزارة الإسكان من تلبية طلبات البحرينيين بعدهم، وغالبيتهم يعمل في وزارتي الداخلية والدفاع.

وهكذا أريد لبيوت إسكان النويدرات فبدلاً أن توزع على أبناء القرى الأربع في المنطقة المحرومة من السكن حوّلت إلى المجنسين والمستوطنين الجدد، وصار يوزع على الأجنبي والمرتزق ويحرم منه ابن الوطن، لأنه شيعي.

الطائفية في البحرين تتمثل في تهميش واقصاء وإبادة جماعية تتمثل ابتداءً بالتغيير الديمكرافي للبلد حتى غلب المجنسون أبنائها، وبينما يعيش المواطن

في شقة مؤجرة بثلاثة ارباع الراتب يترفه حديثوا التحنيس ويسكنون بيوتا توفرها الدولة، وبينما لا يحصل المواطن على وظيفة تنتظر الوظيفة الجنس قبل ان تطأ أقدامه أرض البلد.

نفي وإبعاد المواطن البحريني الشيعي:

قام الحكم في البحرين بسياسة الإبعاد القسري والنفي القهري لأعداد كبيرة من المواطنين الشيعة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي لا زال بعضهم ممنوعا من دخول البحرين، ومجموعات كثيرة من العائلات أركبت سفنا قسرا وهجرت عنوة إلى خارج البحرين، خطة النظام قائمة على التخلص منهم وعدم عودتهم ولكن غالبيتهم عادوا للوطن! وقد تحدثنا في فصل تهجير البحرينيين عن العناوين العامة للتهجير الذي تعرض له البحرينيون. (كتاب نفي المواطن البحريني، عبد السلام ربيعة).

إبعاد الشيعة عن كل مكافآت أو جوائز:

تعمدا وإقصاءً يتم إبعاد الشيعة من مكافآت وجوائز وترقيات ووفود إلى غير ذلك مما يعتبر من الشؤون المهمة التي تنقلها الصحافة ويتابعها الإعلام، ومثال جوائز ولي العهد واضح، وهو ابن الحاكم حمد، واسمه سلمان، درس في أمريكا وعاش عدة سنوات هناك، يفترض أن تكون

لديه أرضية نفسية للتعددية، ونظرة عادلة حول الحقوق والواجبات للمواطنين كافة، ولكنه حينما تأتيه النوبة لتوزيع جوائزه وهي جوائز لا قيمة لها إلا عند من يفرح بها (بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيَتِكُمْ تَفْرَحُونَ) سورة النمل/آية 36، تخلوقائمه من الشيعة وكأنهم غير مواطنين، وكأنهم ليسوا من الوطن.

مصادرة البساتين والمزارع الشيعية والسواحل:

يقوم النظام بخطته في جميع الاتجاهات ومن بينها مصادرة الأراضي والبساتين والسواحل المرتبطة والمطللة على القرى الشيعية، وطرحها للمستثمرين الخليجيين والأجانب ليجعلوا منها ممتلكات خاصة لهم، بحيث لا يبقى لأهل هذه القرى ولأتباع هذا المذهب أرضا يقيمون عليها، وساحلا يسترزقون منه ومن بحره، ولا بستانا ولا مزرعة ولا نخيل ولا شجر ولا حجر.

وكثير من أراضي البحرين وزعت على أفراد من أبناء النظام لبيعوها ويجنوا الأرباح منها سحتا.

مصادرة أراضي الشيعة وممتلكاتهم:

تتزامن مع خطط النظام في الإقصاء والإبادة إعطاء تسهيلات ضخمة

للأحزاب للتملك والاستثمار في مناطق الشيعة، سوى كانوا خليجين أو غيرهم، وقد تملكوا الأراضي والمباني والسواحل وجرت عمليات كثيرة مشبوهة لشراء أراضي واسعة من المواطنين إلى الأجانب والمتنفدين بينما تملك آل خليفة جزرا بأكملها، فبعض الجزر في البحرين ملك خاص لبعض أفراد آل خليفة، مثل جزيرة أم النعسان الذي تملكها محمد بن سلمان عم الحاكم الحالي، وغير اسمها إلى جزيرة (المحمدية) نسبة إليه.

تجفيف المنابع الطبيعية:

خطة قديمة لدى النظام لا زال يطبقها ويطورها وتتلخص بسحب كل المنابع الطبيعية والمستقلة عن الدولة من أيدي الشيعة، وربط كل معاش الشيعة بالدولة حتى يسهل التحكم في معاشهم وماهم، ومصادر أرزاقهم ومصادره وخنقه، وهذا مرتبط بالعنوان السابق ويتجاوزه في تجفيف كل المنابع المنقولة وغيرها، من بساتين ومزارع وأراضي وسواحل إلى نسف الحرف والمهن اليدوية، بهدف رجوع الشعب إلى مركز مالي وحيد وهو الدولة الظالم حكامها.

سرقة أراضي الأوقاف الشيعية:

لقد قام النظام بممانعة تسجيل عددا هائلا من الأوقاف الجعفرية،

ومصادرتها وسرقتها، وذكر عن رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية السابق أحمد منصور العالي تصريحه بأن عدد الأراضي الوقفية غير المسجلة يفوق الـ 800 أرض، سرقتها النظام وهي أوقاف للشيعة توارثوها ولكنها غير مسجلة في السجلات الرسمية، ولم يقبل الشهادة عليها والبيّنة.

تهديد الشيعة بالقتل والحرق:

لم يكتف النظام بالاستبداد والطغيان والتمييز والطائفية ونهب حقوق الشعب ومصادرة حرите فليديه المزيد من الظلم والاضطهاد والقمع والمؤامرات، وقد تم توزيع منشورات في قرية البسيتين أحد ضواحي جزيرة المحرق تتضمن تهديدات للمواطنين الشيعة وتدعوهم الى ترك منازلهم وإلا واجهوا عواقب سيئة تتمثل بحرق منازلهم واستهداف حياتهم.

ونشرت مواقع الكترونية وكتابات للصحف المحلية حول قيام مجموعات إرهابية ممولة حكوميا وأغلبهم من الذين تم تجنيسهم في السنوات الاخيرة بكتابة الشعارات الطائفية على منازل الشيعة في منطقة (الحد) وفي (البسيتين) تهددهم بحرق منازلهم إن لم يخرجوا منها في ظل سكوت رسمي خاصة وان تلك الشعارات حملت لونا عدائيا طائفيا.

وفي محرم 1431 (كانون الثاني 2010) تم حرق بيتين شيعيين في منطقة (البيستين)، وظهرت عصابات طائفية في الشوارع علنا متحدية ومهددة دون أن تقوم الدولة بأي رد فعل ضدها مما يؤكد ضلوع الدولة في هذه الاعتداءات.

وذكرت الصحافة أن أقراص مدمجة (سي دي) طائفية غزت منازل الدوار 17 في مدينة حمد في شهر 2008/3م من جهات مجهولة، وحمل الـ «CD» اسم «جرائم الرفضة عبر الأزمنة والعصور»، وتضمن القرص المدمج فيديو يتعرض للشيعية، وقد وزع ليلا ورؤي حين الخروج من المنازل للأعمال صباحا. (الوسط 2008/3/20).

والمتهم الرئيسي في هذه الأعمال المنحطة هو الحكم عبر أحد أجنحته الموكله بالعمل ليلا ونهارا بتدمير الشيعة والنظام هوالمغذي لهذا التوجه عبر قنواته الخاصة ومن خلال منابر الأعلام ومجالس الحكم لأهداف واضحة وأخرى خفية لها علاقة بأجندة (الديوان الملكي) الملعون والمنظمة السرية التي جاء ذكرها السوء الصيت في تقرير صلاح بندر، تلك المنظمة التي يقودها أفراد في الأسرة الحاكمة وبإشراف مباشر من الملك نفسه.

خطط وإجراءات:

لا يتوقف النظام بهذا التخريب والتدمير وإنما بمجموعة رزم من التآمر ضد الشعب المستضعف، وسنذكر بعض العناوين لذلك:

- إبعاد شباب الشيعة عن أي فعالية وطنية وجعل المشاركة للشباب السنة فقط والموالين للحكم والجنسين.

- التدخل في شؤون الطائفة الشيعية مباشرة صغيرها وكبيرها. كرصد كل المكتبات الدينية الشيعية وكل من المؤذنين والكتاب والخطباء وكل شيء يهتمهم في كل النواحي الدينية والسياسية، كما تشمل الخطط رصد وتحليل ممتلكات الشيعة من تجارة ومنازل وأراضي وتقويضهم.

- تصنيف دقيق ومجدول للمآثم الحسينية والمساجد ومحاولة اختراقها وإضعافها.

- مضايقة ومحاصرة التجار الشيعة، والضغط عليهم.

- حرمان الشيعة من العمل في وزارتي الدفاع والداخلية والإعلام وحرمانهم من العمل والموائى والمنافذ إلا نماذج قليلة للاستفادة منهم في الإعلام.

- حرمان المناطق الشيعية من المشاريع الاسكانية.

- مضايقة المؤسسة الدينية الشيعية وعناصرها من حوزة ومسجد وحسينية وموكب عزاء، ومحاصرتها ومراقبتها ومحاولة النيل منها.

- غزومناطق الشيعة من قبل الأجنب والمجنسين، فلا تعد الجغرافيا في القرى والمدن الشيعة خاصة بالشيعة.
- دفع السنة للسكن في المناطق الشيعة الخاصة كعراد والعكر وجزيرة النيبه صالح وغيرهم.
- الاعتقالات والتعذيب والتنكيل ضد الشيعة، وهذه الفقرة تحتاج إلى موسوعة كاملة، لتبقى تراث وتاريخ للأجيال والشعوب، وللحاجة المستقبلية لها كمادة في المحاكم الجنائية.

الخطأ الاستراتيجي الأكبر الذي ارتكبه النظام هوتوهمه أن التجنيس والإبادة سيطيلاان عهده وزمانه، وهذه مغامرة ومقامرة نتائجها خلاف التوهامات، بل أن هذا التجنيس والإبادة سيقصران من عهد آل خليفة كحكام للبحرين، وإذا لم يفعلها المجنسون فستفعلها العوامل الأخرى ولات حين مناص وفرار. وإذا افترضنا أن الإبادة تمت وانتهى الشيعة من البلد ولم يبق فيها إلا آل خليفة ومرزقتهم وجلاوزتهم ومجنسيهم والعائلات المشاركة معهم في مشروع الظلم، ومجموعات سنية، فأيّ ضمانة بالاستقرار والأمن؟ وآل خليفة أنما يحكمون بقوانين غير أخلاقية وبخلق الصراعات المذهبية وبيجاد التناقضات الاجتماعية بين الشيعة والسنة وتضخيمها ويتغذون بالفتن ودونها لا يستطيعون الحكم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ () مُهْطِعِينَ مُقْنَعِي رُؤُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ () وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا آخِرْنَا إِلَىٰ آجَلٍ قَرِيبٍ نُجِِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرُّسُلَ أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِّنْ قَبْلِ مَا لَكُم مِّنْ زَوَالٍ () وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ () وَقَدْ مَكَرُوا مَكَرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكَرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكَرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ () فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفًا وَعْدِهِ رُسُلُهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ () يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ () وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقْرَنِينَ فِي الْأَصْفَادِ () سَرَّابِلُهُمْ مِّنْ قَطْرَانٍ وَتَعَشَىٰ جُوهَهُمُ النَّارُ () لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ () هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهُ الْوَاحِدُ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ () .
صدق الله العلي العظيم.

سورة إبراهيم، الآيات 42 إلى 52

مصادر الكتاب

- كتاب استقلال المؤسسة الدينية في البحرين ومحاولة إخضاعها، محسن عبد الكريم، دار الصقر للطبع والنشر.
- كتاب أضرار الحكم القبلي في دول الخليج العربية الحكم في البحرين، السيد العلوي، جمعية الإرشاد.
- كتاب البحرين الخيار الديمقراطي وآليات الإقصاء، ج1، ج2، مركز الخليج لتنمية الديمقراطية (مواطن).
- كتاب التجنيس والتغيير الديموغرافي في البحرين، عبدالله مؤمن، دار الفنون للنشر.
- كتاب التمييز والامتيازات في البحرين القانون غير المكتوب، مركز البحرين لحقوق الإنسان.
- كتاب عام العطاء والشهادة والدعم الدولي، يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين، ديسمبر 1998-1998، أحداث البحرين 1998، حركة أحرار البحرين.
- كتاب كارثة التجنيس، مركز البحرين للدراسات العالمية والاستراتيجية.
- كتاب نفي المواطن البحرين، عبد السلام ربيعة، دار الوطن للطباعة والتسويق.

- كتاب: تاج العروس، الزبيدي

- كتاب الصحاح، الجوهري.

- كتاب الكامل في التاريخ، ابن الأثير

- كتاب حجر بن عدي الكندي (شهيد الولاة)، هاشم محمد، المجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام).

- كتاب دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، الشيخ المنتظري، المركز العالمي للدراسات الإسلامية.

- كتاب من التمدن الإسلامي، السيد محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي

- موسوعة: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي.

- موسوعة السياسة، الدكتور عبد الوهاب الكيالي

- الموسوعة الحرة الالكترونية، ويكيبيديا

- صحيفة الأيام البحرينية

- صحيفة الرأي الكويتية
- صحيفة الراية القطرية
- صحيفة الشرق الأوسط السعودية، لندن
- صحيفة القدس العربية، لندن
- صحيفة الوسط البحرينية
- صحيفة الوطن البحرينية
- صحيفة الوقت البحرينية
- صحيفة منبر الرأي الأردنية
- صحيفة نشرة صوت البحرين البحرينية، لندن
- مجلة المشاهد السياسي، لندن
- مواقع متعددة لمنتديات بحرينية
- موقع إيلاف الالكتروني
- موقع مركز الأبحاث العقائدية
- موقع ملتقى البحرين الالكتروني

مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث
سبب ثورة 14 فبراير

الفهرس

الصفحة	الموضوع
1	مدخل
9	التجنيس
17	القانون والمبررات والرؤية
21	قانون الجنسية البحريني
26	تجنيس المرتزقة في الجيش والشرطة
31	تجنيس اليمنيين
33	تجنيس الأردنيين
43	تجنيس السوريين البدو
44	تجنيس الفلسطينيين
45	تجنيس السعوديين
49	تجنيس القطريين والظبانيين
52	تجنيس الخليجيين (الجنسية المزدوجة)
57	تجنيس مواطني الدول العربية و(عديمي الجنسية)
60	تجنيس مرتزقة الإعلام

68	تجنيس فدائيي صدام
79	تجنيس الهنود والآسيويين
86	تجنيس السودانيين
88	تجنيس اليهود
91	تجنيس المغنيين
92	تجنيس الإسلاميين
97	تجنيس أبناء البحرينيات
99	جانب سياسي
103	الأغراض الانتخابية
104	البحرين نموذجاً للتحويل على المطالب الشعبية
106	عدم الولاء للأرض والوطن
111	جانب خدماتي واقتصادي
115	تعدد الأمراض وانتشارها
116	خدمات الإسكان
122	الخدمات والمجتمع والاقتصاد
126	جانب اجتماعي
128	ازدياد معدلات البطالة
131	التسول والاستجداء

134	الدعارة والفساد الأخلاقي
143	كائنات اجتماعية
146	معسكرات ومدن ومشاريع للمجنسين خاصة
147	تفضيل الأجنبي المجنس على المواطن
154	النظرة الفقيرة للبحرينيين في الخليج
156	سمعة البحرينيين
158	جانب رياضي
174	أمن واستقرار الخليج
183	خلية عريفجان في الكويت
185	استهداف دول المنطقة
187	خلية 44 في السعودية وعمليات مسلحة أخرى
192	مجنس أردني في سوريا بشبهة الإرهاب
193	قطر تعدل قانون الجنسية
194	تزوير محل ولادات المجنسين
196	التجنيس والنظام
200	النظر للنظام البحرين كنظام متخلف
202	شبه آل خليفة بالعباسيين والمجنسين بالأتراك
213	دولة جزر القمر

214	دولة الدومينيكا ودولة الجنسين
219	خطر التجنيس على النظام
225	الهوية واللحمة الوطنية
226	الطائفية
228	تغيير الأسماء ضمن الإبادة الثقافية
261	تهجير البحرينيين
270	التجنيس والجريمة
271	الأجانب يمسون البلد من عنقها
272	ازدياد كبير في معدلات الجريمة
285	عسكر: النموذج المصغر
286	مجنسون يشبعون مواطننا ضربا في عسكر
287	قتل المواطنين البحرينيين
288	اختطاف واغتصاب وقتل
291	بحرينية «حامل» تتعرض لمحاولة قتل
292	اختطاف وانتهاك أعراض
294	اقتحام وتعدي
295	عصابات مجنسة
302	تهريب سيارات وقروض بنوك

303	سراقات وهروب من البلد
308	إدخال 10 ملايين دينار مزورة
308	اعتداءات مجنسين على بحريين واشتباكات
308	10 جرحى بحريين
309	الضحية أسرة بحرينية، جد علي
310	الرفاع الشرقي
311	الرفاع الغربي
312	نزيف بالمش وكسور بالجمجمة
314	معركة دامية في منطقة قلالي
313	الضحية موظف بحريني
314	مدينة حمد مرتع المجنسين
314	ضرب الرأس بالمطرقة
315	مدينة حمد، دوار 17
316	عصابة مدينة حمد
317	الضحية أربعة شبان، دوار 20
317	جرائم سطو مسلح
317	سطو مجنس مسلح على بنك
318	سطو على سفن صيد الأسماك

319	تزويرات
319	تزوير أوراق وتقديم معلومات كاذبة
320	الأولاد مزورون
322	بيع الجنسية البحرينية المستعملة
323	تهريب البشر
325	مدارس البحرين تحت الخطر
326	ثانوية مدينة حمد
327	مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية
327	مدرسة حكومية
328	مدرسة الفارابي
328	مدرسة الشيخ عبد الله الصناعية
329	مدرسة مدينة عيسى الثانوية الصناعية
329	مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين
330	مدرسة المحرق التجارية الثانوية للبنين
330	مدرسة عبدالرحمن الداخل
331	المنتديات البحرينية الالكترونية وجرائم المجنسين
331	الدراسات والبحوث
331	الرفاع

332	اعتداء على طفل عمره سبع سنوات
333	توصيات لمقاومة التجنيس
334	توصيات لمقاومة التجنيس
347	الإبادة
354	السكان الأصليين
363	خطط وخطوات أخرى من مخطط الإبادة
363	خطة كاملة لإبادة الشيعة
363	إنشاء فيلق استراتيجي ضد الشيعة
364	سياسة التفرقة والشقاق
369	تحجيم المؤسسات الشيعية
371	تأهيل مرتزقة سياسيين على حساب الشيعة
372	تآمر النظام مع قوى خارجية لضرب الوجود الشيعي
374	التمييز في كل مناصب الدولة
375	حرمان الشيعة من المناصب
375	حرمان الشيعة من الوظائف
376	منع توظيف الشيعة في أجهزة الأمن والشرطة والدفاع

377	مصادرة حق تعليم التربية الدينية
377	تغييب متعمد لتاريخ الشيعة في مناهج التربية والتعليم
378	تزوير التاريخ في المناهج الدراسية
379	حرمان الشيعة من المنح الدراسية
380	مصادرة التوجيه الديني في الإعلام المحلي
381	التضييق على الصحفيين الشيعة وإنهاء أعمالهم
382	نسف الحرف والمهن التقليدية وعدم تطويرها
383	هدم التراث المعماري
383	تغيير أسماء المناطق الشيعية
384	تغييب المعالم الشيعية
386	تخطيط المناطق السكنية والتوزيع السكاني
387	منع وإعاقة بناء المساجد الشيعية
389	تصغير مساحة المساجد الشيعية
389	تجيير المساجد في الأماكن العامة
390	بناء مساجد سننية في القرى الشيعية
391	إهمال المساجد الشيعية
391	مصادرة ومنع الشيعة من المساجد

392	سرقة الأراضي الشيعية
393	منع وإبعاد الشيعة عن الجمعيات والمؤسسات
394	توزيع ظالم وطائفي وعنصري لبيوت الإسكان الجديدة
395	نفي وإبعاد المواطن البحريني الشيعي
395	إبعاد الشيعة عن كل مكافآت أو جوائز
396	مصادرة البساتين والمزارع الشيعية والسواحل
396	مصادرة أراضي الشيعة وممتلكاتهم
397	تجفيف المنابع الطبيعية
397	سرقة أراضي الأوقاف الشيعية
398	تهديد الشيعة بالقتل والحرق
400	خطط وإجراءات
403	المصادر
406	الفهرس